

محمد علي علوبة (١٨٧٥ - ١٩٥٦)

ذكريات اجتماعية وسياسية



المركز العربي للدراسات والبحوث والنشر

القاهرة ١٩٨٢

محمد علي علوية (١٨٧٥ - ١٩٥٦)

ذكريات اجتماعية وسياسية



المركز العربي للدراسات والنشر

القاهرة ١٩٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هذه « ذكريات إجتماعية وسياسية » لوالدنا المرحوم عبد شل علوبة « باشا » كان قد أملاها واختار عنوانها في السنين الأخيرة من وفاته يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦ على السيد / محمد عبد الهادي المولى بجمعية التقريب بين المذاهب .

وقد تم طبع هذا الكتاب طبقاً للأصل الذي كنا قد سلمناه إلى وزارة الثقافة والإرشاد القومي تنفيذاً للقانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ والقراء الوزاري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن اعتبار بعض الوثائق والكرات ذات قيمة للتاريخ القومي .

وبالرغم مما سبق صدوره من مؤلفات وبحوث ومما ذكر في السخف عن ثورة سنة ١٩١٩ مما يتصل بموضوع هذه « الذكريات » فقد نحاشنا نشر شيء منها امتثالاً لوصية والدنا بعدم نشرها قبل مضي خمس وعشرين سنة من وفاته .

والآن وقد انقضت هذه المدة يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٨١ رأينا واجبا علينا وحقا للرأى العام ولن يعينهم تاريخ ثورة سنة ١٩١٩ والظروف المحيطة بها أن نعمل على نشر هذه الذكريات التي كان صاحبها أحد مؤسسى الوفد المصرى الناطق بلسان هذه الثورة .

و يسعدنا أن يقوم بطبع ونشر هذه الذكـرى يابـت المـركـز العـرـبى المـبـحـث والنشر ويمثله السيد الدكتور محمود الشنيطى . و يسرنا أن نقدم له ولجميع العاملين معه خالص الشكر والتقدير

ابناء المرحوم محمد على علوبة

مايو سنة ١٩٨١

**ذكريات
اجتماعية وسياسية**

القسم الأول نشأتى

حدثنى أبى - طيب الله ثراه - أن جده لأبيه ، واسمه محمد ، عرقى من أهل الحجاز ، ينتمى إلى قبيلة هناك إسمها قبيلة حسام الدين ، وأنه هاجر إلى مصر ، ويغلب أن يكون أبجر من « جده » إلى « القصير » ثم إتجه شمالا إلى مديرية جرجا وأستوطن بلدة « جهينة » نسبة إلى قبيلة جهينة العرب الأقحاح و يقيم فيها بطن من قبيلة حسام الدين . ولا أدرى ان كان رزق فيها بجدى أو أنه أتى به معه من الحجاز ، ولكنى عرفت أن جدى - وكان يطلق عليه أسم السيد محمد الجهينى - فرح إلى منفوط وفيها رزق بأبى ، ثم إنتقل إلى أسيوط ، ولا أعلم لى بمثوى الجد وإن كان يغلب على ظنى أنه دفن فى منفوط .

أما أبي فقد عاش منذ طفولته في أسيوط ، وحفظ القرآن وتلقى عن بعض شيوخها العلوم الدينية وكان آخرهم المرحوم الشيخ علي الطوحياني ، ثم مارس . فن الخط في المجالس الملقاة حتى حسن خطه وكان ملما بقواعد اللغة كلفا بحسن التعبير يستشهد بآيات من القرآن الكريم و يتمثل بشعر بعض الشعراء . وفي أسيوط تسمى « بابا » ، وأبوها من أسرة سلام وأمها من أسرة من الأشراف تدعى بأسرة الصلاحى يلبس بعض أفرادها عمامة خضراء . وقد عرض على أحد هؤلاء . وأنا في مدرسة الحقوق . أن أثبت نسبى كشرىف ، وأضاف أن لديه حجة شرعية بالنسب وما على إلا أن أثبت فيها إسمى ، فرفضت ذلك موضحا له أن هذا النظام - نظام الأتساب - فاسد وأن الناس عند الله سواسية لا يتميزون إلا بأعمالهم وأن الشرف في اعتقادى لا يكون بالنسب وإنما يكون بالعمل الصالح .

تقدم أبى في معلوماته وحسن تعبيره وجودة خطه وتوظف في الحكومة ثم أصبح رئيسا لكتاب مجلس مديرية المنيا - وهو مماثل محكمة المنيا الابتدائية الحالية . وكان المرحوم حسن الشريعى (بك) رئيسا لهذا المجلس ، وولدت أنا بالمنيا في حنى يسمى « درب الشجرة » لا يزال إسمه باقيا كما سمعت . وبعد ستة أشهر من ولادتى نقل المرحوم حسن الشريعى إلى أسيوط رئيسا لمجلس استئناف وجه قبلى وكان هذا المجلس بمثابة محكمة استئناف لجميع قضايا الوجه القبلى من الجيزة إلى أسوان . واختار حسن الشريعى (باشا) والدى رئيسا لكتاب هذا المجلس العالى ، فانتقلنا إلى أسيوط ، وظل فى منصبه هذا مدة رئاسة الشريعى ومن خلفه ، إلى أن ترك خدمة الحكومة واشتغل بالأعمال الحرة من زراعية وصناعية وأصبح من أعيان بندر

أسيوط ومن أعضاء مجالسها المحلية والحسبية وأنعم عليه بالرتبة الثالثة .
وكنيت وأنا في الكتاب أذهب أحيانا إلى المجلس لأنتظر أبي وأتبعه إلى
البيت ، وعلقت بذهني صورة لم يحجبها الزمن ، فقد لاحظت أن والدي
كان يذهب أحيانا إلى حجرة كبيرة تضم رؤساء الأقلام والكتبة
والتلاميذ الذين يثمنون على الأعمال للتفتيش عليهم أو للاستعلام عن
مسألة ما ، فوجد مرة تلميذا من هؤلاء ترك عمله وظل يداعب بعض
زملائه ، فأخذه أبي من فوره إلى مركز المديرية - وكان قريبا - وهناك طلب
معاقبته بالضرب فد وضرب بالعصا على قدميه ، ويظهر أن الضرب كان
إجراء عاديا حتى أن هذا الشخص ظل يلوذ بوالدي بعد تركهما خدمة
الحكومة والغاء المجالس القديمة ، وانتهى أمره بأن أصبح وكيلا لمكتبي في
أسيوط بعد أن غدت محاميا ، وكان يذكرني دائما بتلك « العلقه » التي
تلقاها من والدي أيام مجلس الأسئناف .

كيف بدأ تعليمي

في الكتاب .

أرسلني أبي إلى كتاب بمدينة أسيوط يقع في سوق الخضر بجوار مسجد
القاضي ، وكان عبارة عن حجرة واحدة فوق دكاكين ، يجلس بها الفقيه -

المرحوم الشيخ محمد طه. والعريف و يكتظ فيها الأطفال من مختلف
الطبقات ومعهم بضع بنات فقيرات كفيفات يتعلمن تلاوة القرآن
للتكسب بها. وكنا نخلع أحذيتنا ونضعها في ركن لدى مدخل الكتاب،
ونجلس على حصير متلاصقين، والفقيه يمسك بيده غابة طوبى يقرع بها
رأس أى طفل مشاغب ليلفته إلى النظام فإذا لم يرتدع أو لم يحفظ اللوح
المكلف بحفظه أمر بده في الغلظة ويضربه بالعصا على قدميه. وكنا نستعمل
في الكتابة ألواحاً من الصفيح ثم إرتقينا وصرنا نكتب في ألواح من
الأرتواز.

تعلمت الحروف الأبجدية، ثم بدأت أحفظ قصار السور حتى إذا
ختمت جزء «عم» نفح والذى الفقيه بشيء من المال وكذلك كوفيء
عندهما ختمت جزء «تبارك». ولم يكن لنا من عمل في الكتاب سوى
حفظ اللوح وكتابته وكنت أضيق ذرعاً بهذا العمل الذى لا يعدو تمرين
قوة الحافظة. وكان هذا الطور من حياتنا طوراً مضمناً مرهقاً ليس فيه
شيء من التيسير في الكتابة ولا في اكتساب معلومات في الحساب أو
غيره.

وزهدنى في الكتاب، فوق ذلك، أن مدخله الخارجى كان مترباً
تتلقانا فيه البراغيث وقت الشتاء وتعذبنا بلدغاتها طول مدة وجودنا فيه،
ولم تكن لدغات واحد أو عشرة أو عشرين وإنما كنت أجدها حين
أكشف عنها كرات من براغيث لا حصر لعدددها.

وكان إذا مات ميت وبدأ لأهله أن يختفوا بجنازته إستأجروا أطفال الكتاب ليسيروا أمام نعشه يرتلون بعض محفوظات يعرفونها، ولا أخفى أننى كنت أفرح أشد الفرح عندما كنت أسمع بموت ميت يتفق أهله مع الفقيه على تشييعه لأننا كنا نغنى من القراءة. على أن الفقيه كان يأخذ لتشييع الجنازات أبناء الفقراء، فقط ويترك أبناء الأعيان، فلم أشترك لأننا ولا أبناء عائلة خشبة مثلاً فى مثل هذا الأمر وإنما كنا نرجع إلى بيوتنا فرحين.

وعندما ختمت سورة «يس» قدم والدى للفقيه مكافأة سخية، ولم يكتف بهذا، بل إعتزم من تلقاء نفسه أو بنصح من أصدقائه أن يزفنى بالموسيقى، وأحاط بى أترابى ونفر من أصدقاء والدى وأقاربى وإجتازوا بى القيسارية كلها، وكلما مررنا بتاجر من الأصدقاء وقف مهللاً مهنئاً، ولعل السبب فى ذلك أنى كنت وحيد أبوى. ولم يكن رزق بأخواتى بعد. وللوحيد مكانة خاصة ورغبة فى تكوينه تكويناً يرضى والديه وأهله.

بقيت على هذه الحال أعانى حفظ القرآن بلا تفهم إلى أن ختمته بداية وعبادة. وعن لوالدى أن أتفقه فى الدين واللغة فأرسلنى إلى شيخه الذى علمه النحو والصرف والتفسير المرحوم الشيخ على الطوبجى، وبلوح أن أبى كان يؤهلنى للألتحاق بالأزهر وكانت هذه نزعة الكثيرين فى ذلك الوقت حتى أن إحدى قريباتى... وكانت زوجة لتاجر ثرى، تمننت أن يهبها الله أربعة أولاد لتلحقهم جميعاً بالأزهر الشريف كي يصبح أحدهم عالماً حنفياً والثانى مالكياً والثالث شافعياً والرابع حنبلياً،

وذلك كان في رأيا منتهى الكمال ، ولكن الله سبحانه رزقها بولدين درسي أحدهما الطب في إنجلترا واشتغل طبيا في الحكومة وتخرج الثاني في مدرسة البوليس وغدا ضابطا كبيرا .

تتلمذت على الشيخ على الطوحي ، فكنت أذهب إلى منزله صباحاً مع أربع صبية آخرين ، ونتبعه بعد الظهر إلى مسجد من مساجد أسيوط . وكـم كانت دهشتي عظيمة وألمى بالغنا حين وجدته يبدأ تعليمنا الأجرومية بتدريس الأعراب مبتدئاً بسورة الفاتحة مستفتحاً بقوله : إن بسم الله الرحمن الرحيم تقرأ على عشرة أوجه ثم يشفع هذا بدرس في التفسير . وكان يكلفنا نحن الخمسة جلب الماء من بئر زاوية مجاورة ورش فناء داره ، وهكذا انحصرت أعمالنا نحن التلاميذ في الأجرومية والتفسير وجلب الماء ورش فناء الدار . ومضى شهر وثان وثالث ، وأغلظ الشيخ لنا القول ذات يوم ، فلم أطق البقاء ، وذهبت إلى أبي بأكيا رافعا علم العصيان والثورة ، قائلاً أني غير قادر على الاستمرار في هذا التعليم وأنى أرغب في الالتحاق بمدرسة أسيوط الابتدائية فهذا من روعى وكتب من فوره إلى ناظر المدرسة .

في المدرسة الابتدائية

قبلت في السنة الأولى ولم يكن باقيا على الامتحان النهائي سوى ثلاثة أشهر ، وكانت السنة الدراسية هجرية تنتهى في شهر شعبان .

ولاحظت ان الصرب من وسائل التدبير في المدرسة ايضا يسرع
حذاء التلاميذ و يضرب بالعصا على قدميه ، وكان مدرس اللغة العربية
يسرف في ضرب بعض التلاميذ ، ولم أنج من هذا الاضطهاد يوم شكى
طفلي بأنى أعيا كسه فأمر معلم اللغة العربية بخلع حذائي وطرحته أرضا
وضربت على قدمي بالعصا ، تلك كانت أحوالنا في السنة الأولى ، وابتداء
من السنة الثانية منع ضرب التلاميذ .

اللغة العربية

كانت اللغة في الكتاب أو المدرسة ثقيلة على نفوسنا ، يزي المعلم أن
تقدير التلاميذ بقيمة علمه يزداد كلما صعب عليهم فهمه ، فيسرف في
التعجيز ويوغل في التعقيد ، حتى أصبحت اللغة العربية مع الأسف
أصعب العلوم وأثقلها على نفوسنا . فهل آن لنا أن نقبل على تيسير لغتنا
كما فعل الغربيون بلغاتهم ، ونرغب التلاميذ فيها بشئ الوسائل من قصص
جذاب ورسوم لطيفة وتعبيرات سهلة صحيحة ترتاح لها النفس وتستسيغها
أفهام الصغار؟ ان هذا لاشك يحتاج إلى وجود المعلم القدير وأنا ألاحظ مع
الأسف عجز نفر من المعلمين ، ولى على ذلك دليلان :

الأول - أن مدرسا من خريجي مدرسة عبد العزيز الأولية جاءني منذ
بضع سنين يشكو حاله ويدعى أنه لم ينل من الترقية ما يناسب مدة
خدمته ، وكان يلبس أحسن اللباس و يقبض مرتبا شهريا يقرب من

الثلاثين جنيها كما ذكر. وتصادف أن كان أمامي كتاب فطلبت إليه أن يقرأ علي شذرات منه فكان يخطيء و يلحن في كل سطر ومما قرأه (قال الزَّمَخْشَرِي) بدل (الزَّمخْشَرِي) المعروف لكل إنسان متوسط الثقافة ، كما قرأ (وعن ابن القَيِّم) بدل (ابن القَيِّم) . فأيقنت أن مثله لا يؤتمن على تعليم أبنائنا اللغة العربية .

ولما أفضيت بأمر هذا المدرس الى أحد المفتشين قال : لا تعجب . وذكر أنه ذهب مرة للتفتيش في إحدى المدارس الابتدائية للبنات واطلع على كراسة لتلميذة كتبت فيها « الحجرات لما نوافذ » ولاحظ إشارة من المعلم بالحبر الأحمر على كلمة « لها » وصححها بكتابة « لهم » كأنما الحجرات جمع عاقل ، وهذا تبليبل فكرة التلميذة طبعاً وجنحت الى الخطأ الذي لقنها المعلم إياه .

هذا ما يحدث في بعض المدارس المصرية . أما المدارس الأجنبية في مصر فإن بعضها يعتمد إلى تنفير التلاميذ والتلميذات من اللغة العربية وترغيبهم في اللغة الأجنبية حتى أصبح المصريون فيها أقوى في اللغة الأجنبية منهم في لغتهم العربية وصاروا يؤثرون الأجنبية ويمقتون لغة آبائهم وأجدادهم ، وتستعين تلك المدارس على تسهيل اللغة الأجنبية الإنجليزية أو فرنسية أو غيرها بوضع كتب سهلة مصورة مشوقة تناسب عقلية الطفل وتدرج معه كلما كبر وتضع في نفس الوقت كتباً عربية يلمس صعوبتها من اطلع عليها ، وقد رأيت بنفسى في سنة ١٩٥٢ كتاباً قررته إحدى تلك المدارس ، وهى بلا شك قد أوجت بوضعه . أطلعتنى

عليه احدى حفيداتي وكانت في الثانية الابتدائية وعمرها لا يجاوز ثمانى سنوات وسألتنى تفسير بعض كلمات وردت فيه طلب منها وضعها في جمل، والكلمات هي : « مِشَق - ثَجَاجَة - قُطْبَلَة . وعجبت كيف تكلف بمثل هذا طفلة لا تعرف معنى أكثر الكلمات المتداولة، أليس في هذا تعسف ظاهر وتصميم واضح على تنفير أبنائنا من لغتهم ؟ لقد سألت غير واحد من رجال الأدب وأساتذة العربية عن معنى هذه الكلمات فلم يحيروا جواباً وفهمت من الطفلة بعد أيام أن المعلم أخبر تلميذاته بأن المِشَق يعنى دُش الحمام، والثَّجَاجَة تعنى السيْفون، والقُطْبَلَة تعنى الفوطة، كأن العرب الأقدمين كانوا يستعملون الدش والسيْفون في خيامهم.

ونجم عن هذا أن الطفلة كرهت اللغة العربية وانصرفت بكليتها الى الفرنسية وهي الآن تتكلمها بيسر وتقرأ الروايات الفرنسية بشغف وتفهمها بسهولة، ولا تطيق الاطلاع على الكتب العربية. وليس هذا شأن تلك الطفلة وحدها بل هو شأن جميع الصبية العرب في جميع المدارس الأجنبية، فالطفل المصري فيها يقوى في لغتها والأحاساس الأجنبية والمعلومات والأذواق الأجنبية تلصق بعقله الظاهر وترسب في عقله الباطن وتلازمه متى شب وكبر.. وقد ظهرت آثار ذلك في كثير من رجال مصر والشرق وبدأ التباين بينهم، فهذا الإنجليزي الطبع والذوق وذاك فرنسى النزعة والمسلك..

ومما يوجب الحسرة أن المدارس الأجنبية تلزم بناتنا وأبنائنا مطالعة ما يسمونه بالتاريخ المقدس وهو تاريخ الأنبياء من سيدنا ابراهيم الى

وثمّة فلوأهر أخرى لاحظتها في مواطنينا الذين شبوا في أحضان
مدارس التبشير، هي أنهم برعوا في الرقص ولعب الميسر ومعاقرة الخمر،
وفقدوا الأحساس القومي الذي بدونه لا تقوم للأمة قائمة.

والذين يرسلون أبناءهم وبناتهم إلى مدارس التبشير يعللون هذا
بأسباب منها :

إتقان اللغات الأجنبية، وقد أصبحت ضرورة لا غناء عنها تمكن
الطالب من الأستزادة في العلوم من منافعها بدل الوقوف عند الإطلاع على
تراجم عربية لا تفنى قليلا.

ومنها : أن النظام في المدارس الأجنبية أرق منه في المدارس المصرية،
وأن التلميذ في الأولى يكون محل عطف وتقدير بينما هو في الأخرى مهمل
لاإهتمام بشأنه. وقد إطلعت على شهادات مدرسية لأطفال في المدارس
الأجنبية لم يتجاوزا العاشرة فإذا أسماؤهم تسبق بكلمة «مسيو أي
السيد» بخلاف ماتراه في المدارس المصرية التي تكتب إسم التلميذ
بجزء، فضلا عما نسمعه من أن المعلمين في بعضها يهينون التلاميذ
و يسبونهم ويخرجون احساساتهم، أضف الى ذلك أن سلوك الأطفال في
المدارس المصرية لا يخلو من مها ترات وشتائم بسبب ضعف الرقابة عليهم
في فناء المدرسة، وهندامهم لا يعتنى به كذلك، ويقال أن بعض المعلمين
يشجعون تلاميذهم على الأضراب طلبا للراحة متكررين بذلك لواجباتهم
نحو أوطانهم.

والحق أن المدرسة لا يصح أن تباهى بكثرة التلاميذ وإنما يجب أن تباهى بقدرة المعلم ونظام التعليم ، فهذه يمكن أن تكون من المواطنين الصالح الذى يعتبر أساس رقى الشعب ودعامة نهضة الأمة .

ومن الواجب أن ندرك أن المدارس الأجنبية في بلادنا لا تقل خطرا عن الاحتلال الأجنبي ، فالاحتلال طغيان مادي أما التعاليم الأجنبية فهي احتلال العقول والنفوس والعادات جميعا .

ولقد أدرك الصهيونيون خطورة التربية الأجنبية فنعوا اليهود من غشيان مدارس أجنبية في اسرائيل ، ومنعوا كذلك إنشاء أية مدرسة أجنبية جديدة ، وحين أعطى وزير معارفهم تصريحا بإنشاء مدرسة أجنبية قاموا في وجهه ، واشطرت الحكومة إلى إلغاء التصريح .

فنهل لنا أن نشكر في هذا الخطر ، ونسعى بعد إلغاء الامتيازات وجلاء الجلاء في منع هذا الأذى عن بلادنا . فإذا تعذر منه فليمتنع المصريون على الأقل من اللياذ بهذه المدارس ، ولنبدل غاية الجهد لرفع مستوى مدارسنا وتيسير التعاليم فيها وتنظيم ادارتها .

والمعروف أن كثيرا من ذوى اليسار يرسلون أبناءهم وبناتهم الى المدارس الأجنبية متحملين نفقات باهظة لأعتقادهم أن مدارسنا لا تحقق لأبنائهم التعاليم والتربية الصحيحة .

وسبيل الوصول الى ما نبتغيه يتحقق بعاملين أساسيين :

الأول : اعداد المعلمين الصالحين في علومهم وسلوكهم
الثاني : الأكثر من المدارس ذات المصاريف - تخفيفا عن ميزانية الدولة -
على أن تكون نموذجيا صالحا للتربية والتعليم .

لقب علوبة

كيف اتخذت لعائلتي لقب علوبة ! ان هذا اللقب غريب
ومستحدث . فما مصدره ؟

أخبرني والدي أنه حين كان طفلا يلعب مع أترابه في الحى الذى
درج فيه وسط مدينة أسيوط كانت والدته أحد زملائه تناديه وتدله بكلمة
« علوبة » وهى تحوير لكلمة « على » . ولصق هذا الأسم بوالدى ،
وأصبح جمهور الأسيوطيين يدعونه « على علوبة » كأنها إسمان مختلفان ،
وكنت أسمع الناس يقولون لبعضهم إنهم ذاهبون الى طاحون علوبة .

وخطر ببالي بعد سنوات عديدة أن نتخذ لقباً يجمع أفراد أسرتنا ،
وترددت بين إختيار لقب علوبة أو الجهينى ، ولاحظت أن الجهينى هو
نسبة الى بلد و يشاركنا فيه كثير ، أما لقب علوبه فليس فى القطر من
يشاركنا فيه وهو الذى إشتهرنا به . لهذا صممت واختوت على إختياره ،
وسجلته بأشهاد بمحكمة مصر الشرعية تاريخه ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ .
ويمكن إرجاع هذه الكلمة لغويا إلى مادة « عَلب » ومعناها إشتد
وفصلب .

في المدرسة الثانوية

أتممت دراستي الابتدائية في مدرسة أسبوط، ولم تكن الشهادة الابتدائية وجدت بعد. فقد تقرر في السنة التالية لخروجي وكان النظام يقضى بأجراء إمتحان قبول في المدارس الثانوية لمن يريد الألتحاق بها. ولم يكن في التعليم المصري في ذلك الحين سوى ثلاث مدارس ثانوية، الخديوية، والتوفيقية في القاهرة ورأس التين في الاسكندرية.

وأديت إمتحان القبول في المدرسة الخديوية الكائنة بدرب الحمامين وحارة السادات ونجحت فيه. وكانت فصول السنة الأول قسمين، قسم فرنسي به خمسة فصول، وقسم إنجليزي به ثلاثة فصول. وكان ناظر الخديوية في أول الأمر مصرياً هو المرحوم محمد نظيم بك، ثم تغيرت الحال وتعاقب عليها نظار من الإنجليز.

ومما يجدر ذكره أن التنافس بين فرنسا وإنجلترا كان أشد ما يكون ظهوراً في الوسط القاهري، مما أوجد فينا نحن التلاميذ - وعياً خاصاً أخذ ينمو بمرور الزمن، هو كراهية الأحتلال الإنجليزى ..

وكان السير إيفلين بارنج - اللورد كرومر فيما بعد - ممثل إنجلترا، والمستشارون الإنجليز في الوزارات، إذا أشاروا بأمر وجبت طاعتهم، وكنا نعلم مما أعلنته وزير خارجية إنجلترا في ذلك الحين أن الوزير المصري

مكلف بتنفيذ مشورة مستشاريه الأنجليز والا وجب، عليه ترك الوظيفة .

أما وزارة المعارف - وكان مقرها بجوار المدرسة الخديوية - فقد كان على رأسها وزير مصري - هو المرحوم علي باشا مبارك ثم غيره من بعده - وكان وكيلها أرمنيا متمصرا هو يعقوب أرثين باشا، وكبير مفتشيها «دنلوب» الأنجليزى المعروف قاتل التعليم في مصر والذي رقى مستشارا فيما بعد، وكان صاحب الأمر المطلق ولا معقب لحكمه في شئون التعليم . وكان اللورد كرومر يجتمع بالمستشارين الأنجليز من آن لآخر فرادى أو مجتمعين و يلقى إليهم بتوجيهاته فتتبع - وكان الوزراء بتوقيعاتهم منفذين لما يأمر به المستشارون الأنجليز . فكانت الأوامر تأخذ شكلا رسميا ظاهره مصرى وحقيقته انجليزية .

انتقلت الى السنة الثانية في سنة ١٨٩٢ وهى السنة التى مات فيها الخديوى محمد توفيق باشا وحضر ابنه عباس حلمى باشا من أوروبا ونصب خديويا . وكانت الفرحة عامة شاملة ، فان المصريين كانوا يبغضون الخديوى توفيق لأنه رفض مطالب عرابى ورفاقه من انشاء مجلس نيابى ومساواة المصريين بالأتراك والجزراكسه - رفض ذلك وقال لهم كلمته الماثورة (كيف تجرؤون على هذه الطلبات وأنتم عبيد إحساناتنا ، - ولأنه استعان بالأنجليز واحتسمى بهم ولجأ هو وأصحابه الى بارحة إنجليزية فى الأسكندرية . ثم كان أن ضرب الأنجليز الاسكندرية بالقنابل واحتلوا البلاد فى سنة ١٨٨٢ . وأمل الناس أن يقاوم الخديوى الشاب نفيذ الأنجليز ويخلص البلاد من الاحتلال ولم يكن مضى عليه سوى عشر سنوات .

من أجل ذلك فرح الناس بمقدم الخديوي الشاب الذي لم تتجاوز مدته
ثمانى عشرة سنة . وستذكر طرفا من حكم عباس فى حينه .

وفى هذه السنة نفسها حدث شجار بين تلاميذ السنوات النهائية فى
المدرسة ، فأغضب ذلك الضابط الأول ، وارتأى أن أكون . وأنا فى السنة
الثانية . باشجاو يشا على تلاميذ القسم الداخلى جميعا . فأحسست بالخرج
من إسناد هذا المنصب إلى ومن أن . رئيسا أراقب حركة التلاميذ
الكبار فى الأكل والمذاكرة والنوم ، فصارحتهم بأن التلميذ بينى وبينهم
هو القانون ، ورجوتهم المحافظة على النظام وإلا اضطرت إلى إبلاغ
الضابط ، وبذلك هدأت نفوسهم . وحرصت على حفظ النظام فى حجرة
المذاكرة ليلا إلى وقت النوم . وجعلت من التلاميذ دوريات أربع فى
عنابر النوم كل دورية من تلميذين وفراش ولمدة ساعتين أفتش عليها
أحيانا ، لمنع التلاميذ من المذاكرة فى عنابر النوم خشية الحريق لأن
التلميذ كان يستعيض عن الكهرباء بشمعة يوقدها و يربطها فى عامود
سريره ، وكان بأكثر الأسرة كلات (ناموسيات)

أما المعلمون فكانوا من الفرنسيين والانجليز والسويسريين والسوريين
والمصريين . وكان المصريون يدرسون اللغة العربية والر باضة والطبيعة
والكيمياء والترجمة ، والأجانب يدرسون اللغة الأجنبية والتاريخ
والتاريخ الطبيعى والجغرافيا والقشغرافيا أى الفلك باللغة الأجنبية .

وما بلغت النظر أن التاريخ كان يدرس بغير لغة البلاد وكان أهم

جزء فيه بنحصر في تاريخ البلاد الأجنبية وعظمة الدول الغربية وعظماء الرجال الشرعيين. أما تاريخ مصر وعظماء الاسلام فلم نعط منه سوى نتف صغيرة لا تفنى ولا تثر. وكان مدرس التاريخ سويسريا غير كفء كما كان مدرس القشغرافيا أيضا ضعيفا في مادته. كذلك كانت دراسة الجغرافية، لا تمتاز فيها جغرافية مصر على جغرافية البلاد الأجنبية

وأمام هذه الحالة جنح التلامذة المجدون الى اقتناء كتب أجنبية في مستوى كتب المدارس الثانوية الفرنسية في التاريخ الطبيعي والجغرافيا والرياضة كى يزيّدوا معلوماتهم ويكملوا - بمجهودهم الخاصة - مانقص منها. واما ساعدنا على التفرغ لتحصيل العلوم أننا كنا غرباء عن القاهرة لانبارح المدرسة الا يوم الخميس لنعود صباح السبت وربما يعود أكثرنا للمبيت فيها. كذلك كانت مرتباتنا من أهلينا ضئيلة. وفوق ذلك فلم يكن في القاهرة مسارح سوى مسرح الشيخ سلامة حجازى، أما ماكن اللهو (الكاباروهات) فكادت تكون محرمة على التلاميذ وما كنا فى خروجنا نفكر فى غير الجلوس على مقهى من مقاهى باب الخلق لنناول الخشاف أو الشاي أو القهوة. وأذكر أننا ونحن نسم ذات ليلة تطرق الحديث الى سيرة زميل لنا فأنينا عليه وامتدحنا سلوكه، لكن أحدنا - وهو المرحوم محمود بسيونى - بادرنا بملاحظة هى أنه بأسف إذ رآه يوما جالسا فى خمار «متاتيا»، مع أن متاتيا مقهى لا يختلف عن مقاهى باب الخلق إلا فى أنها تباع خمر لمن يطلب. ولم يعترض أحد على هذه الملاحظة التى يراد بها إلصاق شبهة بتلميذ مجرد جلوسه فى مقهى به خمر، وهذا يدل على تمسك

تلاميذ ذلك العصر بالتقاليد السائدة فيه . أما التدخين فكان مسدوما بين التلاميذ إلا قلة من كبار السن ، وأنا شخصيا لم أدخن مطلقا لدول مدة الدراسة وإنما عرفت التدخين بعد تخرجي من مدرسة الختوق بأعوام متأثرا ببيئة المحامين في أسيوط .

وكان تلميذ المدرسة الثانوية لا ينقل من سنة الى أخرى الا اذا حاز ١٢ درجة من ٢٠ أى ٦٠٪ في كل علم فإذا لم يحز هذه الدرجة ولوقى علم واحد كالخط أو الرسم رسب وأعاد دراسة السنة ، ولم تكن هناك ملاحق ولا مظاهرات ولا احتجاجات . لهذا كان التلاميذ يقبلون على ترويد أنفسهم بالدراسة المتصلة والذين يخططهم التوفيق في الامتحانات يلتحق كثير منهم بالمدرسة الحربية أو مدرسة البوليس وكانت الدراسة فيها هيئة لينة وامتحان القبول فيها بسيطا .

ثم أن امتحان البكالوريا كان يتناول مناهج السنوات الخمس وكان الألمان لهذا كله مرهقا متعبا . ولذلك صرحت وأنا باشجاو يش الداخلية لتلاميذ البكالوريا بأيقاد الشموع في العنابر بشرط إبعاد الكلاب عنها ، فكان بعضهم يواصل المذاكرة ليلا الى الثانية أو الثالثة صباحا تحت ملاحظة دوريات التلاميذ . وكانت الرقابة في الامتحانات العامة شديدة لا تمكن من الغش بأى صورة من الصور .

نلت شهادة البكالوريا سنة ١٨٩٥ ولم تكن المناهج الثانوية المقررة عند الطالب بعلم وفير أو تربوية قومية متينة ، وإنما كانت تكفل اعداد موظفين في الحكومة أى آلات تكفى لسير أداة الحكم على النمط الذى يريده

اللورد كرومر، وكانت: تقاريره العديدة التي تطبع وتوزع باللغتين الانجليزية والعربية تشهرياً أنه هو وحده المتولى ادارة الحكم في البلاد. وكانت ادارة جريدة «المقطم» ومجلة «المقتطف» تطبع تقارير اللورد كرومر والنشرات التي تريد انجلترا توزيعها. كما كانت جريدة «الأهرام» تميل إلى السياسة الفرنسية التي تعاكس النموذج الإنجليزي. وكان للصراع بين القوتين الفرنسية والانجليزية أثره في تنبيه بعض المصريين إلى حقوقهم كما كان له أثره في تغذية الشعور الوطني وسنفضل ذلك عند الكلام عن الخديوي عباس حلمي والاستعمار الإنجليزي.

في مدرسة الحقوق

كان على بعد أن نلت شهادة الدراسة الثانوية أن ألتحق بأحدى المدارس العالية. ولم تكن الجامعة وكلياتها أنشئت بعد. واتجه تفكيري إلى اختيار إحدى مدرستين الطب أو الحقوق. وفكرت مبدئياً في الالتحاق بالطب لأنني واقعي بطبعي أميل إلى دراسة الحقائق الثابتة، ودراسة الإنسان كجسم قائم وما يعتريه من أمراض أمور ثابتة، والناس في العالم متشابهون في تكوينهم ودقائق أجسامهم، والعقاقير أدوية عالمية تصلح لجميع البشر، والجراحة في الإنسان واحدة. فمن نبغ في علم من علوم الطب. سواء في مصر أو غيرها. يصبح عالمياً لا يتغير علمه بتغير الوسط. ولكن صرفني عن دراسة الطب أمران: (أحدهما) أنني أشمئز من

تشريح الجثث ، وأعاف رؤية التدروح والدماهل والصدید وفحص
ما ینخرج من البعدۃ أو الأمعاء . و(ثانیها) أن الطیب ینكون عادة تحت
راحة المرضی . وواجب یقتضیه أن یلبی كل طلب ولو كان یدل منه ضعف
اللیل فیترك فراشه و یرتدی ثیابه و یغادر منزله و یلج فی لیالی الشتاء
القارص .

والتحققت بمدرسة الحقوق و فی ظنی أن حفظی للقرآن ودراستی
للعربیة «نیات عدة سیمساعدنی فی المستقبل علی أن أكون محامیا قادرا
علی شق طریقہ فی العلم . وأتترف أنى أصبت فی السنتین الأولى
والثانیة . بحیثه أتمل . فلم أستفغ دراسة مقدمة القوانين والقانون الرومانی
وقانون العقوبات وتحقیق الجنایات لأنها كانت نصوصا جافة تختلف فی
وضعها التقایرات ولم تكن علوما تغذى العقول . والغرض منها تكوين
محامین أو قضاة یطبقون ما یؤثرون به دون أن ینكون لهم مجال فی تفكیر
شخصی أو تقدیر ذاتی . لكن نظرتی الی هذه القوانين تغيرت بعد أن
دخلت السنة الثالثة و بدأنا ندرس القانون المدنی وقانون المرافعات وغيرها
علی أساتذة نوابغ ، مهم : ناظر المدرسة الأستاذ تیستو الفرنسی وكان
أستاذا كبیرا فی كلية الحقوق بجامعة «جرونوبل» بفرنسا ، یمتحن
الفرنسیین الراغبین فی نوال درجة الأستاذیه ، وله مقالات علمیه قانونیه فی
المجلات الفرنسیة . ومنهم : المرحوم الشیخ محمد زید استاذنا فی الشریعة
الاسلامیه ، والمرحوم سلطان بك محمد استاذنا فی أدب اللغة العربیه
والمنطق . فالمرحوم سلطان بك محمد حبیب الی دراسة المنطق وآداب

العربية، والمرحوم الشيخ محمد زيد كان علما من أعلام الشريعة الإسلامية، يرجع كل قاعدة الى العقل والى حالة المجتمع والى ما يصح أن يوضع له من حدود. أما الأستاذ تيستوفكان يشرح قانوننا المصرى ويقارنه بالقانون الفرنسى وبقواعد الشريعة الإسلامية ويعطى للشريعة الإسلامية حقها ويفضل بعض قواعدها فى كثير من الأحوال على قواعد القانون الفرنسى، فكان فى الواقع يلقى علينا دروسا فى الشريعة المقارنة، ثم إنه كان عالما راسخ القدم فى بحث أصول التشريع وفهم روح المشرع عند وضعه قواعد القانون. لهذا تغير رأى وبدأت أدرك أن دراسة القوانين ليست دراسة نصوص جافة، وإنما هى تأهيل للشباب كى يصبح مشرعا قادرا على وضع قوانين تتفق وحالة الإنسان وروح المجتمع، واعتقدت أن الشارع إنما هو طبيب للمجتمع، ويجب أن يكون ملما بأخلاق بيئته وبما تحتاجه من علاج. وأن الطبيب البشرى الذى يعالج الأجسام لا يمتاز على الشارع وهو طبيب إنسانى اجتماعى يسمى فى رفع النفوس ويدفع الناس الى الأقلع عن الجرائم والآثام حتى يكونوا مواطنين صالحين. وهذا الاعتقاد تفتحت امام عيني واجبات المشرع وما يلزم له من سعة الاطلاع وما يستحقه من احترام وتقدير لأنه ضرورة فى الحياة الاجتماعية والإنسانية فازداد شغفى بدراسة أصول القوانين وأسباب اختلافها وأقبلت عليها إقبالا.

بعد التخرج

نلت إجازة الحقوق سنة ١٨٩٩ ولم أرد الاكتفاء بها، ورغبت فى

الحصول على الدكتوراه من فرنسا أو بلجيكا ، وكشفت لوالدى عن رغبتى فلم يعترض ، وجهزت نفسى واستعددت للسفر . وفى صيف تلك السنة قابلت بالصدفة ناظر مدرستنا مسو « تيستو » أمام مصلحة البريد بالقاهرة ، فهش فى وجهى وسألنى عما أعزمته ، فأخبرته بعزمى على السفر لأحصل على الدكتوراه . فما كان منه - وهو من ممتحنى الدكاتره فى القانون من الفرنسيين للحصول على درجة أستاذ - إلا أن بادرنى بقوله « اياك والذهاب إلى أوروبا فأن وقتك هناك سيكون ضائعا . لقد كنت أدرس لكم القانون المدنى المصرى مقارنا مع القانون المدنى الفرنسى والشرية الإسلامية ، وكانت المادة التى أشرحها لكم أوسع بكثير مما يحتاجه طالب الليسانس فكنت أعطيكم فى الواقع مواد شهادة الدكتوراه . وانتم حصلتم الكثير من الشريعة الإسلامية وقواعدها وهى لا تدرس فى أوروبا . فما الذى تفيده من الذهاب إلى هناك لتعيد دراسة بعض ما أعطيته لكم مضافا إليه القانون الإدارى الفرنسى مثلا ولستم بحاجة إليه لأختلاف نظام الإدارة هناك عن النظام المصرى . وأنت اذا اشتغلت فى مصر الآن بالقضاء أو المحاماة فأنك تستفيد علما ومرانا أكثر مما تفيده بأوروبا فى ثلاث سنوات أو أربع .

وكان لتلك الكلمات من رجل عظيم أحبه وأحترمه وقع عظيم فى نفسى فقلت له على الفور إني الآن وقد اقتنعت بقولك قد صممت على مزاولة المحاماة فى مصر . فشجعنى وافترقنا .

في المحاماه

في المحاكم المختلطة

حين أعتزمت الاشتغال بالمحاماه مفضلا اياها على التوظيف بدالى أن /
أنخرط في سلك المحاماه أمام المحاكم المختلطة لأزداد إحاطه باللغة الفرنسية .
بعد أن نلت منها حظا لا بأس به في مدرسة الحقوق بجانب ما أفدته من
مدرسة الحقوق الفرنسية وكنت أغشاها بعد انتهاء اليوم المدرسى من
الرابعة بعد الظهر الى السابعة ولم أنقطع عنها إلا بعد أن أحسست بأرهاق
شديد خفت منه على صحتى .

وكانت المحكمة المختلطة ذات شأن عظيم ، لها مجالات قضائية
وأحكامها تعتبر نبراسا للمحاكم الأهلية ، وقضاها الأجانب من كبار
الأساتذة في بلادهم أو من مستشارى المحاكم العليا فيها ، وكانت
الحكومات الأجنبية تتبارى في اختيار كبار علمائها لتولى القضاء فيها ،
بينما الحكومة المصرية مع الأسف كانت تختار العاطلين من قضاتها
للجلوس مع هؤلاء الكبراء الأجانب على منصة القضاء اللهم الا قلة من
القضاة المصريين الأكفيا .

ويجب التنويه بأن سمعة المحاكم المختلطة ما كانت تخلو من هنات ،
فقد كانت تعتدى على اختصاصات المحاكم الأهلية وتتوسع في

اختصاصاتها بتفسيرات للقانون لا تخلو من خطأ . كما كان شائعا أن قضاتها يتحرون العدالة اذا كان المتخاصمون أمامهم ينتمون الى دولة واحدة . ما إذا اختلفت الجنسية فإن كل قاض أجنبي يتغلب الى قنصل لدولته يسعى في الحكم لمصلحة مواطنيه . وإذا كان الخصم مصرية فالويل له إذ المعروف أنه يكون ضحية لخصومه الأجانب .

ورأيت أن التحق بمكتب أحد كبار المحامين الأجانب للتمكن من اللغة الفرنسية في المرافعة بنوع خاص ولتحصيل معلومات أغزر مما يكون عليه المحامي أمام المحاكم الأهلية . وكان المحامي البلجيكي الشهير « كارتون دى قيار » صاحب أكبر مكتب للمحاماة في القاهرة ، فاتصل والدى بالمرحوم أحمد بك فتحى زغلول وكان رئيسا لمحكمة مصر الأهلية ومن أشهر رجال القضاء فاتصل بدوره بالأستاذ كارتون دى قيار ثم صحبني إلى هناك وألحقني بالمكتب . وكان الأفوكاتو « مرزباخ » هو نائب الاستاذ كارتون دى قيار في مكتبه وهو الذى حل محله بعد وفاته .

وكان أكبر همى الأطلاع على مذكرات الأستاذ كارتون دى قيار قديمها وحديثها لأعرف ما فيها من مبادئ قانونية . ورافقه يوما الى المحكمة المختلطة . وكان مقرها بالعتبة الخضراء . حين ذهب ليرافع بنفسه أمام قاضى الأمور المستعجلة فى قضية رفعتها أميرة من الأسرة الخديوية ضد امرأة إيطالية استأجرت من الأميرة منزلا للسكنى فجعلته محل دعارة . وقد طالب بـأخراج المرأة الأيطالية من المنزل بعد أن قامت الأدلة على أنها استغسلتة فى غير حدود عقد التأجير . وحضر عن الأيطالية محام إيطالى

طلب تأجيل القضية لسبب قاهر هو أن موكله حزين أنه تبسط معاذرة فراشها وليس في مكتبها شيء تدلي إليه بملاحظاتهما . وما كان الأستاذ كارتون دى فيار- رغم استعجال القضية- يستطيع ممارسة طلب التأجيل لمثل هذا السبب . لأننى لاحظت أن السيدة فى البداية كانت كثيرة الاهتمام بالقضية فرجحت أن تكون هى المدعى . ثبأت نظر الأستاذ كارتون دى فيار الى ذلك فطلب الى القاضى أن يسأل هذه المرأة عن علاقتها بالقضية فإذا هى المدعى عليها ولبست -بإملا- وليست ضعيفة جلست من منزلها وصعدت الى الدور الثانى بالمحكمة وكان محامها غير صادق فيما اختصره من سبب للتأجيل . ونظرت القضية وحكم فيها بطلبات الأميرة .

والحق أن هذا الحادث أثر فى نفسى وفى تقديرى لبعض المحامين فى المحاكم المختلطة . وبعد أشهر ثلاثة رأيت من الأوفى لى أن أذهب الى أسبوط موطنى وأمارس المحاماة باللغة العربية بعد مائتين لى صعوبة منافسة المحامين الأجانب الذى احتكروا المحاماة فيها بلغاتهم الأجنبية .

فى المحاكم الأهلية

فى أوئل سنة ١٩٠٠ ذهبت الى أسبوط واشتغلت تحت التمرين بمكتب المرحوم حسين بك فهمى ولم يكن يحمل شهادة الحقوق لكنه كان رجل خلاق يتمتع بمركز لائق محترم ومن أشهر المحامين فى البلدة . ولم يكن هناك من حملة الليسانس سوى المرحوم محمود بسيونى الذى تخرج قبلى بعامين ويتمرن هو الآخر فى مكتب حسين فهمى بك . أما باقى المحامين

فكانوا يزاولون المهنة بتصريح من لجنة امتحنتهم في نصوص القوانين
امتحاناً سهلاً ، وكان منهم النابه وانما طلل وبعضهم من كنية المجالس
الملغاة أو ممن قضوا بعض الوقت في الأزهر . أما القضاة فكانوا خليطاً من
خبريجي الحقوق - في مصر أو أوربا - أو ممن أمضوا بضع سنوات في الأزهر
وهذا الخليط يدل على أن مسسرون القضاء لم يكن عالياً . ثم انضم الى
محامى أسيوط المرحوم مرفس حنا والأستاذ أحمد رمزي - المحامى الآن -
الذين تركا النيابة للأشتغال بالمحاماه .

ومثل هذا الوسط من محامين وقضاة كان يسمح بنبوغ المحامى في مهنته
إذا كان متمكناً من اللغة العربية وعلى شىء من الذكاء دون حاجة الى
التعمق في القانون والشروحات . ولهذا كان أكبر المحامين في أسيوط
أقدرهم على الخطابة والتأثير .

وكان الجمهور لا يأبه بالأمر القانونى وإنما كان يعجب في المحامين
بذلاقة اللسان ويزنهم بهذا الميزان . ومن الوقائع التى لا أنساها والتى تدل
على عقلية الجماهير في ذلك الزمن أنى ذهبت مرة الى محكمة ملوى الجزئية
موكل عن شخص مدع بحق مدنى في قضيته جنحة ضد آخر زور عليه عقدا
ببيع قدر صغير من الأطيان . حضرت عن الجنى عليه مطالباً بتعويض .
وكان محامى الخصم أضعف المحامين في أسيوط حتى قيل فيه إن كان
عرضحالياً أمام المجالس الملغاة . ترافعت بما يقتضيه واجب القانون
وعرضت أدلة التزوير بأيجاز وطلبت التعويض بعد الحكم على المتهم دون
أن أتعرض طبعاً لشخصه أو أجرح عواطفه . ثم قام محامى المتهم وترافع

بصوت جهورى وباللغة العامية مرافعة طويلة ليس فيها شىء من الأدلة على البراءة وحبل همه الطعن فى شخص موكلى المجنبى عليه . وقد حكم القاضى بما طلبت من تعويض ومحبس المتهم ستة أشهر فكان ذلك نصرا مبينا لى . وذهب وكيلى يهنىء موكلى ثم رجع الى وأخبرنى أن الموكل غاضب وأن كان يتمنى لو خسرت القضية وجعلنا ههنا فى المرافعة سب المتهم وتجريحه فأن هذا أفضل عنده من كسبها دون قذف المتهم وشتمه .

وأمر آخر أثر فى نفسى من مسلك بعض القضاة ، فقد كان يسكن بندر أسيوط قاض من حملة الليسانس عين للفصل عن قضايا محكمة «أبى ثيج» وكان يذهب إليها بقطار الصباح ثم يعود . وذات يوم ذهبت وبعض المحامين فى القطار الذى يستقله هذا القاضى وجلسنا فى نفس العربة التى يجلس فيها وعلى مرأى من يتولى الدفاع فى قضايا مدنية ينظرها هو هناك . ولم يكن بمحطة «أبى ثيج» سوى عربة واحدة وكان اللائق أن يستغلها القاضى الى المحكمة ثم تعود لتنقلنا إليها ، وكم كانت دهشتنا عظيمة عندما رأيناها نعود بالقاضى نفسه بعد أن طلب القضايا وشطب قضايانا لعدم حضور المحامين الذين لم يحضر موكلوهم اعتمادا عليهم . نعم رجع القاضى الى المحطة وأخرج لسانه لنا تعبيرا عن أنه لعب لعبته كى يتمكن من أدراك القطار العائد من الجنوب ليكون فى أسيوط فى الساعة الحادية عشرة صباحا . وترتب على هذا التصرف أننا نحن المحامين دفعنا من جيوبنا رسوم إعادة القضايا التى حكم بشطبها وكان يمكن أن تكون عرضة للمواخدة إذا اشتكى أرباب القضايا واتهمونا بالأهمال وعجزنا عن إثبات

حضورنا رسميا في قضاياهم .

هكذا كان يفعل بعض القضاة معترين بسلطة خولها لهم القانون
تسمح لهم أن يحكموا بالحبس أربعة وعشرين ساعة على المحامي نفسه
بتهمة التشويش في الجلسة أو القبض عليه أثناء المرافعة بتهمة الاعتداء على
مقام القاضي . وقد استغل بعضهم هذا الحق فأوقف أمامه في محكمة
أسيوط محاميا من أقدر المحامين وأشرفهم - هو المرحوم أحمد محمد خشبة الذي
أصبح بعد سنوات وزيرا - مهددا بحبسه ، وتكرر مثل هذا مع بعض
المحامين حتى ضيقنا ذرعا وانتهى الأمر بأن أضرب المحامون مرة عن العمل
وتركوا القضايا لاعتداء قاضي على محام كبير بمحكمة ملوى وكان لهذا
الأضراب أثره في وزارة الحقانية وبين القضاة أنفسهم حتى أنكشفت هذه
الغمة وصينت حقوق المحامين بقانون وأصبح القاضي يفهم أن المحامي إنما
هو زميله ونده وانتهى الأمر بأن تبادل القضاء والمحاماة العون وأصبح
القاضي يشرف بأن يصير محاميا كما نبغ من المحامين قضاة زانوا بقدرتهم
وبأنساع معارفهم مناصب القضاء حين شغلوها .

وفي بضع سنوات أصبحت فئة المحامين في أسيوط من أقدر المحامين في
القطر المصري ومن أكثرهم علما وكفاية بعد أن كثرت عدد الشهادات فيهم
ولا انكر أن المحاماة في أسيوط كانت تدر على المحامين مغائم كثيرة عقب
تصفية المجالس الملغاه وتحويل قضاياها الكثيرة الى المحاكم وكانوا جميعا في
مجبوحة من العيش ومكاتبهم عامرة بالقضايا وبالتقاضين .

في المحاكم الشرعية

في سنة ١٩٠٠ وأنا أزاول المحاماة بمكتب المرحوم حسين بك فهمي قيدت أسمى غاميا أمام المحاكم الشرعية وكلفنا صاحب المكتب أن نباشر أنا والمرحوم محمود بسيوني قضية أمام محكمة أسبوط الكلية الشرعية للدفاع عن سيدة كانت ناظرة وقف زوجها ضد مدعى من الوجهاء ومن أقارب صاحب الوقف بطلب عزلها عن النظر لخيانة إدعائها.

حضرنا أمام المحكمة وكانت تشكل من رئيسها ومفتي المحكمة عن يمينه وأحد القضاة عن يساره وقام محامي المدعى يشرح ادعاءه وبطلب عزل موكلتنا. وطال الأملاء من المحامي الشرعي وأحسن رئيس المحكمة بشيء من الظمأ، وبدل أن ينادى الحاجب بدق الجرس. وهو في نظره مكروه شرعا. صفق أثناء المرافعة فحضر الحاجب فطلب إليه أحضار ثلاثة أكواب من شراب الخرنوب ليطفئ هو وزميلاه ظمأهم وشربوا هنيئا بصوت مسموع وشكره زميلاه على أرحمته فاستغفر الله وأضاف أنه سيحضر لهم غدا أن شاء الله شرابا سويا. واستمر محامي المدعى الى أن حان وقت الظهر فصفق الرئيس وحضر الحاجب فطلب منه أحضار الطشت والأبريق وجعل يتوضأ على مقربة منا في الجلسة، ولاحظ عضو اليسار ما عرانا أنا ومحمود بسيوني من استغراب لترك الرئيس كرسيه وقت المرافعة وناداه وهو يتوضأ وقال له يا فضيلة الرئيس ربما يقال أنك تركتنا. وقت المرافعة فأجابه رحمه الله أننا لست معكم والبركة فيكم واستمر في

وضوئه ثم أخذ يصلى . فما كان من عضو اليسار الا أن نهض وجلس في كرسى الرئيسى ليتولى الأشراف على المرافعة وترك مكانه شاغرا . ثم بدأ على عضو اليمين شىء من الأعياء والكسل وداعبه التعاس فكان يفتح عينيه و يغمضها تبعا لأرتفاع صوت المحامى وأنخفاضه وبذلك أصبحت المحكمة مكونة من عضو واحد هو عضو اليسار الذى جمع فى شخصه الهيئته كلها . ثم أن عضو اليسار هذا جعل يساعد محامى المدعى فى التعبير بما أقنعنا بمآلاته له . وكل هذا فيه مجافاة لواجب القاضى وعدل المحاكم فضلا عن أن هذه محكمة شرعية يجب أن تكون أسمى من غيرها لأنها تنطق أحكامها بأسم الله الرحمن الرحيم و بقوة الدين والإيمان واعتقدت بضرورة رد المحكمة طبعا لقانون المحاكم الشرعية نفسها لكنى لحدثة عهدي بالمحاماة رأيت تكليف محمود بسيونى وله فى المحاكم أكثر من سنتين . أن يتقدم هو بطلب الرد وألححت عليه حتى تشجع وطلب فى استحياء الى القاضى أن يسمح له بقبول طلب وارد فى القانون وفهم القاضى الغاية فبادره بقبوله : ما الذى تطلبه ؟ فأجاب محمود بسيونى . أن القانون يافضيلة القاضى يقرر فى الماده كذا ما يأتى .. وقرأ عليه نص الماده ، وعضو اليمين فى سباته فما أن سمع عضو اليسار ذلك حتى قال : ما هذا يا محمود بسيونى ؟ هل يصح هذا والدك صديقنا ... فأجابه بأن هذا أمر قانونى يافضيلة الشيخ فقال : قل ماشئت سطرنا هذا الرد فى محضر الجلسة ثم استمعوا الى دفاعنا وانتقلوا للمداولة وبعد بضع دقائق حكم أصحاب الفضيلة . يرفض الرد ويعزل موكلتنا من النظر . ثم ذهب عضو اليسار الى منزل

الوجيه المدعى يهنئه بالحكم وتعشى معه فى داره .

ولم يكن منى بعد الذى رأته سوى أن قدمت طلبا بنقل اسمى من جدول المحامين الشرعيين الى جدول المحامين غير المشتغلين فيها ونحمد الله فقد الغيت المحاكم المختلطة وادجت المجالس الحسبية والمحاكم الشرعية والمجالس المالية فى المحاكم الوطنية .

الزواج

فى سنة ١٩٠٣ تقرر قبولى محاميا أمام محكمة الأستئناف . ولم يكن يشاركنى هذا الأمتياز سوى اثنين أو ثلاثة من المحامين القدامى غير الحاصلين على شهادة الحقوق فأتسع نطاق عملى .

ورغب أهلى فى تزويجى وترددنا كثيرا فى اختيار الزوجة وبحثوا فى بندر أسىوط وضواحيه ثم عزموا على البحث فى القاهرة فأستأجر أبى منزلا فى شارع جامع عابدين نزل فيه أفراد عائلتى نحو ستة أشهر وكنت قد طلبت اليهم الا يتعجلوا والا يجعلوا لثروة أسرة الزوجة أو لأرستقراطية أهلها دخلا فى اختيارها بل يجب أن تكون من عائلة حسنة السمعة وأن تتفق وطبقتى فى الحياة .

وشاءت الصدفة أن أتصل فى أسىوط بمفتش إحدى الشركات وموظف فى وزارة الأشغال يأتى أسىوط لماما لفحص آلات البخارية ، وكان الأول من أقارب الأسرة التى صاهرتها والثانى صديقها لها وجارا ، واقترحا على والدى مصاهرتها ، ثم اتصلوا بوالد العروس وحصل التزاور بين

أفراد أسرتي في القاهرة وبين تلك الأسرة، وتمت الخطبة بين والدي وبين
والد العروس .

وهنا قامت مشكلة هي أن التقاليد في القاهرة تعطي العروس الحق في
رؤيتي من خلال النافذة الخشبية دون أن أراها، واعتضت وأنا في
أسيوط على أن تراني دون أن أراها وبعد أخذ ورد أقنعها والدها بأن
تطمئن لأنه رآني بنفسه .

ولقائل أن يقول أن هذا التقليد عقيم ، إذ كيف يرتبط إثنان برباط
الزوجية دون أن يرى أحدهما الآخر ودون أن يقف أحدهما على طباع
الآخر قبل الزواج ، ولهذا التقليد القديم أنصاره إلى الآن وخاصة في الوجه
القبلي ، وهم يقولون أن البنات يجب أن ترضع لمشيئة أبويها ، فهما أقرب
الناس إليها واحرص الناس على سعادتهما وأقدر منها على تقدير مكانة
الزوج وأهليته دون تأثر بغاطفة الحب والغرام التي قد تطفئ على التقدير
الصحيح .

يقولون أيضا أن الحب المتبادل بين الخطيبين قد يطفىء الزواج لهيبه ،
أما الزواج بهذه الطريقة فالحب يبدأ بالزواج نفسه ، ويسوقون الأدلة على
ذلك بما يشاهدونه في كثير من حالات الزواج على الطريقة الأوروبية .
تلك أقوال لا أحيدها ولا أعارضها وإنما هي تقاليد متوارثة ربما اقتبسناها من
بعض البلاد الشرقية ورسيت في نفوسنا وخاصة في بلاد الصعيد حتى
أصبح من العسير الفكاك منها : وواضح أنها تغاير التقليد الغربي ، كما أنها
تخالف ما يراه الشرع من إياحة رؤية الزوج وجه خطيبته و يديها وسماع

صوتها . والزمن كفيل بمعالجة هذه الحالة .

وقد بلغ من تحكم هذه التقاليد في الصعيد وقت زواجى أن صديقا حيا لي من علية القوم وأثر يائهم تزوج بصعيدية من طبقة من بلدة تجاوز أسسيوط ، تزوج بها دون أن . يراها ، وأقامت معه في منزل الزوجية ببندر أسسيوط لا تخرج منه ولا تبادل أتراها الزيارات ، وإذا رغبت في زيارة أهلها أقلتها ليلا الى قريتها عربية أسدلت على نوافذها الستائر ثم ترجع ليلا على نفس الحالة ، وأغرب من ذلك أن شقيقه وزوجته كان يسكنان معهما في منزل واحد ومع ذلك لم ير أحد الشقيقين زوجة أخيه . وكان صديقى يحسد هذا التقليد ولا يرى مبررا لأن يرى زوجة أخيه أو أن يرى شقيقه زوجته .

ومما يثير العجب أن تلك الزوجة التي لم تكن تبرح منزلها قد تبدل مسلكها بعد التطور السريع في حالتنا الاجتماعية ، فأصبحت سافرة ، واندججت في الجمعيات الخيرية وصارت عضوا بارزا فيها تتصل بالسيدات والرجال ، ولم يثر ذلك أى غرابة بين الناس تأثرا بالتقاليد الحديثة ، وكذلك زوجتى أصبحت سافرة وعضوا في جمعيات خيرية وهى وكيلة الاتحاد النسائى من أيام المرحومة هدى شعراوى

ويبدو أن تطورنا كان سريعا بعد السفر الذى بدأ فى أيام الثورة المصرية سنة ١٩١٩ والذى نادى به المرحوم قاسم أمين من قبل . ونرجو الله ألا تقضى هذه الحرية على تقاليدنا القومية الطيبة ، وأن يقترن تقدم المرأة بالمعرفة والخلق القوم حتى يصبح لنا تقليد قومى عام لاشائبة فيه

يشخص قوميتنا لا تقليدا نتلقفه من هنا وهناك يجعلنا والعياذ بالله كالغراب الذى أراد أن يقلد الطاووس فلم يفد طاووسا ولم يبق غرابا .

ومن غريب تقاليدنا المصرية أن والدى هو الذى قام عنى بدفع المهر رغم علمه بأن الحمامة كانت تدر على ربحا وفيرا . وأغرب من ذلك أنه بنى على نفقته جناحا خاصا لسكنائى يتصل بمنزل الأسرة كذلك هو الذى عقد العقد نيابة عنى كما ناب والد الزوجة عنها . ثم هو الذى نقل العروس ومن معها من القاهرة .

وعندما وصلت العروس . المحجبة الى أسيوط استقبلها اصدقاءنا تتقدمهم الموسيقى واصطف الهوارة على خيولهم بفناء المحطة ومشوا فى مقدمة الزفة يرقصون بخيولهم والأصدقاء يستوقفونهم و يقدمون لهم الشرابات الى أن أوصلوا العربة المسدلة الستائر الى المنزل . ثم كانت ليلة الفرح أحيائها مغن حضر بتخته من القاهرة وعالمه شهيرة جاءت فى نفس القطار لتزف العروس . وكان زواجنا بحمد لله زواجا موفقا مضى عليه الآن أكثر من خمسين سنة اذ عقد العقد فى ١٠ مارس سنة ١٩٠٤ فى بيتنا بأسيوط .

علاقة الولد بأبيه

بقيت فى منزل الأسرة لأساهم فى نفقات البيت- رغم ايرادى كمحام- الا بقدر ضئيل ، وهذه العادة لا تفضل العادة الغربية التى تحبذ

. الأستقلال والسكنى المنفردة مع استبقاء رابطة الود بالوالدين والأهلين .

لقد بهرتنى حادثة رأيته حين كنت فى الولايات المتحدة استشفى سنة ١٩٤٧ تظهر بوضوح الفارق العظيم بين مانحن عليه فى الشرق من عادات وما عليه الغرب وخاصة أمر يكا . فقد دعانى ذات ليلة أحد أصهارنا وكان فى بعشة زراعية يدرس فى جامعة بأحدى البلاد الغربية من بحيرة متشيجان ، كما دعى معى عميد كلية الزراعة هناك . وصهرنا هذا كان يسكن طابقا من مبنى يملكه أمر ينكى يشغل الطابق الأول منه . وبعد تناول العشاء صعد الينا فتى هو صاحب المبنى ، وطلب الى عميد كلية الزراعة أن يستخدمه للعمل بعد الظهر فى مزارع الكلية . فسأله العميد عن سنه فقال أربعة عشر عاما . فأخبره العميد بأن القوانين لا تسمح باستخدام من لم يبلغ الخامسة عشر ويمكنه أن يرجع إليه بعد عام للنظر فى أمره . وسأل صهرى هذا الفتى عن سبب طلبه الاستخدام بأجر فأجاب أنه وهو تلميذ يريد أن يربح مايدخره لمستقبله حتى يتمكن حين يبلغ الثامنة عشرة و يلتحق بالجامعة أن يدفع مصاريفها ، فذكر له قريبي أن والده ثرى يملك عمارة ومصنعا للأخشاب والأثاث (الموبيليات) ، ويمكنه أن يدفع له بيسر نفقات الجامعة فأجابه الصبى : اليس من العيب أن أحل والدى نفقات الكلية بينما أنا قادر على العمل بعد الظهر وادخار هذه النفقات ؟ .

وتركت كلمات الفتى فى نفسى أثرا عميقا . وتجسم أمامى الفارق الشاسع بين ما هم عليه فى أمر يكا وما نحن عليه ، وتذكرت كيف يتواكل شبابنا على آباءهم فى نفقات المدارس والجامعات بل كيف يأخذون من آباءهم نفقات بعد التخرج من الجامعات وبعد التوظيف والزواج وبعد أن يصبح الواحد منهم رجلا له إرادته ومسئولا عن حياته .

و يظهر أن حالتنا هذه متأثرة برواسب قديمة انحدرت إلينا من النظام القبلى القديم وكننت فى أعماقنا . ولعل متاعب العيش وانتشار العلم ينتهيان بنا بعد زمن الى شىء من الاستقلال الذاتى . فيحسن الفرد بأنه مسئول عن نفسه ويحفزه هذا على العمل فيزداد النشاط و يزداد التفكير و يزداد الإنتاج ونقرب من تلك الأمم النشيطة التى تستغل كل مرافق الحياة أحسن استغلال .

كثيرا ما نسمع أن أصحاب الملايين فى أوروبا وأمر يكا يدفعون بأولادهم الى المصانع وغيرها كعمال أو كموظفين بأجريتتناسب ومؤهلاتهم يزداد بحسب ما يستحقونه فإذا جاء الوقت الذى يحلون فيه محل والديهم كانوا أكفاء قادرين على حمل الأعباء وصانوا مؤسساتهم ثم سلموها لأبنائهم من بعدهم فيستمر مجد العائلة ويبقى على الزمن ، بعكس ما نراه فى بلاد الشرق من تدهور بيوت الصناعة والتجارة وانحلال الأسر بعد موت مؤسسها العصامين لأن أبناءهم من بعدهم عجزوا عن الاحتفاظ بها فانهارت وضاعت . والذنب فى ذلك يقع على الآباء الذين أهملوا أبناءهم ولم يدفعوا بهم الى المدارس والمؤسسات العلمية والصناعية

كسى يشبوا مزودين بالعلم والمعرفة مقدرين لواجباتهم ومسئوليتهم . وكان
منا بذكر عائلات من حوله ضاعت بهذا الأهمال وانتهى أمرها وأصبحت
فى خبر كان .

وفاة والدى

ذكرت أن والدى اشتغل بالزراعة والصناعة فقد أنشأ فى بندر أسىوط
مصنعين لطحن الدقيق وصنع الثلج وامتلك مساحة من الأقطان الزراعية
منها قدر لا بأس به يحيط بجزء من بندر أسىوط ويصلح لأقامة المباني كما
اشترى أقطانا بورا لأصلاحها . و يظهر أن أصلاح الأراضى البور متوارث
فينا . وهكذا اتسع مجال نشاطه وتشابكت أعماله وأرتبط نتيجة لذلك
ببعض البنوك وأصبح مدينا لها فلما حدثت أزمة سنة ١٩٠٦ وكانت
مفاجئة طاحنة عانى كغيره كثيرا من الصعوبات . وقد توفى فى ٧ مايو سنة
١٩٠٧ وأقيم المأتم ستة أيام فى أسىوط كما هى العادة فى ذلك الحين .
وكان على أن انفرد بحمل العبء بعده لأن إخوتى كانوا تلاميذ صغارا .
وثانى يوم الوفاة خاطبني أحد رجال البنوك وأخبرني أن والدى مدين بسند
وطلب الى توقيعه لأضمن بشخصنى دفع المبلغ فى ميعاده ، وفعل غيره مثل
ذلك ، فعجبت لمسلكتهم وطلبت اليهم أن يصبروا حتى تتم أيام المأتم .

وفى هذه الأثناء جاءنى أحد وجهاء أسىوط وكان صديقا لوالدى كما
كان من عملاى كمحام ونصحنى بالامتناع عن توقيع أية ورقة لدائنى

والدى قائلا أن حرصه على مصلحتنا يدفعه الى التشديد علىّ في ذلك فقد تكون ديون والدى كثيرة وهو يخشى أن تذهب الديون بالتركة كلها وأنا أن وقعت أصبحت مسئولا بثروتي الخاصة عنها فلا داعي لأن أورط نفسي في هذا المأزق واشغل نفسي بمسئوليات هذه التركة المثقلة بينما أنا قادر على أن أعيش أنا وأخوتي وأبنائي في راحة وطمأنينة بما حياتي الله من مكتب يدر على أرباحا وفيرة. ورجائي أن أحصى الديون ثم أفكر كثيرا فيما يجب اتخاذه فقد تكون النتائج وخيمة إذا أنا ضمنت بشخصي دفع الديون.

ومع اعتقادي بصدق رغبته في تجنبنا أخطارا مالية فقد قلت له: إنني سأوقع سندات الدين ثم أفكر بعد ذلك.

فدهش وسأل: كيف تفكر بعد التوقيع وماذا تكون فائدة ذلك؟ فأجيبته بأن أبي ترك لي ثروة لا أعرف قيمتها كما ترك سمعته. فكيف أتحمل من المسؤولية المالية- اعتمادا على القانون الذي لا يلزم الوارث. الا بمقدار ما يرثه- مع أن سمعة أبي لا تفارقني ولا تفارق العائلة. فهل ترضى أن أكون جحودا وأن أمس سمعته وسمعنا بالتهرب مما تعاقد عليه؟ أننى أفضل أن أضمن الديون لو ضاعت ثروتي الشخصية، لا لأحتفظ بمال وإنما لأحافظ على سمعة أبي الذى انفق على من ماله وأحسن تربيته حتى أصبحت محاميا مرموقا كما تقول. فقال: أنت حريفا تفكر فيه. ولكننى أديت واجب النصيحة. وبعد انتهاء أيام المأتم وقعت بضماننى الشخصية ومسئوليتى وحدى على كل ما تعاقد عليه والدى من ديون.

وعينت وصيا على إخوتي الصغار ووكيلا عن والدتى وأختى وجعلت

أسدد الديون من مالى الخاص ومما بعته من أطيانى ومن بيع بعض أملاك أبى الى أن سددت كل المطلوبات ثم استرددت مادفعته عن التركة .

وكان أبى قد تعاقد لمصلحتى- منذ كنت تلميذا- مع شركة تأمين بمبلغ أربعة آلاف جنيهها لمدة عشرين سنة وتولى هو دفع الأقساط ، فلما وافاه الأجل استمرت فى دفع الأقساط ، وبعد استلامى التأمين دفعت لأهلى ماخصهم فى جميع مادفعه والذى عنى .

كذلك كان رحمه الله قد رفع قضية شفعه يطالب فيها بمحديقة اشتراها عمدة أسىوط المرحوم عبد الرحمن النيسى باشا وكان صديقا لوالدى ثم تنكر له . فكلمته تليفونيا برغبتي فى زيارته وكانت مفاجأة له ، وذهبت الى منزله وكان يضم جمعا وقلت له أننى أعرف ما كان بينك وبين والدى من صداقة قديمة طال أمدها وأذكر كيف كنت تدلنى وأنا طفل وتركنى جوادك أيام مولد سيدى جلال الدين السيوطى- وهو المولد الكبير فى أسىوط- وقد طرأ بينك وبين والدى سوء تفاهم ، وأنا أرث أبى فيما ترك لكننى لا أرث العداوة بينك وبينه ، وتأيدا لذل أقرر لك أنى عن نفسى وباعتبارى وكىلا ووضعيا على ورثة أبى قد تنازلت عن القضية الأهلية والمختلطة وإنى أتحمل جميع مصاريف القضيتين ولا أطالبك بشيء مما دفعه والدى . فدهش وقال : حتى المصاريف ! هذا لا يمكن . قلت : أحضر ورقة ودواة وكتبت تنازلى وتنازل أهلى دون أن أستشيرهم- عن القضيتين . وحاول أن يدفع المصاريف قلم أقبل ثم أنصرفت . ومن هذا الوقت أصبح صديقا لى الى أن توفى رحمه الله . وقد وافق أهلى فيما بعد على هذا التنازل بلا تردد .

تكوين أحزاب سياسية بمصر

لم تعرف مصر الأحزاب السياسية بالمعنى المعروف قبل الاحتلال وبعده بسنوات . وإنما كان فيها شعور شعبى يتزعمه أمثال المرحوم السيد عمر فكرم أيام الحملة الفرنسية . كما تملك نفوس المصرى شعور شعبى أيام إسماعيل باشا وتوفيق باشا تزعمه رجال من أمثال المرحوم السيد جمال الدين الأفغانى ، ثم كانت فترة إلهب فيها هذا الشعور بزعامة أحمد عرابى والجيش المصرى ، فقامت ثورة كان من نتيجتها أن لجأ الخديوى توفيق هو وشيعته الضئيلة الى الانجليز وانتهى الأمر بأن ضرب هؤلاء الأسكندرية واحتلونها فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ثم زحفوا الى القاهرة ودخلوها فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ثم إحتلوا القطر المصرى بأسره .

بعد ذلك أخذ الشعور القومى يستيقظ وبدأ يلهب بسبب الاحتلال وبسبب ما قام به المحتلون وأذئابهم من أعمال منفرة ومكائد تقع آثارها على الشعب مما سئد كره فيما بعد . وقد بذل المرحوم مصطفى كامل جهودا أفنت صحته وهو فى مقتبل العمر ، وأصبح بذلك زعيما شعبيا وأصدر جرائد ثلاث بالعربية والفرنسية والانجليزية باسم اللواء المصرى ثم أنشأ الحزب الوطنى سنة ١٩٠٦ . وبعد ذلك تألف حزب الاصلاح فى ابريل سنة ١٩٠٧ ، ثم حزب الأمة فى سبتمبر سنة ١٩٠٧ . وكانت جريدة « المؤيد » لسان حزب الاصلاح . وجريدة « الجريدة » لسان حزب الأمة . والذى يعنيننا هو أن نتعرف الأسباب التى دعت الى تكوين هذه الأحزاب وكيف تكونت ومن تكونت .

الحزب الوطنى

أما الحزب الوطنى- أى حزب مصطفى كامل- فقد كان الرأى العام فى تلك الأوقات يفهم أنه يسعى فى إخراج الأنجليز بلا قيد أو شرط على أن تبقى السيادة الرمزىة للسلطنة العثمانىة أى لخليفة المسلمين. ولم ير الحزب الوطنى بأسا من الأبقاء على هذه السيادة الرمزىة لأنها لم تكن ذات سلطة فعالة فى مصر حتى قبل الأحتلال، ولم يكن على مصر سوى أن تدفع جزىة لسلطان تركيا رضى المسلمون بأحتمالها مؤقتا خشية أن تنضم تركيا الى الأنجليز فى تثبيت الأحتلال ولكى تبقى تركيا- صاحبة السلطة الشرعية الرمزىة على البلاد- مع كتلة الدول التى تعارض الأحتلال ومنها فرنسا، وكان يرجى من وراء معارضة هذه الكتلة تحقيق الجلاء عن مصر. وكان يشايح مصطفى كامل جميع الشبان المثقفين من تعلم منهم فى مدارس مصر أو فى معاهد أوربا.

حزب الأصلاح

أما حزب الأصلاح فقد عرف عنه أنه ألف ليحافظ على مركز الخديوى ضد تطرف رجال الحزب الوطنى الذين قطعوا صلتهم بالخديوى بعد أن تم الأئتلاف بينه وبين سير «جورست» المعتمد البريطانى، وبعد أن شاع أن الخديوى انقطعت صلاته بـمصطفى كامل. ولا يخفى أن الشيخ

على يوسف- زعيم حزب الإصلاح- كان أزهر يا معما وكان يعاونه في تحرير جريدة «المؤيد» بعض الأزهريين، بل أن الكثير من أنصار السراي وحزب الإصلاح كانوا من هذا الطراز. ورجال الدين في كل بلد يناصرون غالباً الفرد الحاكم، وربما يكون سبب ذلك أنهم ليسوا من أرباب السياسة أو أنهم يؤثرون طمأنينة العيش أو رفعة الشأن في ظله، أضعف إلى ذلك أن الأوقاف التي يتفق منها على رجال الدين من خيرات أو مرتبات كانت في يد الحاكم يتصرف فيها كما يشاء، فكان الخديوى مطلق اليد في هذا كله بأعتباره ناظر الأوقاف المصرية، ومن الأنصاف أن نذكر أن جريدة «المؤيد» كانت غنية بالمواد العلمية والثقافية، وأنها كانت تناسب الأنجليز العداء وقت أن كان سوء التفاهم قائماً بين الخديوى واللورد كرومر. فلما عزل اللورد وتصانف الخديوى مع سير «جورست» خلفه لان أسلوها مع الانجليز.

حزب الأمة :

أما حزب الأمة فكان معروفاً عنه كراهيته لطغيان السراي وسعيه في منع إستبدادها والحد من سلطانها، ورغبته في النهوض بالشعب عن طريق التطور لا عن طريق الثورات، وحرصه على المطالبة بالدستور، كى يصل إلى تأليف برلمان- متفقاً في ذلك مع ماينادى به الحزب الوطنى- تصبح السلطات في يده، وبذلك ترتفع الأمة وينصح وعيها وينبع من بينها الكثيرون، و يأتي يوم تحقق فيه مصر استقلالها دون طفرة ودون إلتجاء

إلى الأنحلال بالنظام . وكان المهيمنون على حزب الأمة من سداة الشعب ووجهائه أمثال رئيسه المرحوم محمود باشا سليمان والمرحوم على شعراوي باشا والمرحوم حسن عبد الرازق باشا والد الشهيد حسن عبد الرازق باشا . ولا يظن فيهم أنهم يسعون إلى الحكم ، وكان يطلق عليهم أصحاب المصالح الحقيقية . كما كان يرأس تحرير جريدتهم « الجريدة » الأستاذ أحمد لطفي السيد .

إنضمامي الى الحزب الوطنى

مات مصطفى كامل فى سنة ١٩٠٨ . وكان موته مأتما عاما . وقد شعر الناس أن أنصار هذا الحزب كانوا مخلصين لمبادئهم راغبين فى جلاء المحتل جلاء كاملا ناجزا . وكنت أنا من أنصار هذا الحزب ، ثم إندمجت فيه بعد وفاة مصطفى كامل بقليل ، وساهمت فى انشاء مطبعة جديدة لجريدة « اللواء » ، وأصبحت صديقا للمرحوم محمد فريد ، كما أصبحت عضوا فى مجلس إدارة الحزب ، فكنت أحضر جلساته فى القاهرة ثم أرجع الى مقر عملى فى أسيوط .

سفرى الى الآستانة

بعد قيام الدستور فى تركيا سنة ١٩٠٨ ، أقمنا مهرجانا كبيرا فى بندر أسيوط طاف بالمدينة ، كما أقمنا سرادقا ألقى فيه الخطب ، وكنت فيه من الخطباء . ثم قرر الحزب الوطنى سفر فريق من أعضائه إلى تركيا لتهنئة

رجال الثورة بالدستور. فسافرت في صيف سنة ١٩٠٩ مع المرحوم محمد فريد بك رئيس الحزب وبعض الأعضاء في باخرة الى «الآستانة». وكان في إستقبالنا بعض رجال الحكومة العثمانية. ونزلنا في فندق «بيرابلاس».

وبعد وصولنا بيوم أو يومين ذهبنا الى البرلمان أثناء إنعقاده، وكان يدعى بمجلس المبعوثان، يرأسه رجل مهيب الطلعة طويل القامة اسمه أحمد رضا بك. وقد أجلسنا في لوج السفراء، وهناك رأيت أعضاء المجلس خليطا من رجال يختلفون في الزى واللغة والعنصر، فيهم التركى واليوناني والأرمني بملابسهم الأفرنجية، وفيهم العرب من حجازيين ونجديين وعمانيين بملابسهم الوطنية يتشحون بالعباءة والعقال. وسمعت أثناء الجلسة عضوا من العرب يسأل زميله عما يدور في المناقشة لأنها كانت باللغة التركية وهو لا يفهمها، وكان موضوعها كما عرفتنا هو احتجاج نفر من الأعضاء اليونانيين على مشروع قانون يجعل للدولة حق مراقبة المدارس سواء كانت يونانية أو غيرها.

وبعد قليل رأى رئيس المجلس تكرما لنا أن يرفع الجلسة، ودعانا لمقابلته في مكتبه، واستقبلنا أحسن إستقبال، وقدم لنا وزير المالية «جاويد بك» قائلا: «أقدم لكم وزيرا شابا جاويد بك وهو من الدوغة» أى اليهود الذين طُردوا في أسبانيا وآوتهم تركيا وسكن غالبهم في مقدونيا واعتنقوا الإسلام، وكان هذا الشاب يشتهر بالكفاءة في الشؤون المالية.

ثم زرنا بعض الوزارات ، وكنا نقابل فيها . بحفاوة وتكريم ، كذلك دعينا لمشاهدة عرض عسكري في ميدان «تقسيم» حضره السلطان محمد رشاد الخامس- الذى خلف السلطان عبد الحميد- وطاق بوحداث الجيش في عربة يجرها جوادان . وبدالى أن أزور وزير الحربية الجنرال محمد شوكت باشا الذى قاد جيش الثورة أيام عبد الحميد وزحف من مقدونيا ودخل الآستانه ظافرا ، وهو عرنى عراقى . زرته في وزارة الحربية فوجدته رجلا نحيفا حديد البصر ذكيا متواضعا ، رحب بى أيا ترحيب ، ودار بيننا الحديث في موضوعات شتى منها مسألة سكة حديد الحجاز ، فانتقد الخفقات الباهظة التى صرفت على إنشائها ، وكان من رأيه أن يكفى بمد خط حديدى من ينبع الى المدينة المنورة وآخر من جدة الى مكة المكرمة ، عوضا عن إنشاء سكة طويلة من دمشق الى المدينة أو مكة يتعذر صيانتها لطولها وتعرضها للعواصف الرملية ، وتؤثر على أرزاق الفقراء الذين يعيشون على القوافل . ولفت نظرى أدبه الحجم ختم نقده هذا بقوله : «ولكن هذه كانت إرادة حضرة شاهنشاه السلطان المعظم» و يقصد بذلك السلطان المعزول ، ولم يمنعه عزل الخليفة من الاحتفاظ له بكرامته ، وهذا يدل على أن هذا التأثير كان من طبقة راقية .

أقنا في الآستانة عشرين يوما ، زرنا فيها جزءا من آسيا الصغرى على ضفاف البسفور . ولم تبهرنى الآستانة لأنها لم تكن أكثر روعة من القاهرة لافى مبانيها ولا فى شوارعها ، كما لاحظت كثرة الكلاب فى شوارعها . ولم تبهرنى قوة جيش أو حسن هندام يمتاز عن جيش مصر وأن كان الجيش

التركي أكثر عددا ولا حظت أن الشعب كان خليطا من الأتراك والروم والعرب والأرمن وغيرهم مما جعلني أعتقد أن الدولة غير مستقرة وأنها مقبلة على أحداث يتندر التغلب عليها فوق ما كنت أعرفه من أن سلطان تركيا كان يلقب بالرجل المريض . واعتقدت أن بقاء اسطنبول ومضايقتها في يد الأتراك مع وجود القوة الروسية الهائلة بجوارها مرجعه تنازع الأوربيين فيما بينهم ، لا القوة الذاتية لتركيا .
ثم رجعنا الى مصر نعمل في الحزب الوطنى ولجانه .

في الجمعية التشريعية

قامت في مصر حركة وطنية تطالب بقيام دستور و برلمان والغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اللذين أوجدهما الاحتلال واشتدت الحركة الى أن اضطروا للسيطرون على الحكم إلى التفكير في إيجاد هيئة محل محل الهيئتين المذكورتين تكون أوسع اختصاصا . لكنهم لم يريدوا إقامة برلمان بالمعنى الصحيح ، أو وضع دستور يعطى الأمة حقوقها كاملة ، فعمدوا الى إنشاء مجلس باسم «جمعية تشريعية» . وقد رأيت أن أرشح نفسي لعضوية هذه الجمعية نائبا عن بندر أسيوط بأعتبارى محاميا فيه ومن أهاليه .

وزاحنى في الأنتخاب وچيهان يكيرائى سنا ومن أسرة لها مقامها هناك هى أسرة خشبة ، وكانا من أصدقاء المرحوم والدى وشجعنى على

مزاحمتها ماتمتعت به من مركز ملحوظ فى مدينة اشتغلت فيها محاميا ثلاث
عشر سنة .

ولهذا الترشيح قصة طريفة لا بأس من ايرادها . فقد كانت مصر فى
تلك الأوقات أى فى سنة ١٩١٣ تحت الأحتلال البريطانى . كما نعلم .
وكان اللورد كيتشنر المعتمد البريطانى فى البلاد له شهرة واسعة ومقام
ملحوظ فى العالم كله وفى انجلترا بنوع خاص كان جنديا وسردارا للجيش
المصرى ، أعاد فتح السودان ، وطبق شهرته العالم فى حرب الترنسقال ضد
البوير . ورجل كهذا مكلل بأكاليل النصر وله شخصيته العسكرية
لا يستغرب وقد عين معتمد البلاده فى مصر أن يصبح الحاكم بأمره فيها
خاصة وقد إنبت المفتشون الأنجليز فى كافة إدارات الحكومة بالمدن
والأقاليم يملون إرادتهم وينصرفون فى الإدارة حسب فشيئة السلطة
الانجليزية فهذا مفتش للرى وذاك للمالية وآخر للداخلية وهكذا حتى
أصبح أولئك المفتشون فى المديرىات هم ملوكها فعلا تحت إشراف وإمرة
المستشارين فى الوزارات الذين يحكمون الوزراء .

دخلت انتخابات الجمعية التشريعية وأنا من رجال الحزب الوطنى ،
أما منافسائى فلا ينتميان الى حزب وانما كانا من الأعيان وذوى المنزلة فى
المديرية . وأجريت عملية الانتخاب ولم يفر أحدنا بأغلبية مطلقة ، فأعيد
الانتخاب بينى وبين أحد الاثنين . ودبر منافسى أمرا لونيح فيه لقضى
على منافستى ، ذلك أنه قبيل الانتخاب سافر اللورد كيتشنر الى أسوان ،
فاتفق منافسى مع مستشار الداخلية فى القاهرة ، بعد صدور اذن من اللورد

كتشنر وهو في اسوان ، أن ترسو باخرة اللورد في أسيوط عند رجوعه ، فيفتح مدرسة في أبنوب ويحضر مهرجانا يقيمه له منافسى في أسيوط .

وقد أرسل منافسى بطاقات دعوة مذهبة لجميع الناخبين و كما دعا الهوارة بخيولهم ، وأقام سرادقا كبيرا . وكان لهذا التدبير أكبر تأثير على الناخبين ، ومن الأميين - وهم الكثرة الساحقة من الناخبين - يجرؤ على إنتخابى وفي المديرية المفتش الأنجليزى وأنا فوق ذلك من رجال الحزب الوطنى .

فكرت في دفع هذا البلاء ، وارتأيت أن أتصل بمدير المديرية فتصل محتجا بأن الأمر في يد مفتش الداخلية ، فذهبت اليه وصارحته بأن هذا الاحتفال يضر بالانتخابات . فقال لى بكبرياء إنه لا يمكن معارضة هذا الأمر فإنه صادر من مستشار الداخلية بأمر من فخامة اللورد بقبول الدعوة .

كان على بعد ذلك أن أتخذ اجراء آخر . فأرسلت برقية الى مستشار الداخلية بالقاهرة وخطابا مسجلا باللغة الانجليزية ذكرت فيه أن هذه الدعوة تخفى وراءها غرض منافسى في الفوز في الانتخابات ، وأن اللورد كتشنر لو علم بالحقيقة لتنازل عن قبول هذه الدعوة وألغاها . ولا يصح أن يتخذ أسم اللورد كتشنر من حيث لا يدري وسيلة للضغط على الناخبين فأن الواجب يقضى بأن تكون حرية الانتخاب مصونة سليمة . ورجوته أن يخطر اللورد برأى هذا .

وكان للبرقية والخطاب وقع عظيم على المستشار - وهو سيرجراهام -

وعلمت أنه أرسل صورتها الى اللورد كتشز محبداً رأيي مقترحاً تأجيل
الأحتفال الى ما بعد الانتخابات. وقد كان وأخير المستشار مفتش
الداخلية في أسيوط ليخطر منافسي بأمر من اللورد بأنه ارتأى تأجيل الحفلة
الى وقت آخر يحدد فيما بعد وأن الباخرة لن ترسو في أسيوط وسيكتفى اللورد
بافتتاح مدرسة أنوب دون أن يعرج على أسيوط. وأرسلت المديرية الى
جميع النخبين بالغاء الدعوة، ثم هدم السرادق وأترلت الأعلام والمصابيح
ورجع الهواة بخيولهم الى قراهم.

وكانت النتيجة أن انعكست الآية، وقال الناس وقتئذ أن محمد على
منع اللورد كتشز من النزول بأسيوط. ثم أجريت عملية الانتخاب فكتب
لى الفوز وأصبحت نائباً عن بندر أسيوط.

وفى بدء انعقاد الجمعية دعا الخديوى أعضاءها لمأدبة. ثم دعاهم
اللورد كتشز لحفلة شاي فى سرايه بقصر الدوبارة، ووقف اللورد يستقبل
الأعضاء وحوله نفر من موظفيه يقدمون له كل عضو بأسمه كى يصفحه،
وعندما جاء دورى هز يدى وهو يبتسم وقال لى: إني لم أذهب الى
أسيوط. فشكرته وقلت له: أن أسيوط مستعدة لاستقباله فى أى وقت
يشاء.

ولابد هنا من التنويه بأننا رغم التنافس الشديد بينى وبين
الأخوين، لم نسمع أيام معركة الانتخاب بطعن فى الأشخاص
ولا بكلمات نابية من أحدهنا ضد الآخر، بل كان الاحترام متبادلاً بيننا
إبان المعركة، وظللنا بعد الانتخابات أصدقاء كما كنا.

وأكثر من ذلك أن أنا ثالثا لمنافستي، كان صديقا لي، إتخذ أيام الانتخابات خطة الحياد الكامل ولم يكلف نفسه الدعاية لأخويه ضدى، ولم يقم بينه وبين أخويه أى سوى تفاهم بسبب هذا الحياد .

كذلك أسجل أن الأخ الأكبر الذى لم ينل العدد الكافى من الأصوات فى الجولة الأولى قال لمن زاروه فى منزله ان انتخاب محمد على كان عملا عادلا فهو أولى منا نحن الاثنين بعضوية الجمعية التشريعية وأقدر منا على خدمة بلاده فى هذا المضمار وخير من يكون ممثلا لبندر أسيوط .

فهل تسود هذه الأخلاق السامية ثانية الانتخابات العامة فى بلادنا ؟ ونرى الأصدقاء والأقارب يقدرون الواجب ويحفظون كرامة المتنافسين و يترفعون عن المهاترات واختلاق الأكاذيب حتى لا تنتهى هذه المعارك بعداوات ألفت بنا فى وهذه الحزبية الجامحة الضارة .

فى الجمعية التشريعية

افتتحت الجمعية التشريعية يوم ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ ، وألقى فيها الخديوى عباس الثانى بنفسه خطبة الافتتاح . وعين المرحوم أحمد مظلوم باشا رئيسا للجمعية . وكان النظام يقضى بأن يكون لها وكيلان، أحدهما تعينه الحكومة وقد عينت عدلى يكن باشا ، والآخر تنتخبه الجمعية واتفق أغلب الأعضاء على انتخاب سعد زغلول باشا وزير المعارف السابق لأعتقادهم أنه موثور من الخديوى بسبب إقصائه إياه عن الوزارة ، وموثور

من الأنجليز لأنهم لم يسعوا في إرجاعه، و يرجع سبب إقصائه عن الوزارة الى أنه ضرب الطاولة بيده في جلسة مجلس النظار بحضرة الخديوى، فاعتقد هذا أن سعدا فعل ما فعل، اعترازا بمصاهرته لمصطفى فهمى باشا رئيس النظار السابق وصديق الانجليز الحميم، واعتمادا على اللورد كرومر الذى أشار بتعيينه وزيرا ومدحه في تقريره السنوى المرفوع الى حكومته.

وتزعم سعد المعارضة في الجمعية التشريعية، وناصره كثير من الأعضاء وخاصة من ينتمون الى الحزب الوطنى. وكان أشد المعارضين معه في الجمعية على شعرواى وعبد اللطيف الصوفانى وعبد العزيز فهمى وعبد اللطيف المكباتى وعلى الشمسى وعبد الخالق مدكور وأنا.

وانتخب سعد وكيلا، وحصل نقاش فيمن يعتبر الوكيل الأول ويكون له حق التقدم في التشرىفات ورئاسة الجلسات، وجعلنا نبث الدعوة لتقديم سعد زغلول على عدلى يكن دون أن يمس أحدا بتجريح، وكانت حجتنا أن من ينتخبه نواب الأمة يجب أن يقدم على من تعينه الحكومة. وثم ماأردنا، وأعتبر سعد زغلول الوكيل الأول.

وقد أدى المعارضون واجبهام كاملا، وكانوا أصحاب الصوت العالى في الجمعية. وهى وان كانت جمعية استشارية إلا أن قراراتها كان لها أثرها تحترمها الحكومة وتنفذها كأنها برلمان ذو سلطة. وبلغ من تشددنا نحن المعارضين أن أحد النظار وهو المرحوم محمد محب باشا اشترك في مناقشة دون أن يقف، فما كان منى الا أن اعترضت على أن يتكلم الوزير وهو جالس وأن الواجب أن يقف إحتراما للمهنية، فاعتذر ووقف وأكمل كلامه.

وقد أصبحت الجمعية التشريعية قوة يحسب لها حساب ، لأنها لم تكن فيها أقلية واكثرية بالمعنى البرلماني الصحيح ، ولم يكن فيها أحزاب ، ولا يؤخذ من أعضائها من يتولون الوزارات ولا يمتشي منها على الثقة أو عدم الثقة بالوزير فأن الخديوي كان يعينه دون الرجوع الى الجمعية . فكان لاستقلال الوزراء وعدم فتح باب المطامع الشخصية أمام الأعضاء ، أثرهما في أن أصبح للجمعية احترام خاص وثقة كاملة بأن العمل يجري فيها للوطن وللمصلحة القومية دون غيرها .

فهل يكون لنا في المستقبل برلمانات وأحزاب يعمل أعضاؤها للوطن وحده ، ويحرصون على تطبيق قواعد العدل والأنصاف . ولا يكون لمصالحهم الشخصية أى تأثير على المصلحة العامة ؟ إننا بهذا وحده ننهض ببلادنا ، ونرفع من شأنها ، ونعوض مافاتنا ، ونسير بها قدما في طريق الرقي والتقدم والكمال .

الرغبة في تعيينى مستشارا بمحكمة الاستئناف

كننا في الجمعية التشريعية نكون معارضة متماسكة . وكان مقعدى فيها بجانب سعد زغلول باشا . وحدث في إبان انعقادها وفي شهر مايو سنة ١٩١٤ على ما أذكر أن سعد باشا أخبرنى أن حسين رشدى باشا رئيس الحكومة وقتئذ يرغب في تعيينى مستشارا بمحكمة الاستئناف . وفاتحه في ذلك بصفته رئيسا للمعارضة وبصفتى صديقا له . ولا أخفى أنى أغتبطت

بتقدير حسين رشدي باشا لي وكنت اذ ذاك محاميا لم يمض على تخرجي خمسة عشر عاما. ورغم أن منصب المستشار في أكبر هيئة قضائية هو حلم شاب مثلي، ولم تكن محكمة النقض والأبرام قد أنشئت. فقد أردت أن يدلي الى سعد برأيه في الموضوع لكنه بدوره طالبني بأبداء رأيي لأن الموضوع خاص بي. فقلت له أن رشدي باشا لم يعرفني الا لسبب وجودي في الجمعية الشريعية. وقد اختارني النخبون نائبا عنهم فيها. فلا يجوز لي أن أتخلى عن عضوية الجمعية وأطرح ثقة النخبين. ثم ان قبولى لهذا المنصب قد يتيح للناس أن يقولوا ويزعموا أن طلبى لمحكمة الاستئناف يكون لاجراحي من المعارضة وفي هذا مافيه من المساس لشخصي. وطلبت الى سعد باشا أن يتوسط ويخبر صديقه رشدي باشا باعتدازي مع الشكر ففعل.

أحداث سنة ١٩١٤

في أغسطس سنة ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى، ولم يكن مضي على الجمعية التشريعية سوى بضعة أشهر. اذ بدأت انعقادها في ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ ووقفت أعمالها في يوينه سنة ١٩١٤. ثم أعلنت انجلترا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بحجة صيانة مصر أو لضرورة الحرب، كما أعلنت انتقال حقوق تركيا اليها لأن تركيا دخلت الحرب مع ألمانيا ضد انجلترا وحلفائها. كذلك عزلت الخديوى عباس الثانى عن عرشه في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤. وكان تزيلا في القسطنطينية. ومنعته من الرجوع الى مصر. وكان المرحوم حسين رشدي باشا رئيسا لمجلس الوزراء في ذلك الحين ورغم أن الخديوى عباس لم يكن محبوبا من

المصريين فأنهم نظروا إلى مسألة عزله نظرة وطنية أكثر منها شخصية ، واعتبروا تنصيب أى رجل محله طعنه فى حقوق مصر واجمعوا على عرقلة كل مسمى يقضى بتنصيب رجل آخر تحت الحماية البريطانية إذ الواجب فى نظرهم أن ينصب بخديوى مصر بفرمان عثمانى من السلطان وهو خليفة المسلمين .

لكن انجلترا كانت تستند الى قوة السلاح ، وتستعين بالأساليب السياسية الملتوية . وشاع فى ذلك الوقت أن المصريين أن لم يقبلوا حاكما يلقب بالسلطان من عائلة محمد على فإن الإنجليز يلجأون الى تعيين رجل أجنبى فى هذا المنصب ، كما شاع أنهم سيحضرون زعيما مسلما ينصبونه سلطانا على مصر هو «أغاخان» . وفى أثناء هذا التبليل عرض الأمر على المرحوم الأمير حسين كامل عم الخديوى وأكبر الأمراء سنا فقبل المركز خيفة إقصاء العائلة الخديوية عن حكم مصر .

لكن هذا لم يمنع سخط الشعب على الأمير حسين كامل الذى أصبح سلطانا تحت حماية الإنجليز، رغم أنه كان أقرب الأمراء إلى قلوب المصريين لأخلاقه بهم وتزعمه حركة الزراعة فى مصر حتى لقب بأبى الفلاح . ورغم أنه لم يتصف بالجنشع فى اقتناء المال وظلم الفلاحين المصريين . ولم ينل عطف المصريين رغم تطوافه بالبلاد وكرمه المعروف منه ، وقد القيت عليه قنبلة فى أوائل أيام حكمه .

ولاحظ الإنجليز ضعف صحة السلطان فعرضوا ولاية العهد على الأمير

كمال الدين حسين كسى يثبوا السلطنة بعد وفاة أبيه و يقال أن كمال الدين رفض بحجة أنه لا يقبل تاج مصر من يد الأنجليز المحتلين الذين أعلنوا الحماية على مصر.

ومن بداية الحرب سيطر المحتلون على مرافق البلاد واستولوا على محصولاتها ومواشيها وكانوا يأخذون الفلاحين عنوة وقسرا للخدمة في ميادين الحرب باسم متطوعين . فازداد سخط الأهالى على الاحتلال الى درجة أن الشعب كان يتمنى انتصار الألمان وحلفاءهم ومعهم تركيا في تلك الحرب الطاحنة.

ونظر لأنى عاصرت حكم عباس من يوم أن قام الى أن انتهى وهو حقبة من الزمن طويلة تطورت فيها نفسية المصريين وتطورت فيها الحركة الوطنية رأيت من الواجب أن أبسط شيئا مما حدث في تلك الأوقات .

عصر الخديوى عباس الثانى

كان، المصر يون يبغضون الخديوى محمد توفيق - كما ذكرنا - لتشيعه للآتراك والجرأكسه وغيرهم من الأجانب الذين احتكروا المناصب فى البلاد . ولأنه رفض منح المصريين حقوقهم الشرعية ولجأ الى الأنجليز واعتبرهم حماة ضد الشعب المصرى .

كان هذا إحساس المصرين عامة يوم رجع عباس الثانى من أوروبا إثر وفاة أبيه وتولى حكم مصر فى سنة ١٨٩٢ . وكان شابا فى الثامنة عشر هى الطلعة شاع عنه أنه قال للمحيطين به « أما أن اكون خديويا بالمعنى الصحيح وإما أن أحمل حقيبتى » (أى بترك الحكم) . كذلك شابع رغبات المصرين وآمالهم ، وظهر بمظهر الوطنى الغيور . ففرح الناس به وتوسموا الخبر فى حكمة وأحبوه غاية الحب لذجة أنه بعد أن أدى الصلاة يومها فى مسجد سيدنا الحسين وخرج ليركب عربته أحاط به نفر من شباب مصر بزعامة رجال ممن تربوا فى مصر وفى أوروبا منهم المرحوم الدكتور عثمان غالب وفكوا الخيول من العربية وجروها بأنفسهم .

وقد صدق حدسهم فأن هذا الأمير الشاب كان في السنوات الأولى من حكمه مناهضا للأحتلال معارضا فيما يسىء الى مصر لكن السير ايفلين بارنج - الذى أصبح فيما بعد لورد كرومر - كان له بالمرصاد وكان قوى الشكيمة نافذ الأرادة بث الموظفين البريطانيين في الوزارات والمصالح كى تصبح مصر أداة طيعة تنفذ كل أوامره .

حادث الحدود

وما حدث بينها أن الخديوى عباس سافر في شهر يناير سنة ١٨٩٤ الى منطقة الحدود في رحلة يتفقد أثناءها الجيش المصرى المربط في أسوان وجنوبها ، وصحبه عدد من كبار الموظفين المصريين منهم عمه الأمير أحمد فؤاد كبير ياورانه ومحمد ماهر باشا . وهناك استعرض الخديوى القوات المصرية ، وأثنى على بعض الوحدات ، وأبدى انتقادا على أورتين يقودها ضباط انجليز . فعز ذلك على هؤلاء الضباط وعلى سردار الجيش المصرى كتشتر ، وأظهروا امتعاضهم . لكن الخديوى بعد أن عرف من سرداره بامتعاض الضباط عز عليه أن يغير رأيه وتمسك بحقه كرئيس أعلى للجيش له أن يبدى ملاحظاته التى يراها لمصلحة الجيش نفسه ولمصلحة بلاده .

ولم يلبث كتشتر أن طير خبر الحادث الى اللورد كرومر فى القاهرة وكانت علاقته بالخديوى متوترة فاراد أن ينتقم منه ويستدله . وفوجئ الخديوى فى رجوعه عند رسو يخته فى جرجا بحضور رياض باشا رئيس النظار ومعه بطرس غالى باشا وزير المالية ، وأبدى للخديوى غضب اللورد كرومر وأنه أخبرهما أن يطلبوا إلى الخديوى تقديم الاعتذار والثناء على

الضباط الانجليز ، وإلا فإنه يعزله . وتمسك الشاب بحقه كحاكم للبلاد ، ولم يشفع لدى الانجليز برقية أرسلها رياض باشا الى وزير خارجية بريطانيا ينوه فيها ببساطة المسألة وأن الخديوى لا ينكر ما قام به الضباط الانجليز من أعمال تستوجب الثناء . لم تكتف انجلترا بتلك البرقية وتركت اللورد كرومر يشتد في طلباته ويعتف ، حتى إذا وصل الخديوى الى الفيوم ومعه رياض باشا وغيره منع من مواصلة السفر الى القاهرة الا اذا اعتذر ، وكان ما أرادت سلطة الاحتلال ، وأعلن الخديوى سروره بنظام الجيش المصرى كله وثنائه على جميع الضباط الانجليز ، ونشر هذا فى الجرائد الأجنبية والعربية ، وبذلك كفر الخديوى عما اعتبروه إساءة لهم ، وسمحوا له بمواصلة السفر ودخول القاهرة بعد أن تمت الدلة التى أرادوها لشاب يناوىء إحتلالهم و يعارض سلطانهم .

معاونة الخديوى لمصطفى كامل

ورغم ذلك فقد استمر الخديوى فى معارضته ، وساعد فيما بعد مصطفى كامل ، وكان هذا يحرك بخطبه الشعور الوطنى فى مصر ، ويسافر الى اوروبا حيث ينادى باستقلال بلاده و يطالب بجلاء المحتلين ، ويتصل بكثير من كبار الفرنسيين ومنهم سيدة ذات مقام ملحوظ هى مدام « چولييت آدم » . وكانت فرنسا فى ذلك الوقت هى العدو اللدود لأحتلال الانجليز مصر بعد أن رفضت الأشتراك معهم فى غزوها حين . دعت اليه خشية التورط فى أعمال حربية بعد أن أنهكتها حرب السبعين وفضلت الأحتفاظ بقواتها فى أراضيها خيفة أن تنقض عليها ألمانيا على غرة .

وكان من أثر التنافس بين فرنسا وإنجلترا أن قام رجال من الفرنسيين مثل دُلونكل وغيره يناهضون الاحتلال و يزورون مصر، فالتهب شعور المصريين ودوت سمعة مصطفى كامل ، وأنشأ الحزب الوطني وأصدر جرائد ثلاث بالعربية والانجليزية والفرنسية بأسم « اللواء المصرى » . واشتد نضاله وكفاحه حتى حاز ثقة المصريين وانفرد حزبه بتأييد جميع المثقفين - ولولم يتضموا رسميا اليه - اعتقادا منهم أنه الهيئة الوحيدة التى تدافع باخلاص عن الوطن .

الاتفاق الودى

ومما زاد فى كراهية الاحتلال وأوجد اليأس فى نفوس كثير من المصريين . ذلك الاتفاق الذى تم بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وسمى بالاتفاق الودى ، ومغاده أن تكف فرنسا عن معارضة إنجلترا فى مصر وتسكت إنجلترا على اطلاق فرنسا يدها فى مراكش . فأن هذا الاتفاق قوى مركز إنجلترا ومنع فرنسا من مناهضة احتلالها لمصر ، وأتاح لفرنسا فرصة تنفيذ أغراضها الاستعمارية فى مراكش فاحتلت أراضيه وانتهى الأمر بأعلان الحماية الفرنسية على مراكش سنة ١٩١٢ .

حادث دنشواى

على أن الاتفاق الودى المذكور لم يؤثر فى نشاط مصطفى كامل ومن معه ، وظل هذا الزعيم يسير فى جهاده الوطنى الى أن حدثت مأساة

دنشواى فى ١٣ يونيو سنة ١٩٠٦ وخلاصتها أن فرقة من جنود الانجليز كانت تمر بالقرى وراقى لبعض أفرادها أن يصطادوا الحمام بينادقهم من أبراج قرية دنشواى ، ولا يتخفى أن الحمام المستأنس يعتبر ثروة خاصة لبعض الفلاحين فضلا عن أن صيد الحمام بالأعيرة النارية يعرض المنازل والأجيران للحريق ، وقد جرجت امرأة واشتعلت النار فى أحد الأجيران ، وثار سكان القرية لهذا الاعتداء الصارخ ، فكانت مطاردة أو شبه مطاردة بين الفلاحين والجنود الانجليز ، مات فيها ضابط انجليزى من اثر ضربة الشمس ، فأعتبر الانجليز هذا العمل من الفلاحين إهانة للجيش البريطانى واعتداء عليه ، مع أن الطبيب الانجليزى أثبت فى تقريره أن وفاة الضابط كانت بضربة الشمس لا من آلة حادة .

ورغم ذلك انشئت محكمة خاصة لمعاقبة أولئك الفلاحين الذين اجتروا على مطاردة المعتدين . وتألفت هذه المحكمة المخصصة برئاسة المرحوم بطرس غالى باشا وعضوية بعض الانجليز والمرحوم أحمد فتحى زغلول - وقبل أن تصدر أحكامها نصبت المشانق فى القرية أمام بيوت المتهمين ، ثم صدر الحكم بصفة مستعجلة بشنق أربعة أمام بيوتهم وبجلد آخرين ، فكان العويل والصراخ وكانت القسوة التى ليس بعدها قسوة .

وانتهز مصطفى كامل الفرصة وذهب إلى أوروبا وجعل يخطب فى الناس ويندد بهذا الظلم القادح والجبروت الذى ليس بعده جبروت وينشر فى الصحف الفرنسية والانجليزية وغيرها كل ما يتعلق بهذه

الفضيحة السياسية و يقيض في شرح المظالم البشعة التي ارتكبتها الانجليز والقسوة المبالغية والتنكيل بالفلاحين ، حتى ضج الرأي العام هناك واشماز من هذه الفظائع .. وكانت النتيجة إقالة لورد كرومر بسبب ما ارتكب ، وأخرج من مصر في أول أبريل سنة ١٩٠٧ . فعم المصريين فرح شامل . وعين مكانه سير « الدون جورست » واتخذت إنجلترا سياسة جديدة أساسها اللين والمهادنة والتقارب بين هذا العميد الجديد وبين الخديوى عباس .

المهادنة مع سير جورست

باعد بين الشعب والخديوى تهادنه مع سير جورست خلف كرومر ، واتفاقه معه على التعاون في إدارة البلاد ، وبمعنى أوضح رضى الخديوى بعدم عرقلة مطالب الانجليز مقابل إغضائهم النظر عن بعض تصرفاته . فلم يكن من مصطفى كامل ازاء ذلك سوى أن أرسل الى الخديوى بما يفيد قطع الصلة به .

بيع الرتب والنياشين

انتشرت شائعات لم تلبث أن تأكدت أن الخديوى يبيع الرتب والنياشين ، وأنه يأتى أعمالا يبتغى بها منفعة الخاصة . فامتعض المصريون ، ولم يغتفر له الشعب بيع الرتب والنياشين رغم ما قبل من أنه كان يتفق هذه الأموال على الحركة الوطنية .

بعض آثار الاحتلال

الحق أن الاستعمار البريطاني لم يترك عملا يؤلم المصريين الا قام به ، فقد كان اللورد كرومر - من آن لآخر - يرمينا بما يؤلنا قبيل كل عيد إسلامي ، ويتخذ إجراءات غريبة تولد الحزن في نفوسنا . وكان المتعلمون هم أكثر الناس امتعاضا لهذه الإجراءات . وبينما كانت السياسة الاستعمارية تباهى بنشر العدل ، وتدعى أن الانجليز هم حماة أصحاب الجلابيب الزرقاء ضد الظلم والاستبداد ، كان المعتمد البريطاني في العاصمة هو الحاكم بأمره ، كما كان المستشارون في الوزارات والمفتشون في الأرياف والمهنيون في المصالح وفي الجيش كلهم من الانجليز ، وما كان لمصرى أى أثر فعال في إدارة بلاده وتوجيهها وجهة قومية . حتى أن المدير في مديريته وصاحب أكبر مركز فيها عندما كان يسمع بقدوم مفتش انجليزى يهرع ومعه الوكيل والحكمدار وجنود البوليس لاستقباله على رصيف المحطة . ولم يشذ على هذا التقليد - فيما أعلم - سوى المرحوم عدلى يكن ، وكان مديرا لأحدى مديريات الوجه البحرى وترى تربية غربية دفعت الى نبذ هذا السلوك . ولا ننكر أن الانجليز عملوا على حفظ النظام وتحسين الرى لكنهم حرصوا كذلك على تنفيذ أمرين هامين هما : الحيلولة دون انتشار التعليم ودون ازدهار الصناعة والتجارة بين المصريين .

معارضة التعليم في مصر

فى التعليم عندما سعى المصريون فى زيادة عدد المدارس العالية

وانشاء جامعة ، صرح لورد كرومر أن التعليم العالى غير ضرورى للبلاد وأن الأفضل أنشاء كتاتيب تكفى لتعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن . وحجتهم فى ذلك أن الغرض من المدارس يجب أن يكون تخريج موظفين كافين للعمل فى الوزارات والمصالح و يكفى للدلالة على اتجاه سياسة الاحتلال الى عرقلة التعليم أن الانجليز عندما احتلوا مصر سنة ١٨٨٢ كانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ٨٥% و بعد خمس وأربعين سنة من احتلالهم وطبق إحصاء سنة ١٩٢٧ كانت نسبة المتعلمين $\frac{3}{4}$ ٨٠% . وهذا دليل قاطع على شدة حرص المستعمر فى عرقلة بقطة الامة وتقدمها ليستقر أمر الاحتلال .

ولما تمتعت مصر ببعض الحرية بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أمكنها أن تتوسع فى انشاء المدارس والجامعات فوصلت نسبة المتعلمين فى سنة ١٩٥٥ أى فى ٢٨ سنة الى ما يقرب من ٣٠% رغم استمرار زيادة السكان .

مناهضة الصناعة والتجارة

أما عن الصناعة والتجارة فيكفى لمعرفة هدف الاحتلال فيها أن بعض المصريين فكروا لأول مرة فى انشاء مصنع ميكانيكى لنسج القطن ، يكون نواة لمصانع أخرى لأن مصر هى بلاد القطن ، وعملت الدعاية اللازمة ، وتكونت شركة برأس مال كبير وأنشأت مصنعا أشرت آلاته ومعداته من انجلترا وبدأ عمله و بعد قليل رأت سلطة الاحتلال أن هذه اليقظة الصناعية فيها خطر على مصانع « لا نكشير » وعلى المنسوجات التى

ترد منها ، وخشيت مزاحمة مصنع مصرى يعمل فيه عمال بأجر زهيد ، فأرغموا الخديوى بعد نحو ثلاث سنوات من قيام المصنع على إصدار دكر يتوفى ١٣ ابريل سنة ١٩٠١ يقضى بأن يدفع المصنع عن منتجاته ضريبة تساوى الضريبة الجمركية المقررة على المنسوجات الواردة من الخارج ، ونجم عن هذا الأجراء الشاذ أن تعطل المصنع وبيعت آلاته بأبخس الأثمان لرجل من أعيان الاسكندرية اسمه راسم بك نقلها الى تركيا وأقام بها مصنعا هناك . ولم يقم فى مصر بعد ذلك مصنع لنسيج القطن المصرى إلا بعد الثورة المصرية سنة ١٩١٩ و بعد أن أنشأ المرحوم طلعت حرب باشا بنك مصر ثم أنشأ مصنع المحلة الكبرى ، وبعده انشئت مصانع أخرى .

وها قد بدأ تصنيع البلاد ، وكثرت المصانع المتنوعة . وأملنا أن تصبح مصر بلادا صناعية بفضل ما بها من معادن أهمها الحديد ، وبفضل الكهرباء المولدة من مساقط المياه والتي ستستخدم فى صهر الحديد وصنع المخصبات للمزارع المصرية . ولا يفوتنا أن نذكر أن مصر لا يمكنها أن تحتفظ بقوتها وترفع اقتصادياتها بغير التصنيع ، لأنها اكتظت بالسكان وضافت أراضيها الزراعية ، ويكفى أن تعلم أن الفرد فيها لا ينال الآن أكثر من ربع فدان من الأراضى المنزرعة أن وزعت على السكان . وفوق ذلك فإن الإحصاءات تدل على أن مصر من أكثر بلدان العالم تناسلا وربما كانت أكثرها جميعا ، وأن عدد سكانها يتضاعف كل خمسين سنة ، فإذا كنا الآن نحو ٢٣ مليوناً فأننا نصبح بعد خمسين سنة أكثر من ٤٦ مليوناً ، فكيف يمكن تغذية ابنائنا ورفع مستواهم بدون المبادرة بنشر الصناعة

الصناعة والتجارة وتوسيع رقعة الاراضى المنزرعة ؟ أن بريطانيا العظمى ذاتها لا يكتفى إنتاجها الزراعى السنوى أبناءها أكثر من سبعة أسابيع كما يقولون ، لكنها تعتمد على صناعتها وتجارتها وبواخرها الكثيرة ، وتجنس من وراء ذلك مكاسب ومغانم تمكنها من تغذية ابنائها والأثفاق على جيوشها وأساطيلها . وهذا مثل يرينا كيف أن الأمم تحفظ كيائها وكرامتها وقوتها بفضل العلم والصناعة والتجارة .

طلب مد أجل امتياز قناة السويس .

كان لتنفيذ حكم محكمة دنشواى المخصوصه ، وللأحداث التى سبقته ، أعمق الأثر فى نفوس المصريين وفى أزدیاد كراهيتهم للاحتلال الانجليزى . حتى أتت سنة ١٩٠٩ وفيها لمست شركة قناة السويس حاجة الحكومة إلى المال ، فأبدت استعدادها لدفع أربعة ملايين من الجنيهات مقابل مد أجل الأمتياز أربعين سنة - ومدة الأمتياز ٩٩ سنة تنتهى فى سنة ١٩٦٨ - وكان بعض النظار فى ذلك الحین يعارضون مد أجل الأمتياز وفى مقدمتهم حسين رشدى باشا وسعد زغلول باشا ومحمد سعيد باشا . ولكن الشائعات توافرت بأن المعتمد البريطانى « سيرجورست » وبطرس باشا غالى ناظر النظار كانا يميلان الى مد الأمتياز . فساد القلق الناس حتى وصل الأمر الى أن اعتدى الشاب ابراهيم ناصف الوردانى على بطرس باشا وهو يغادر الوزارة يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ والمحادثات جارية فى موضوع مد أمتياز الشركة .

وتحت ضغط الرأى العام ، واشتداد المعارضة من رجال الحزب الوطنى

وأقطاب حزب الأمة ، رثى أن يعرض الأمر على الجمعية العمومية . وكانت قائمة في ذاك الوقت . وأن يكون رأيها قاطعا في هذا الموضوع الخطير مع أن هذه الجمعية لم يكن لها رأى قطعى فى أى أمر طبق قانونها النظامى . وسعت الحكومة فى إقناع العميد البريطانى والمستشار المالى وغيرهما لأعطاء هذا الحق القطعى للجمعية العمومية بطريق الاستثناء ، تهدئة للنفوس ، وكان هذا رأى الخديوى عباس أيضا ، حتى اقتنعت الحكومة الأنجليزية ، وأباححت عرض الأمر على الجمعية العمومية لتقضى فيه بما تشاء ، واشترط سير جورست العميد البريطانى أن يدافع سعد زغلول باشا عن مد أجل هذا نائبا عن الحكومة المصرية أمام الجمعية العمومية .

ولقد أدهش الشعب قبول سعد باشا الدفاع عن مد أجل هذا الأمتياز لما كانوا يعلمونه من أنه كان من فريق النظار المعارضين لمد الأمتياز .

اتخذت الجمعية العمومية واطلعت على التقارير المقدمة لها ، وبعد المناقشة أصدرت قرارها بالأجماع فى ٧ أبريل سنة ١٩١٠ برفض المشروع . فكان لهذا القرار رنة فرح عامة ، وعدلت الحكومة بذلك عدم إتمام الأنفاق .

المؤتمر القبطى

على أن المصريين لم ينجحوا فى مقاومة مشروع مد أمتياز قناة السويس فحسب ، بل نجحوا كذلك فى مقاومة حركة داخلية دبرها المحتلون للتفرقة بين افراد الأمة ، ألا وهى قيام مؤتمر قبطى يطالب

بامتيازات خاصة كثيرة للأقباط . فهذه الفكرة الخطرة عارضها بطرس غالى باشا نفسه فى حياته ، كما عارضها المسلمون وفريق من الأقباط وكنت أنا والدكتور أحمد السعيد نبث الدعاية فى أسبوط ضد هذا المؤتمر . لكن السياسة الاستعمارية تغلبت وصرح بانعقاده فى بندر أسبوط وانعقد فعلا فى إبريل سنة ١٩١١ ، وكان أبرز زعماء حركة انعقاد المؤتمر الأستاذ أخنوخ فانوس المحامى ومطران أسبوط وبشرى حنا بك ، وأولهم كان المحرك الأول وكان قد تعلم فى الجامعة الأمريكية ببيروت مع أصحاب « المقطم » وظل صديقا لهم طول حياته ، والمعروف أن أصحاب المقطم كانوا فى جريدتهم المنبسطين بلسان دار المعتمد البريطانى ، لذلك إعتقد الناس أن هذه حركة سياسية استعمارية الغرض منها شطر الأمة شطرين متخاصمين تنفيذا للمبدأ الاستعمارى المعروف « فرق تسد » .

المؤتمر المصرى

وترتب على حركة المؤتمر القبطى قيام مؤتمر من المسلمين باسم « المؤتمر المصرى » كانت لجانه تجتمع فى منزل رئيسه المرحوم مصطفى رياض باشا ناظر النظار السابق ، وكنت من أعضائها ثم انعقد المؤتمر فى أواخر إبريل وأوائل مايو سنة ١٩١١ فى محل « روكسى » بمصر الجديدة وكان يدعى « لنونا بارك » وكنت من خطبائه . وكان الغرض منه الرد على ما قاله زعماء المؤتمر القبطى وتهدة الحال . وأحمد الله أن خمدت هذه الفتنة وانتهى أمرها ونجت البلاد من شرها .

ايطاليا وفتح ليبيا

في أواخر سنة ١٩١١ - ومصر تحت الاحتلال وتحت السيادة التركية
الأسمية - عن لأيطاليا أن تملك طرابلس الغرب وتنتزعها من تركيا
الضعيفة فهاجمت بقواتها البرية والبحرية هذا القطر العربي المجاور لنا ،
واضطرت الحكومة المصرية تحت ضغط الاحتلال أن تقف موقف
الحياة ، بيد أنها لم تستطع ان تحول بين المصريين و بين معاونتهم
للطرابلسيين بالمال والذخيرة والمؤن . وكان شعور المصريين عارما ازاء
طرابلس ضد ايطاليا . وقد طاف بلاد القطر الاميران عمر طوسون ،
ويوسف كمال ومعهما كثير من المصريين لجمع التبرعات والمساعدات .
ولم تقو تركيا طبعاً على صد العدوان وضاعت طرابلس وسقطت في أيدي
الايطاليين وقتل من قتل من المجاهدين الطرابلسيين ومن المتطوعين
المصريين مما هو مذكور في كتب التاريخ .

والذي يعلق بذهني وأريد أن أسطره هنا أمر له مغزاه ذلك أن كبراء
العائلة الحاكمة أظهروا من النشاط ما أظهروا وجمعوا من المصريين ما جمعوا
وهؤلاء بذلوا عن سخاء واريحية . ثم جاءت الأحداث أخيراً بحرب
فلسطين وانقضاض الصهيونيين على العرب لانتزاع بلادهم وأموالهم
وطردهم من ديارهم ، ومع ذلك لم يقم واحد من أفراد العائلة المالكة ذوى
الشروات الطائفة بالتبرع للفلسطينيين بشيء من المال أو المؤن ، بل لم
يتكرم أحد منهم بكلمة عطف واحدة ، وسبب ذلك أن طرابلس كانت
تابعة لتركيا أما فلسطين فقد انفصلت عنها بعد الحرب العالمية الأولى

كباقي البلاد العربية . ومن هذا نفهم أن دفاع الأمراء عن طرابلس لم يكن دفاعا عن العرب وإنما كان دفاعا عن مصلحة تركيا . أما العرب فأمرهم لا يهم الأمراء في كثير أو قليل .

ومما أثر في نفوس المصريين وبعاد بينهم وبين الأسرة الحاكمة . حتى كرهوها أن أفراد هذه الأسرة كانوا يتكلمون فيما بينهم سواء في مجتمعاتهم أو دورهم أما باللغة التركية أو اللغة الفرنسية وما كانوا يحترمون لغة البلاد ولا يودون التخاطب بها إلا عند الضرورة . وكان الأمير منهم أو النبيل يخاطب أكبر مصري بأتفة وعظمة و يعتبر ذلك تفضلا منه على المصري . وكانوا يعاملون بعضهم بشيء غير قليل العنجهية وكان بعضهم يضرب الفلاحين . وما كانوا يتبرعون بشيء للمنافع العامة فلم يسمع أن أحدهم قام ببنجدة عائلات داهمها الدهر بقسوة . كما لم يسمع أنهم أفتتحوا مدارس أو معاهد أو مستشفيات . وغاية ما فهمه المصريون أن القليل النادر منهم من سيدات أو رجال أقاموا بعض مساجد . واعتقادى أن ذلك كان رغبة في تخليد ذكراهم وربما كان أيضا طلبا لمغفرة الله عن سيئات ارتكبوها .

سكة حديد مريوط

ذكرنا أن المصريين أحبوا الخديوى في سنوات حكمة الأولى ، لكنهم بعد ذلك سخطوا على تصرفاته وكرهوه . وما زاد في سخطهم عليه بيعه الرتب والنياشين كما ذكرنا ، ورفعته بذلك مراكز أشخاص غير جديرين

بالتكريم والتعظيم . وقد بلغ شرهه تشغيل المسجونين وجنود حرسه وموسيقاه في ردم وتمهيد أرض المنتزه بالاسكندرية وغيرها من أملاكه . كما سخرهم في أراض بجهة مريوط . كما ساق الحكومة الى مساعدته في إنشاء سكة حديد مريوط وكانت خاصة به . ثم فكر في سنة ١٩١٣ في بيعها الى شركة ايطالية لتمدها الى جهة السلام بعد أن سيطرت ايطاليا على ليبيا ، وبمعنى آخر أن منفعتة الشخصية كانت هي الدافع له على بيع سكة حديد مريوط الى الإيطاليين مع ما في ذلك من التهديد الاقتصادي والحرب لمصر . ويتناول هذا التصرف أراض تلك السكة وهي غير مملوكة . للخديوى بل هي ملك الدولة المصرية . فلما تعاقد عباس على بيعها الى شركة ايطالية إعترض اللورد كتشر على هذا التصرف المشين وكانت النتيجة أن رضخ الخديوى وسعى في بيعها للحكومة المصرية . وتمت الصفقة وامتلكت الحكومة المصرية السكة الحديد وأدواتها بمبلغ كبير .

التهادن بين الحزب الوطنى وحزب الإصلاح

أذكر أنى وقت أن كنت عضواً بمجلس ادارة الحزب الوطنى ذهبت الى الاسكندرية أيام الصيف لقضاء فترة أستجم فيها هناك . وكان ذلك قبل عيد من الاعياد الرسمية التى لها تشريفات . وقابلنى المرحوم سعيد ذو الفقار باشا سر تشرىفاتى الخديوى ، وأخبرنى بضرورة حضورى فى رأس التين لأداء واجب التهنة بالعيد الذى سيكون بعد يومين . فاعتذرت مجيئاً بأنى حضرت من اسبوط للأصطياف ولم يكن معى طبعاً بدلة تشريفة . لكنه أصر على حضورى وخطرئى بأن هذا بأمر من سمو الخديوى . وكان

ذلك أيام الخصومة بين الحزب الوطنى وحزب الأصلاح . وكنا نحن رجال الحزب الوطنى قد قاطعنا السراى فى مقابلات أو تشريفات . وكان الطعن مستمرا بين جريدة المؤيد وجرائد الحزب الوطنى . ولما شدد سعيد ذو الفقار باشا والحف فى الطلب وتكلمت مع بعض رجال الحزب الوطنى الذين كانوا وقتذاك فى الثغر . وكان سعيد باشا قد الح على أن اشترى اسطنبولينا وما يلزم ارتدئه لحضور السراى من أى محل تجارى يبيع الملابس الجاهزة . وقد ارتأيت أن اشترى فعلا الملابس الضرورية حتى اكون فى التشرىفة واسمع ما يريد الخديوى من هذه المقابلة الفجائية . وقد أخبرنى سعيد باشا أنى لن أكون مع طائفة من الناس محامين كانوا أو أعيانا وأنى سأقابل الخديوى متفردا بعد مقابلة العلماء له وقبل دخول رجال الأكليروس .

ذهبت الى السراى ، وكان الخديوى وقتئذ على خلاف مع الانجليز ، وقابلته وحدى بعد أن خرج العلماء . فاستقبلنى أحسن استقبال ثم عرض ما كان يريد قوله وهو رغبته فى أن لا تتطاحن الاحزاب بتلك الشتائم المتبادلة بين جريدة المؤيد وجرائد الحزب الوطنى . وأنه يبنى بذلك اتفاق المصريين حتى يكون الجميع جبهة واحدة ضد الانجليز المحتلين . فأجبتـه . وقد يرمى بكلامه الى شىء من المسئولية على جرائد الحزب الوطنى . بأن رجال الحزب لا يفكرون فى الطعن إنما هم يردون على مطاعن توجهها إليهم جريدة المؤيد وإنى مقتنع بأن جريدة المؤيد لو امتنعت عن الطعن فأن جرائد الحزب الوطنى تمتع طبعاً عن الرد . وأرجو الله أن يقلع المؤيد عن

مسلكه وفي ذلك كانت اشارة مني تشعر الخديوى بأن في مكنته أن
بأمر الشيخ على يوسف بذلك . فسكت الخديوى ثم قال إن شاء الله وترجو
منه التوفيق . ثم خرجت من حضرته . وكانت النتيجة أن امتنعت
جريدة المؤيد من غد يوم التشريرة عن السباب والطعن . وامتنعت بذلك
جرائد الحزب الوطنى عن الطعن فى المؤيد وصاحبه وانتهت هذه المسألة بما
ارضانا جميعا .

تأليف الوفد المصرى

اعلنت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ ونظرا لأن تركيا دخلت الحرب مع ألمانيا ضد انجلترا فقد أعلنت هذه الحماية على مصر وانتقال حقوق تركيا إليها ، وأقامت الأمير حسين كامل سلطانا بأعتباره أكبر أفراد العائلة الخديوية وهو عم الخديوى عباس الثانى .

واستمرت الحرب سنوات كابد فيها المصريون ما كابدوا من جور المحتلين وأخذهم الناس بالقهر بدعوى التطوع ، واستيلاء السلطة العسكرية على محصولات البلاد ، وضغط الموظفين الانجليز على الشعب ضغطا شديدا وسجن كثير من المصريين بدعوى أنهم قد يناوئون الاحتلال و يعرقلون تصرفاته التعسفية .

وفى تلك السنوات كنت قد نقلت سكنى الى القاهرة إثر انتخابى عضوا بالجمعية التشريعية ، وكثر إتصالى بسعد زغلول باشا بسبب اشتراكنا فى العمل واتفاقنا فى مبدأ المعارضة بالجمعية ، فلما أوقفت

أعمالها صرت أنا وبعض أعضائها تتردد على منزله من آن لآخر تتداول الآراء ونتتبع الأخبار وكان منها أن الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة قد أعلن مبادئه الاربعة عشر التي تنص على مساواة الأمم كبيرها وصغيرها وحقها في الحرية وتقرير المصير . وإعتبر الناس تلك المبادئ إنجيلا بين المتحاربين وعهدا صريحا بين المتحالفين ومنهم انجلترا التي صرح رئيس وزرائها مستر لويد جورج علنا باعترافه هذه المبادئ وبأن بلاده تلتزمها بعد انتهاء الحرب .

وكان لأعلان هذه المبادئ أثرها العميق في العالم كله ، وساد الاعتقاد بأنها كانت السبب الأكبر في نهو الحرب لتأثيرها في الأمبراطوريتين الألمانية والنمساوية وفي جيوشها أيضا ، وأتتهى الأمر بتسليم ألمانيا والنمسا رغبة في حقن الدماء وآملا في أن تسود مبادئ ولسن تصرفات الدول جمعاء . وأن تتحقق حرية الأمم بحيث تكون نتيجة الحرب ألا غالب ولا مغلوب ولا متنصر ولا مهزوم .

تلك كانت ايضا عقيدة الأمة المصرية وقت أن وضعت الحرب اوزارها وأعلن للناس تسليم حكومات ألمانيا وحلفائها وأن ستبرم معاهدة الهدنة بعد أيام قليلة .

خطر ببالى أمام هذه الاعتبارات أن أقابل سعد باشا ، فذهبت الى منزله يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ ولما لم أجده كررت الزيارة فى اليوم التالى فالتقيت به وقلت له أن الحرب قد انتهت بظفر انجلترا وحلفائها وأن الهدنة ستعلن عما قليل وقد أعلن ولسن مبادئه ، كما أعلن لويد جورج تأييد هذه

المبادئ وأن علينا واجبا كأعضاء في الجمعية التشريعية وكنواب عن الأمة نحو هذه الأمة ، وأنت كوكيل منتخب عن الجمعية التشريعية أصبح واجبك أكبر من واجبنا فما الذى نعمله ؟ .

فسألنى سعد ، وما الذى تبغى أن نعمله ؟ فأجبت أنه الفكرة فيما يجب أن يعمل - أى فى الوسيلة - لم تتبلور فى ذهني ولكن المحقق هو أن من الواجب علينا عمل شيء لمصلحة بلادنا بتكوين جمعية مثلا تسعى فى تحقيق ما تصبو إليه البلاد اعتمادا على المبادئ التى أعلنها ولسن ، ولا زلت أكرر له ياباشا أنك المسئول الاول أمام الشعب . فأجابنى أن بعض أصدقائنا قد فكروا فى هذا الأمر وأنه يتداول معهم فيما ينبغي أن يعمل وعند اتفاقهم على الفكرة يخبرنى بالنتيجة حتى نكون معا فى العمل لتحقيقها ، كما أنه سيخبرهم بمسعى . تركته على هذا الأمل ، ثم أعلنت الهدنة يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وفى اليوم التالى أى فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ مساء خاطبني سعد باشا بالتليفون وطلب إلى الحضور إلى منزله فى الساعة العاشرة من صباح يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ بعد أن تم الاتفاق بينه وبين أصدقائه ولم يبح لى بأسمائهم .

ذهبت الى منزل سعد فى الموعد المحدد ، فوجدت فى مكتبه على شعراوى باشا ومحمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك . وبعد تبادل التحية أخبرنى سعد بأننا نحن الستة قد أصبحنا هيئة نسعى فيما كنا جميعا قد فكرنا فيه ، وأنهم اتفقوا على مقابلة عميدا إنجلترا فى مصر سير ونجت للسماح لنا بالسفر لأوروبا حتى نكون على مقربة من

مؤتمراً فرساي تعرض عليه قضية البلاد . وأنهم أرسلوا الى العميد يطلبون مقابلاته وأنه حدد الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم لمقابلتهم بدار الحماية أى بعد الساعة من وصول إليهم ، وأنهم اتفقوا على أن يذهب الى دار الحماية كل من سعد وعلي شعراوي وعبد العزيز فهمي وأن يبقى محمد محمود وأحمد لطفي السيد وأنا في دار سعد انتظاراً لرجوعهم وأن يعرضوا علينا بعد ذلك نتيجة المقابلة .

ولابد هنا من ذكر ملاحظة لمراقبة لفتت نظري ، هي أن سعد وزميليه الذاهبين الى دار الحماية كانوا يلبسون الردنجات السوداء استعداداً لمقابلة سير ونجبت . فعجبت لهذا وقلت في نفسي أن العميد ليس ملكاً حتى يرتدي إخواننا لمقابلاته لباساً رسمياً ، وكتبت هذه الملاحظة ، وكان الوقت لا يتسع لمناقشة مثل ذلك . ولا أدري الى الآن من من الزملاء اقترح ابداء هذا اللباس .

ذهب الثلاثة الى دار المندوب السامي وقابلوه ، ودارت بينه وبينهم محادثة . ثم رجعوا إلينا ، وكلف عبد العزيز فهمي بتسجيل ما دار في المقابلة في محضر نشرته الصحف وسجلته كتب الشاريخ ، وهالك نص المحضر :-

محضر ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

بدأ سيرونيجت الحديث بقوله :

إن الصليح اقترب منوعده وأن العالم يفيق بعد غمرات الحرب التي شغلته زمنا طويلا . وأن مصر سينالها خير كثير ، وأن الله مع الصابرين ، وأن المصريين هم أقل الأمم تألما متن أضرار الحرب ، وأنهم مع ذلك استفادوا منها أموالا طائلة . وأن عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التي كانت منبيا في قلة ضررهم وكثرة فائدتهم .

فأجابته سعد باشا : ما تكون انجلترا فعلته خيرا لمصر فإن المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر . وخرج من ذلك الى القول بأن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق إلا تخليق آثاره ، وأنه يظن أنه لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات ، وأن الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كي ينفخوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذي نولاهم أكثر من أربع سنين .

فقال سير ونجت - حقا إنه مبال لا إزالة المراقبة المذكورة ، وأنه تخاير
فعلا مع القائد العام للجيش البريطانية في هذا الصدد . ولما كانت هذه
المسألة عسكرية فإنه بعد تمام المحاضرة والاتفاق مع القائد سيكتب
للحكومة البريطانية وبأمل الوصول الى ما يرضي .

ثم استمر قائلا - يجب على المصريين أن يطمئنوا و يصبروا و يعلموا
أنه متى فرغت إنجلترا من مؤتمر الصلح ، فإنها تلتفت لمصر وما يلزمها ، ولن
يكون الأمر الا خيرا .

فقال سعد باشا - أن الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق أن
يكونوا قلقين على مستقبلهم ، ولا مبالغ ينع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير
الذي تريده إنجلترا لهم .

فقال ونجت - يجب ألا تتعجلوا ، وأن تكونوا متبصرين في سلوككم
فأن المصريين في الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة .

فقال سعد باشا - أن هذه العبارة مبهمّة المعنى ولا أفهم المراد منها
فقال - أريد أن أقول أن المصريين ليس لهم رأي عام بعيد النظر فقال
سعد باشا - لا أستطيع الموافقة على ذلك ، فأني إن وافقت البكرت صفتي ،
فأني منتخب في الجمعية التشريعية عن قسمين من أقيام القاهرة ، وكان
انتخابي بمحض إرادة الرأي العام مع معارضة الحكومة واللورد كيتشر في
الانتخابي ، وكذلك كان الأمر مع زميلي علي شعراوي باشا وعبد العزيز
فهبي بك . فقال سير ونجت - إنه قبل الحرب كثيرا ما حصل من

الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية لهاضرت مصر ولم تنفعها ، فما هى أغراض المصريين .

فقال على شعراوى - إنا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر .

فقال سير ونجبت - إذن أنتم تطلبون الاستقلال

فقال سعد باشا - ونحن له أهل ، وماذا بنقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة .

فقال سير ونجبت - ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء ازيد مما يلزم تخم .

فقال عبد العزيز بك فهمى - نحن نطلب الاستقلال التام ، وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم أن الحزب الوطنى كان يطلب الأستقلال وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جهة . فلأجل إزالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الإجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى

وذلك معروف عن الجميع ، والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريفة تمنع الاعتراض ، ونحن في طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه ، فإن أمتنا أرقى من البلغار والهرب والجبل الأسود وغيرها من نالوا الأستقلال قديما وحديثا .

فقال سير ونجت - ولكن نسبة الأميين في مصر كبيرة لا كما في البلاد التي ذكرتها الا الجبل الأسود والألبان على ما أظن فقال عبد العزيز فهمي - أن هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم ، فإن لمصر تاريخا قديما باهرا وسوابق في الاستقلال التام ، وهي قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة ، وهم كثيرون العدد وبلادهم غنية ، وبالجملة فشرط الاستقلال التام متوفرة في مصر ، ومن جهة نسبة الأميين للمتعلمين فهذه مسألة لا تدخل لها في الأستقلال كما قدمت ، لأن الذين يقودون الأمم في كل البلاد أفراد قلائل ، فأني أعرف أن لانجلترا وهي بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها ، فأرباب الحكومة ومعهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهي تتبعهم بلا مناقشة في كثير من الأحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها لهم ، ولذلك فجلس نوابها ليس كل أفرادهم العاملين ، وإنما العامل منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفي أن يكون فيها ألف متعلم ليقوموا بأدارتها كما ينبغي وهي مستقلة استقلالاً تاماً ، ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد تسمع منهم في كثير من الأحيان أن التعليم زاد في البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين . وأما من جهة تشبيها بالطفل يتخم إذا غذى بأزيد من اللازم فاسمحوا لي أن أقول أن حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه ، بل

الواقع أننا كالمريض منها أتيت له من نطس الأطباء استعجال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه ، بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء و يرشد إليه ، فالمصري وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من انواع المعارف وما يفيد من الاشغال العمومية وفى القضاء وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورى لرقينا فقال سير ونجبت - اتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت إستقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها .

فقال عبد العزيز بك - أن معرفة ذلك راجعة للمستقبل ومع ذلك فإذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت إستقلالها فمصر أجدر بذلك .

فقال سير ونجبت - قد كانت مصر عبدا لتركيا أف تكون أحط منها لو كانت عبدا لانجلترا .

فقال شعراوى باشا - قد أكون عبدا لرجل من الجعليين ، وقد اكون عبدا للسير ونجبت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ومع ذلك لا تسرفى كلتا الحالتين لأن العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لا نجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد .

فقال سير ونجبت - ولكن مركز مصر حريا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها ، وقد تكون غير انجلترا فقال سعد باشا - متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فأننا نعطيها ضمانا معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا فنعطيها ضمانا فى

طريقها للهند وهي قناة السويس بأن تجعل لها دون غيرها حق إحتلالها عند الأقتضاء ، بل تخالفها على غيرها وتقدم لها عند الأقتضاء ماتستلزمه المحالفة من الجنود .

ثم قال علي شعراوى باشا - يبقى أمر آخر عند هذا الحد ، هو حقوق ارباب الديون من الأجانب فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين "

فقال سعد باشا - نحن نعرف الآن أن انجلترا اقوى دولة فى العالم واوسعها حرية وانا نعرف لها بالاعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر ، فتطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وأنا تتكلم بهذه المطالب معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الأقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاية الأمور فى انجلترا ، ولا نلتجىء هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب .

فقال سير ونجت - قد سمعت أقوالكم وأنى أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية ، فأنى لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد وعلى كل فأنى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير .

فشكره الثلاثة على حسن مقابلته واتصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة .

رجع الينا زملاؤنا الثلاثة وذكروا لنا طرفا مما جرى بينهم وبين سير
ونجت ، وكلفنا عبد العزيز فهمى كتابة تقرير عما دار فى هذه المقابلة .
وقررنا فورا تأليف الوفد منا نحن الستة ، واخترنا سعد زغلول باشا رئيسا
وعلى شعراوى باشا أمينا للصندوق . ولما شرعنا فى كتابة توكيل نعرضه
على الشعب لشوقيه حتى نصبح بذلك وكلاء عن الأمة ، عرضت على
زملائى ضم عبد اللطيف المكباتى بك وكان معنا فى المعارضة بالجمعية
التشريعية فقبلوا بالأجماع ووضعنا اسمه معنا فى التوكيل . وانتهينا فى
نفس يوم ١٣ من صياغة التوكيل ونصه بعد التعديلات التى أضيفت إليه
هو :

« نحن الموقعين على هذا قد انبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى
شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد بك على وعبد اللطيف
المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ولهم أن يضموا إليهم
من يختارونه فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسمى
سيلا فى استقلال مضر استقلالاً تاماً طبقاً لمبادئ العدل والإنسانية التى
ترفع بريطانيا العظمى وحلفاؤها رايتهما ويؤيدون موجبها بتحرير
الشعوب » .

ويلاحظ أن سعد زغلول ما كان ينتمى لأحزاب وأن على شعراوى
ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد كانوا من حزب الأمة وأنى وعبد اللطيف
المكباتى من الحزب الوطنى وأن عبد العزيز فهمى كان صديقا حميا
لأعضاء حزب الأمة . وكانوا جميعا أعضاء فى الجمعية التشريعية عدا
محمد محمود وأحمد لطفى السيد والأخير كان رئيس تحرير « الجريدة »
لسان حزب الأمة .

ملاحظات على ما دار في المقابلة

وبلاطلاع على محضر الحديث الذي دار بين سير ونجبت والذي سطره
عبد العزيز فهمي وجاءنا به يوم ١٤ نوفمبر يحق لنا أن نبدي الملاحظات
الآتية :

أولاً - أن مافاه به على شعراوي كان رائعا وجديرا برجل وطني شجاع
دفعته شهامته ووطنيته الصادقة الى أن يواجه سير ونجبت بما لم يقله سواء رغم
أنه لم يكن تعلم في المدارس ورغم أنه كان غنيا واسع الثراء يضار كثيرا
أن تعرض لبطش الأستعمار . وقد أصبحت كلماته المسجلة في هذا
التقرير درسا وطنيا خالدا يمجده به الناس تاريخه وذكراه .

أما عبد العزيز فهمي بك فقد كان وطنيا وقانونيا يريد بعلمه ومعارفه
أن يقتنع سير ونجبت بحق الأمة المصرية في الاستقلال وبنضجها سياسيا
وأهليتها للحرية ؛ وكان كلامه قانونيا هادئا يريد به السماح بالسفر كي
تعرض قضيتنا على من نشاء في انجلترا أو أمام مؤتمر الصلح في قرساي ،
ولم يقيده هو ولا على شعراوي الجريء أمتها بأي قيد .

أما سعد زغلول باشا فإنه مع طلبه الاستقلال كزميليه تطوع وعرض
على المندوب السامي أمورا خطيرة ، دون أن يتفق مع زملائه ، ودون أن
يكون له تفويض منهم ، وقبل أن يحصل الوفد على توكيل من الأمة .
فذكر في كلامه ما يأتي : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فاننا
نعطيها ضمانا معقولة على عدم تمكين أي دولة من استقلالنا والمساس

بمصلحة إنجلترا ، فنعطئها ضمانة في طريقها للهند وهي قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ويقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود .

وقال في موضع آخر « نحن نعرف الآن أن إنجلترا أقوى دولة في العالم وأوسعها حرية ، وأنا نعرف لما بالأعمال الجليلة التي باشرت بها في مصر فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وأنا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك شخصا لهذه الدولة العظيمة . وعند الاقتضاء نساغر للتكلم في شأنها ولاية الأمور في إنجلترا ، ولا نلتجئ هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلقا على أحوالها أن نساعدنا للحصول على هذه المطالب » .

انظر كيف أن سمدا سمح لنفسه أن يعرض على المندوب السامي حق إنجلترا في احتلال قناة السويس عند الاقتضاء و يعرض التحالف معها في دفاع مشترك تقدم فيه مصر مواردها ورجالها . ونسى أن المندوب السامي لا شأن له في المفاوضات ، وأن مهمة الثلاثة تنحصر في طلب السماح بالسفر .

كنا قد قبلنا أن نضيف في التوكيل اسماء من نقبلهم معنا أعضاء فأنضم اليها بعد بضعة أيام اسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا وحسين واصف باشا وجورج خياط بك و اردنا أن نضم اليها مرقص حنا بك فاعتذر لعدم إمكانه ترك مكتبة كمحام ورشح لنا عوضا عنه الأستاذ

و أيضا واصف فقبلناه ، وهذا من جانبه إقترح ضم واصف غالى بك - ابن
المرحوم بطرس باشا غالى ناظر النظار سابقا - وكان يقيم فى باريس إقامة
تكاثر تكون دائمة وهو أديب فى اللغة الفرنسية و ذو ثروة تمكنه من البقاء
معنا فى أوروبا فطلبنا منه أن يكتب إليه خطابا بذلك ثم جاءنا بعد أيام
يخبرنا بأن واصف غالى أجابه بقبوله العضوية مع العلم بأن مبدأه قد
سبق له أن أعلنه فى مجلة فرنسية اسمها « ميركوردى فرانس » وقد اطلعنا
على هذه المجلة فاذا هو يعلن فيها المطالبة بالاستقلال الذاتى وبعد نقاش
بيننا قبلنا عضويته على أمل تغيير رأيه وإقناعه عند مقابلتنا له فى
باريس .

وقد ارتأينا أيضا أن يكون معنا الدكتور حافظ عفيفى والاستاذ مصطفى
النحاس لأنها ينتميان للحزب الوطنى ولو أن ثانيهما قاض بالمحاكم وأنها
تتيرا الاختلاط بالأنندية . ويمكن أن ينتفع بهما فى الدعاية للوفد فى
الأوساط التى يؤمناها بين الشباب المثقف .

عندما بدأ تكوين الوفد قامت عقبة يتحتم تذليلها هى أن بعضهم
وخاصة أنصار الحزب الوطنى قد ارتأوا الاتصال بالأمير عمر طوسون
لتكريم بن وفد يمثل البلاد فى مصر وأوروبا تحت رياسته وبدىء فعلا فى
تكوينه بعد الاتفاق مع الأمير فخشنا مغبة حدوث انقسام ، وكان من
منصحة مصر أن يكون وفدها شعبيا خالصا حتى لا يظن أنه مسوق بعضو
من الأسرة المالكة فتكون رغبته مشوبة .

وبعد أخذ ورد بين وسطاء الطرفين عدل الأمير عمر طوسون عن

رياسة وفد جديد و يظهر أن السلطان فؤاد كان له تأثير في هذا العدول
خيفة أن يساء به الظن من الأنجليز .

انتهى أمر هذه المسألة وانضم اليها من كانوا مع الأمير عمر طوسون
ومنهم سينوت حنا بك وعبد الخالق بك كور باشا .

دور حسين رشدي

كان حسين رشدي باشا رئيسا لمجلس الوزراء وقد قبل الولاية بعد أن
كان نائبا عن الحديوي عيسى الثاني بقت غيابه في الآستانة واستمر رئيسا
للوزراء مع السلطان حسين وبعده مع السلطان فؤاد . وقد أفهمني زملائي
أن رشدي باشا أخبرهم قبل تكوين وفدنا أنه أعترض هو وعدلى يكن باشا
الذهاب بصفة رسمية كوفد يمثل الحكومة المصرية الى إنجلترا للمطالبة
بحقوق البلاد وأنه أوعز إليهم بتكوين وفد يمثل الشعب المصرى للمطالبة
أمام عصبة الأمم وغيرها باستقلال مصر دون أن يكون بين الوفدين أى
اتصال فيعتمد هو كممثل للحكومة على تشدد الوفد الشعبى فى طلب
الاستقلال أملا فى أن ينال بهذا التشدد أقصى ما يمكن أن يناله من
مطالب البلاد . وكرر حسين رشدي هذا الطلب لسعد وزملائي ونجم عن
هذا أن محمد محمود باشا وهو خارج من جلسة مجلس إدارة الجامعة
المصرية القديمة وبصحبه سعد ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وغيرهم
استدفعهم بباب الجامعة ومد عصاه أمامهم قائلًا إننا لا نمشى حتى نقرر
نهائيا تكوين وفد للسفر الى أوروبا ثم ذهبوا الى منزل محمد محمود باشا

وبعد الاتفاق وتحديد يوم ١٣ نوفمبر للأجتماع بمنزل سعد أخبرني سعد
زغلول بالتأليف بموافاته في منزله كما قلت وتم تكوين الوفد يوم ١٣ نوفمبر
كما تمت المقابلة مع المندوب السامي ثم تحرر التوكيل .

عقبات

تحرر التوكيل للوفد المصري بأسماء الـثة كما قلنا ثم اضيفت إليه
اسماء من ضحموا إليه وأخذنا في تيز بعد على الشعب وجمع التوقيعات من
سائر أهالي القطر فأنهالت علينا التوكيلات وكانت أيام التوقيع أياما
مشهودة رفعت من معنويات الشعب وكانت مظاهرات وحركة دائمة
وتطبيع الكثير للذهاب لجمع التوقيعات وما نشعر بعد قليل الا وقد صدر
الأمر من وزارة الداخلية بمنع تداول التوكيل بحجة المحافظة على الأمن
ومنع حدوث شغب في البلاد فعجبنا كيف أن رشدي باشا وهو
المؤيد الحقيقي لتكوين الوفد الشعبي هو الذي يمنع توقيع التوكيل بصفته
وزيرا للداخلية عوف كونه رئيس مجلس الوزراء فأرسلنا إليه الخطاب
الآتي :

القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء أشرف
بأن أرفع الي دوائكم مايلي :

لا يخفى على دولتكم أنه على أثر هذه معيادىء الحرب والعدل التي
جاءت ببريطانيا العظمى وشكائها لشمسها . ألقت مع جماعة من ثغاة
الأمم ونوابها أصحاب الرأى فيها وفدا لينوب عنها فى التعبير عن رأيها فى
مستقبلها تطبيقا لتلك المبادئ السامية . لذلك شرعنا فى جمع هذا الرأى
بمصلحة توكيل خاص فوق ما اكبر من ان الشابة العامة وأقبل الناس على
إحضار هذا التوكيل إقبالا عظيما مع السكينة والهدوء . وهذا أقل مظهر
نعرفه من مظاهر الأعراب عن رأى أمة فى مصيرها .

لكنه قد إتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن إضفاء
هذه التوكيلات ونظرا الى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الرأى العام فى
مصر على حقيقته فتمطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى
ويشركائها . ونحرم الأمة المصرية من الأنتفاع بهذا المقصد الجليل .

التمس من دولتكم بأسم الحرب والعدل أن تأمروا بترك الناس
وهم يتهم يتمون عملهم المشروع . وإذا كانت هناك ضرورة قصوى الجأت
الحكومة الى هذا المنع فأنى اكون سعيدا لو كنت تخبرنى بذلك حتى نكون
على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكف عن إضفاء
تلك التوكيلات .

وفي انتظار الرد تفضلوا يادولة الرئيس بقبول شكري سلفا على تأييد
مبادئ الحرية الشخصية وعظيم إحترامى لشخصكم الكريم ،

الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى
سعد زغلول

ولما إطلع حسين رشدى على خطابنا هذا دهش وقال إنه لا علم له
بالممنع ولا يقبله ولكن البلاد محكومة بالإنجليز تحت الأحكام العرفية وهو
مستعد أن يخبرنا بذلك بصفة رسمية .

فكتبنا إليه خطابا آخر نصه :

القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء الحاقا لما
حذرت لكم أمس أتشرف بأخبار دولتكم أن رجال الحكومة لم يقتصروا
على منع التوقيع على انتوكيلات بل تجاوزوه الى مصادرة ماتم التوقيع عليه
منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه . فألفت نظري لدولتكم لهذه
المعاملة التي ياباها عدلكم ومبادئ العصر الحاضر .

تفضلوا بقبول إحترامى ،

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى
سعد زغلول

وبادر حسين رشدي باشا بتنفيذ ما وعد به وأرسل إلينا الخطاب
الرسمي الآتي .

رياسة مجلس الوزراء

حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا

إجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجاري أتشرف بأحاطتكم
علما أنه إذا كانت صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع إمضاء
التوكيلات المشار إليها في كتابيكم المذكورين وبمصادرتها عند الاقتضاء .
فأنما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت سلطة الأحكام العرفية ولأن مثل
هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو إلى الأخلال بالنظام العام .

تفضلوا معالكم بقبول فائق الاحترام ،

تحريرا في ٢١ صفر سنة ١٣٣٧ رئيس مجلس الوزراء
٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ حسين رشدي

وكان الشعب متدفعاً لتوقيع التوكيلات سواء الموظفون وغيرهم ولما
اشتد الضغط كان كثير من الناس يمشون توكيلاتهم سرا لنا . وكان من
شدة الضغط أن بعض رجال القضاء اتخذوا وسيلة أخرى هي أن يكتبوا
مباشرة للسلطان خطابات تفيد التوكيل ومنها صورة الخطاب الآتي موقعا
عليه من أربعة من كبار مستشاري محكمة الأستئناف .

يا صاحب العظمة

نتشرف نحن الموقعين على هذا بأن نعلن لعظمتكم اشتراكنا مع كل مطالب بما فيه سعادة مصر واستقلالها بالطرق السلمية المشروعة ولنلجأ لعظمتكم لتحقيق هذه الأمانى ،

راغب بدر - عبد الرحمن رضا - يوسف سليمان - محمد صالح
تباطأت السلطة الانجليزية فى السماح لنا بالسفر فأرسلنا الى المندوب
السامى الخطاب الآتى :

القاهرة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٨

الى صاحب الفخامة سير ريجنالد ونجت
المندوب السامى لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأن أعرض لفخامتكم أنه قد تألف وفد برئاستى بقصد السفر إلى إنجلترا للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر وقد أرسلت لرئاسة الجيش الانجليزى بتاريخ ٢٠ الجارى خطابا التمس فيه إعطائى أنا وزملائى جوازات السفر . فتمضت السلطة العسكرية بأجابتى فى اليوم التالى بأن طلبنا سينظر فيه فى أقرب وقت ممكن . ولما كانت المهمة التى أخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بإنجلترا من غير تأخير فقد حررنا أمس طالبين النظر فى ملتمسنا . واليوم ورد لنا خطاب من السلطة العسكرية يتضمن أنه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها

إجابة طلبنا الى اليوم وأنه بمجرد تدليل هذه الصعوبات تسارع الى اجابتنا
الى موضوع طلبنا .

تلقاء هذه الأجابة ونظرا الى أنه من الضروري أن يكون وفدنا بلوندره
قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر جئنا بهذا راجين من فخامتكم أن
تفضلوا باستعمال مالك من التفوذ لى السلطة العسكرية لحصولنا على
جوازات السفر سر يعا وفى الوقت المناسب .

وانا معتمدون كثيرا على تقاليد بريطانيا العظمى التى مازالت تقدم
للعالم كثيرا من الأمثلة على تمسكها بمبادئ الحرية الشخصية اعتمادا
يجعل لنا الثقة فى أن طلب التصريح لنا بالسفر سيفصل فيه عاجلا .

وأنا فى انتظار اجابة ملتمسنا تقدم لفخامتكم عظيم الاحترام
والتبجيل .

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى
سعد زغلول

فوردد لنا الرد من دار الحماية وهذا نصه :
القاهرة فى أول ديسمبر سنة ١٩١٨
عز بى زغلول باشا

كلفتم من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى بأحاطتكم علما
بوصول خطابكم المؤرخ ٢٩ نوفمبر الماضى وبأخباركم ردا عليه بأن فخامة

قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية في هذا الموضوع .

وأضيف الى ذلك أنكم إن كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم في مصر مما لا يخرج عن الخطة التي رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل . فالأفضل أن مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى فخامته . وهذه المناسبة ألقت نظركم الى خطاب السير ميلين شينهام الذي أرسله بناء على أمر حكومة جلالة الملك إلى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر ،

المخلص

ج . س . سيفسون
السكرتير الخصوص بالنيابة

ولما كان خطاب السير ميلين شينهام الى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر لا يحوى سوى استبقاء الحماية والعمل على رفاهية مصر وغير ذلك من الألفاظ البراقة التي لا تحقق مطالب الأمة المصرية في الاستقلال فقد أرسلنا الى المندوب السامي الخطاب التالى في ٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ وترجمته : صاحب الفخامة سير فرانسيس ريجنالد ونجت .

المندوب السامي لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى

ياصاحب الفخامة

تشرفت باستلام الخطاب المؤرخ اول ديسمبر سنة ١٩١٨ الصادر من

سكرتير جنابكم الخاص ردا على خطابى المؤرخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٨
المختص بجوزات السفر المطلوبة لأعضاء الوفد المصرى .

ولقد ورد فى هذا الخطاب أن فخامتكم مستعدون لقبول ما يقدم لكم
من الاقتراحات المكتوبة بشأن نظام الحكم فى مصر بشرط ألا تكون غير
متفقة مع الخطة التى سبق أن رستها حكومة جلالة الملك . وردا على هذا
لايسعنى إلا أن أصرح لجنابكم بأنه لايسوغ لى ولا لأحد من أعضاء الوفد
أن يطلب طلبات غير مطابقة لمشية الأمة التى عبرت عنها بالتوكيلات
المعطاة لنا . وإنى ألفت نظر فخامتكم إلى أن هذه التوكيلات التى أقبل
عليها كثير من عليه القوم كأعضاء الجمعية التشريعية والهيئات النيابية
الأخرى ما كانت إلا تستوعب أفراد الشعب لولم تتداخل السلطات
وتمنع تداولها وتصادرها . وأن سفرنا الى إنجلترا لم يكن الغرض منه إلا
مناقضة رجال السياسة ونواب الأمة وغيرهم ممن يوجهون الرأى العام
البريطانى الذى إليه ترجع الشئون الحكومية ، لأننا مقتنعون بأن نجاح
قضيتنا يتوقف جله على ما فطر عليه هذا الرأى العام من حب العدل
والحرية والاقتصار للضعفاء .

من هنا ترون فخامتكم أنه يستحيل علينا أن ندرك غرضنا بواسطة
تبليغات تقدم فى مصر فقط مادامت القضية التى ندافع عنا يجب عرضها
بادئ ذى بدء على الرأى العام البريطانى وهو لا يمكنه أن يحيط علما
بتفاصيلها الا من مصادرها الطبيعية أى من مثل الأمة المصرية . فعدم
تمكيننا من السفر يقضى على المهمة التى أخذنا على عاتقنا تنفيذها طوعا

لمشيئة البلاد . على أنه من الصعب التوفيق بين منعنا من السفر وبين ما
تقتضيه مبادئ الحرية والعدل التي فتحت بريطانيا العظمى وشركاؤها
أبوابها لخير الإنسانية ولتحقيق رغبات الشعوب .

وتفضلوا فخامتكم بقبول فائق الاحترام ،

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصري
سعد زغلول

وازاء هذا التباطؤ في التصريح بسفر الوفد أرسل الوفد برقية بواسطة
رئيسه في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ الى مستر لويد جورج رئيس الوزارة
البريطانية بالاحتجاج على منعنا من السفر وعلى منع تداول التوكيلات
وهذه ترجمتها : صاحب السعادة مستر لويد جورج الوزير الأول لبريطانيا
العظمى

دوننج ستريت لندن

تحدث في مصر أمور مخالفة لتقاليد الحرية والعدل التي هي شعار دولة
بريطانيا العظمى وللسياسة الحرة التي لازلت إماما لها الى حد أن
المصريين أصبحوا يتساءلون عما اذا كانت التصريحات التي مافتىء سياسة
المملكة يعلنونها كل يوم لايعنى بها الا فريق من بنى الانسان دون فريق
آخر أقل استحقاقا للرعاية .

هل تقبلون سعادتكم أن صوت أمة بأسرها يخفت بينا أرجاء العالم

تدوى بأصوات الأمم المطالبة بما لها من الحقوق وفي حرية التصرف في مستقبلها .

وهل أمتكم العظيمة وهي خارجة تحمل الكليل النصر من حرب لم تخض غمارها إلا دفاعا عن الحرية تقبل أن يغرَس بأسمها انشد ستم في قلب هذه الحرية .

ان مصر وهي عارفة بحقوقها وواجباتها رأت أن توقف بنفسها الرأي العام الانجليزي على حقيقة حالها وأن تطلعد على مطالبها القومية مؤملة في عدله تمام تحقيقها .

فالذين بيدهم السلطة لم يكفهم أن ينعروا تداول التوكيلات التي قصد بها تحويل الوفد المكون لهذا الغرض وهو الدفاع عن قضية مصر بل تجاوزوا ذلك الى وضع عراقيل في طريق هذا الوفد الى انجلترا .

وهذا أمر يشبه أن يكون الغرض منه إقامة سد منيع بيننا وبين الرأي العام الانجليزي فيصعب عسيرا أن يقف على الحقائق من مصادرها الطبيعية .

فبالنيابة عن الوفد المصري أرفع هذه التصرفات لنظركم السامي
وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصري
سعد زغلول

ثم أرسل الوفد في ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ نداء الى معتمدى الدول
الاجنبية بمصر احتجاجا على الخطة التي اتخذت من جانب انجلترا لمنعنا من

السفر ولنع نشر التوكيلات وعلى كل قرار يتخذ بشأن مستقبل مصر دون أخذ رأى الأمة المصرية فيه وكان هذا النداء مذيلا بأمضاءات جميع أعضاء الوفد المصرى . ثم توالى النداءات والبيانات ومنها برقيات من الوفد للدكتور ولسن بياريس فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ و ٣ يناير سنة ١٩١٩ بالاحتجاج بشدة على كل اعتداء على حقوق مصر واستقلالها وطلبنا فى البرقيات أن يهيبء للوفد الفرصة بأن يدلى بآمال مصر الشرعية وذلك بالمساعدة فى سفر الوفد .

وأرسل الوفد كذلك فى ١١ يناير سنة ١٩١٩ الى مسيو جورج كيلنمىو رئيس الوزارة الفرنسية برقية بهذا المعنى ، وأخرى فى ١٣ يناير سنة ١٩١٩ الى السنيور أورلندو رئيس وزراء ايطاليا . وارسل كذلك نداء الى رئيس مجلس العموم البريطانى فى ١٤ يناير سنة ١٩١٩ .

وتوالى ارسال البرقيات والنداءات سواء فى مصر أو أوروبا ، كما توالى الخطب فى اجتماعات عقدت بالقاهرة وغيرها ، حضرها جمهور من جميع طبقات الأمة نوابها واعيانها وشبابها فحدث ذلك تأثيره وازدادت حماسة الجماهير .

ضغط الأنجليز على مصر

فى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩١٩ أرسل قائد القوات البريطانية فى مصر الخطاب الآتى الى سعد زغلول :

يا صاحب السعادة

علمت أن سعادتكم تعدون أجتساعا في منزلكم بمصر في ٣١ الجارى يحضره نحو ستمائة أو سبعمائة شخص . واني أرى مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اطلاق للأمن فبناء على الأعلان الصادر تحت الأحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ أرجو أن تتكرموا بالعدول عن اقامة هذا الأجتساع .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى ،

قائد القوات البريطانية فى مصر
الجنرال هـ . و . وطن

تم إرسال القائد افادة أخرى ونصها
القاهرة فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٩

القيادة العامة للقوات البريطانية
فى مصر

يا صاحب السعادة

إلحاقا للأعلان الصادر فى جريدة الأجبشيان غازيت بتاريخ يوم الثلاثاء ٢٨ يناير سنة ١٩١٩ بمناسبة دعوتكم لحفلة الشاي فى يوم الجمعة ٣١ الجارى فلا مانع عندى من أن تنشروا اعلانا آخر تصرحون فيه أن دعوتكم منعت قهرا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى ،

قائد القوات البريطانية
هـ . و . وطن

احياء مشروع استعماري قديم

في أيام الحرب الأولى فكر الأنجليز بزعامة مستر برونييت - المستشار القضائي، حينذاك والساعد الأيمن للمعتمد البريطاني - في مشروع خطير هو مشروع دستور لمصر وقوانين مدنية وجنائية تهدف انجلترا من ورائها الى توحيد المحاكم مختلطة وأهلية، على أن تحل انجلترا محل الدول صاحبة الامتيازات وان يكون لها مندوب له حق الاتصال بوزير الحقانية بحيث لا يمكن إصدار قانون إلا بمشورة هذا المستشار الأنجليزى .

ومن المسائل التي عرضتها انجلترا بواسطة مستر برونييت تنفيذ هذه القوانين المقترحة ان يكون البرلمان المصرى فى المستقبل مكونا من وطنيين وأجانب وموظفين، وألا يقتصر على اشراك الأجانب فى المحاكم وإنما يشتركون أيضا فى مجالس البلديات والمجالس المحلية والقروية، وعقدت لجان لدراسة هذه الموضوعات وطلب منى الاشتراك فى لجنة تنظر فى أمر التمثيل فى البلديات والمجالس المحلية والقروية، فترددت، لكن بعض إخوانى رأوا ضرورة قبول حتى أساهم فى معارضة أى نص يضر بالبلاد وخاصة بعد أن ظهرت بوادر انتصار الحلفاء على ألمانيا وحليفاتها كانت

هذه اللجنة برئاسة المرحوم عدلى يكن ومن أعضائها رئيس محكمة الاستئناف المختلطة وجعفر والى باشا ومسيو بيولا كاز يللى رئيس قلم قضايا الحكومة وغيرهم . وفى احدى الجلسات عرض موضوع اشتراك الاجانب فى المجالس البلدية والقروية ، وكان رئيس محكمة الاستئناف المختلطة - وهو يعلم برغبة انجلترا فى أخذ تفويض من الدول الأجنبية بحلولها لمراقبة القوانين والمجالس النيابية - يرغب فى اشراك الاجانب فى المجالس النيابية ، وكان بيولا كاز يللى أشد المؤيدين لهذه الفكرة المتحمسين لها فعارضته وقلت له ان الأجانب اشتركوا فى مجلس بلدية الأسكندرية بحكم الضرورة لأنهم كانوا ومازالوا أصحاب مصلحة كبرى فى المدينة المكتظة بالأجانب ، وليس هناك مايدعوا الى اشراكهم فى المجالس البلدية الأخرى أو القروية . فأجبنى بيولا كاز يللى - الإيطالى الجنسية والموظف المصرى - بلهجة عنيفة أن الأجانب هم الذين نظموا مصر كما نظموا بلدية الأسكندرية ، وهم فى البلاد مصالح كبرى ، وأن الرجل الأوروبى إذا وجد فى مجلس بلدية بندر أو قرية فإنه يرفع من شأنها وينظم أحوالها أكثر من الوطنيين أنفسهم - فقلت له بلهجة كلهجته مامعناه أنت تريد اشراك الأجانب فى القرى وليس فى قرانا على ماأعلم سوى بقال رومى هو يسيطر فعلا على كثير من أهلها ويتحكم فى شؤونهم لأنه ليس بقالا فحسب وإنما هو مراب وبائع خمر ، وكيف تقبل تغفل هذا النفوذ فى قرانا ونحن نسعى فى استقلال بلادنا برلمان مصرى ، ومحاكم مصرية . وانقضت الجلسة على شىء من الجفاء بيننا .

واستمر اهتمام المعتمد البريطاني بتلك المشاريع الى أن قامت
الحركة الوطنية وتكون الوفد . وارتأى مستر برسيغال المستشار بمحكمة
الأستئناف الأهلية أن يلتقى سلسلة محاضرات منها محاضرة عن مشروع
قانون العقوبات ، ألقاها جمعية الاقتصاد والأحصاء والتشريع في ٧
فبراير سنة ١٩١٩ ، فحضرها جميع أعضاء الوفد واكتظت القاعة بالوطنيين
والأجانب ، وقال مستر برسيغال ماشاء في تحييد آرائه ، وبعد أن انتهى
قام سعد زغلول رئيس الوفد ورد عليه وتطرق الى ذكر الحماية فكان موقفا
كل التوفيق ومما قال في آخر كلمته ما يأتي :

« انكم ايها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولي يقررون أن
الحماية لا تنتج إلا من عقد بين أمتين تطلب إحداها أن تكون تحت رعاية
الأخرى وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية . فهي نتيجة عقد بين
طرفين ، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها مثل هذا العقد أصلا . في
سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون أن تطلبها أو تقبلها
الأمة المصرية . فهي حماية باطلة لا وجود لها قانونا . بل هي ضرورة من
ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة
واحدة » .

وكان التصفيق حادا لهذه الكلمة ، وصافحنا سعدا وهنأناه جميعا
وخرجنا من القاعة فرحين مستبشرين ، وزادت هذه الكلمة في أواصر
الود والثقة بين أعضاء الوفد وبين الأمة .

استقالة رشدى وعدلى

كان حسين رشدى رئيس الحكومة قد ألح فى السماح لنا بالسفر كما ألح فى ضرورة سفره مع عدلى كوفد رسمى ، ولما لم تقبل السلطة البريطانية السماح بالسفر قدم استقالته هو وعدلى وكرر طلب قبولها رغم تأجيله والألحاح عليه فى البقاء ، فقبلت فى أول مارس سنة ١٩١٩ .

تهديد أعضاء الوفد

توالى برقيات الاحتجاج منا الى الرجال الرسميين فى أوروبا وأمر يكابسبب منعنا من السفر ، كما عقدنا اجتماعات عامة لأذكاء الروح الوطنية ، وقامت فى انحاء البلاد مظاهرات عديدة . ونتيجة لهذا دعى القائد العام للقوات البريطانية فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ أعضاء الوفد السبعة لمركزه بفندق سافواى فى الساعة الثالثة بعد الظهر ، وكان الفندق يقع على ناصية شارعى سليمان باشا وقصر النيل ، فذهبنا فى الميعاد ، وكنا سعد زغلول - على شعرواى - محمد محمود - عبد العزيز فهمى - أحمد لطفى السيد - عبد اللطيف المكباتى - وأنا وصعدنا الى الدور الثانى وأدخلنا حجرة صغيرة قليلة الضوء ليس بها أحد وجلسنا فيها نحو عشر دقائق ، ثم فتح باب جانبى ظهر منه القائد العام البريطانى الجنرال « واطسن » ومعه

ضابطان أو ثلاثة بملابسهم العسكرية ، فوقفنا ننتظر منه تحية لكنه لم يتكرم بها ، وألقى - والجميع وقوف - البلاغ الآتى باللغة الانجليزية وبلهجة عسكرية :

« علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة . وأنكم تقيمون العقوبات في طريق الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى في منع تشكيل وزارة جديدة .

وبما أن البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية ، لذلك يتحتم على أن انذركم بأن أى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية »

وبعد القاء هذا البلاغ باللغة الانجليزية ، واعادة تلاوته باللغة الفرنسية قال « لا مناقشة » ثم تركنا ورجع . وقد طلبنا نسخة من هذا البلاغ فأعطينا نسخة انجليزية وانصرفنا .

وبعد خروجنا من مقر القيادة وسماعنا تهديد القائد ، سرت في البلد شائعات أن النية منعقدة على مصادرة أملاك أعضاء الوفد ورميهم بالرصاص إذا زاولنا نشاطنا .

وفي اليوم نفسه أى في ٦ مارس سنة ١٩١٩ أرسلنا الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية برقية هذه ترجمتها :

يا صاحب السعادة

تعلمون طبعاً أن وزارة رشدي باشا لما علقت بسحب استقالتها على سفر الوفد قبلت استقالتها نهائياً . وليس لذلك معنى إلا الحيلولة بيننا وبين عرض قضيتنا على مؤتمر السلام . وقد نجم فعلاً عن هذه السياسة أن أعظم رجال مصر أهلية لإدارة البلاد في هذه الظروف قد بدأوا يرفضون بتاتا تأليف وزارة تعارض مشيئة الأمة التي هي مجمعة على طلب الاستقلال . فالنتيجة الطبيعية لذلك أن تقع مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة على الذين وضعوا من هم أهل للوزارة في مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم . غير أن السلطة العسكرية عمدت الى تحميلنا مسئولية إقناع المرشحين للوزارة عن قبولها . أعني أنها أرادت أن نكون نحن المسئولين عن أعمال الذين منعونا عن السفر . فسيبوا بالمنع الأثرة الحالية . لأن السلطة العسكرية انذرتنا اليوم بأننا نضع الحماية موضع البحث ونعرق تأليف الوزارة الجديدة وتوعدتنا بأشد العقاب العسكري . على أنها لا تجهل أننا نطلب الاستقلال التام ونرى الحماية غير مشروعة . كما تعلم بالضرورة أننا قد أخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك . وحسبنا أن نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذي يجبر سخط العالم المتمدن حتى تفكروا في حل هذه

الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب » .

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصري
سعد زغلول

القبض على بعض أعضاء الوفد

بعد الإنذار الذي وجه إلينا من قائد القوات العسكرية . وبعد ما
حررناه لرئيس وزارة بريطانيا ، قامت مظاهرات في القاهرة والأقاليم
تطالب بحق مصر في الحرية والاستقلال . ورأت السلطة العسكرية أن
هذه الأعمال من الشعب لا تدل على شيء من الاستفزاز الذي يبتغيه
الاحتلال ، فصدر الأمر في ٨ مارس سنة ١٩١٩ من السلطة العسكرية
بالقبض على أربعة مناهم سعد زغلول - محمد محمود - إسماعيل صدقي -
حمد الباسل . وأرسلوا إلى بورسعيد ومنها نفوا إلى جزيرة مالطة . ولعل
أختيار السلطة لهؤلاء الأربعة يرجع إلى أنهم جميعا باشوات فهم في نظرها
في مقدمة أعضاء الوفد .

فسعد زغلول هو رئيس الوفد ، وهو الذي يوقع المكاتبات والبيانات ،
وهو الذي يتكلم باسم الوفد ، وكان زعيم المعارضة في الجمعية
التشريعية ، والمعروف عنه أنه كان موقورا من الانجليز بسبب تخليهم عن
معاونته في الرجوع إلى الوزارة بعد إخراجها منها ترضية للخديوي عباس
الثاني .

أما محمد محمود فيغلب أن يكون السبب في القبض عليه أنه وهو الذى
ترى فى جامعة اكسفورد ، وترقى الى أن صار محافظا للقناة ثم مديرا
للبحيرة قامت جفوة بينه وبين الأنجليز حين رفض الرضوخ لهم فيما يتأباه
ضميره ، حتى وصل الأمر الى رفع قضية جنائية ضد حكامدار البحيرة
دافعت فيها أنا شخصيا عن الحكمدار أمام محكمة الجنايات ، وشعرت عند
إطلاعى عليها أن السلطة كانت تود إدخال المدير فى القضية لولا إنعدام
أى دليل أو شبهة ضده . ونتيجة لهذه المطاردة ترك محمد محمود وظيفته . ثم
هو الذى ألح على سعد وغيره فى تكوين الوفد عند خروجهم من باب
الجامعة المصرية القديمة . كما أن اجتماعات الأصدقاء الذين القوا الوفد
بدأت فى منزله ، وكل ذلك كان معروفا للسلطة .

وأما اسماعيل صدق باشا فكان وزيرا أيام الجمعية التشريعية بمصر لا
يعارضون الحكومة بل كان متضامنا معها . وقد انضم الى الوفد وأظهر
نشاطا ملحوظا وقدم تقريرا للوفد عن السودان . وكل هذا يعارض سياسة
الأنجليز .

أما حمد الباسل باشا فإنه ينتمى الى قبائل عربية له فيها زعامة ، وقد
عقد الوفد فى منزله اجتماعات عامة حضرها كثير من الناس والقيت فيها
خطب نشرت فى الصحف .

وفى ٩ مارس سنة ١٩٢٩ أرسلنا الى النشطاء قواد الكتاب الآتى
بأمضاءاتنا جميعا :

يا صاحب العظمة

يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصرى يرفع مايلي لمقام
عظمتكم السامى :

قبلتم استقالة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا فلما فهمنا أن هذا ربما
كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم
الأسيف . وأنه حل لايسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يقبل
تأليف الوزارة مادام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتها على أمر
سفر الوفد . وقد عرضنا لسدتكم العلية متضرعين أن تتعرفوا رأى الأمة
قبل البث نهائيا فى هذا الأمر . وأن تعيدوا النظر فى الخطة التى أخطتها
مستشاروكم . وأن تبدوا للأمة آية من آيات ما جبلتم عليه من حبها
فتكونوا فى صفها مدافعين عنها لتنال غرضها . تضرعنا بذلك الى مولانا
ولبثنا متطلعين بكمال الثقة فى أن ابن إسماعيل الجالس على عرش محمد
على الكبير سيرينا من نفحاته ما يحقق الأمل .

غير أنه لم يمض الا يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية فى ٦
مارس وأبلغتنا أنها علمت أننا نضع مسألة وجود الحماية موضع البحث .
وأننا نلقى العراقيل فى سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية بمحاولة منع
تشكيل الوزارة . وأنذرتنا بالعقاب العسكرى الشديد أن أثينا عملا يرمى
الى تعطيل سير الادارة . ثم منعتنا عن مناقشتها فى هذا البلاغ .

لم تصب السلطة في رأيها فأن هذه الحماية باطلة . ولكل إنسان الحق المطلق في أن يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية . أما عدم نجاح الحكومة في تشكيل الوزارة فأنما هو النتيجة الطبيعية للخطة التي اتخذت في مسألة سفر الوفد . فأن كل مصري ذي كرامة لا يمكنه حقيقة أن يقبل الوزارة في هذا الظرف من غير أن يستبين بمشيئة أمته ومنفعة بلاده .

لم يقف الأمر عند هذا الأنداز بل قبضت السلطة أمس على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا واسماعيل صدقي باشا وزجورهم في قصر النيل ثم سيق بهم الى بورسعيد فألى حيث لا نعلم . وذنبننا في ذلك أننا نطلب حرية السياسة طبقا للمبادئ الشريفة التي اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة والتي قبلتها إنجلترا نفسها . وبينما أننا لم نتعد حدود القانون فلم نهج في البلاد طائرا ولم نحرك ساكنا . بل قبلنا توكيل الشعب إيانا أن نصدع بأمره ونسعى لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون أنه لم يبق في العالم شعب سيد وشعب مسود . بل العالم في الأخاء الأنساني سواء .

على هذه الاعتبارات يصعب علينا يامولانا أن نفهم مبررا لهذه الخطة القاسية التي جرت عليها السياسة الانجليزية تحت ثوب الأحكام العسكرية . تلك الاحكام التي لا ندري مايسوغ وجودها الى الآن بعد الهدنة بأربعة أشهر . وبعد أن أمتحنت مصر في أشد ظروف الحرب حرجا . فم يكن منها الاطاعة للأوامر العسكرية من غير بحث . واخلاد الى سكينه لم يوجد مثلها في بريطانيا نفسها .

إليكم يا صاحب العظمة . وانتم تتبأون أكبر مقام في مصر . وعليكم
أكبر مسئولية فيها . نرفع بأسم الأمة أمر هذا التصرف القاسى . فأن
شعبكم الآن يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله . كما
يحق له أن يكرر الضراعة لصدتكم العلية أن تقفوا فى صفه مدافعين عن
قضيته العادلة .

واننا مع كمال الاحترام نتشرف برفع آيات إخلاصنا الى مقام
عظمتكم الكرم .

اعضاء الوفد المصرى

ثورة ٩ مارس سنة ١٩١٩

إعتقدت السلطة العسكرية أن القبض على الزعماء الأربعة يكبت
الحركة الوطنية ، لكن الأمر كان على عكس ما إعتقدوا ، فما كاد نبأ
القبض عليهم ينتشر حتى انفجر الأحباس العام ، وقامت مظاهرات
صاخبة فيها غير قليل من العنف وحدثت تخريبات وقطع سكك الحديد
والتليفونات واعتداءات على وسائل النقل من ترام وغيره ، كما وقعت
مصادمات بين الجنود الأنجليز والشبان المصريين ، وانعزلت المديرىات
تقريباً عن القاهرة ، وترامت إلينا الأخبار بأن جمهورية تكونت فى
مديرية المنيا كما قامت إدارة مستقلة فى قنا . وبدأت المحاكمات
العسكرية ضد بعض الأهالى وبعض الموظفين . وحصلت مذبحه كما قيل
فى محطتى ديروط ودير مواس بمديرية أسيوط حيث اعتدى الأهليون على
قطار يقل جنوداً من الأنجليز وقتل بعضهم . وبالجملة فقد اضطربت

الأحوال في مصر اضطرابا شديدا أدى الى انقطاع المواصلات النهرية بعد انقطاع المواصلات البرية .

وانهم الانجليز الوفد بأنه سبب هذه الاضطرابات بعد نفي زملائنا الأربعة . ورغم ذلك انتخبنا على شعراوي باشا وكيلا للوفد . واجتمعنا بالوفد مرارا ثم حررنا تقريرا في ٢٩ مارس سنة ١٩١٩ الى اللورد اللنبي ، الذي حل محل سير ريجنالد ونجت ، والذي كان قائدا عاما للحلفاء ميدان الشرق الأدنى ابان الحرب وافتتح فلسطين وغيرها وأصبح في نظر الانجليز السطح الأول المكلل بأكاليل الغار وصاحب النفوذ الكبير في الدولة البريطانية . وهاك نص التقرير :

فخامة المندوب السامي

إجابة لدعوتكم يوم ٢٦ مارس الحاضر يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصري أن يقدموا الى فخامتكم هذا التقرير يبين الأسباب التي اوجبت إستياء المصريين . ولو أننا تلقاء تصريحات اللورد كرزون في مركز خاص بالنسبة لأسباب هذا الاضطراب الواقع في البلاد نحالا : الا أن هذا الموقف الايشينا عن أقدس واجبات الوطنية والانسانية بأن تساعد فخامتكم في الوقوف على أسباب هذا الاضطراب ونرجو أن تزيلوها بحكمكم لتزول مسبباتها .

أن هذا الاضطراب العام الذي لم يكن في حسان أحد من الذين يشتغلون بسياسة مصر ليس مصدره في نفوس المصريين إحساس عداوة للبريطانيين بوجه عام . كما قد يفهم من العبارة التي عبرها اللورد

كيرزون من أننا نريد طرد أكبر مملكة في الدنيا من بلادنا . بل جميع الأدلة التي تتخذ من سلوك المصريين نحو بريطانيا العظمى منذ إحتلالهم مصر إلى هذا اليوم لا تدل إلا على أن الذى فى نفوس المصريين ليس هو العداوة بأى نوع كان . بل هو الأحساس الطبيعى لكل أمة أن تستقل بشئونها مختلطا بالرجاء فى عطف الشعب البريطانى الكريم أن يساعدنا على الاستقلال . باعتبار أن الفرصة التى كان ينشدها اللورد « سالسبورى » بتصريحه فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ قد حان وقتها . فإن من المستحيل أن يرد على خواطر الأمة المصرية - التى هى أهدأ الأمم فى سلوكها - أن تفكر فى إغضاب بريطانيا العظمى . فى حين أنها تتكل عليها فى مساعدتها على نيل استقلالها . فأن الساسة البريطانيين فى مصر لا ينكرون حسن استعداد المصريين فى بدء هذه الحرب لأن تعاون مصر بقدر طاقتها بريطانيا العظمى فى الدفاع عن قضية العدل وحرية الشعوب الصغيرة حتى اعترفت لها الأمبراطورية باستقلالها . كما لا ينكرون أن بعض رجال مصر المسئولين قد أظهروا هذا الاستعداد عند دخول تركيا الحرب .

ولقد أظهرت الأمة فى سلوكها طول مدة الحرب أنها تنتظر من بريطانيا العظمى معاملتها على هذه السلوك المستقيم . وعلى الضحايا الكبرى التى غرمتها بما تستحق من الرعاية فتعترف لها بالاستقلال بعد زوال السيادة التركية عنها .

ثم أن الوفد المصرى الذى وكل لهذه الغاية قد جعل فاتحة برنامجهم أن يتجه إلى الشعب البريطانى قبل كل شئ لنيل عطفه على مصر

والمصريين . وليبين للرأى العام هناك أن النقطة التى تلتقى فيها منافع
بريطانيا العظمى واستقلال مصر ليست نقطة معدومة . بل إيجادها فى
حيز الأمكان . معتمدا فى ذلك على شهادة فخامتكم للمصريين التى
أعلنتموها بعد أن أحرزتم الظفر وتوج جهادكم بالنجاح .

كل ذلك ينبنى بتاتا أن هذه الحركة نتيجة عداوة فى النفوس . وإن
كانت فى الجملة بعض نتائج اليأس وخيبة الرجاء .

(١)

لما أعلنت الحماية على مصر تساءل المصريون مع الدهشه كيف يمكن
أن نكون مع البريطانيين الأحرار أقل حظا بكثير من جهة حريتنا منا مع
الاتراك . ولكنهم لم يصدقوا هذا الفهم ، وظنوا أن الحماية ضرورة
استدعتها الظروف الحربية فقط . ولاشك أن تأثر الطبقة المتنورة بهذا
الشأن كان أكثر جدا من تأثر غيرها . إلا أن طبقة العملة لم تلبث أن
لاقت من تصرف الحكام الإداريين فى أمر التطوع والتكاليف الأخرى
من الأهانات ما انحرفت به نفوسهم . وتعداهم هذا الانحراف الى
الطبقات المرتقية عنهم نوعا وظهرت آثاره فى حوادث رسمية . وزاد هذا
الانحراف بما كان يهدد به الشبان الأنجليز المفتشون بعض الأهال المسئولين
من سوء المعاملة متى تم لهم الأمر على مصر . غير أن انتظار تسوية المسألة
المصرية على وجه يتفق مع مطامع المصريين فى الحرية كان ملطفا لتلك
الحال . وكان رجاء الناس يزداد يوما فيوما بمقدار ما يقرأونه فى الصحف
من خطب رجال السياسة فى بريطانيا العظمى وفى الولايات المتحدة .

وبما يطالعونه بشغف عظيم من الخطب التي كان يلقيها الدكتور « ولسن »
في حرية الشعوب . وأن لا يكون بعد الآن شعب سيد وشعب مسود بل
كلهم في الأخاء الإنساني سواء .

غير أن هذا الرجاء كان يكدر صفوه الوقت بعد الوقت في الأوساط
المتعلمة بما كان ينشر وما كان يقال عن حركة التشريع الجديد أي حركة
أعمال لجنة الأمتيازات فأن هذه الحركة لم ترض البلاد سواء في ذلك
المصريون والأجانب . ولكن الحكومة لم تأبه لهذا الأمتعاض . ولا شك في
أن من يرقب ما جريات الحال في مصر عن قرب لا يستطيع أن ينكر أن
هذه الحركة قد أزعجت المصريين على مستقبلهم لما رأوا فيها أن كل
مصلحة في مصر تُرعى إلا مصلحة أهل البلاد . ولم يكن بعيدا عليهم أن
يعتقدوا أن رجاءهم الذي علقوه بعطف بريطانيا العظمى أوشك أن
يخيب .

ثم قُفِّي هذا التشريع بمشروع قانون نظامي روجه متسقة مع روح
التشريع الذي وضع لتوحيد السلطات القضائية وليس فيه رائحة لأعتبار
المصريين شيئا آخر إلا كمية عاطلة ليس لهم في إدارة بلادهم نصيب .
فخيم الحزن على نفوس المصريين ولكنهم اعتقدوا أن ذلك من عمل حزب
الاستعمار وأن الشعب البريطاني الحر لا يرضى بهذا التصرف . وما زالوا
يعلقون آمالهم بالرأى البريطاني العام وبعوتمر السلام الذي وضعت قواعده
بفضل الأمم الحرة الأذبح البريطانيّة والأمريكية والفرنسية والأيطالية
على أسس من الحرية والحق والعدل .

لما نشرت هذه القواعد تألف الوفد المصري وليس أعضاؤه من غير المسؤولين . ولا غير المعبرين عن الرأي العام كما يقال . بل إنه فضلا على ما لرئيسه وبعض رجاله من صفة النيابة عن الأمة قد وكله أكثر من ثلاثة أرباع نواب الجمعية التشريعية غير الوزراء . كما وكله أعضاء الهيئات النيابية الأخرى (مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية) وكثير من الافراد أولى الرأي والنفوذ في البلاد .

طلب الوفد الترخيص له بالسفر الى انجلترا وفرنسا فلم يرخص له بذلك . فلما طال به الانتظار رفع شكواه الى المندوب السامي وقتئذ . ثم الى رئيس الوزارة البريطانية وصار يطرق كل باب ليتمكن من السفر . وفي هذه الأثناء استقالت وزارة رشدي باشا لمنع عضوين منها من السفر في الوقت الذي أراده . ولم يكن لمنع المصريين من السفر الوزراء وغيرهم الا النتيجة الطبيعية لذلك وهي الظن العام بأن السياسة البريطانية لا تريد ان تحقق رجاء المصريين في مساعدتها إياهم . وكاد هذا الظن يصل الى درجة الاعتقاد لولا أن سير ريجنالد ونجت لما رأى أن الوزارة علقت سحب إستقالتها على اباحة السفر للمصريين وعد الوزيرين بأنه سيتراجع في ذلك أمام الحكومة البريطانية بنفسه . وأنه شديد الأمل في الحصول على رفع الحجز الى حد أن وصلت المناقشة بينهم في تسهيل أسباب السفر . وعلم الناس أن الوفد يستعد للسفر فعلا ولو تم ذلك لكان قد ذهب بجزع المصريين من عدم تمكنهم من عرض مطالبهم . وتنفس عنهم بعض ما يجدون من مضيض الانتظار . على أنهم كانوا يقرأون مع الدهش أخبار الوفود . وفد الحجاز . وفد الشام . وفد أرمينيا . ووفد

لبنان ... الخ وتلك شعوب فضلا على أنها كانت بالأمس ولايات
لاستقلال لها فان اكثرها كان في حالة ضد الحلفاء . في حين أن مصر ،
وهي أرق منها مدنية وأكثر ثروة ، وكان لها استقلال ذاتي مضمون بمعاهدة
دولية ، وكانت مساعدة في فتح تلك البلاد ، لا يكون لها وفد ، ولا يسمح
لأهلها بالسفر ليعرضوا قضيتهم على المؤتمر ولا على الرأي العام البريطاني
نفسه . لا يشك أحد في أن هذه المعاملة من شأنها أن تزرع الاستياء في
النفوس . فلما صرّح هنا بعدم التصريح لأحد بالسفر وقبلت استقالة
الوزارة ، تلك الاستقالة التي قالت عنها جريدة المورنينج بوست في عددها
الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩١٩ أنها بعبارتها تجعل من الصعب جدا أن
مصر يا آخر يأخذ محل الرئيس بدون أن يستهدف لغضب الشعب ،
اضطربت الخواطر وشملت الأنفس عوامل اليأس من تحسن الحال .
فرفعنا عريضة الى عظمة السلطان أن يتوسط في الأمر لكي يفرج خناق
اليأس عن النفوس . وبدأت الوفود من أنحاء البلاد تفد على السراى لهذه
الغاية . ولم تستطع السلطات العليا أن تحمل أحدا من الذين يستطيعون
القيام بأعباء المركز الصعب الذي وجدت فيه البلاد بفضل سياسة الشدة
على أن يقبل تأليف الوزارة . فاستدعنا السلطة العسكرية وأندرتنا أننا
نعيق سير الحكومة بما نحاول من منع تأليف الوزارة ولم يمض يومان من هذا
الأنذار حتى قبض على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا إسماعيل صدقي
باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ونفوا الى مالطه .

(٢)

وقع ذلك والبلاد مقتنعة بأننا لم نأت شيئا غير مشروع . لا أمام
القانون العام ولا أمام ما رسمته السلطة العسكرية من الحدود فلم يكذب
خبر القبض على زملائنا يعلم حتى رأينا لفيفا من الشبان الطلبة في
المدارس العالية قد حضر يقول لنا إنهم لابد لهم من أن يقوموا بمظاهرات
فنصحناهم نصحا طويلا أن يكفوا عن ذلك وأن يكفوا على دروسهم
ملازمين الهدوء والسكينة . ولكن يظهر أن شبابهم الفض لم يحتمل صدمة
اليأس الذي استحوذ عليهم من جراء سياسة الأحراج . فلم يتدبروا
النصيحة . أو لم يستطيعوا إقناع إخوانهم بها . وقامت في اليوم التالي
للقبض على زملائنا مظاهرات الطلبة السلمية فقبض على نحو ثلثمائة
منهم . وفي اليوم الذي تلاه أي يوم ١٠ مارس اشترك معهم طلبة
الأزهر . فانتهاز الغوغاء فرصة هذه المظاهرة فاعتدوا على قطار الترام
وكسروا زجاج بعض الحوانيت . وفي يوم ١١ منه تظاهر الطلبة مظاهرة
سلمية فأطلق عليهم الرصاص فقتل منهم . وفي يوم ١٢ منه استأنفوا
مظاهراتهم السلمية فأطلق عليهم رصاص البنادق والمدافع الرشاشة فقتل
منهم أيضا . و يومئذ قامت بطنطا مظاهرة سلمية قوبلت برصاص المدافع
الرشاشة فكثر القتل والجرح في المتظاهرين . وفي يومي ١٣ و ١٤ منه
حصلت في القاهرة مظاهرة من هذا القبيل فقوبلت بالرصاص أيضا .
ولاشك في أن إطلاق الجنود البريطانيين الرصاص على الطلبة العزل في
هذه المظاهرات السلمية على هذا النحو ، وفي مثل هذا الظرف ، من شأنه
أن يحدث في البلاد أثرا سيئا لابد أن يكون هو النقطة الأخيرة التي فاض

بها كأس الصبر في نفوس أهل البلاد . لأنه في يوم ١٥ ابتدأت تأتي أخبار
الأعداء على طرق المواصلات ووقوع البلاد طرا في هذا الاضطراب
الشديد . ذلك ولم يقف الأستياء من هذه المعاملة القاسية لأمة غير محاربة
عند حد الرجال . فأن السيدات المخدرات لم يطقن أيضا احتمال هذه
الصدمة ، ولم يقف حجابهن الكثيف في طريق إظهار عواطفهن ، بل قن
نحو الثلاثمائة من عقائل أعلا البيوتات في القاهرة بمظاهرة نشرت الجرائد
صبح يومها أي يوم ٢٠ مارس أنها مصرح بها . فلما نزلن من عرباتهن
وقطعن مسافة من طريق يقهن حتى وصلن الى بيت سعد زغلول أصدق بهن
الجنود البريطانيون مصوبين أفواه البنادق وسانان السنج نحوهن . فوقفن
في الشمس محصورات بقوة السلاح نحو الساعتين ، لا يسمح لهن بالسير ولا
بركوب عرباتهن والانصراف الى منازلهن ثم سمجوا لهن أخيرا ، بعد أن
رآهن على تلك الحال رجال الوكالتين السياسيتين الأمريكية والإيطالية .
وكان هذا أيضا مظهرا من مظاهر سياسة الأخراج . تلك السياسة التي
يجب عدلا وانصافا أن تكون هي المسئولة عن النتائج التي نجمت عنها .

غير أن السلطة العسكرية مع ذلك قد استدعتنا مرة أخرى يوم ١٦
الجاري وأعلنت إلينا أننا مسئولون عن هذا الاضطراب وأنها مسئولون عن
إزالته . ولكنها سمحت لنا هذه الدفعة أن نناقش في أمر المسؤولية
فأجبناها بأن هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة ولا غير متوقعة لعملنا
ولا يسوغه برنامجنا بحال من الأحوال . بل نحن نأسف له . وأما تسكين
هذا الاضطراب فليس في يدنا وسيلة فاعلة فيه ونصحنا بأن أنجح الوسائل
في تهدئة الخواطر بالطرق السلمية إنما هو تأليف وزارة تعطي من الترضيات

مايرضى الشعب حتى نستطيع أن نقوم بأعباء الظرف الحاضر - وكان هذا رأى عظماء البلاد من علماء وبيطريك الاقباط الأرثوذكس ووزراء ونواب وأعيان صرحوا به فى كتابهم المؤرخ ٢٤ مارس الذى أرسلوه الى القائد العام - وفى اليوم التالى وهو يوم ١٧ مارس قابلنا الوزراء الثلاثة ، رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، وأفهمناهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة فى تأليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة المخيفة التى تخشى عواقبها المجهولة ، فأظهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية ولكن الأمر لم يتم . والاضطراب يأخذ نسبا وأشكالا ليس الحكم على نتائجها فى نفوس الناس بالشىء اليسور .

(٣)

والواقع الذى نؤكد له لفخامتكم بالصراحة التامة هو أن أستياء المصريين مسبب عن عدم مساواتهم بالأمم الصغرى التى لا تفضلهم فى المدنية بمنعهم عن بسط آمالهم أمام مؤتمر السلام . وكل المصريين من اكبر رجل الى أصغر رجل فيهم هم فى هذا الاستياء سواء . دفعهم اليأس الى اظهار ما فى نفوسهم كل يترجمه على شاكلته . فالرجال المسئولون من رسميين وغير رسميين قد ترجموه بالأحتجاجات المختلفة وبالأمتناع عن العمل كالمحاميين ، والشبان بالمظاهرات السلمية ، وأما سكان الأقاليم فاعربوا عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية وبعضهم بالاعتداءات المختلفة التى بعضها موجب للأسف .

تلك هى حقيقة الوضع الذى فيه بلادنا الآن بسطناها الى فخامتكم

بالاختصار وبالحق . نرجو أن تأمروا بتحقيقها . والرجاء معقود بعدلكم
أن تزيلوا هذا الأستياء بالقضاء على أسبابه فإن الأخذ بناصر أمة بأسرها
أقدس واجب على عظماء الرجال .

وتفضلوا بقبول احترامنا الفائق ،

تحريرا في ٢٩ مارس سنة ١٩١٩ وكيل واعضاء الوفد المصري

امضاءات

وفي ٣١ مارس سنة ١٩١٩ طلب المندوب السامي وكيل وأعضاء
الوفد وناقشهم في التقرير المقدم منهم إليه .

حملة الأنجليز وصحافتهم على مصر

توالى الأحداث من مظاهرات واحتجاجات وأتهامات خطيرة وقبض . وسجن ، وكانت أياما حالكة يلقى فيها القبض على الأبرياء والمتظاهرين وعلى كل من تحوم حولهم شكوك . واشتدت حملات الصحف البريطانية على مصر تتهمها باتهامات باطلة . والى اللورد كيرزون خطابا فى مجلس العموم البريطانى ضد مصر ، فلم يسع الوفد الا أن يرد على هذه المفتريات بخطابات الى معتمدى الدول فى مصر باللغة الفرنسية ترجمتها كالآتى :

جناب المعتمد السياسى

. لا نزال نحن أعضاء الوفد المصرى فى حاجة الى زيادة البيان فيما يتعلق بأغراضنا القومية ووسائلنا إليها تلقاء ما نجده من التحريف سواء فى بعض تصريحات رجال السياسة البريطانية أو فى الصحف ذات التأثير

العظيم في الرأي العام . واذا كانت الأحكام العرفية التي نحن تحت سلطانها الآن تجعلنا عاجزين عن إسماع الرأي العام في الأمم الأوروبية صوت أمتنا على حقيقته ، فلا بد لنا من أن نسمعه حكومات الأمم المتمدنة حتى لا يعلق بأذهان رجالها ما تشوه به الحركة المصرية خطأ أو عمدا بما يذاع عنها في الصحف الكبرى . فقد وصفت أحيانا في خطب بعض كبار الساسة وأحيانا في بعض الصحف الكبرى بصفات تذهب بجمالها في أعين الأوساط الأوروبية العليا التي لا تسمع الا صوتاً واحداً بفضل الرقابة الشديدة على ألسن المصريين وأقلامهم . تسمع عبارات تدل على أن المصريين غير متحدين في غرضهم بحجة أن من يطلبون استقلال مصر ليسوا الا عصابة رجال غير مسئولين ولا معبرين عن الرأي العام . وأن الموظفين وهم بالضرورة من خيرة أبناء مصر لا يدل سلوكهم الا على الرضا بالحالة الحاضرة . وأن المظاهرات الأخيرة مظاهرات سلب ونهب أكثر منها مظاهرات سياسية . ومن قائل أن الاضطرابات قد وقعت في الأوساط التي يغلب فيها التعصب ضد الأجانب . ومن قائل أن الفلاحين بمعزل تام عن هذه الحركة . الى غير ذلك من التهم الموجهة ضد غرض المصريين ووسائلهم التي يعتمدون عليها لبلوغ ذلك الغرض .

أما غرض المصريين فليس شيئاً سوى الاستقلال التام . غرض ظاهر شريف لا يشوبه تعصب ديني ولا بغض للأجانب بأي وجه من الوجوه . هم يعتمدون على حرية الجاليات الأجنبية وصراحتها في إقامة الدليل على حسن سلوكهم في حركتهم الوطنية السلمية التي قامت بها الأمة منذ عقد الهدنة . فيبعد والحالة هذه أن يشوهوا غرضهم الشريف بمظاهر التعصب

التي هي منافية للمبادئ الديموقراطية التي اتخذوها وسيلتهم الوحيدة في بلوغ غرضهم . على أننا لا نجاوز الحق إذا أكدنا أن مصدر هذه الحركة ليس فيه شيء من العداوة للبريطانيين أنفسهم ، وإنما مصدرها مجرد الأحساس الطبيعي لكل أمة في الاستقلال . تلك حقيقة أثبتاها في التقرير الذي قدم منا يوم ٣٠ مارس الماضي الى فخامة المندوب السامي البريطاني الجنرال اللنبي والذي نرفق منه صورة بهذه المذكرة . ومنه يتبين كل منصف أنه لا يخالف حركتهم شيء من دلالات العداوة أو الحق على أي طائفة من الطوائف أيا كان معتقدها أو جنسها ، ذلك الغرض الذي وكلتنا الأمة بالسعى فيه . فضلا على أنه مشروع أمام القانون الطبيعي . مأمور به بقانون الأخلاق ، مؤيد بمبادئ الدكتور ولسن التي أقرته عليها جميع أمم العالم ، فإنه مجمع عليه من جميع طبقات الأمة المصرية بلا إستثناء .

بهذا الغرض الشريف ظهر الأخاء التام بين العنصرين المؤلفين للشعب المصري المسلمين والأقباط في أحلى مظاهره . فالتقسيم الأقباط يزورون بدافع الوطنية مسجد الجامع الأزهر ويخطبون فيه بين العلماء والطلبة خطب الحزب على الأخاء والتعلق بالحرية والاستقلال . والمسلمون يخطبون في الكنائس والمسيحيون في المساجد الى حد لا تعرف له من قبل تاريخ الشرق مثيلا . نؤكد ذلك ، كما نؤكد أن المسلمين لم ينسبوا إخوانهم الأقباط بخطوه واحدة في السعي إلى الاستقلال . وأن تأليف الوفد المصري الذي كان أول دلالة على رأى الأمة في تعيين مصيرها قد كان من العنصرين - ثم وكل من العنصرين جميعا . فلما

تطهرت أخاك بفضل سياسة الشدة على ما يرى بهذا التقرير المرفق بهذه
الذكرة . وانتقلت من دور السعى فى السفر بالطلبات الكتابية والأتماس
الى دور الاحتجاجات كانت هذه الاحتجاجات من المسلمين والأقباط
جميع . فها انتقلت بفضل تلك السياسة أيضا الى دور مظاهرات الشبان لم
يتحلف الأقباط عنها . بل قتل من هؤلاء وهؤلاء . وحسبنا أن نحيل كل
من يريد تحقيق هذا القول على الحوادث المادية ليعلم أن الاستقلال بغية
العنصرين على السواء .

أما من حيث إجماع طبقات العنصرين على الاستقلال ، فذلك أمر
لا يحتاج الى دليل بعد أن علقت الوزارة سحب استقالتها على سفر طلاب
الاستقلال وصرح الوزراء بأنهم يطلبون الاستقلال . كما صرح قضاة
الأستئناف والمحاكم الأهلية والنيابات وموظفو الوزارات المصرية كبيرهم
وصغيرهم بأنهم يطلبون الاستقلال ، وأضربوا عن العمل جميعا إظهارا لأن
غرضهم الاستقلال . وبعد أن قامت هيئة المحامين وهيئة الأطباء
والمهندسين والتجار بكل ما يستطيعون لأثبات غرضهم فى الاستقلال .
وبعد أن وكل أعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء الهيئات النيابية
والأفراد المسئولون فى المدن والقرى الوفد فى طلب الاستقلال . وبعد
المظاهرات السلمية وهتاف شبان الأمة فى كل مكان بالاستقلال . وبعد
أن أظهرت طبقات العمال فى العاصمة والفلاحين فى الأرياف ما أظهروه
من الاستياء الجزع من أن تبعد البلاد عن الاستقلال . فمن هو اذن ذلك
المصرى الذى أظهر أنه غير راض بالاستقلال . بل الذى لم يبد منه ما يدل
على التثبت بالاستقلال .

ذلك غرض المصريين ، فأما وسائلهم إليه فليست إلا الأستمسك بمبادئ الحرية والحق والعدل التي تبوأ مكان حق الأقوى في ميدان السياسة العالمية .

غير أن تطور هذه الوسائل المشروعة السلمية الى غيرها لم يكن إلا النتيجة الطبيعية لما قوبلت به هذه الوسائل المشروعة من العنف وعدم المبالاة بأحاسيس شعب بقى أربع سنين يعزم في قضية الحلفاء غرامات ما كان يظن أحد أن تكون المكافأة الوحيدة عليها هي الإكراه بالقوة للرضوخ لحكم الأجنبي .

ومهما يكن من الشدة التي تستعمل للقضاء على فكرة الأستقلال لدى المصريين فإنه لن يستطاع ارضاؤهم بما دون الأستقلال .

وهنا يجب علينا أن نلاحظ أن وسائلنا أيضا لم تسلم من سوء الفهم . فإنه يؤخذ من تصريحات اللورد كيرزون أنه قد ظن في إنجلترا أن الوفد المصرى إنما يريد الذهاب الى إنجلترا فقط . والواقع أن الوفد إنما أراد السفر الى إنجلترا قبل عقد مؤتمر السلام . فأما وقد عقد مؤتمر السلام فليس للوفد حاجة في السفر الى إنجلترا بل يريد الآن السفر الى باريس . فقط ليقدم مطالب أمته أسوة بالأمم الأخرى إلى مؤتمر السلام .

تلقاء ذلك نشهد جنابكم على أن طلب الأستقلال لم يكن خاصا بعنصر دون آخر ، ولا بطبقة دون أخرى ، بل كل المصريين في أمره سواء . كما نشهدكم على أن وسائلهم لم تكن لتخرج عن الحدود السلمية المشروعة . وأن تعدى حدود المظاهرات السلمية في الأقاليم مسبب على سياسة الأخراج التي أبنا مظاهرها في التقرير المرفق بهذا . كما تشهد على

أن هذه الحركة لم يتعد حدود القرض منها الى أى عبث ما بحقوق الأجانب
أو حدود حسن العشرة التي إعتادوا أن يجدوها في بلادها . ولا شك عندنا
في انكم تشاركوننا في الأقتناع بهذه الحقائق التي لا بد أن تكونوا علمتموها
كما علمناها من الحوادث المادية . ولذلك يحق لنا أن ننتظر عطف
حكومتكم على أمة مما فعلت أكثر من أن تسأل العالم أن يسمح لها هي
أيضا بأن تعيش بعد أن صارت لا تستطيع أن تعيش إلا بالحرية .

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا ،

وكيل الوفد المصري

على شعراوي

استعمل الأنجليز شتي اساليب الأرهاب لكم أنفاس الناس وقبضوا
على كثير من الوجهاء والمحامين وأعيان البلاد ، منهم بعض أعيان أسبوط
وفيهم أخى أحمد على علوبة المحامى ، زجوا به في السجن أربعين يوما ،
والبرحوم محمود بسيونى المحامى رفعت عليه دعوى بطلب إعدامه وظل
سجيننا الى أن ظهر كذب الادعاء ، ومحمد محفوظ باشا من كبار أعيان
أسبوط سجن وأهين في السجن اهانات شديدة وفي العاصمة كان جنود
الجيش البريطانى وخاصة الاستراليون يطاردون الناس في الشوارع حتى
أن أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية ووزير المالية السابق لم
يسلم من مطاردتهم فقد كان يتمشى هادئا بحكم وقارسته ومكانته واذا

بأحد الجنود الأنجليز ينزع طربوشه من فوق رأسه ، ووقع مثل هذا العسف
لكثير من الكبراء والعظماء . وكان الشعب يزداد هياجا كلما ازداد المحتلون
تعسفا و يزداد تفانيا في المطالبة باستقلاله كلما ازدادوا به بطشا . وأنى
انقل هنا حادثة وقعت في بنى سويف تدل على أن أبناء مصر العزل كانوا
يجودون بأرواحهم في سبيل بلادهم . فقد ذكر لى المرحوم راغب بدر
(باشا) أيام رياسته لمحكمة جنايات بنى سويف إثر عودته منها أنه في
منتهى الدهشة لما رآه هناك . وروى لى أن مظاهرة كبرى قامت هناك ،
وأطل هو من دار المحكمة ليرى ما يجرى بين جنود الجيش البريطاني
والمستظاهرين العزل ، فرأى بعينه ضحايا يعتلى مدفعا من مدافع الأنجليز
ويهدف بحياة مصر غير مبال بالخطر ، وقد أصابته رصاصة من تختدى
أنجليزى أودت بحياته .

الأفراج عن المنفيين والسماح للوفد بالسفر

بلغ الهياج والأضطراب الذروة . فاضطرت سلطة الاحتلال الى الأفراج عن المعتقلين في مالطة في يوم ٧ ابريل سنة ١٩١٩ ، والسماح لأعضاء الوفد بالسفر الى أوروبا واستصحاب زملاءهم المعتقلين في مالطة .

وتنفيذا لهذا التصريح أسرعنا في تجهيز امتعتنا . وسافرنا من محطة القاهرة الى بورسعيد وكانت المظاهرات فوق الوصف جميع المحطات . ثم ركبنا الباخرة « كاليدونيا » وغمي من بواخر السلطة العسكرية المخصصة لنقل الجنود والضباط . وابتحرت بنا في ١١ ابريل سنة ١٩١٩ وسط المتآفات والمظاهرات الشعبية الى مالطة حيث التقينا بسعد وزملائه وواصلنا السفر جميعا الى مرسيليا فبلغناها في ١٩ ابريل سنة ١٩١٩ .

ومما يجدر ذكره أن الباخرة كان بها ضباط وجنود من البريطانيين وعمال وخدم من الهنود مسلمين وغير مسلمين . وبينما كنا نتسامر فوق ظهر الباخرة أتاني هندي وهمس في أذني أن نخترس في أحادثينا لأن في الباخرة بريطانيين يفهمون اللغة العربية وربما يكون بعضهم مكلفا باستراق السمع . فشكرته ، وبلغت زملائي ليكونوا على حذر .

القسم الثالث

مفاجأة

وصلنا الى مرسيليا يوم ١٩ ابريل ، ووجهتنا باريس لعرض قضيتنا على مؤتمر الصلح . وابرار أدلتنا وحققنا في الاستقلال بعد أن انفصلت مصر عن تركيا ، وشاركت في الحرب مشاركة فعالة إعترف بها الأنجليز أنفسهم كما أعلن اللورد اللنبي قائد القوات البريطانية أن كان لمصر أثر فعال في احراز النصر للحلفاء .

كان محدودنا الأمل لأسباب كثيرة :-

منها : أن الحماية كانت - باعتراف انجلترا - ضرورة حربية - ولم تكن نتيجة معاهدة بيننا وبين الانجليز وبذا كانت ضرورة وقتية لابد أن تزول بزوال الحرب .

ومنها : إعلان المبادئ الأربعة عشر التي وضعها الدكتور ولسن وقبلها المتحاربون وكان لها في النصر أثر كبير .

ولكننا مع الأسف لم تكد أقدامنا تخطأ أرض مرسيليا حتى هوجبنا أن رسول السلام الدكتور ولسن قد أعلن رسميا إقراره بحماية انجلترا على مصر رغم الوعود والعهود التي تخضعت عن الهدنة ومؤتمر السلام .

صدمنا بهذا الخبر قبل أن نبليغ باريس فتعززت ثقتنا بالحلفاء ، ولكننا لم ينأس اعتقادنا أن السبيل لنيل الحرية هو الكفاح المتواصل .

كذلك لم تفقد الأمل فقد يجوز أن نرى بصيصا من نجاح في مؤتمر
فرساي .

وللمرء أن يتساءل لم أفرجت إنجلترا عن المعتقلين الأربعة وصرحت
لهم وللباقى أعضاء الوفد بالسفر الى مؤتمر السلام بعد أن عارضت مرارا
بلسان معتمدها السياسى بالقاهرة تارة وعلى صفحات جرائدها تارة
أخرى . و يظهر أن إنجلترا حين وثقت من أمر يكا وظفرت من الدكتور
ولسن بموافقته على اقرار حمايتها على مصر لم تر بأسا من إرضاء الأمة
المصرية بالتصريح لأعضاء الوفد بالسفر إذ لا حرج من وجود الوفد في
مؤتمر السلام بعد أن إطمأنت الى قرار الحماية ولا يخفى أن أمر يكا كانت
زعيمة الأمم في مؤتمر فرساي .

تمويل الوفد

فوجدنا ونحن في مصر كما قلت بالتصريح لنا بالسفر . وكان علينا أن نسرع خيفة ضياع الفرصة . فأعدنا حقائبنا وتركنا أعمالنا . وكنا في حاجة الى مال يسعفنا الى أن تصلنا مساعدات من الأمة ، فدفع المرحوم على شعراوي وكيل الوفد من جيبه ثلاثة آلاف من الجنيهات هبة منه للوفد ، وأخذت أنا من المرحوم السيد عبد الرحيم الدمرداش ألف جنيه مصري سلمتها لعل شعراوي بصفته أمين الصندوق . ثم أقرض كل منا مائة جنيه لأمانة الصندوق ترد إليه عند قدرة الوفد على الدفع ، وقد رد إلينا في أوروبا ما دفعناه في مصر واحتجنا إليه في فرنسا ، ولم ترد طبعا الى على شعراوي الآلاف الثلاثة التي تبرع بها للوفد وقبل سفرنا ذهب على شعراوي الى أحد المصارف التي يتعامل معها واستبدل بما عنده من النقود نقودا فرنسية بسعر الجنيه ٢٧ر٥ فرنكا على ما أذكر ، وهذا المبلغ المتواضع سافرنا معتمدين على أن تمدنا بالمال لجنة الوفد العامة في القاهرة التي انشأناها لتحل محل الوفد وتكون الصلة بينه وبين الشعب .

تكوين لجنة الوفد العامة

تكونت اللجنة العامة للوفد من كبراء القوم ووجهائهم ، وانتخب
المرحوم محمود باشا سليمان - اكبر وجيه في الوجه القبلى والد المرحوم محمد
محمود باشا - رئيسا لها . كما انتخب المرحوم إبراهيم سعيد باشا وكيلا لها ،
وكان من اعضائها المغفور لهم فتح الله بركات باشا وعبد الرحمن فهمى
بك ومرقص حنا بك وكثير غيرهم من أعضاء الجمعية التشريعية والوجهاء
وأعضاء الهيئات الحرة كالمحامين والمهندسين والأطباء والتجار والمزارعين .

وهذه اللجنة العامة أنشأت لجانا فرعية في المحافظات وعواصم
المديريات والمراكز وفي القرى . وبذلك أصبحت فكرة الاستقلال - التى
ينادى بها الوفد - متغلغلة في نفوس أفراد الشعب المصرى كافة . وكانت
اللجنة العامة تعقد جلساتها في منزل رئيسها .

أعمال الوفد في أوروبا

أقنا في باريس من أبريل سنة ١٩١٩ ، وكان علينا أن ننظم أعمالنا ، فاتخذنا هناك مقرا للوفد ، وجعلنا نتصل بالصحف وننشر فيها ما يمكننا نشره ، ونوالى الكتابة الى رؤساء الدول الممثلة في مؤتمر السلام ، ونتصل بالمصريين المقيمين هناك من طلاب الجامعات وغيرهم لتتعرف أحوالهم ، كما كنا نوالى دعوة الفرنسيين من وزراء سابقين ومحررى صحف وأساتذة لنبت فيهم الدعاية لمصر ، وكنا دائما على إتصال بلجنة الوفد العامة لتتعرف احوال البلد ونقف على حالة الشعب المعنوية . وقد لقينا هناك كثيرا من الصعاب ، فأبواب المؤتمر كانت مغلقة أمامنا ، ولم نجد من كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية ولا من غيره معاونة لنا بعد إعلان أمريكا موافقتها على الحماية بل وصل الأمر الى شىء غير قليل من قلة الذوق من جانب رجال الوفد البريطانى في باريس ، ذلك أننا أرسلنا تقريرا الى الوفد البريطانى نشرح فيه حقنا فى الاستقلال ورفع الحماية ، وكم دهشنا وألما حين وصلنا خطاب من هذا الوفد وفضضنا غلافه فوجدنا فيه خطاب وفدنا ممزقا وبدون أية اشارة معه مما يشعر بقلة الذوق وبعنجهية المنتصرين .

كان مؤسسو الوفد السبعة يحضرون جلسات الوفد ومعهم من انضموا إليهم وهم اسماعيل صدقي - حمد الباسل - واصف غالى - جورج خياط - سينوت حنا - محمود أبو النصر - حسين واصف - و يعصا واصف - دكتور حافظ عفيفى - مصطفى النحاس .

وكان لنا سكرتير للغة العربية هو الأستاذ « محمد كامل سليم وآخر للغة الفرنسية هو مسيو « دوماني » ، و بواسطة الدكتور حافظ عفيفى اتصلنا بالوفد الأيرلندى الذى حضر مطالباً باستقلال أيرلندا تحت زعامة ديفاليرا وكنا دائمي الاتصال به لأن قضيته مشابهة لقضيتنا .

وظل الأستاذ مطصنى النحاس يعمل فى سكرتارية الوفد الى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ ثم رجع الى مصر ليفتح مكتباً للمحاماة .

من أعمال الوفد فى باريس أن أوفد محمد محمود باشا الى امر يكا لبث الدعاية لمصر ، وهناك اتصل برجل كبير اسمه « فولك » ليقوم بالدعاية لمصر وحقها فى الحرية والاستقلال . واتصل مستر « فولك » بأعضاء البرلمان الأمريكى وبالصحافة وعمل مافى مكنته فى كافة الأوساط . ومكث محمد محمود فى واشنطن مدة غير قصيرة ، وهناك مرض مرضاً شديداً خيف منه على حياته ثم من الله عليه بالشفاء ورجع إلينا فى باريس تاركاً مستر فولك يكافح و يناضل عن قضية مصر بما هو مذكور فى كتب التاريخ .

استمر الوفد فى باريس يتصل باوساطها ، و يتصل باللجنة المركزية العامة فى القاهرة وكانت المراسلات فى الغالب مع رئيس اللجنة المرحوم

محمود سليمان باشا الذى أظهر غيرة يشكر عليها وأجهد نفسه رغم تقدمه فى السن وضمفت صحته وكان نشاطه سببا فى تحديد محل إقامته ، لمنعه من مواصلة الجهاد ، وأعماله فى اللجنة معروفة لدى الجميع .

وفاة محمد فريد .

وفى باريس وصلنا خبر وفاة المجاهد الكبير المرحوم محمد فريد رئيس الحزب الوطنى الذى ضحى بشروته الواسعة وبوقته وصحته فى سبيل وطنه . وافاه الأجل فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ وهو فى منفاه بأوروبا بعد أن قضى سبع سنوات بعيدا عن وطنه وكان لموته غريبا مشردا فقيرا وقع اليم فى نفوسنا وخاصة فى نفسى وقد كنت معه فى مجلس ادارة الحزب الوطنى ، وسافرت معه الى الآستانه سنة ١٩٠٩ لتهنئة الأمة التركية على دستورها ، وكنا صديقين توثقت بيننا أواصر الود ، واشتركنا معا فى العمل للوطن . وكان أول واجب علينا نحن أعضاء الوفد أن نشارك الأمة فى أحزانها ، وأن يكون تكريم المجاهدين الشهداء أول واجب نحرص على أدائه . ومحمد فريد كان رمز الوطنية مثالا فذا من أمثلة البطولة والتضحية . فعرضنا على الوفد أن يسافر بعضنا الى البلد الذى مات فيه ، ونسعى فى إرسال رفاته الى مصر بدعاية واسعة النطاق تشعر بأننا نعرف كيف نكرم أبطالنا ونبجل زعماءنا فنلهب بذلك مشاعر الأمة .

ولكن سعدا مع الأسف رفض تكريم فريد ورفض الموافقة على سفر أحد منا للقيام بما تقتضيه المروءة والواجب . واصر على الرفض بحجة أن أموال الوفد يلزم أن تصرف على القضية المصرية لا على جنازات الأفراد .

وحاولنا أن نثنيه عن فكرته فلم نفلح . وقد وافقه . بعض الأعضاء من غير المؤسسين ، فخشيينا الفرقة وسكتنا على مضغ . وفقدنا بذلك شرف تكريم فريد ونقل رفاة ونال هذا الشرف رجل كريم من تجار الزقازيق اسمه الحاج خليل عفيفي نقل رفات الزعيم على نفقته الخاصة ، ووصلت رفاة الى القاهرة في يونية سنة ١٩٢٠ وكانت جنازته موضع احتفال بالغ في الاسكندرية والقاهرة .

حادثة اصطدام قطارين في ايطاليا

وفي أوائل شهر مارس سنة ١٩٢٠ وصل اليها نبأ حادث اصطدام في سكة حديد ايطاليا أصيب فيه بعض الطلبة المصريين ومات بعضهم . ومن الغريب أن سعدا كان ممن رأوا سفر أحد منا الى ايطاليا لأداء الواجب ، وكلفنا عبداللطيف المكباني بك بالسفر وزودناه بالمال ، وفي روما استعان بسفير مصر وعمل على ارسال الموتي الى الوطن ، وتضميد جراح المجروحين ، وكان لهذه المعونة أحسن وقع في نفوس المصريين .

رجوع بعض أعضاء الوفد

سثم بعض رجال الوفد من طول الإقامة في باريس وفكروا في العودة ورجع فعلا حسين واصف وچورچ خياط وويصا واصف وغيرهم أما المؤسسون فلم يفكروا في الرجوع قبل إنهاء مهتهم رغم تركهم بيوتهم وأعمالهم في مصر . وكان سعد قد أعد نفسه لطول الإقامة فأغلق بيته في القاهرة وصحبته السيدة حرمه وكذا خادمه . ولم يكن له بمصر ما يضطره للعودة بعد أن باع ضيعته التي كان يملكها بجهة دمنهور واشترى بثمنها أسهما من الدين الموحد يعتمد على إيراداتها بجانب معاشه كوزير سابق ، فوق ايجار ضيعة للسيدة حرمه بمسجد وصيف ورثتها عن والديها المرحوم مصطفى فهمي باشا .

وكان موقفنا ونحن في باريس موقف انتظار وترقب مع قيامنا بالدعاية لمصر .

و ذات يوم دخلت حجرة مجلس إدارة الوفد فوجدت سعدا يخاطب على شعراوى بجدة وسمعته يقول له : يا باشا أنت غني ولكن الثروة ليست كل شيء ، ونحن أيضا عندنا بعض الشيء ، وأنت في الوفد لثروتك .

وكان على شعراوي هادئا هادئا هدوءا ممزوجا بالآلم لا ينطق بكلمة نابية
وأثما يكرر قوله « وما ضرورة هذا الكلام باشا » . وقد فهنت من بعض
أعضاء الوفد أن سعدا طلب مالا وأن على شعراوي تردد . وعز على على
شعراوي ، وهو من كبار قومه ومن أكبر سراة المصريين ، والمتبرع بثلاثة
آلاف من الجنيهات ، والذي غادر بلده وترك مصالحه لغاية وطنية ، والذي
كان شجاعا في كلامه مع ونجت يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، عز عليه أن
يسمع من صديقة القديم مثل هذا الكلام فلم يعد إلى مقر الوفد بعد ذلك ،
وصمم على الرجوع الى مصر ، وقضى بضعة أيام في انتظار الباخرة حزينا
مهموما يقيم وحده في الفندق الذي يسكنه لا يكلم لأنه لا يعرف لغة
أجنبية وقد سعينا في رأب الصدع وغاية ما وصلنا إليه أن اتفقنا مع سعد
على إقامة مأدبة لعل شعراوي ليلة سفره .

كان هذا الحادث مثيرا لممض لمن شاهدوه وأخصهم أصدقاء على
شعراوي محمد محمود وعبد العزيز فهمي ولطفى السيد وكنا نأمل ونحن على
مائدة الطعام في حفل توديعه أن يحل الصفاء بين المتخاصمين . وتطرق بنا
الحديث الى ذكر المرحوم أحمد فتحى زغلول شقيق سعد زغلول ، الذى توفي
عند بدء تكوين الوفد، وكان على جانب عظيم من الثقافة ورقى في
المناصب إلى أن كان وكيلا لوزارة الحقانية، وكان صديقا لبعض
الموجودين . فأراد محمد محمود أن يثنى عليه بطريقة سياسية فقال « رحم
الله أحمد فتحى زغلول فقد كان رجلا مؤدبا . وفهمنا من هذه الجملة كما
فهم سعد أن محمد محمود كان يعرض بسعد وسوء سلوكه مع على شعراوي .

سعد ذلك خرجت أنا وسعد من الفندق ، فأظهر لي آله مما قاله محمد
عبد تعريضا به ، فحاولت أن أسرى عنه ، ومما قلته له : أنك على حق
في أن تغضب وما كان لمحمد محمود أن يقول ذلك .

إني أذكر هذه الواقعة لأبين أن الأعضاء المؤسسين للوفد كانوا يعتبرون
أنفسهم زملاء واندادا ، وكانوا رجالا يعتزون بكرامتهم ، فلم يطبقوا أن
يمس على شعراوى ، كما لم يطق محمد محمود أن يسكت على ما فاه به سعد
السلي شعراوى .

وحادث آخر يذلل عى احتفاظ هؤلاء الرجال بكرامتهم ، ذلك أن
بعد بضعة أشهر عندما قررنا السفر الى « لندرة » فى سنة ١٩٢٠ للمفاوضة
سأل حمد الباسل سعدا بحضورنا عما اذا كانت السيدة حرمه ستسافر أيضا
الى « لندرة » فأجابه بجواب غير طبعى ولا منتظر إذ قال له « وما شأنك
والسيدة حرمى ، إنها سفاهة » . وعز ذلك على حمد الباسل فقال له من
فورهِ : « هل أنا سفيه - أنت السفيه » . وأخذ سعد ولم يخرج جوابا لأنه هو
المخطىء .

قارن هذا بما حدث أمامى من سعد لأحد المنضمين الى الوفد حين
ناقشة سعد فى أمر فأجابه بما لم يقنعه فقال سعد : هذا خطأ . وعندما أكد
هذا العضو أن كلامه صحيح جابه سعد بهاتين الكلمتين القاسيتين
« أنت كذاب » ولم يفه هذا العضو بكلمة احتجاج وغداة ذلك قال لى
على انفراد أنه لم يرد على سعد بأية كلمة محافظة على القضية المصرية .
وعجت لهذه الحجة التافهة ولم أتبس بكلمة .

والواقع أن الوفد بعد أن انضم إليه من انضم أصبح مكونا من طبقتين ، طبقة المؤسسين ومن في مستواهم وهم يرون أنفسهم أندادا لسعد وزملاء في الجهاد ، وطبقة المريدين والمحاسيب الذين يرون أنفسهم في حاجة الى رضا الرئيس - ليكون لهم في المستقبل مجد يباهون به - ولهذا كانوا خاضعين لما يراه منفذين لما يأمر به .

أختياري أمينا لصندوق الوفد

بعد أن تركنا على شعراوي غاضبا لكرامته وسافر ، أصبحت أمانه الصندوق شاغرة ، فاختراني الوفد أمينا للصندوق ابتداء من ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ .

وبقينا نعمل بكافة الوسائل الممكنة ، نتصل بالصحف ، وبلجنة الوفد المركزية في القاهرة ، وبالوفود المختلفة في باريس ، فوق ما تقوم به من نخطب ودعوات لكثير من ذوى النفوذ . كما سعينا في أن يقابل سعد مسيو كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس مؤتمر الصلح ، وتمت المقابلة وكانت مع الأسف مقابلة جافة موجبة لليأس . وبذلك أصبح الكل ضدنا ، الرئيس الفرنسي يتنحى عن مساعدتنا ، والدكتور « ولسن » الأمريكى يعترف بالحماية ومكتب البعثة البريطانية يرد .
الينا المذكرة ممزقة ؛ وهؤلاء هم الذين كانوا يديرون مؤتمر الصلح ويتحكمون فيه .

بقينا على هذه الحال والصلة مقطوعة بيننا وبين الثلاثة الكبار ، بينما
الحالة في مصر مضطربة ، والاعتداءات والمحاكمات مستمرة ، ولولا ما
نعرفه عن ثبات الشعب لتسرب اليأس الى نفوسنا .

لجنة ملنر

وفي لجة هذا الاضطراب ، أعلنت إنجلترا تأليف لجنة برئاسة اللورد
« الفرد ملنر » وزير المستعمرات وعضوية سير « رنل رود » أحد سفراء
انجلترا السابقين وكان من قبل سكرتيرا بالوكالة البريطانية في مصر ،
والجنرال سير « جون ماكسويل » القائد الأسبق للقوات البريطانية في
مصر ، والجنرال سير « أوين توماس » العضو بالبرلمان البريطاني ومستر
« سبندر » رئيس تحرير جريدة « وستمنستر جازيت » ، ومستر
« هيرست » المستشار القضائي بوزارة الخارجية البريطانية وآخرين . فما
أن وصل نبأ تعيين هذه اللجنة للذهاب الى مصر لدراسة حالة الأمة
المصرية والوقوف على آراء الشعب المصري ، حتى قامت المظاهرات
إحتجاجا على تأليف هذه اللجنة وتجاهلها الوفد المصري المقيم في
باريس ، وهو الوكيل المتحدث عن رغبات الأمة . وقد وصلت اللجنة
الى القاهرة في ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، بدأت عملها مستعينة بالوزارة التي
تألفت في ذلك الحين برئاسة يوسف وهبه باشا بعد استقالة حسين رشدي
مرتين ، وبعد أن اضطر أيضا محمد سعيد باشا الى الاستقالة بعد فترة
قصيرة ، وكان قد طالب بتأجيل حضور هذه اللجنة .

بدأت لجنة ملنر عملها بالاتصال بكبار المصريين ، فأتصلت بحسين

رشدى باشا وعدلى يكن باشا . وقد قال رشدى باشا للورد ملتر : إنكم لن تصلوا الى أخذ أية معلومات من الأمة المصرية ، وما عليكم إلا أن تتصلوا بالوفد المصرى وكيل الأمة الأوحى ، والمتحدث بأسمها والمعبر عن رغباتها . أما هنا فى فأنكم لن تجدوا « قطة » تتصل بكم .

حقا أن أعمال رشدى وعدلى كانت باهرة ، فرشدى هو الذى أوعز بتكوين الوفد ، وهو الذى استقال مرتين إحتجاجا على منع الوفد ومنعه هو كرئيس حكومة من السفر مع زميله عدلى لشرح مطالب البلاد . ثم هو يقف من لجنة ملتر هذا الموقف الرائع .

وكان من نتيجة التضامن بين رشدى وعدلى من جهة ، وبين الوفد المصرى من جهة أخرى ، أن لجنة ملتر مكثت نحو ثلاثة أشهر فى مصر ولم تفز من الأمة المصرية بما كانت تبتغيه إذ كانت المقاطعة تامة بين الشعب المصرى وبينها .

بيد أن الشعب تشكك فى اتصال رشدى ورفاقه باللورد ملتر ورفاقه ، وكتبت بعض الصحف المصرية شيئا عن هذا الأتصال . فبادرنا بأرسال برقية الى المرحوم إبراهيم سعيد باشا وكيل اللجنة المركزية فى القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ بالأعتراف بخدمات رشدى وعدلى وثروت فى موقفهم واستهجان الحملة عليهم وهالك نص البرقية :-

باريس فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠

إبراهيم سعيد باشا بالقاهرة

سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم وقد أرسلنا قرارنا لتلغرافيا الى اصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا إلينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملزوق. تبينا أن مقالوه كان مملوءا حكمة ووطنية خالصة .

سعد زغلول

وفي ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ اجتمع الوفد في باريس وقرر بالأجماع أن يرسل الى عدلى شروط الوفد في تحفظاته وطلباته عند المفاوضة . وقرر أمرا هاما بالأجماع أيضا هو تحريم الوزارة على أعضاء الوفد ، حتى لا يظن فيهم أحد أنهم يخدمون أشخاصهم . وأرسل سعد برقية في نفس التاريخ أى في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ بمختصر شروط الوفد الى عدلى وطلب إليه أن يؤلف حكومة برلمانية حائزة لثقة الأمة . ومما جاء في هذه البرقية ... « وصار أذن من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة تكون غايتها المفاوضة للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر إستقلالها ولأنجلترا مصالحها الخاصة . ثم عرض هذا المشروع على الجمعية الوطنية التي يأتي بها هذا الدستور الجديد » . وفي نفس التاريخ ارسل سعد الى عدلى خطابا مفصلا هذا نصه :

« صديق العزيز

أن الطريقة التي عرضناها فيما كتبناه لكم (في البرقية) هي في اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة . لأنه من الطبيعي أن تجرى المفاوضات مع هيئة رسمية موثوق بها - خصوصا من الأمة . وأن يصدق على ما تنتهي اليه المفاوضات من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية . وعلى

طريقة تقرب في ظننا من التي يظهر أن اللورد يدلي بها في محادثته معكم ، ولا يصعب أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التي أوضحناها فيما كتبناه لكم ، لأنها لا تربط غيركم ، وهي فوق هذا ضرورية جدا حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذي تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها واكبرهما . نعم أن فيها مشقة عظيمة لكم ، ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم ، وأنتم أهل لتحمل مثل هذه المسؤولية في خدمة بلادكم . والوفد مستعد لأن يعمل ما في وسعه لتسهيلها عليكم . ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتك ، حتى لا يساء الظن في نزاهتهم ، وتبقى الثقة فيهم ، يستعينون بها في تأييدكم ، وتمهيد الطرق أمامكم ، وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم ويعلن بروجرامها لا يترددون في العودة ليكونوا قريبا منكم يعملون على تنوير الأفهام ، وصيانة الرأي العام من خطرات الأوهام التي لا يقصد بها ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمطامعهم الباطلة ولا يهمننا فيمن تختارونهم لمعاونكم إلا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لأن يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسؤولية الكبرى »

سعد زغلول

وقد أظهر عدلي تباطؤه في قبول تأليف وزارة ، فبادر سعد بأظهار رغبته في أن يلجأ الى عدلي ليحضر إلينا في باريس بعد أن غادر ملز ولجنته الأسكندرية الى لندن في ١٨ مارس سنة ١٩٢٠ .

علم سعد أن ملتر قد انتهى من ابجائه قبل سفره بأيام وأنه قد تجاهل الوفد ، فبادر بأن عرض علينا هو وبعض الأعضاء أن نرسل الى عدلى نطلب إليه اللحاق بنا فى باريس وكان ملتر وزملاؤه قد انتهوا من عملهم - كما علمنا - قبل أوائل مارس ولا أخفى أنى سألت أخوانى عن الفائدة من حضور عدلى ، ذلك الرجل الهادىء السكوت الذى لم يكن لى به اتصال وكنت أظن فيه الكبرياء . لكن سعدا بادرنى بقوله : أن عدلى رجل عظيم وستسر من حضوره وعمله . وتلكأ عدلى بخطاب أرسله إلى سعد . فأرسل هذا نيابة عنا برقية أخرى فى ٦ مارس سنة ١٩٢٠ الى عدلى ردا على خطابه بما مضمونه أننا سنكون سعداء بحضوره لباريس وأنا نرى تأليف وزارة موثوق بها كما نرى عدم دخول أحد فيها من أعضاء الوفد الحاليين والسابقين وأنا مستعدون لتأييدها .

وبلغ من الحاح سعد على عدلى أن أرسل برقية ثالثة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٢٠ بالموافقة على رأيه فى رفض طلبات لجنة ملتر فى القاهرة ودعاه فى هذه البرقية للحضور سرىعا إلينا وهاك نصها :

عدلى يكن باشا بالقاهرة

نرجوا تقديم ميعاد وصولكم الى باريس بقدر المستطاع

زغلول

ولعل عدلى كان يعلم من طباع سعد ما حمله على التردد وربما كان يخشى ما قد يضيره . فأرسل برقية في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٠ الى سعد يفهم منها شيء من اعتذاره ، فبادر سعد وأرسل اليه برقية رابعة (برقية مستعجلة) في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠ يخبره فيها بوصول برقيته و يطلب اليه ان حضوره بأسرع ما يمكن مفيد لتبادل الآراء . وهاك نصها : -

عدلى يكن بالقاهرة

تكون سعداء برؤيتكم في اقرب فرصة

زغلول

وفي ١٣ ابريل سنة ١٩٢٠ أرسل سعد الى عدلى برقية خامسة يخبره فيها بخجز ججرة له بالفندق .

وفي ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٠ حجزنا عربات لأعضاء الوفد ليقابلوا عدلى يوم حضوره بعد أن وافق اثر الألاح الشديد . وقد وصل باريس في ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٠

وفي هذا التاريخ كان ملزورفاقة في انجلترا ، وعدلى معنا في باريس .

إتصال لجنة ملتر بالوفد

بعد أيام من وصول عدلى ، جاءنا من لندن أحد أعضاء لجنة ملتر وهو مستر « هرست » ، وقابل سعدا فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ لدعوته للذهاب الى لندرة هو ورفاقه للمحادثة مع ملتر . وارجح كثيرا بل أعتقد أن حضور مستر « هرست » كان لسببين . أحدهما مقاطعة الأمة المصرية للجنة ملتر مقاطعة تكاد تكون تامة . والآخر ما قام به عدلى ورشدى من إقناع لجنة ملتر بضرورة المحادثة أو المفاوضة مع الوفد ممثل الأمة ، حتى قال رشدى لملتر ورفاقه ما سبق ذكره من أنهم لن يجدوا قطة تفاوضهم غير الوفد .

ثم كرر مستر هرست زيارته لنا فى ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ كتب فيها دعوة بحضورنا الى لندن واتفق مع سعد على السفر .

سفر الوفد للمرة الأولى الى لندن

اجتمعنا وقررنا السفر . وهنا قام إشكال . ذلك أن سعدا أصر على ألا يذهب الى انجلترا مؤقتا وأن يذهب ثلاثة أعضاء مع عدلى . وسألناه السبب فأجاب أن الثلاثة الأعضاء يذهبون لاستطلاع الحالة . ولما الححنا عليه لنعرف الدافع الحقيقى لموقفه هذا . أجاب بأنه ربما يكون الغرض من الدعوة استدراجه الى لندن للقبض عليه هناك . وقلقنا لتمسكه بفكرته لأن عدم سفره يعتبر مفاجأة للجنة ملتر وعدم رعاية لها . وخاصة إذا كان سبب امتناعه وهو رئيس الوفد أمرا غير مفهوم لدى لجنة ملتر .

وقلنا وقال عدلى : أنه لا يليق بوفد يطالب بحقوق البلاد ألا يذهب رئيسه وأعضاؤه للمفاوضة ، فأن هذا يجرح إحساس ملنر ورفاقه . لكن سعدا أصر على رأيه حتى إضطررنا الى الموافقة . وسافر عدلى الى لندره بصحبه عبد العزيز فهمى ومحمد محمود وعلى ماهر . وأرسل سعد برقيتين مستعجلتين الى المرحوم محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة إحداهما فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٠ يخبره بدعوة ملنر للوفد ، وثانيها فى ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ يسفر ثلاثة من أعضاء الوفد الى لندرة . وسافر الأعضاء فعلا فى ٥ يونية سنة ١٩٢٠ . وقابلوا اللورد « ملنر » فسأل عدلى طبعاً عن سبب تخلف سعد وباقي رفاقه ، وحاول عدلى بلباقة أن يذكر مبررات لذلك . بيد أن ملنر أدرك ما كان يخشاه سعد وقال لعدلى : قل لسعد أن يطمئن على حريته فى بلادنا ، فنحن قوم غير متوحشين ندعوه لزيارتنا ونحبسه .

وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٠ ورد إلينا خطاب من الأعضاء الثلاثة بلندرة نتيجة المحادثة بين عدلى وملنر ، وأن هذا الأخير إعترف بأن الوفد يمثل أغلبية الأمة ، وأنه بذلك لا يستمع إلى أعضائه كشهود ، وأن لا تعارض بين استقلال مصر ومصالح بريطانيا .

وعلى اثر ذلك قررنا فى الصباح ضرورة سفر الوفد كله للمفاوضة أداء للواجب رغم شعورنا بسوء نية الأنجليز . وفى اجتماع آخر بعد الظهر انضم إلينا سعد بعد أن كان مترددا .

وفى ٥ يونية سنة ١٩٢٠ سافرنا جميعا الى « لندرة »

وقبل شرح ما قام به الوفد في مفاوضاته بلندره مع لجنة ملتر يجب علينا أن نذكر حقائق لا بد لنا من ذكرها ذلك أننا مدة إقامتنا في باريس قبل المفاوضة كان بيتنا نحن أعضاء الوفد ورئيسه تضامن وود سائدين . ولم يكن هناك ما يعكر صفونا سوى تلهفنا على تحقيق مطالب البلاد . وإن كانت بعض هينات وقعت من سعد أو غيره فأنها لم تكن ذات أثر في علاقاتنا الودية وثقة بعضنا ببعض . وكنا ندأب على نشر الدعوة هنا وهناك .

وبعد أن ذهبت لجنة ملتر الى مصر ولقيت إعراضا من الأمة المصرية ، بفضل وطنية الشعب ، وما قام به الوفد ولجانه المنبثة في مصر من توجيه وأرشاد ، ثم رجعت اللجنة الى لندرة دون أن تعرج على الوفد تفاوضه باعتباره الهيئة الوحيدة المتحدثة عن مصر . طلبنا الى عدلى باشا الحضور- كما ذكر- وكانت النتيجة أن أقي مندوب لجنة ملتر يدعونا للمفاوضة وأعتزمنا السفر الى لندرة .

ولما اغتبطت الأمة المصرية بهذه المرحلة حضر إلينا حسين رشدى باشا ونحن على أبواب المفاوضة وأبدى لنا النصيح الكريم بأنه قد يجوز أن يتفق الوفد على ما يرضى ، لكنه يرى أن لجنة ملتر ربما تعرض على الوفد دفاعا مشتركا . فإذا قبلنا شيئا من هذا أن يكون الدفاع من مصر داخل حدودها بمعنى أنه لا يصح لنا أن تقبل دفاعا مشتركا عاما يقضى الى اشتراك الجيش المصرى مع أنجلترا في مشاكلها العديدة ، فتكون النتيجة

امكان خروج الجيش المصرى من بلاده والدفاع هنا وهناك فى بقاع
الأرض ، ومع العلم بأن لأنجلترا - وهى امبراطورية مترامية الأطراف ..
مشاكل عديدة فى ممتلكاتها ومستعمراتها فى جميع القارات . فلا يتقوا
بأيديكم الى التهلكة . وقد كان لهذه النصيحة أثرها . وكان رشدى تب
أول من لفت الأنظار الى هذا الاحتياط .

المفاوضة الأولى في لندرة بدء انشقاق الوفد

ذهبنا جميعا الى لندرة . ثم بدأت المفاوضات من شهر يونية سنة ١٩٢٠ وأنى ارجع هنا الى مفكراتى التى سجلتها واحتفظت بها ، وأعرض بعض ما فيها تقريرا للواقع وانصافا للحقيقة . فمن ذلك ما يأتى :-

سبق أن ذكرنا أننا ارسلنا الى عدلى وهو بالقاهرة برقية وخطابا فى ١٢ فبراير ١٩٢٩ بتأليف وزارة الثقة التى يختارها وأن يتفاوض هو ووزراؤه كهيئة رسمية مع لجنة ملر وأن تكون جمعية وطنية تصادق على ما تنتهى اليه المفاوضات على أن يتضمن برنامج عدلى عبارة الاستقلال لأنها لا ترتبط غيره . وبمعنى آخر أراد الوفد أن تتفاوض وزارة عدلى مع التصريح منها بأنها إنما تتفاوض للاستقلال دون أن يرتبط الانجليز بهذا التصريح أى أن وزارة الثقة برئاسة عدلى ستفاوض وهى حرة طليقة مع الانجليز .

لكننا عندما ذهبنا الى لندرة وكان سعد في ذلك الوقت معبود اكثرية
الامة وموضع ثقته . وكان مركزه في البلاد اعظم من مركز يوليوس قيصر
كما قيل له . وقد خفيت اسما شركائه وزملائه في الجهاد ، وكانت
المناداة في مصر في المظاهرات وغيرها بحياة سعد ومن معه دون ذكر لأسماء
هؤلاء الزملاء حتى أصبح اسم سعد رمزا لأمانى البلاد وأصبح زملاؤه
جنودا مجهولين .

دخل الوفد في المفاوضة وسعد على ما ترى وزملاؤه على ما علمت .
وابتدا معنا عدلى يعمل . وكانت النتيجة بعد أخذ ورد أن بدأ ملز بتقديم
مشروعه الأول . ومن كلامه لنا أنه قال أن المحادثات إذا انتهت فأنها
ستكون مرحلة لمفاوضات رسمية تشترك فيها الحكومتان المصرية
والبريطانية . وأخبرناه أننا لا نقبل مذكرته كأساس للمفاوضة لأنها
تتناهى مع توكيلنا .

ومما قاله ملز وكرره أن ليس للوفد أن يتعاقد، وإنما التعاقد يكون بين
وزارتين رسميتين ، وأنه إنما يسمع ملاحظات الوفد فقط ليسجلها في
تقريره تمهيدا للمفاوضة الرسمية .

هنا مع الأسف تغيرت خطة سعد وكان يظن أن المفاوضات ستكون
معه وأنه هو الذى يبرم المعاهدة ووقعها . وكانت حجة الانجليز أنه ليس
لأحد أن يوقع سوى الحكومتين الرسميتين كما جرت بذلك التقاليد العامة
فتناقشنا مع سعد ونحن نعلم أن ليس بينه وبين السلطان ود . وأنه لن
يختاره لتأليف وزارة . كما أنه كان فى مناقشاته مع ملز غير ودى وكان

يقول له في بعض الجلسات « أن أمتي لا تقبل هذا » فيش من أن يكون
رئيس وزارة يتفاوض ويش من. من أن يوقع معاهدة تاريخية تنيله مجدا
فناقشناه على أن يكون الحل تأليف وزارة من عدلى للمفاوضة كما سبق
أن كتب هو لعدلى بذلك ونحن لاندخل فيها تنفيذ القرار الوعد كما أسلفنا
فأبى وغضب وأخرج من جيبه بطاقة عليها اسمه باللغة الفرنسية « سعد
زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس وفد الأمة
المصرية » بدل ما كان يكتبه من قبل من أنه « رئيس الوفد المصرى » ،
وقال لنا بانفعال : يجب أن أوقع أنا المعاهدة بين مصر وإنجلترا بهذه
الصفات الواردة في بطاقتي أنى لأقبل أن يوقعها أى شخص آخر ،
وسأحارب كل شخص مهما يكن مركزه يفاوض ليوقع دونى .

كان هذا بدء الخلاف الشديد بين بعضنا وبين سعد ، وهو خلاف قد
يفضى الى عرقلة المفاوضات بل والقضاء عليها .

وفي حوالى منتصف شهر يوليو سنة ١٩٢٠ - وكنا نعالج هذه الحالة
ونخشى مغبتها - ذهبنا فى أحد أيام الآحاد وكان يوم عطلة الى جهة من
ضواحي لندرة نتناول الغذاء هناك على ضفة نهر التاميز . ومن كان معنا
فى هذه الرحلة سعد ومحمد محمود وحمد الباسل وأحمد لطفى السيد وعلى ماهر
وأنا . وهناك بعد الغذاء والتبسط فى الحديث أخبرنا سعد برغبته فى
استشارتنا فى أمر ارتآه هو التساهل مع ملز فى بعض طلباتنا بشرط أن يعزل
السلطان قواد . ونظر إلينا يريد ابداء آراءنا . وأذكر أن على ماهر أجابه

بأن الموضوع يحتاج الى تفكير . وسأله أحدنا : ومن يكون سلطانا أذن ؟
فأجاب بأن يكون الرضيع فاروق سلطانا بدل أبيه مع تعيين وصى عليه .
فهمنا من هذا أن سعدا كان يبغي أن يكون هو الوصي على العرش أى
على عرش طفل عمره بضعة أشهر ، وسيكون فوق ذلك رئيس الأمة
باعتباره رئيس الوفد المصرى ، فيصبح الحاكم بأمره فى البلاد .

حصلت هذه المناقشة وأحمد لطفى السيد صامت ، وكان من الصق
الناس بسعد ، وكان أمل سعد أن يقره لطفى السيد لكنه ظل صامتا .
فسأله سعد : لم يالطفى لا تتكلم وتتركنى أتحمل مسئولية قولى ؟ فأجابه :
ماذا أقول ياباشا ! فلم يكن من سعد الا أن قال له بجده « روح
يابشيخ » . وأرجح أن عبد العزيز فهمى كان حاضرا بدليل أنه حكى
الرواية لآخرين . ثم كررت سعد هذا على حده فى يوم آخر فنصحته
بالعدل عن هذه الفكرة . وربما تكلم بها مع غيرى حتى ينال من الأعضاء
منفردين موافقة على ذلك .

وبعد تردد على لجنة ملز وظهور عدم الأنسجام بينها وبين سعد رأى
أعضاء الوفد ومنهم سعد أن يكون عدلى صلة التفاهم بين الوفد واللجنة .
وأنى أذكر هنا ماسطرته فى مفكراتى فى هذه المرحلة .

٢٥ يوليو سنة ١٩٢٠

أخبرنى محمد محمود أن سعدا اعترف له بالأمس بأنه يقبل مشروع ملز
الأول برمته بشرط عزل السلطان فؤاد وقبول تولية ابنه دون الأمير كمال

الدين حسين بحجة أن هذا الأخير ابن جارية . وأخبرني لطفى السيد أن سعدا قال له في مائدة إنه يريد أن يكون قيا على ابن السلطان اذا خلع .

٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠

أخبرني عبد العزيز فهمي ظهر اليوم أن سعدا قال له هو وطفى السيد وعلى شعراوى ومحمد محمود فى منزل هذا الأخير قبل بدء تكوين الوفد ألا ضرورة لعمل أى شىء - أى لتكوين وفد - لاستحالة عمل شىء . وأن الأولى تكوين جمعية منهم للسعى فى مصلحتهم الخاصة وأصدقائهم لدى الحكومة فأشمازوا من ذلك .

وأخبرني عدلى بأن سعدا قال له - فى الماضى - أن كنت ياعدى وزيرا فأنى أقبل أن أكون مستشارا لوزارة الأوقاف بدل حسن صبرى ، فنصحته عدلى بعدم السعى فى ذلك .

ولهذه المسألة قصة . فقد كانت زيارتى لسعد كثيرة أيام الحرب واستشارتى فيما اذا كان يصح أن يكون مستشارا لوزارة الأوقاف . فنصحته بعدم التفكير فى هذا الأمر . وقلت له لا يصح لمثلك كوزير سابق وكرجل له مركزه أن تقبل أن تكون خلفا لحسن صبرى الذى خلف ابراهيم الهلباوى ، وأن تكون فى الوزارة أقل درجة من وزير الأوقاف بل ومن وكيلها ، وتعرض عليها الأوراق ورأيتك فيما يستشيرانك فيه . لكنه أجابنى بألا ضرورة للذهاب الى الوزارة ، وأنه يفكر أن يكون مستشارا للأوقاف يقيم فى بيته وتعرض عليه الوزارة ما تراه من استشارات . فقلت : أنك لو افترضت هذا الفرض وطلبك الوزير أو الوكيل لأخذ رأيك شفويا

فسيضطرك واجبك الى الذهاب اليها في الوزارة . ومن غير المفروض أن يأتي الوزير أو الوكيل في منزلك . وهنا سألتني عما أریده له فأشرت عليه بأن يفتح مكتباً للمحاماة وأن يكون معه مساعدون ، فيصبح حراً محتفظاً بمنزلته . يقبل من القضايا ما يشاء و يتراجع في بعضها كما يشاء وله من المساعدين من يحتفظون له بمنزله . فسكت ولم يجر جواباً .

من هذا الذي سمعته بنفسی من سعد ، ومما سمعته في أوروبا من عدلی ، يفهم أن سعداً كان شغوقاً بوظائف الحكومة بعد أن رأى ما رأى من غضب عباس الثاني عليه ، ومن كراهية فؤاد له ، ومن إغراض الأنجليز عنه . فكانت في نفسه عقدة كراهية ضد هؤلاء جميعاً . وكان ما كان من تشبهه برياسة المفاوضين حتى تتم المعاهدة على يديه .

ولهذا بعد أن إيقن أن المفاوض يجب أن يكون رئيساً للحكومة أو وزيراً جمع الوفد وعرض عليه أن يلغى القرار السابق صدوره بعدم دخول أحد من أعضاء الوفد في الوزارة . فاحتد وقال ما أثبتته بحروف وهو «يعنى أحنأ نطبخ الطبخة و غيرنا يأكلها» . عرض الأمر على الأعضاء جميعاً ، وكانت النتيجة مع الأسف أن انحازت اليه الأغلبية . وكانوا من المتضمنين للوفد . دون الأعضاء المؤسسين .

٢٧ يوليو سنة ١٩٢٠

أرسلنا الرد على خطاب ملتر وأخبرناه فيه أننا لا تقبل مذكرته . كأساس للمفاوضة لأنها تتنافى مع توكيلنا ومنتظر نتيجة المفاوضة مع عدلی .

ذهب عدلى للتر الساعة الخامسة ومكث عنده ساعتين بحضور « هرست » للمناقشة في مشروع ملر معدلا طبق الحادثة الشفوية بيننا وبينه . وقد أظهر ملر أنه يخشى عند الاعتراف بزاول الحماية من الآن ألا يصل من الدول الى الاقرار بحلول بريطانيا محلها في الامتيازات . وقال « هرست » أن الافضل التعاقد مع مصر دون التكلّم عن الحماية باعتبار أن المصريين قالوا بعدم مشروعيتها وأن الأنجليز قالوا بمشروعيتها فلتترك اذن بدون نص في الاتفاقية فرد عليه عدلى بعدم إمكان اغفال ذلك لأن الحماية واقعة - بالفعل وآثارها قائمة في مصر - ويرجع ملر تقديم تقريره محتويا آراءه وآراء الوفد ويشير بما يراه . وقد أثر ذلك تأثيرا سيئا علينا وأسأنا الظن بلجنة ملر بعد قبول مبدأ الاستقلال أى إلغاء الحماية . وسيدّهب عدلى غدا للتر وقال ملر أن ليس للوفد أن يتعاقد ووطننا بذلك أنه يريد أن يعلق الأمر على الدول وأن تسعى انجلترا في عرقلة الموضوع فتلقى المسؤولية على الدول إذا لم توافق على أن تحل انجلترا محلها في الامتيازات . واقترح ملر الاتفاق على مشروع يبقى بدون إمضاءات ومعلقا على قبول الدول لمسألة الامتيازات وأظهر الشك ببعض الحلفاء .

٢٨ يوليو سنة ١٩٢٠

ذهب عدلى للتر في الساعة الخامسة مساء وأخبره هذا الأخير بأنه يرى صعوبة في الوصول مع الوفد الى حل مرض وأنه كان يريد الوصول الى استقلال مصر مع الضمانات الكافية لانجلترا . وقال أنه قد سار شوطا في هذا السبيل وللوفد أن يضع الضمانات التي ذكرها في المشروع وهو بفضل

تقديم التقرير وستجتمع لجنته غدا ليقرر أعضاؤها ما يرونه في الصباح ثم يقابله عدلى بعد الظهر .

وردت برقية أمس مساء بأن المدعى العمومى فى قضية عبد الرحمن بك فهمى وآخرين أمام السلطة العسكرية بمصر قال أن عبد الخالق مدكور اعطى نقودا لبعض أعضاء الجمعية السرية مساعدة للخديوى . وأن الدعوى لم ترفع ضد عبد الخالق مدكور بسبب أنه عضو فى الوفد .

أخبر سعد أعضاء الوفد اليوم بأن من الحكمة عدم قطع المفاوضة مخالفا بذلك رأيه الأول

٢٩ يوليو سنة ١٩٢٠

بعد هذه التقلبات فى رأى عرضنا على عدلى نحن أحمد لطفى السيد ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى وأنا ومن ينضم إلينا أننا متفقون على تعضيده الى النهاية فى مشروعه المقدم منه وجعله أساسا للمفاوضة عوضا عن قطع المفاوضات

ولقد قال لنا عدلى أن سعدا لا يريد ترك إنجلترا وإنما يريد بعض إخوانه وهم سينوت والمكباتى وواصف غالى الذهاب من إنجلترا وأضاف سعد أنهم مصممون على ذلك ليلقى المسئولية عليهم مع أنه هو الذى شجعهم على ذلك مرارا .

وحضر الى فندق « كلاردج » بلندن حمد الباسل وعلى ماهر مع محمد محمود وقابلوا سعدا وأخبره الاولان أنها متفقان معنا .

٣٠ يوليو سنة ١٩٢٠

قارن سعد بين مشروع ملتر الأصلي والمشروع المعدل بمعرفة عدلى وخرج من هذه المقارنة بأن المشروع المعدل « حماية » وذكر أسباب ذلك - ثم اتى بعد الظهر وقال إنه يقبل التعديل الذى أرتآه عدلى والذى سيعرض على ملتر .

٣١ يوليو سنة ١٩٢٠

قابل عدلى ملتر فى الساعة الرابعة وحضر لدينا فى الساعة الخامسة وعشر دقائق وأخبرنا أن ملتر قال له أنه يريد الاتفاق مع الوفد وهو حريص على الاتفاق مع رجال موثوق بهم واتفق مع عدلى على أن يحضر هذا الأخير عنده يوم الثلاثاء (٣ أغسطس) لأن اليومين الأتيين يوما عيد . وسيكون معه « هرست » للنظر فى مشروع عدلى المعدل .

أول أغسطس سنة ١٩٢٠

أخبرنى سعد أنه يرى المشروع المقدم من ملتر حماية وأخذ يشرح لى أقواله السابقة فعارضته فيما أرتآه من قطع المفاوضات لأن عدلى مستمر فى تخفيف القيود التى جاءت فى المشروع خاصة بقناة السويس والدفاع عن حرية المرور فيه وقصر امتناع مصر عن عقد محادثات سياسية ضارة بانجلترا على الكيفية التى سيعرضها عدلى فقال لى سعد إنه رأى فكرة هى ان المشروع الذى تنهى عليه نعرضه على جمعية وطنية بمصر دون أن نقيده أنفسنا بقبوله . وهناك - أى أمام الجمعية الوطنية - نشر عليها بقبوله ونحبط أعضاء

الوفد وعدلى علما بهذه الفكرة . و يرى أن ملز سيقبلها و يقيد نفسه بها قبل سفرنا حتى نحقق بسعة الرفض أمام الأمة .

وقد أجبت به بأن الأمر لا يخلو من أخذ وجهين فأما أن ترتاح ضمائرنا الى فائدة الاتفاق فتقره ونتحمل مسؤوليته تحت تصديق الجمعية الوطنية وأما ألا نرى الاتفاق صالحا فيجب علينا أن ترفضه وأن يرجع كل منا الى بلده وعمله .

وأمام هذا التردد من سعد سألته وكنت من أصدق أصدقائه لم لا تقبل أى مشروع يقدم و يتحمل مسؤوليته اذا كان نافعا لمصر مهيئا لها في المستقبل بفضل التطوير ان تثب وثبات أخرى بفضل ما تناله من حريات . واذى أرى أن انجلترا وقد أصبحت صاحبة الحول والطول في العالم وأقر حلفاؤها حمايتها على مصر والشعب المصرى أسزل أرى متى أرتاحت ضمائرنا الى نيل ما يؤكد استقلالنا وحريتنا في العمل تهيئة لألغناء تحفظات تراها انجلترا غير مانعة لتطورنا أرى استمرار المفاوضة حتى نصل الى ما نبتغيه ولو كانت هناك بعض تحفظات أعتقد أنها ستكون مؤقتة إذا استمرت الأمة في نهضتها . وما الذى يمنعك يا باشا من البت في هذا الموضوع قبولاً أو رفضاً تحت مسؤوليتنا جميعاً . فأجابنى سعد بأنه لن يتفق مع الأنجليز على أية اتفاقية فأنها ستحوى تحفظات خفيفة أو ثقيلة ، وأنها ولو كانت خفيفة واقتنعنا بالاتفاقية فأنى لن أرضى بها خيفة أن يقتلنى هؤلاء الأولاد من الحزب الوطنى وهذا لن أوقع أية اتفاقية . فقلت له : ماذا نعمل . هنا ؟ . أننا حضرنا لنحمل مسؤولية ومن السير علينا أو

على بعضنا أن يقبل المعاهدة في السر و يرفضها في العلن أو يعرضها على
جمعية وطنية لا تعرف من ستؤلف ونحن هنا وكلاء الأمة يجب اداء حق
الوكالة والتحدث باسم الشعب . وتحمل المسؤولية والا فلا ضرورة
لبقائنا .

وان الخوف كل الخوف أن ترضى بمعاهدة ضارة وأن نسعى لدى
الجمعية في قبولها . وكنت أعتقد في نفسي وهو ما أقضيت به لبعض زملائي
في أن الوسيلة الوحيدة وقد تنحى سعد عن تحمل المسؤولية هي أن يكون
عدلى الذى ظهرت كفايته في المفاوضات يستمر فيها وأن رشدى يكون
مستشارا للوفد وفي المفاوضة لما هو عليه من علم واسع وأن نبقي نحن
برئاسة سعد كتلة تراقب المفاوضات ونقبل أو نرفض ما تنتهى إليه وأن
يحتفظ سعد وهو رئيس الوفد بزعامة الأمة كما يحتفظ الوفد بمنزلته . وتلك
هي الضمانة الوحيدة فيما يصح أن نعمله وإلا وجب علينا الرحيل الى
بلادنا وإذا أصر سعد على غير ذلك فالمسؤولية واقعة عليه لا محالة .

٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

نشرت جريدة «التيمس» اليوم مقالا بأن المفاوضات يجب إنهاؤها
وأن طلبات الوفد غير معقولة وغير مقبولة . وجاء رجل انجليزى أعرج اسمه
«ولتر» كان يتردد كثيرا على سعد و يلتقى بنا عرضا ، أخبرنى بأنه علم
من وزارة الخارجية الانجليزية أنها لا تعارض الآن فى إستقلال مصر ولم
أتمكن من معرفة ما إذا كان الأستقلال سيكون ضمن المعاهدة متى تمت
بأقرارها كما كان يكرر ذلك اللورد ملزو و يكرر تخوفه من أن إعلان

الاستقلال من الآن يحول دون إحلال انجلترا محل الذول الأجنبية في امتيازاتها واشرافها على المحاكم متى أدمجت المحاكم المختلطة في المحاكم الأهلية.

٣ أغسطس سنة ١٩٢٠

دعاني مستر «هرست» للتحدث معه في أمر المحاكم المختلطة والتشريعات الموضوعة لها وقد قابلته وتناقشنا كثيرا وعرضت عليه ما يجب أن تكون عليه المحاكم المصرية عندما تتولى أمور الأجانب فيها .

٥ أغسطس سنة ١٩٢٠

حضر عدلى في المساء وأخبر الوفد بأن ملتر عرض عليه مشروعاً لم يقرأه لنا وذكر ملخصه - ملطفاً - وبعد خروج الأعضاء سلمنى صورة منه ولم يطلع الوفد عليه خوفاً من الفشل فهو مشروع ثقيل حقا وعدلى أخبر الوفد بأنه اتفق مع ملتر على عدم إخبار الوفد بما دار بينهما من حديث الى أن ينتهى الطرفان على حل يمكن عرضه على الوفد .

وفى مشروع ملتر يكون لأنجلترا جميع حقوق الأجانب و يعطى لمصر عند الخلاف فى التشريع للأجانب عرض هذا الخلاف على عصبة الأمم كما كان عليه نص مشروعه الأول وأن يكون لأنجلترا حق تعيين موظف كبير فى وزارة الحفانبة وحق صيانة مواصلاتها مع ممتلكاتها فى الشرق بواسطة مصر .

٧ أغسطس سنة ١٩٢٠

حضر عدلى بمقر الوفد وأخبرنا بأنه وصل اليوم مع ملر الى الأمور الآتية :-

(١) يكون الاتفاق على الاعتراف باستقلال مصر وبأنها تضمن لـإنجلترا مصالحها وتعطيها الوسائل لحلها محل الأجانب .

٢ - تعقد محالفة بمقتضاها تدافع إنجلترا عن مصر وهذه تساعد في أرضها بما يمكنها من الوسائل .

٣ - لا يكون لإنجلترا حق استعمال موانئ مصر وسككها إلا في حالة وجود إنجلترا في حرب (يعكس مضمون المشروع الأول الذى أعطى هذا الحق لإنجلترا في اى وقت) .

٤ - لمصر حق التمثيل السياسى في الخارج . وتتعهد بعدم ابرام أية معاهدة تضر بمصالح إنجلترا . وعند عدم وجود ممثل لمصر في جهة ما تعهد بمصالحها لممثل إنجلترا .

ولم يحصل إتفاق نهائى على النقطة العسكرية وسيستمر الحديث مع لجنة ملر بعد غد .

وسعد مصمم على السفر لباريس و يظهر دائما عدم الثقة بالمفاوضات وأخبرنا بأنه لا بأس من أن يعرض عليه كل شىء نتفق عليه حتى ينظر فيه في باريس وظهر لنا أنه يرمى لقطع المفاوضات .

٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

ورد اليوم خطاب رفيق من ملنر وبخط يده لسعد يرجوه فيه تأجيل سفره خشية أن يؤثر ذلك تأثيرا سيئا في مصر ولندره و يأسف لطول الوقت الذى مضى و يعتذر بأن التأجيل كان بسبب كثرة تردده على البرلمان ومجلس الوزراء و يأمل انتهاء دورة مجلس العموم قريبا فيساعد ذلك على الوصول إلى حل سريع يرضى الطرفين . و يقول ملنر في خطابه أن المفاوضات مع عدلى برضى الوفد مازالت مستمرة .

٩ أغسطس سنة ١٩٢٠

رد سعد على ملنر اليوم بخطاب قال فيه إنه كان يود البقاء مدة لكنه يرى أن المسألة لا تنتهى قريبا ولكن اللورد وقد أخبره بخطابه أنه يأمل الوصول سريعا الى حل مرض فأنه يقبل تأجيل سفره .

والدهش من هذا الخطاب أن فيه تلميحا بأن مداولة عدلى مع ملنر كانت بسبب أن ملنر أراد ذلك .

والأغرب أن سعدا جعل خطابه شبه رسمى ولم يقبل أن يضعه فى قالب خصوصى كما أنه لم يقبل أن يترك التلميح الى مهمة عدلى وأظهر أنها لم تكن بطلب من الوفد وإنما كانت باتفاق بين عدلى وملنر . وصمم على أن يكون الخطاب كما يريد هو ضد رغبة الأعضاء الذين رأوا عدم الضرورة فى إيلاء ملنر بما لا فائدة منه . و يلوح أن سعد زغلول عندما رأى تصميم أعضاء الوفد على عدم قطع المفاوضة أراد خلق المشاكل للوصول الى قطعها ولو من الإنجليز .

حضر عدلى من عند لورد ملنر ولم يتت معه على شىء

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠

حضر عدلى من عند ملتر اليوم وقال إنه لم ينته معه فى أمر النقطة العسكرية وأن ملتر قبل أن يكون لأنجلترا الحق فى أن تعارض فى تنفيذ القوانين على الأجانب إذا كانت مخالفة للقواعد المتبعة فى الدول صاحبة الامتيازات . كما تعارض فى الضرائب عند عدم المساواة بين الأجانب والوطني فيها . وأن مصر إذا أخرجت الموظفين المدنيين أو العسكريين الأنجليز قبل مضى سنتين تدفع لهم تعويضات يتفق عليها بين مصر وأنجلترا . وأن ملتر سيرسل مشروعاً بما إنتهى عليه الأمر إلى الآن وسيدعو الوفد للمناقشة فيه يوم الجمعة ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٠ .

١١ أغسطس سنة ١٩٢٠

أرسل ملتر الى عدلى خطاباً بتاريخ اليوم يقول فيه إنه ارتكب خطأ بقبوله فى المفاوضة مبدأ إستئناف الخلاف بين مصر وأنجلترا لدى عصبة الأمم فى موضوع سريان القوانين على الأجانب وقال إن الحكومة الأنجليزية والرأى العام الأنجليزى لا يرضيان بوجود مخالفة تنص على إمكان ظهور إنجلترا ومصر أمام عصبة الأمم بمظهر المتخاصمين بعد تنازل إنجلترا عما لها الآن . وعليه فسيرسل مشروع الاتفاق للوفد حالياً من هذا الشرط .

وفى المساء قدم عدلى المشروع باللغة الأنجليزية وشرع فى ترجمته للمناقشة فيه .

١٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

عرض مشروع ملز الأخير على الوفد وارتأى سعد ألا يقبل أن يكون هذا المشروع أساسا للمفاوضة لأنه لا يختلف عن المشروع الأول في شيء ذلك المشروع الذي تقرر عدم قبوله أساسا للمفاوضة لكن جميع الأعضاء رأوا المفاوضة أملا في الوصول الى ما يرضى البلاد من المناقشة وأن المشروع الثاني يختلف عن المشروع الأول .

أرسل ملز لسعد يدعوه لقايلته غدا في الساعة الرابعة بعد الظهر ويجهده سعد على ما يظهري في قطع المفاوضات مع أنه أخبر عدلى أمس بأنه يرى المشروع مفيدا من بعض الوجوه ولم يخبره بأنه مصمم على رفضه فتقطع المفاوضات .

تركنا سعد في الليل أثناء المناقشة في المشروع لينام واستمر الأعضاء يتناقشون الى نصف الليل حتى إنتهوا من دراسته .

١٣ أغسطس سنة ١٩٢٠

ذهب سعد وعدلى الى ملز في الساعة الرابعة وسألا ملز عن طريقة تنفيذ الاتفاق الذى ينتهى عليه . مع الوفد أى عن الإجراءات التى تتبع فأفهمهم ملز سعدا وعدلى أن الحكومة الأنجليزية ينفذ ما يتفق عليه . لكن سعدا تكلم معه في أمر تعيين وزارة الثقة . فأجاب ملز بأن هذا الموضوع مع تعيين مندوب سام آخر متعلق بهم . فقال سعد إننا اذا لم يمكننا عزل السلطان فلنا على الأقل أن نسأل عن تعيين وزارة الثقة ، وتكلم عن تهمة عبد الرحمن بك فهمى والأحكام العسكرية الجارية في مصر فأسف ملز

لها وقال إنه لا يمكنه أن يعمل الآن شيئا فيها وحسب المناقشة في الموضوع
الأصلي و يظهر أن طريقة مناقشة سعد أدت إلى انفعال ملز و انتهى الأمر
بأن قال أما أن يقبل المشروع أو يرفض ولم يعرفه شيئا .
١٤ أغسطس سنة ١٩٢٠

حضر الى مقر الوفد مستر « ولتر » (الاعرج) ذلك الذي يأتي كثيرا
وقد انفرد بسعد فأخبره هذا أي سعد بأنه لو حصلت تعديلات في المشروع
في مسألة النقطة العسكرية والموظف الإنجليزي بالحقانية وأن تنفذ
المعاهدة بعد ذلك بمجرد التصديق عليها من مصر وإنجلترا فإنه لا يمكن له
ولا للوفد أن يقبل المشروع قبل عرضه على الأمة ، وغاية ما يعملها الوفد أنه
لا يعارضه .

ولما وقفنا على هذا الحديث من سعد والأعرج فهمنا طبعاً أن هذا
الأعرج كان رسولا سياسيا غير رسمي من لجنة ملز لا يقيد بها بشيء كما
فهمنا أن سعدا يعلم ذلك وأنه جعل مستر « ولتر » وسيطا بينه وبين لجنة
ملز حتى يسهل الأمر على اللجنة و يعرض مشروع الاتفاق على الأمة
المصرية دون أن يرتبط سعد بأي رباط سوى أنه في السريوافق على ما
ينتهي اليه استفتاء الأمة وبذلك يكون راضيا على المشروع وغير مرتبط به
وتكون حجته أنه ينفذ رأى الأمة ويحتفظ بسمعة التطرف في الوطنية من
جانبه والخروج من أية مسؤولية مع تنفيذ الاتفاق مظهرا بذلك أنه أكثر
الناس وطنية وأنه كان عوناً في سبيل تنفيذ المعاهدة فيحتفظ بذلك برضا
الإنجليز وبزعامة للأمة المصرية و يتصل بذلك من أية مسؤولية فيكون
له من الفريقين المجد الفريد .

علمنا بهذا الحديث بعد خروج الأعرج فكان له علينا أسوأ الأثر وقد يحمل ملز على ألا يقبل أى تعديل فاحتججنا على عمل سعد وقلنا له أن التعديل لو حصل واطمأنت له تفهيمنا فأنا نأخذ على عاتقنا السعى فى تنفيذه لدى الأمة ونحمل مسؤولية م ترضى به سمائرتا وأنا لا نقبل هذا الموقف المبهم من سعد والتصل من أية مسؤولية وإلقائها على الشعب فأنا نعتقد أننا واقفون على دقائق المفاوضة وتطوراتها ونخشى إذا نحن فأجانا الشعب وتركنا إليه الأمر وحده أن تكون هناك بلبلة وخطأ فى التقدير فيجب علينا أن نكون صريحين نرشد الأمة الى الضار والنافع وقد أخبرنا الأعرج برأينا هذا حتى يزول الأثر مما أدلى به إليه سعد .

وفى المساء بعد أن رأى إسعد إجماعنا على الاحتجاج على ما أدلى به إلى الاعرج أخبرنا بما يفيد أننا لو قبلنا المفاوضة بعد تعديل المشروع فهو لن يعاكس وربما يساعد على نفاذه ولو لم يوقعه لما أرتأى فيه من الفائدة للأمة - هذا مع العلم بأن المفاوضات الرسمية أو غير الرسمية ستكون بعد إقتناع الوفد بفائدة المشروع .

١٥ أغسطس سنة ١٩٢٠

حضر اليوم لنا عدلى من عند ملز بعد أن عرض عليه التعديلات وقال له ملز أنه شخصيا يميل الى تحديد النقطة العسكرية فى جهة القنال ويميل الى جعل مسألة موظف الحفائية قاصرة على صيانة الأجانب لكن المسألة الأولى وهى تحديد النقطة العسكرية تحتاج الى مشاورة العسكريين أما المسألة الثانية فأنا تكون قاصرة على أن الموظف الأنجليزى يحق له أن يخبر

تناظر الحقانية بما يراه في شأن صيانة الأجانب من حيث عمل الإدارة أو البوليس وأن توضع هذه الفكرة في المشروع بحيث لا تمس حقوق البلاد .

وفي الساعة الرابعة حضر ملز لمقر الوفد لتوديع سعد الذي قرر السفر وأخبره بأنه يود الاتفاق مع مصر .

قرر سعد السفر غدا الى فرنسا وقرر الوفد الذهاب اليها أيضا وأن يسافر لمصر أحمد لطفى السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر للوقوف على رأى الأمة في المشروع وأن يبقى عدلى يومين أو ثلاثة في لندرة حتى ينتهى مع ملز في التعديلات ونعرفها تماما .

واتفق ملز مع سعد على أن لجنته والوفد يعلنان بأنها لم ينتهيا الى الآن من المباحثات وأنها سيعودان إليها وأن يضع ملز تقريره بما يراه وأننا نضع رأينا بعد الوقوف على رأى الأمة من قبول أو رفض وأن تقرير ملز سيظهر في آخر شهر سبتمبر .

١٦ أغسطس سنة ١٩٢٠

سافر اليوم سعد وسينوت حنا وواصف غالى إلى باريس . قابل عدلى سير سيسيل هرست في وزارة الخارجية وناقشة في بعض نقط في المشروع كما سبق أن كلم ملز قبل هذا اليوم . وقد وعد ملز بأن التعديل سيرسل إليه اليوم أو غدا صباحا قبل عرض المشروع على اللجنة بعد ظهر غد .

بعد ظهر اليوم أرسلت التعديلات الى عدلى لأبداء رأيه فيها فاجتمعنا في حجرتة في الساعة التاسعة والنصف مساء وكانت التعديلات كما يأتي :

(١) تتعهد مصر المستقلة بعدم التعاقد مع الغير على ما يمس التحالف أو يضر بمصالح إنجلترا .

(٢) النقطة العسكرية (لا النقطة العسكرية) يكون سببها مراعاة مصالح الأمبراطورية البريطانية وتحدد فيما بعد في المعاهدة نفسها التي تعرض على الجمعية الوطنية .

(٣) يكون للموظف القضائي (الانجليزى) حق الاتصال بناظر الحقائق و يبدى له آراءه فيما يختص بتطبيق القوانين على الأجانب ، ويستشار فيما يختص بالنظام والعدل .

(٤) لا يكون للموظف القضائي الحق فى المعارضة فى تطبيق القوانين على الأجانب الا فيما ينافى العدل وبعد المداولة وعدلى بمقابلة هرست غدا .

١٧ أغسطس سنة ١٩٢٠

علمنا اليوم أن « فرصفيا » سقطت فى أيدي الروس أمس وهذا يساعد على تحقيق مطالبنا ويزيد مشاغل أوروبا الغربية ويجب أن ننتهز هذه الفرصة .

ذهب عدلى اليوم الى ملزو وبعد تبادل الآراء وعد ملزبان يرسل " النسخة الأخيرة من المشروع الى عدلى غدا .

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

أرسل ملز المشروع النهائى الى عدلى وقررنا نحن الموجودين بلندره جميعا

السفر الى باريس غدا وكان سعد قد أخذ معه « دوماني » التكرير للوفد
ومحمد كامل سليم التكرير العربي .

٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

سافرت اليوم من لندن الى باريس

٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٠

لم يتحقق سقوط « فرصفيا » وقد ساعد الفرنسيون البولونيين
بضباطهم في صد هجوم البلشفيك .

١٩ أغسطس سنة ١٩٢٠

سافر باقى أعضاء الوفد اليوم الى باريس كما سافر عدلى وقد تأخرت
أنا بلندرة لمرض أصابنى .

٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٠

سافر سعد اليوم الى فيشى وأخذ معه « دوماني » ومحمد كامل سليم
معتبرا أن مركز الوفد هو محل وجوده اينما ذهب .

بحضورى اليوم الى محل الوفد قابلنى طراف على أفندى وهو شاب
حصل على شهادة الهندسة من السنترال واخبرنى أنه قابل سعدا غداة يوم
وصوله الى باريس وقد أخبره سعد بشروط المشروع وأن زملاءه رأوا عرضه
على الأمة (بخلاف رأيه السابق) وعدد طلبات الإنجليز وأخفى عنه رأيه
النهائى فاستنتج طراف أفندى أن سعدا يتبع الأمة المصرية فيما تقرره
ولا يريد أن يتحمل أية مسؤولية فهو معها فى القبول أو الرفض . واستنتج

أن سعدا يخاف أن يتحمل أية تبعة وأنه يريد أن يحافظ على سمعته على كل حال . وانتقده على هذا التصرف وعزا إليه أنه أخبره بأن الأنجليز يشترطون وجود ضباط منهم في الجيش المصرى وقد اكتشف طراف هذا الخطأ ثانى يوم مقابلته وأخبر سعدا بأن أغلب الطلبة يوافقون على عرض المشروع على الأمة .

٢٨ أغسطس سن ١٩٢٠

سافر أحمد لطفى السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر اليوم إلى مرسيليا وستبحر بهم الباخرة يوم ٣٠ أغسطس بقرار من الوفد لاستطلاع رأى الأمة فى المشروع .

٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠

نشر سعد وهوفى « فيشى » بيانا بجرائد مصر بسفر أعضاء الوفد الأربعة الذين ذهبوا لاستطلاع رأى الأمة وأن يشترك معهم أعضاء موجودون فى مصر وهم : وصا واصف وحافظ عفيفى ومصطفى النحاس لما عرف فيهم من صفات طيبة ذكرها فى بيانه ولم يشرك معهم على شعراوى وعبد الخالق مذكور وچورج خياط وغيرهم من أعضاء الوفد المقيمين فى مصر . وجعل أن هذا البيان قد وضعه الوفد مع أن سائر الأعضاء لم يشتركوا فيه فأنهم يقيمون فى باريس وهوفى فيشى وقد جاء فى هذا البيان ما يأتى :-

«...ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لندرة للدخول فى المفاوضة . وقد باشرناها منذ وصلنا اليها . ومكثنا نزاولها الى ١٦ أغسطس . وانتهت

المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات أولها من لجنة ملر . ورفضناه بتاتا .
والثاني منا ورفضته هذه اللجنة كذلك . والثالث منها وهو الأخير . وقد
صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي
بنى عليها وأنه يلزم إما أخذه كله أو تركه . لأنه تضمن في إعتباره أقصى
ما يمكن لأنجلترا الاتفاق مع مصر عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا
تنفيذه على غير إرادتنا وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن
حدود توكيلنا وأظهرنا للجنة ملر عدم رضائنا عنه .

غير أنه نظرا لأشتماله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التي
حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها
بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانها . رأى إخواننا معنا ،
خروجنا من كل عهده ، وحرصا على كل فائدة ، واستبقاء لكل فرصة ،
ألا يبتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة
المسئولون وأصحاب الرأي فيها . وبناء عليه اتفقنا مع اللورد ملر على
تأجيل القرار النهائي إلى ما بعد هذه الاستشارة ، وتعيين كل من حضرات
محمد باشا محمود وعبد اللطيف بك المكباتي ولطفى بك السيد وعلى بك
ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيفي ومصطفى بك النحاس لهذه
الغاية . وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم ، والدقة المعروفة عنهم ،
الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازما لتكوين اعتقادكم ، حتى
تبدوا بعد استشارة ضمائركم ، والتأمل في حاضركم وقابلكم رأيكم فيه
في الرفض أو القبول ، فاذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه ، وإذا قبلتم
دخلت المسألة في دورها النهائي ، ووضعت على القواعد التي تضمنتها ،

وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد» .

ومن الغريب أن سعدا ، وهو من المجندين لعرض المشروع على الأمة ، وكتب هذا البيان الذي نشره ، كتب في اليوم نفسه الى الثلاثة المقيمين بمصر وهم مصطفى النحاس وحافظ عفيفي وويصا واصف خطابا سرى يتنافى كل النفاة مع ندائه العلني وفيه يخبر هؤلاء الثلاثة سرا بأنه يخالف ما جاء بندائه العلني للشعب و يعتبر المشروع المعروض عليه حماية ، وكأنه يطلب من هؤلاء الثلاثة أن ترفض الأمة هذا المشروع ، و يريد بذلك أن يفهم الناس أنه لم ينشر هذا البيان من مقره في « فيشي » إلا إرضاء لأخوانه أعضاء الوفد . وكان مع الأسف مخطئا كل الخطأ فليس من اللائق أن يعلن زعيم نداء في الأمة يخالف كتابه الخصوصي الذي أرسله سرا الى الثلاثة المقيمين في مصر . كما يظهر بجلاء لكل منصف أن سعدا في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ عندما قابل سير « ونجت » المندوب السامي تبرع دون أن يستشير زملاءه بقبوله إعطاء الأنجليز حق احتلال قناة السويس عند الاقتضاء ومبدأ الدفاع المشترك ، إذا قال « ... بأن نجعل لها (أي انجلترا) دون غيرها حق احتلالها (أي قناة السويس) عند الاقتضاء بل تحالفها على غيرها وتقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من جنود » .

وهو نفسه كشف لنا عن رؤية - غير مرة - بأن يتساهل مع الأنجليز في

مطالب مصر مقابل عزلها السلطان .
وليس من حق رجل مثله إجترانه رئيسا للوفد أن يتقلب هذا القلب فيقبل أمرا ثم يرفضه ثم يعود الى قبوله ثم يرفضه . وأدلتنا على ذلك كثيرة ،

منها : أنه إتفق معنا على تحريم الوزارة على أعضاء الوفد ثم عمل على إلغاء هذا القرار بمشايعة أنصاره الجدد . ومنها : أنه ألح على عدلي بالحضور الى باريس لمعاونتنا وكال له المديح ثم أنقلب عليه وطعنه في وطنيته وكرامته وسيأتي تفصيل ذلك . ومنها : أنه كان معنا على إتفاق بالتمسك بالأهداف الوطنية ثم انفرد بفرض التنازل عن بعض هذه الحقوق متقابل عزيل السلطان . وغير ذلك كثير . وهذا هو اليوم يصدر بياناً للأمة ثم يشغوه بخطاب سري يتصل به من تبعة بيانه العلني .

على أن خطابه السري هذا لم يكن له أى تأثير . فإن الأعضاء الثلاثة - وكانوا من أشد أنصاره - عرضوا مشروع ملز الأخير بأخلاص كما سمعنا وانتهى الاستفتاء الشعبى إلى اعتبار هذا المشروع صالحاً لأن يكون أساساً للمفاوضة مع إضافة بعض تحفظات .

٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠

وصل مندوبو الوفد الأربعة الى الأسكندرية فقبولوا أحسن استقبال وتكونت لجنة للحفاوة بهم برئاسة المرحوم احمد نجيب باشا وكانت مظاهرات حاشدة .

٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠

وصل المندوبون اليوم إلى القاهرة وأرسلوا لنا برقية بأن الأحتفاء بهم كان بالغاً وامضوا ساعتين للوصول من المحطة الى منزل سعد باشا وسط الجماهير الغفيرة . وتكونت لجنة لاستقبالهم والحفاوة بهم برئاسة حسن حبيب باشا الوزير السابق .

١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠

وصل سعد باشا الى باريس من فيشي

١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠

أرسل مصطفى النحاس برقية بتاريخ أمس وصلتنا اليوم وبها أن
التجار والماليين قد عرض عليهم المشروع يومى الأربعاء (١٥ و
١٦ سبتمبر) - وسبق أن كتبنا ملخصه فى البيان السابق ذكره الصادر من
سعد - وقد نشرت اللجنة بيانا مطولا عن المشروع وعن التحفظات نشرته
جرائد مصر ومنها جريدة المقطم فى ملحق لها بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة
١٩٢٠ . وذكر مصطفى النحاس فى برقيته « أن هؤلاء التجار والماليين
قرروا بالأجماع الثقة بالوفد وأن المشروع يصلح أساسا لاستمرار المفاوضات
للوصول إلى إبرام معاهدة نهائية مع ترك الحرية للوفد فى الوصول إلى أقصى
ما يمكن تحقيقه من الأمانى وأن أعضاء الجمعية التشريعية قد اجتمعوا يوم
١٥ سبتمبر وحضر منهم ٤٩ وأرسل أربعة آخرون آراءهم بالتلغراف
فيكون المجموع ٥٣ قرر ٤٨ منهم كما قرر التجار ، وامتنع اثنان مؤقتا لأبداء
آرائها كتابة فيما بعد ، ورفضه ثلاثة » .

وبعد أن اطلع سعد على هذه البرقية خرج منها بأن يستمر الوفد فى
المفاوضة لعقد المعاهدة النهائية بمعرفة الوفد بعد أن كان هو ممتنعا عن
الدخول فى المفاوضة وكان ضد المشروع فى آرائه الأخيرة .

وفى اليوم نفسه حضر طالبان مصريان من برلين واستفسرا من سعد
عن رأيه فى المشروع فامتنع عن ابداء رأى وغضب . وربما يكون خافهما .

٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠

عرض علينا اليوم سعد - وكنا ثلاثة حمد الباسل وسنوت حنا وأنا - أنه يرى الآن ضرورة تعيين بعض أعضاء الوفد في الوزارة المزمع تأليفها للمفاوضات الرسمية . و يرى أن تكون أغلبية الوزراء من أعضاء الوفد . وأنه لا يمكنه هو شخصيا الدخول في الوزارة لأسباب خاصة . فوافقه حمد وسينوت ، أما أنا فقد صارحته بوجوب عدم اشتراك الوفد في الوزارة حتى لا يظن أحد أننا نعمل لمصلحتنا الخاصة فصمم على رأيه محتجا بأن فكرته تمكن أعضاء الوفد من خدمة القضية المصرية وهم أقدر على خدمتها ممن لم يشتغلوا بها .

٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠

عرض علينا سعد بحضور عدلى أنه يرى أن يستمر الوفد في المفاوضة الرسمية وأن يعترف له ملز بهذه الصفة الرسمية مستندا على أن الأمة كررت ثقتها به فهو بذلك أولى بالمفاوضة الرسمية من وزارة مصرية تعين لهذه الغاية . وهذا تغير في آرائه السابقة التي عرضها في اجتماعات الوفد وسجلها في مراسلاته ونداءاته للأمة .

٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠

رجع إلينا من مصر مندوبو الوفد الأربعة - أحمد لطفى السيد ومحمد محمود والمكباتى وعلى ماهر - بعد الوقوف على آراء الأمة وحضر معهم

و يصا واصف وحافظ عفيفي ومصطفى النحاس . وقد أخبرونا جميعا أن
ثقة الأمة بالوفد مطلقة وأنها تفوضه في كل شيء إلا في قطع المفاوضات .

٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠

عرض سعد على أعضاء الوفد موضوع قضية عبد الرحمن بك فهمي
وإدائه مع آخرين وأراد أن يعرف تأثير هذا الحكم على سير إجراءاتنا وما
نستنتجه من حسن نية الأنجليز أو سوء نيتهم في المفاوضات . فقرر جميع
الأعضاء أن أمر عبد الرحمن بك فهمي وزملائه لا يمنع من السير في
المفاوضة .

٩ أكتوبر سنة ١٩٢٠

قال سعد لأعضاء الوفد الأربعة الذين حضروا من مصر أنه كان يود
قبل بدء المفاوضات الأولى في لندرة أن يبقى بعض الأعضاء في باريس
حتى إذا أريد قطع المفاوضات يكون قطعها بحجة استشارة باقي أعضاء
الوفد المقيمين في باريس أي أن ذلك يكون بطريقة مستترة لا تفيد القطع
بصفة رسمية . وأضاف سعد أنه عندما لم يقبل الوفد ذلك وذهب كل
أعضائه الى لندرة كانت فكرة استشارة الأمة في الحقيقة لغرض الخروج
من لندرة بصورة مرضية . هذا ما قاله سعد ردا على قول المندوبين بأن الأمة
لا تريد قطع المفاوضات وكان هو يريد هذا القطع بعد أن ظهر له عدم
تمكنه من القيام بالمفاوضة الرسمية كرئيس للمفاوضين .

١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠

تقرر سفر الوفد اليوم الى لندرة لأستئناف المفاوضات بعد حضور مستر

« ولتر » الأعرج من لندن ملتر ومقابلته لسعد وتبنته إياه على نتيجة
استشارة الأمة وسيتم الأعضاء يوم الأربعاء الآتي (١٣ أكتوبر) إلى
لندرة وسعد غير راض عن ذهابه و يود لو بقي هو في باريس .

١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٠

حضر عندي سعد وأنا مريض ومعه الدكتور حامد محمود وأخبرني بأنه
فكر الليلة الماضية طويلا في مسألة سفر كل أعضاء الوفد إلى لندرة وأنه لا
يزال مصرا على ضرورة سفر البعض وهو يقبل ألا يذهب إلى لندرة إذا رنى
ذلك فأجبتة بأن سفره ضرورى وأن سفر البعض دون البعض يخالف قرار
الوفد بسفر الكل .

١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠

حضر عندي أحمد لطفى السيد ليعودنى في مرضى وأخبرني أن سعدا
مصر على تنفيذ سفر البعض وأنه اتفق مع بعض الأعضاء على هذا الرأى .
وفي المساء زارنى محمد محمود وأخبرني بما سبق أن أخبرني به لطفى
السيد وبأن النية معقودة على اختيار عبد العزيز فهمى وعلى ماهر ليسافرا
مع سعد وقد قلت لمحمد محمود إنى نظريا أرجح الأكتفاء بسفر من نراهم
ضرورىين للمفاوضة في صحبة سعد وكذلك للمفاوضة مع هرست في أمر
قوانين المحاكم المختلطة ولكن بما أن فى المسألة أغراضا فأنى أرى ضرورة
سفر الكل خوفا من عمل مالا تحمد عنياه بلندرة في غياب الباقيين .

١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠

اليوم في غيابي لمرضى حتم سعد عدم سفر الجميع الى لندرة والا فانه هولا يذهب ويريد بذلك أن يتفرد وحده بالمفاوضة كمتحدث رسمي عن الأمة وقد قرر الأعضاء أخذ الآراء على سفر سعد بمفرده أو مع البعض فتقرر سفر البعض مع سعد واختارت الأغلبية عبدالعز يز فهمى وعلى ماهر . ثم اقترح حمد الباسل سفر مصطفى النحاس معهم كسكرتير فتقرر ذلك .

١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠

علمت وأنا مريض أنه تقرر اليوم سفر جميع أعضاء الوفد الى لندرة بعد مرور عشرة أيام من سفر سعد ورفاقه مالم يرجع سعد ومن معه أو يخبرنا بحضورهم وذلك كله اذا لم يوجد سبب يمنع من السفر .

٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٠

سافر اليوم سعد وعبدالعز يز فهمى وعلى ماهر والنحاس الى لندرة وهنا يجب أن نقول أن سعدا في بيانه السابق ذكره والذي أرسله من فيشى الى القاهرة كان قد ارتأى قبول الدخول في المفاوضة اذا رضيت الأمة بقبول المشروع كأساس للمفاوضة كما أن مندوبى الوفد بعد استفتاء الأمة في مصر أتوا معلنين أن الأمة تقبل الاستمرار في المفاوضات على أساس المشروع مع ما يراه الوفد من تحفظات تحقق أمانها مع عدم قطع المفاوضات .

ويلاحظ أيضا أن عبدالعز يز فهمى قد وضع تقريرا برأيه في مشروع الاتفاق الذى وضعته لجنة ملتر وعبدالعز يز فهمى هو من فريق المعارضين

لسياسة سعد وقد ارتأى في تقريره أن استقلالنا هو بمقتضى المشروع وحده
حماية من النوع الحديث نظرا للمراقبة السياسية على مصر في صلاتها
بالخارج وأن المشروع فيما يختص بالداخل مقع بالاشتراطات الماسة
بالحرية وبسيادة البلاد . وذكر في تقريره أنه « مع موازنة مزاي هذا
المشروع ومضاره وسماع رأى البلاد التى تكلفنا بقبوله مع التحفظات التى
ترغبها لا يرى سبيلا سوى متابعة رأى البلاد والتصريح بقبوله مع
التحفظات .. » إلى آخر ما جاء في تقريره المؤرخ اكتوبر سنة ١٩٢٠ ونشر
بنصه في جريدة الأهرام بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٢١ .

٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٠

قابل سعد اللورد ملز وأظهر اللورد رغبته في أن تتولى الحكومة المصرية
المفاوضات الرسمية بعد أن وقفت على رغبات الأمة المصرية وسيقابل
مندوبونا جميعا لجنة ملز بعد غد .

ومن هذه المقابلة التى أعلن فيها ملز أن المفاوضات تكون بمعرفة الحكومة
المصرية ، أدرك سعد أنه لن يرأس المفاوضات الرسمية لبأسه من اسناد
وزارة إليه بسبب أن انجلترا كما تأكدنا قد أخبرت السلطان فؤاد بواسطة
مندوبها السامى فى القاهرة أن سعد عرض على ملز أن يتساهل فى طلباته
إذا عزلت انجلترا السلطان فؤاد وأقامت أبنة الطفل على عرش مصر ، وكنا
نعلم أن سعدا قد نفذ رأيه وعرض على ملز نيته هذه التى سبق أن أخبرنا بها
مما ذكرناه فى حينه

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠

قابل سعد وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر ومصطفى التحاسن ملتر اليوم .
وقدم سعد بياناً بالتحفظات التى تطالب بها الأمة وأهمها ما يأتى :-

١ - إلغاء الحماية صراحة

٢ - عدم تحويل الامتيازات الأجنبية الى انجلترا عند الغاء

الامتيازات

٣ - حرية مصر فى عقد المعاهدات بأنواعها إلا المعاهدات السياسية

الضارة بانجلترا

٤ - أولوية مصر فى مياه النيل اللازمة لأراضيها المزروعة والمقابلة

للمزراعة

وقد أخبر ملتر سعدا بأنه لم يعد مطلقاً بإعلان إلغاء الحماية .

وقال سعد لملتر « اننا بينى وبينك نقبل الحماية بشرط إلغاء باقى

القيود » : ولم يوافقته باقى الأعضاء على هذا القول .

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠

وصلت اليوم برقية بتاريخ أمس من سعد يدعونا فيها للحضور الى

لندره بأسرع وقت .

ولم تعرف السبب فى ارسال هذه البرقية فأن سعدا كان لا يود

حضورنا الى لندن وأن الوقت لم يتسع للمفاوضات فى كل رغبات الأمة

ولو كان يائسا لحضر إلينا فى باريس بحجة أخذ رأى باقى الأعضاء ثم

يقطع المفاوضات هنا بطريقة لبقه كما صرح لنا بذلك قبل سفره - ولكن

يظهر أن ارسال هذه البرقية قبل الدخول فى المفاوضة كان بأرادة ملتر .

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠

سافر باقى أعضاء الوفد الى لندره وسافرت معهم .

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠

أخبرنا اليوم سعد بأن ثلاثة من الطائفة المصريين باندرة قابله يوم السبت الماضى وكان معه عبدالعزیز فهمى وعلى ماهر ومصطفى النحاس سألوه عن المشروع فأخبرهم سعد بأنه حماية ووافقه عبدالعزیز فهمى على ذلك فقال الطلبة لو كان مندوبو الوفد أخبروا الأمة بحقيقة الحال فأنها كانت ترفض المشروع أما على ماهر والنحاس فقد أجابا الطلبة بأنهما يريدان المشروع استقلالا إذا ألغيت الحماية .

أفضى سعد بحديث الى مكاتب جريدة « الأهالى » المصرية أعلن فيه أن مشروع ملز حجابة وقالت الجريدة بحصول شقاق بين أعضاء الوفد كما نشرت بعض الصحف الانجليزية مبثلى « المورنج بوست » و « وستمنستر جازيت » بحصول شقاق بين الأعضاء .

حضر عدلى ظهرا بعد أن قابل ملز ومكث معه ساعة ونصف ساعة وأخبرنا بأن ملز يرى تأليف وزارة للمفاوضات الرسمية :

١ نوفمبر سنة ١٩٢٠

قابل سعد مستر « سيندر » فى فندق سافوى وهذا آخر سعدا بإمكان الوصول إلى نص بشأن الحماية يوفق بين رغبات المصريين وإحساس

الأنجليز فأن هؤلاء يعتبرون أن النص الصريح بإلغاء الحماية يمس كرامتهم . وأن أمام ملز صعوبات . وهنا قال له سعد إنه يقبل أن يقال أن مصر تتبع انجلترا في أمورها الخارجية فقط - وتلك غلطة كبرى من سعد .

أرسل سعد اليوم الى ملز يطلب مقابله و يقول في خطابه إن للأمة تحفظات لا بد من تحقيقها حتى يتسنى تأييد المشروع .

٢ نوفمبر سنة ١٩٢٠

حضر « رينل رود » و « سبندر » الى سعد اليوم وأخبراه بأنه مدعو لمقابلة ملز غدا وكان ذلك بحضور على ماهر وأخبرنا سعد بأن « رينل رود » قال له أن من المستحيل التصريح بإلغاء الحماية . فقرر الوفد بالأجماع أنه ان لم يصرح بإلغاء الحماية فإنه لا يقبل الدخول مع الأنجليز في أية مفاوضة .

وكان ملز قد قال لسعد أن بالمشروع أصول الحماية نظرا للتمثيل الخارجي فالنص على إلغائها يعتبر تناقضا .

٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠

حضر « رينل رود » ظهرا لتناول الغداء هو وزوجته مع سعد ومعهما محمد محمود والمكبباتي . وظهر أن « رينل رود » غير يائس من إيجاد حل . وقد نشر اليوم في جريدتي « ستار » و « المورنينج بوست » مامعناه أن مطالب المصريين في التحفظات حقة وأن من اللازم عدم التثبيت بالالفاظ لضياع المشروع .

قابل سعد ومحمد محمود ملز فقال لهما أن التصريح بإلغاء الحماية من

الآن غير ممكن و يؤدي إلى سقوطه هو المشروع . وعند المفاوضات الرسمية يكون من الممكن الوصول إلى ذلك بعد أن يكون الرأى العام على استعداد لقبوله .

و محمد الباسل ولطفى السيد و محمد محمود وأنا على اتفاق فى أن الطريقة الوحيدة هى أن يكتب للتربالتحفظات التى بها تساعد المشروع أمام الجمعية الوطنية وألا نعاكس وزارة الثقة إذا وضعت برنامجها على هذا الأساس . ولكن سعدا وأنصاره يرون معاكسة أى وزارة ان لم يعترف ملر من الآن بطلباتنا .

و يرى سعد السفر من لندرة يوم السبت (٦ نوفمبر) الى باريس وقال
ملر لسعد « نحن الآن فى مأزق »

٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

عرض علينا سعد اليوم ارسال خطاب رقيق للملر ، وأن نترك لندره أملا فى أن بذلل ملر الصعوبات التى أمامه

ولطفى السيد و محمد محمود و محمد الباسل وأنا متفقون على أن المفاوضات الرسمية قد تذلل هذه الصعوبات وقد عرض لطفى السيد على سعد أن يكون الخطاب حاويا للتحفظات التى نراها ونساعد المشروع بسببها فإذا حققت المفاوضات الرسمية هذه التحفظات أصبح مشروع ملر جديرا بالقبول لكن سعدا رفض رأينا رفضا باتا فهمنا منه أنه لا يريد إطلاقا أى مفاوضات رسمية على يد غيره ، وأنه يفضل قطع المفاوضات على تحقيق التحفظات على يد غيره .

وفهم بعضنا أن سعدا لا يريد اعلان التحفظات كى يمكنه الطعن على كل ما يحصل عليه غيره بمفاوضات رسمية حتى ولو حققت كل التحفظات .

٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠

تناول سعد الغذاء على مائدة « رينل رود » وزوجته فى فندق مسافوى وقد أخبره رود أن لجنة ملتر ستجتمع فى الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم .

٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠

اجتمع سعد وأعضاء الوفد فى غياىى اليوم صباحا رغم الاتفاق على أن يكون الاجتماع بعد الظهر واعتمادا على هذا ذهبت فى الصباح الى البنك لأمر تتعلق بالوفد .

وقررنا ارسال خطاب للمريشف عن عدم اشتراك الوفد لامباشرة ولا بالواسطة فى المفاوضة الرسمية إذا لم تقبل التحفظات من الآن كأساس للمفاوضات .

وبعد الظهر حضر عدلى من عند ملتر وقال لنا إن ملتر أخبره الآن بأنه من الممكن التنويه على التحفظات فى تقريره الذى سيرفعه لحكومته وألا مانع من الغاء الحماية وقبول التحفظات فى المفاوضة الرسمية . وأن ملتر وزملاءه الوزراء يرون أن الحماية سقطت بالفعل وأنه أى عدلى متفائل كل التفاؤل من النص على ذلك للوصول الى المفاوضة الرسمية .

ذهب لطفى السيد بالنيابة عنا الى سعد ليلا لتعديل الخطاب المزمع إرساله لمارفأبي سعد محتجا بصدور قرار الوفد بذلك ولا يمكن تغييره بأية حال ، وأنه يحارب كل وزارة تدخل المفاوضة ولو كانت من عدلى أو ثروت أو سواهما .

٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠

إنحقد الوفد اليوم وقد عدل سعد عن إرسال الخطاب واتفق معه فى ذلك زملاؤه المنتمون إليه وكان من رأى عدم إرسال هذا الخطاب لأنه بمثابة قطع للمفاوضة وتقرر بين أعضاء الوفد إتخاذ مضمونه خطة لهم وهى أن الوفد لا يدخل المفاوضات الرسمية إلا بعد أن تكون التحفظات أساسا للمفاوضة وفقد فريقنا الثقة بمفاوضة سعد و يرى فائدة البلد فى أن تجرى المفاوضات وزارة من عدلى ورشدى اللذين ما كنا لهم أصدقاء وكان سعد صديقنا الأول ولكن تجارينا معه فترة وجودنا فى فرنسا وانجلترا لم تقنعنا بفائدة مفاوضة من سعد ونحن جميعا - أى المعارضين - سنكون بعيدين عن الوزارة طبق قرار الوفد الأول الذى ألغاه سعد . وسواء لدينا أكان رئيس المفاوضة سعدا أم غيره فأننا سنبقى على كل حال أعضاء فى الوفد المصرى الى أن تتكون الجمعية الوطنية ونرشح أنفسنا فيها ظفرنا بالعضوية أو لم نظفر.

يظهر الآن على سعد أنه يخشى عاقبة قطع المفاوضات حتى لا تمس مكانته الشخصية .

وقد عرض عبد اللطيف المكباتي إقتراحا بإرسال خطاب الى ملتر يسجل فيه أن الوفد لا يعضد أى مشروع إلا إذا كان قائما على أساس التحفظات وقد رفض سعد وأشياعه هذا الاقتراح لأنهم ظنوا أنه يقصد به تعضيد أية وزارة رسمية تؤلف من غير سعد إذا كان أساس برنامجها تحقيق التحفظات .

٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠

دعينا للحضور غدا لوزارة المستعمرات في الساعة الثالثة بعد الظهر
جلسة عامة بين لجنة ملتر والوفد .

٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠

ذهبنا في الساعة الثالثة لوزارة المستعمرات وبعد التحية تلى علينا ملتر مذكرته ورد عليه سعد ردا فيه كثير من الجفوة وانعدام الكياسة مما ألم ملتر ثم أرسل سعد اليوم الى مصر برقية بأن الوفد قرر عدم الدخول في المفاوضات لعدم قبول التحفظات من الآن - وذلك رغم ما وعد به ملتر من أن التحفظات ستكون موضع بحث في المفاوضات الرسمية . ورغم ما رأيناه من الاستعداد لقبولها في المفاوضات . ومع ذلك فقد قال سعد في البرقية أن الأمل لم يضع .

١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠

تركنا جميعا لتدريه اليوم الى باريس .

١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠

اليوم عيد تكوين الوفد وقد مضى على تأليفه ستان فاحتقلت به الأمة المصرية في القاهرة وغيرها وكان من المحتلفين بهذا العيد في القاهرة حسين رشدى باشا وألقى خطابا في ذلك اليوم قال فيه « اليوم هو اليوم الثالث عشر من شهر نوفمبر . وإنه ليوم عظيم . يوم مشهود في تاريخ مصر الحديث ففي مثله من سنة ١٩١٨ هب سعد باشا زغلول ومعه إثنان من رفاقه للمطالبة رسميا باستقلال مصر ... » ثم قال « يوم ذاك حيّت الوزارة المصرية (أى رشدى وعدلى) هذا الحادث الذى كان ينفق تمام الاتفاق مع أمانيا ، والذى لم تكن تألوجهدا في التمهيد له . وهذا كله ما أثبتناه فيما سبق من الإيعاز بتكوين الوفد ومعاونته بعد ذلك .

وفي هذا اليوم حضر عدلى الينا في مركز الوفد بباريس بعد رجوعه أمس من لندره وأخبرنا بحضور سعد أن الاستاذ أحمد نجيب مكاتب جريدة « الأخبار » المصرية والذى يقيم معنا في مكتب سكرتيرية الوفد أرسل برقية الى جريدته بأن عدلى يسد الأبواب في وجه الوفد ويسعى في عرقلة أعماله وإن الجريدة تريثت في نشر ذلك وأن محمود باشا سليمان أرسل لعدلى برفقية يستفسر فيها عن هذا الخبر وقامت مناقشة غيرودية بسبب هذه البرقية بين عدلى وسعد . ثم قال عدلى أنه قابل ملر أمس الأول وأن هذا أخبره بأنه لا يمكن ضياع المشروع لأجل كلمة وهى التصريح من الآن بإلغاء الحماية .

مع العلم بأن نفقات ارسال برقيات الى جريدة الأخبار كانت كلها

من مال الوفد ، ولم يطلع الأعضاء على هذه البرقية قبل إرسالها ، وفهموا أن سعدا هو الذى أوعز بإرسالها . ولذلك كانت مناقشة بعضهم لسعد إنتقادا صريحا على ارسال البرقية .

١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠

أرسل سعد خطابا موصى عليه الى اللورد ملز بأننا ننتظر قبول التحفظات ويأته لا يمكن لمصرى مهما تكن الثقة به أن يقبل الفاوضات الرسمية على اساس المشروع الحالى .

١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠

وصلت الى محمد محمود من والده اليوم برقية بأن مصطفى النحاس بصفته سكرتيرا للوفد أرسل لهم بمصر برقية بأن عدلى باشا يعرقل أعمال الوفد وكان كارثة عليه . ثم حضر عدلى وأخبرنا بعلمه بإرسال برقية من النحاس واستفسر من سعد عن هذه الحملة الظالمة التى بدأت ببرقية أحمد نجيب ثم أعقبتها برقية مصطفى النحاس فتظاهر سعد بأنه لا يعلم عن هاتين البرقيتين شيئا مع أنها أرسلتا على نفقة الوفد . وكنت أنا باعتبارى أمين الصندوق أسلم الى مصطفى النحاس مبالغ لأرسال المراسلات والبرقيات جملة دون معرفة بالتفصيلات وذلك ثابت فى دفتر صندوق الوفد .

لكن سعدا رغبة منه فى اظهار عدم علمه بهاتين البرقيتين طلب مصطفى النحاس من حجرة السكرتارية واستفسر منه عن البرقية التى أرسلها دون علم منا ومنه فأجاب مصطفى النحاس بأنه أرسل البرقية

بصفة خاصة بينه وبين الاستاذ أمين الرافعي صاحب جريدة الأخبار .
ويلاحظ أن مصطفى النحاس أرسل هذه البرقية بالشفرة ومع ذلك فإن
سعدا طلب إليه بهدوء عدم إرسال مثل هذه البرقيات فيما بعد دون أن
يظهر عليه أى إنفعال مما أثبت لنا بطريقة فاطمة أن سعدا كان الموعز
بإرسال البرقيتين ، فبهتتا جميعا وأظهرنا له اشمئزازنا من هذه الطريقة .
فلما رأى عدلى ذلك واقتنع أن الأمر كان بإيعاز من سعد رغم الخدمات
التي أداها عدلى والعمل مع الوفد أشهرا عديدة وما ضحى به من راحته
وماله . لما رأى ذلك ثار هذا الرجل الرزين لهذا الجحود وغضب لطلعه في
سمعته وشرفه وأخذ يسرد خدماته لسعد وأنه ما كان يود الحضور لولا تكرار
برقيات سعد إليه ثم انتهت ثورته بأن قال لسعد هذه الكلمات :

« ياسعد إننى وطنى مثلك ونظيف مثلك » . فأظهر سعد ألمه من هذه
الجملة . ثم تركنا عدلى غاضبا معترضا الرجوع إلى مصر .

كانت البرقيتان أكبر سبب فى انشقاق الوفد وقد احتجاجنا بشدة على
هذه الفعلة النكراء التى توقع الضرر بالبلاد وقد سببت فعلا تبليل الأفكار
فى مصر وأحدثت انقساماً بين الناس .

ولم استطع السكوت على هذا الجحود وهذا الظلم فذهبت الى مقر عدلى
بالفندق وأظهرت له ألى وألم زملائى ودعوته الى الغداء فاعتذر وكررت
الدعوة وألححت فيها حتى قبل وذهبنا نحن الاثنين الى مطعم بشارع
« الشانزليزيه » أسمه « أمبا سادور » وأخذت أهون عليه . أثناء
الغداء . وقع البرقيتين وما أظهره سعد من عدم اكتراث وأصفت أن الأمة

والتاريخ سينتقدان جهوده . وكان يسمع والألم يحز في نفسه ولم يحب إلا بقوله : إنه يأسف لما ارتكبه من خطأ مع سعد ذلك أنه كان صديقاً ومازال صديقاً ، وتعاوننا معا في القضية المصرية ، وما كان يجوز له - أي عدلى - أن يقول لصديقه « انه مثله ونظيف مثله » . فقلت له ياباشا أنت تدهشنى من أن التعبير منك عن غضبك وغاية ألمك أن تقول لسعد إنك وطنى مثله ونظيف مثله ولو كنت أنا محلك وطعنت فى وطنيتى وشرفى لما اكتفيت بهذا التعبير فأجابنى عدلى بأنه يعتقد على كل حال أنه أخطأ فيما قاله لسعد وما كان يصح له أن يتحدث بهذه الصورة .

والحق أنى اعجبت بهذا النبل من رجل ما كنت صديقاً له وأسفت على أن مثله يكون موضع هجوم وتجريح كما حصل ثم افترقنا والألم يحز فى نفسى .

١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠

أمام ما أبدينا لسعد من اعتراضات إعترف بخطئه مع عدلى ، وذهب إليه اليوم وسعى فى الصلح معه ، وانتهينا بأن يرسل كل منها برقية بعدم وجهه شقاق بينهما ، فأرسل عدلى برقية بما اتفق عليه ، أما سعد فإنه أرسل فى برتيته أن عدلى لن يعمل شيئاً دون إتفاق مع الوفد .

١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠

سافر عدلى اليوم من باريس لمصر ، وأقام له الوفد مأدبة وداع بفندق الكنتنتال بباريس .

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٠

حاول اليوم سعد استرضاء الأعضاء المعارضين له بكلام عام لم يقنع أحدا . وفي الوقت نفسه أيد مصطفى النحاس في إرساله البرقية الى امين الراقى .

وعلمت أن سبب سعى سعد في استرضائنا أنه وجد نفسه في الأقلية بعد أن أصبح حافظ عفيفي و ووصا واصف على غير رأيه .

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

استمر التقاطع بيننا وبين سعد أياما وامتنع هو عن الحضور لمقر الوفد . وحضر اليوم على ماهر للتفاهم مع فريقنا بغرض الصلح مع سعد وجاء في كلام على ماهر أن سعدا أخبره بأنه عندما عرض على محمد محمود أن يكون بعض أعضاء الوفد في الوزارة ليكونوا أغلبية فيها وأن يكون محمد محمود وزيرا ضمن هؤلاء الوزراء كان هازلا وأنه كان يريد معرفة ما يضمره محمد محمود . و يظهر أن سعدا كان يريد بمساعاه هذا بين المعارضين أن يتهمهم فيما بعد بمالأة عدلى لغاية شخصية في نفوسهم . فلما ظهر خطؤه ولم يقبل محمد محمود دخول الوزارة أفهم على ماهر أنه كان هازلا فيما عرضه .

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠

لم يحضر سعد لمحل الوفد من نحو خمسة عشر يوما إلا مرة واحدة وهو يصدر لمصر خطابات وتداءات من فندقه دون أن يطلع عليها أعضاء الوفد .

وإنحصر همه في تأليف وزارة الثقة التي سبق ان طالب هو والوفد بها مرارا .
وأصبح الآن يتهم بالمروق كل من يقبل تأليف وزارة المفاوضات فهو
يخشى أن يؤلف عدلى وزارة تحوز ثقة الأمة . وهو بما يكتبه كرئيس للوفد
يحمل الوفد نتيجة تصرفات لا يعلم عنها الأعضاء شيئا .

٢ يناير سنة ١٩٢٠

أرسل لى سعد الاستاذ محمد كامل سليم السكرتير العربى للوفد يطلب منى
أن أرسل له تحويلا بمبلغ ألف جنيه . ولما كان سعد قد استلم منى مبالغ
كثيرة لم يقدم عنها حسابا ولم يخبرنى بأوجه صرفها عرضت الأمر على
زملائى وأشعرتهم انى أريد الاستقالة من أمانة الصندوق . وكنت أعطيت
نقودا الى سعد كقرض دون قرار من الوفد على أن يردّها ولم يسدد .
عرضت الامر على زملائى فثار عبد العزيز فهمى وأخذ يعاتبنى كصديق
وزميل وانتهى الأمر بالاتفاق على عدم قبول استقالتي والأكتفاء بالألا
يعطى لسعد شيء فيما بعد إلا بقرار من الوفد . ثم أرسلنا على الفور خطابا
خاصا الى سعد بأمضائنا جميعا (حمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى ومحمد
محمود ولطفى السيد وأنا . و بأقرار عبد العزيز فهمى الذى أبى أن يرسل
بأمضائه شيئا مكتوبا الى سعد) نحتج فيه على انفراده بالعمل دون أن
يطلعنا على شيء . وقررنا أنه أن أجابنا بعدم أمكانه العمل معنا نساfer
جميعا الى مصر فوراً . وهاك نص الخطاب :

محاضرة صاحب المعالي رئيس الوفد المصرى

لاشك أن معاليكم قد أحطتم علما بالحال السيئة التى فى مصر الآن .
 انقسام فى الآراء ، وانصراف بعض الناس عن الوفد ، والاعتراض عن
 إتباعه ، وتخاذل فى جسم الاتحاد الذى هو سندنا فى كل عمل ، وإنذى هو
 معقد رجائنا فى بلوغ الغاية التى نبشدها . حال سيئة لا تتأخر عن أن
 نصارح معاليكم بأن سياسة الأفراد بالعمل مباشرة أو بالواسطة - تلك
 السياسة التى ظهرت فى الوفد من أواخر الصيف الماضى - يجب أن تحتل
 قسطها الوافر من هذه النتيجة . و يسوءنا أيضا أن هذه الخطة ، مع ظهور
 نتائجها السيئة هنا وفى مصر لا تزال متبعة الى الآن . إذ أن معاليكم
 إنفردتم بأرسال تلغراف الى اللجنة المركزية ، وأرسال خطاب الى اللورد
 ملزر ، وخطابات أخرى الى هيئات كثيرة فى مصر دون أن تشترك فى
 أمرها ، فى حين أننا مسئولون دائما عما فيها .

لما نشأ أن نحتج على هذا التصرف فى حينه ، بل واطبنا على الحضور
 الى الوفد ، ولاحظنا ان معاليكم لا تحضرون ، فحملنا هذا الأمتناع على
 خير ما يحمل عليه ، ولم نكن لنقدر ان الغرض من ذلك الأصرار على
 الاستمرار دون مشاركتنا حتى علمنا من الحركات الأخيرة انكم ممتنعون
 قصدا عن الحضور دون أن نعرف سببا خاصا لهذا الامتناع ، ثم علمنا أمس

أن بينكم وبين مستر « بلنت » شأنا يتعلق بالقضية المصرية ، وأنكم أرسلتم الدكتور حامد افندى الى لندره لهذا الغرض ، وأنكم تريدون إرسال أحد الأعضاء لهذه الغاية نفسها . كل ذلك بلا مشاورة لنا ، ثم علمنا اليوم أنكم طلبتم من حضرة أمين الصندوق ألف جنيه لا يبعد أن تكون لتنفيذ هذه المهمة .

تلقاء هذه التصرفات الانفرادية التي ليست مباحة في ذاتها ، والتي ظهرت بالحس نتائجها ، ترى من الواجب علينا أن نحتج على هذه الخطة وان نطلب الى معاليكم العدول عنها ، والرجوع إلى العمل مع الوفد كله باعتبار جسامتها . أما تلقى وكالته من الأمة ، وتحمل كذلك بمجموعه كل المسئولية عن تنفيذ هذه الوكالة .

على أننا الآن ، تلقاء ما هو جار في البلاد أحوج ما يكون هذا الوفد الى البحث في تلافى ما وقع من أضرار السياسة التي أشرنا اليها ، والتي يضيق المقام الآن عن الأفاضة فيها ، فإن الحالة أخرج من أن بلافيا غير الحزم والتدبر ، والوقت آزف من أن يحتمل المغاضبه والاهتمام بالشخصيات .

وتفضلوا يا معالي الرئيس بقبول تحياتنا واحترامنا .

حمد الباسل - عبد اللطيف المكباتى - محمد محمود - احمد لطفى السيد - محمد على .

حضر سعد لمحل الوفد . وكانت نتيجة محادثتنا معه أنه يرى ما يأتي :

- ١- أن لجنة ملزقة قد انحلت نهائيا .
- ٢- استحالة قبول الأنجليز تحفظاتنا وخصوصا . إلغاء الحماية صراحة .
- ٣- عدم ثقته بعدلى ورشدى ومن معها مثل ثروت وغيره . وأنه لا يتصور أن عدلى يستقيل إذا ألف وزارة ولم يصل فيها الى إلغاء الحماية .
- ٤- أن الوفد كان قد قرر عدم رضائه عن تشكيل أية وزارة صديقة قبل قبول التحفظات (وهذا خطأ فأن الوفد لم يقرر ذلك وإنما رأت أغليته أمام إصرار سعد عدم اشتراك الوفد فى المفاوضات الرسمية قبل قبول التحفظات مخالفا فى ذلك قرارات له سابقة)
- ٥- سألنا سعدا- وقد أصر على قطع المفاوضة بدون مبرر- ماذا نعمل إذن ؟

فقال : « لا شىء ونتكل على الله »

ولما لاحظ إمتعاضنا أردف : « لا بد من الاعتراف بالهزيمة . والا فهل تر بدون عمل ثورة فى مصر ؟ وما رأيك يا لطفى بك ؟ »

فقال لطفى بك : « إننا لا نقبل الاعتراف بالهزيمة ، ونقطع المفاوضات . أما عن الثورة فانى بصراحة إذا إقتنعت بأن من مصلحة بلادنا أن تقوم بشورة كنت أول المجندين لها الداعين إليها » .

تلك كانت آراء سعد النهائية. كذلك أعلن أنه سوف لا يكتب إلى مصر نداء يعرقل تأليف وزارة بعد قبول إنجلترا للتحفظات. ويريد أن تؤيد الجرائد الموالية فكرته وتمتتع جرائد المعارضة عن نشر ما يخالفها.

طلب الى سعد أن أقبله في منزله مساء اليوم (٣ يناير) لشرب الشاي معه. فذهبت إليه في الساعة الخامسة وبعد الظهر، وكانت مقابله ودية، ثم طلب مني أن أعطيه الألف جنيه التي سبق له أن طلبها. فأجبتته بأنني أعطيته من قبل مبالغ متعددة دون قرار من الوفد على أن يردّها، ولهذا أعذر عن عدم الدفع. وأوضححت له أنني مستعد لدفع أى مبلغ يقرره الوفد. فأخبرني ألا داعي لعرض الأمر على الوفد وأنى كصديق له يمكنني أن أعطيه المبلغ ليكون دينا عليه لى شخصيا. فاعتذرت وأخبرته بأنني مسئول عما دفعته إليه وانى لما عرضت الأمر على الوفد قرر الموافقة على السلفيات التي صرفت إليه بشرط عدم تكرار الأقراض. وبعد أن أخبرت اعضاء الوفد بأننى مسئول شخصيا عما أقرضته له - اى لسعد - أعفانى الاعضاء من هذه المسئولية. ثم ودعته وانصرفت بعد أن ذكرنى بصدور قرار من الوفد بقضى بأن يكون صرف الشيكات بتوقيعه وتوقيعى.

٥ يناير سنة ١٩٢١

أرسل لى سعد اليوم الخطاب الآتى نصه :-

حضرة الاستاذ محمد بك على

يظهر أنكم الى الآن لم تكتبوا ما اتفقت معكم على كتابته الى بنك

الكر بدي ليونيه من تقييد جميع المبالغ المودعه فيه للوفد بحساب الوفد وأن يكون الصرف منها بأذن ممضى منكم ومنى طبقا للقرار السابق صدوره .
فأرجوكم أن تنفذوا هذا القرار طبقاً لما تم عليه الاتفاق بينى وبينكم . كما أرجوكم أن ترسلوا المبلغ السابق طلبه ولحضرتكم التحية والأحترام .

سعد زغلول

فبادرت بأرسال الرد إليه فى نفس اليوم أى يوم ٥ يناير سنة ١٩٢١ ونصه :-

حضرة صاحب المعالى الأكرم

تشرفت بخطاب من معاليكم اليوم خاص بالمبالغ المودعة فى بنك الكر بدي ليونيه لحساب الوفد : وإنى لزيادة الأطمئنان سأرسل للبنك خطاباً فوق ما عنده من التعليمات . أما عن المبلغ الذى تطلبه معاليكم فقد رأى جميع حضرات الأعضاء الذين كانوا بمحل الوفد اليوم أن تعرض المسألة على جلسة الوفد حتى يقرر فيها بالاشتراك مع معاليكم ما يراه . لهذا أرجو التكرم بأفادتى بما ترونه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد على

٦ يناير سنة ١٩٢١

كان الدكتور حامد محمود قد ذهب الى « لندره » ثم رجع الى

باريس، وكنا قابلناه صدقه يوم ٤ يناير سنة ١٩٢١ وسألناه عن سبب
ذهابه الى لندره فأخفى علينا السبب .

واليوم اعترف لنا الدكتور حامد محمود بأنه أخفى علينا سبب سفره
لأن سعدا كان قد أخبره بسرية المأمورية وأنه يعترف لنا الآن بعد أن
صرح له سعد أنه ذهب بخطاب من سعد الى اللورد ملتر لم يقرأه هو ولم
نعرف نحن طبعاً شيئاً عن مضمون هذا الخطاب السرى .

دعائى اليوم سعد للتفاهم معه فيما كان بيننا من خلاف . وكانت
المقابلة بفندق الكنتنتال وجرى بينا عتاب سببه أنى من المعارضين كما
كان سببه مسألة النقود .

٧ يناير سنة ١٩٢١

حضر اليوم سعد لمحل الوفد . وقد عرضنا عليه مضمون بعض الخطابات
التي وردت من مصر عن الحالة ، وفيها أن الأتقسام فى الآراء وسد الطريق
على وزارة موثوق بها موجب لدخول السلطان وشيعته فى الميدان وتولى
المفاوضات الرسمية ، وفى هذا من الخطر ما فيه . فأجاب سعد بأن لا لوم
علينا إذا حصل ذلك ، فأننا موكلون فى الاستقلال و يثنا من الحصول
عليه ولا يمكننا أن نعمل شيئاً آخر . كما لا يمكن مطلقاً أن نتضامن مع أية
وزارة أو نؤيدها مع علمنا بأنها خادعة أو مخدوعة .

وقد أجبناه بأنه لم يفكر أحد فى التضامن مع وزارة ولاقى تأيدها .

وإنما المطلوب هو حيدتنا لتكوين وزارة ثقة تدخل على أساس تحقيق تحفظاتنا ويكون لديها ما يطمئنها من الضمانات . فقال ان الحياد غير ممكن . وإن الواجب أن نعلن أننا غير راضين عنها خوفا من أن يقال إننا معها سرا . وان كان لديها وعد من الأنجليز فهذا غير كاف ولا نصدقه . وان كان لديها وثيقة كتابية فلم لا تدخل نحن ولا يمكننا أن أتنازل عن وكالتى عن الأمة .

وأظهر لنا أنه بفضل الآن سفره لمصر ولكن يظهر أنه غير جاد فى قوله هذا

وقد طلع علينا برأى آخر جديد غير الآراء السابقة المتناقضة هو أنه يقبل لألغاء الحماية والدخول فى المفاوضة أن ينص فى مشروع ملتر بما يأتى : « لأجل أن يبني إستقلال مصر أمام انجلترا وباقى الدول على أساس كيت وكيت » وسرد الأمور التى نطلبها جميعا دون أن تلغى انجلترا الحماية صراحة .

وبعبارة أخرى فأن سعدا يقبل بهذا الدخول فى المفاوضة على مجرد وعد بالنظر فى طلبات الوفد ، لا على إعلان إلغاء الحماية فورا . والواقع أن سعدا كان يريد وضع ألفاظ براءة فى مشروع ملتر يتمكن بها من أن يفاوضه بنفسه وأن يرأس المفاوضات دون أن يلاحظ الجمهور أنه غير ثابت على رأى واحد ويريد أن يدخل فى روع الأمة المصرية دائما أنه الحفيظ على آمال الامة والمتشدد فى طلباتها .

٨ يناير سنة ١٩٢١

نشرت جريدة «الانبار» في عددها الصادر اليوم على لسان مكاتبها في باريس ما يأتي:

سالت الرئيس عن حقيقة ما تزعمه بعض الصحف من أن الوفد يلح في أن تلغى إنجلترا الحماية في الحال بحيث أن مصر تدخل في المفاوضات باعتبارها حكومة حرة مستقلة. فأجابني الرئيس بما يأتي! «إن مثل هذا التحثيم غير معقول فتحزن نريد أن المعاهدة التي تعقد بين الطرفين تتضمن بين أحكامها حكما يلغى الحماية إلغاء صريحا. وإنما نقبل الدخول في المفاوضات متى اعطى تأكيد بذلك»

ومن الغريب أن مكاتب الأخبار المذكور لحكمة لا تعلمها كتب بعد ذلك بأشهر أى في ٢١ يوليو سنة ١٩٢١ أنه لم يأخذ حديثا في ٨ يناير سنة ١٩٢١ من سعد وإنما إستلم الحديث من الدكتور حامد محمود مكتوبا بخط واصف بطرس غالى بك أحد أعضاء الوفد وأقرب المقربين الى سعد والذي لم يعارض سعدا مطلقا في أى رأى أدلى به للوفد سواء كان ذلك في باريس أو لندره.

٩ يناير سنة ١٩٢١

حضر سعد اليوم بمحل الوفد ثم جاء الأستاذان عبد الملك حمزة واسماعيل كامل وأخبرانا أنها حضرا من مصر موفدين من محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية للوقوف على حالة الوفد وما قد أشيع

من الانقسام بين أعضائه وليخبر الوفد بحقيقة الحال في مصر. وقد ذكرنا أن الحالة هناك سيئة. وأن بعض القوم هناك ينسبون إلى الوفد أنه قرر عدم الدخول في المفاوضات وعدم الرضا عنها إذا كانت بواسطة حكومة ثقة إلا إذا أعلنت انجلترا رسمياً قبول التحفظات. وأن انصار عدلي يزدادون عدداً. وقد أجابها سعد بأن ما يريد هو أن يعلن أن إلغاء الحماية سيكون ضمن المعاهدة عند إبرام الاتفاق.

وزاد سعد بأن قال أن الفرنسيين الذين يقابلهم ينصحونه دائماً بقبول المشروع باعتباره فرصة ما كانوا يظنون سوحها.

اجتمعنا اليوم مساءً بالفندق الذي يقيم فيه أحمد لطفي السيد وقررنا التشديد على سعد في إرسال النداء الذي وضعناه له. وقررنا تهديده بأن نرسل نحن هذا البيان باسمائنا إلى لجنة الوفد في مصر إن هورفض إرساله.

١٠ يناير سنة ١٩٢١

حضر سعد لمحل الوفد. ثم حضر عبد الملك حمزة واسماعيل كامل، وتناقشا مع سعد ومعنا. وبعد ذلك أدليا إلى بأنها تأكدا من سوء نية سعد ومن أنه لا يريد سوى المحافظة على شهرته بما يتخذه من أعمال. وقد ثبت من محادثة له مع مندوب الأخبار وأرسلها اليوم لتلغرافيا لمصر أنه يخطيء القائلين بالتصريح بإلغاء الحماية فوراً وإنما إذا حصل تأكيد بأن إلغائها سيكون في المعاهدة الرسمية فإن الوفد يدخل في المفاوضات.

هذا مع العلم بأن قرار الوفد نص على ألا يدخل المفاوضة إلا على أساس جميع التحفظات .

دعا سعد أحمد لطفى السيد ومحمد محمود لمقابلته فى الفندق اليوم للتفاهم معها . ثم أخبرهما برغبته فى أن يكون فى الوزارة أعضاء من الوفد وأما هوفأنه لا يقبل بحجة أن رئاسة الوزارة صغيرة بالنسبة إليه وأنكر ما عزاه إليه صديقه على ماهر من أنه إمتنع عن الحضور لمحل الوفد غضبا . وعرض عليها خطابا من ملتر يشكره فيه على تهنته برأس السنة .

١١ يناير سنة ١٩٢١

نشرت اليوم جريدة الديلى الأنجليزية حديثا لسعد جاء فيه :
«تناقش معى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى فى باريس . فى تقرير لجنة ملتر عن مصر وقال ان وفده لم يطلب الغاء الحماية حالا تمهيدا للمفاوضات . ولكن الامة المصرية مع ذلك تطلب أن اى معاهدة تعقد بين البلدين على أساس تقرير ملتر يجب أن تتضمن قبل كل شىء آخر الغاء الحماية- فاذا اعطته الحكومة ضمانا صريحا فأن الوفد لا يتردد فى دخول المفاوضات معها وأعرب سعد باشا عن تقديره العظيم لبعد نظر اللورد ملتر وحكمته واعتداله وأدبه وعن أسفه لما سمعه من استقالته .

لم يحضر سعد اليوم لمحل الوفد وقد أخبرنى دومانى السكرتير الفرنسى للوفد بصفة سرية أنه كان مع زوجته مدعوا للغداء مع سنيوت حنا فى مطعم بضواحي باريس وكان معهم على ماهر وجرى الحديث فى موضوع ..

اختلاف أعضاء الوفد وانقسامهم في الرأي وقد قال له على ماهر أنه علم أن سبب الخلاف هو أن لطفى السيد ومحمد محمود ومحمد على قد وعدهم عدلى بأن يكونوا وزراء معه وأنهم اتفقوا على تأليف الوزارة فعلا ولم يتهم عبد العزيز فهمى بهذه التهمة لأنه مصاب بروماتيزم في اعصابه كما لم يتهم عبد اللطيف المكباتى بحجة أنه سليم النية وبسيط و يظهر لى أن الاتهام آت من سعد .

دعا سعد حمد الباسل والمكباتى فى الفندق للتفاهم معها . فذهبا .

١٤ يناير سنة ١٩٢١

عرض علينا عبد الملك حمزة- فى مقر الوفد وفى غياب سعد- أنه مكلف من اللجنة المركزية بأن يعرض على الوفد السعى فى تأليف وزارة من عدلى وشرح حالة البلد الموجبه للأسف وقال ان لم نتداركها كانت المسئولية عظيمة . ونظرا لتغيب سعد فقد كلفنا عبد العزيز فهمى بأن يذهب إليه و يعرض عليه ما ارثاه عبد العزيز وهو ان نسعى فى ان يكون سعد ضمن المفاوضين الرسميين دون باقى أعضاء الوفد وان لم يمكن ذلك فأننا نساعد فى تأليف المفاوضين من وزارة عدلى صيانة للبلاد و يكون ذلك منا بنداء للأمة مثلا بتأييد عدلى و اظهار الثقة به لما فى ذلك من الفائدة لقضية مصر وقد وعد عبد العزيز بالذهاب الى سعد وطلبنا من عبد الملك حمزة أن يكتب لنا تقريرا بأمور يته فوعده بذلك .

١٥ يناير سنة ١٩٢١

حضر عبد العزيز فهمى الينا اليوم بمقر الوفد- وسعد غائب- وأخبرنا

بأنه ذهب اليوم لسعد وعرض عليه ما اتفقنا عليه فأبى كل الأباء تأييد عدلى وأضاف- أى سعد- أن أنصار عدلى هم الذين أوجدوا الشقاق بما كتبوه فى جرائد مصر وما على عدلى إلا أن يعلن أنه مع الوفد و يسير على مبادئه وهذا ينتهى الاشكال وطلب من عبد العزيز أن ينصحنا بذلك وأضاف بأنه متمسك بمبادئ الوفد فى جميع تصرفاته وأنه أرسل الدكتور حامد الى مستر «بلنت» ليخبره بأن يقول للتر أنه من الممكن أن سعدا يقبل الدخول فى المفاوضة الرسمية إذا وعد بإلغاء الحماية . فعند ذلك قال عبد العزيز لسعد ان هذا العمل مخالف لقرار الوفد الذى صدر لعدم الدخول فى المفاوضة إلا على أساس قبول جميع التحفظات لكن سعدا أجابه بأنه يمكنه أن ينكر تكليف حامد بالمأمورية التى كلفه بها إذا رأى الوفد عدم قبول المفاوضة على الأساس الذى أرسله الى «بلنت» . وعندئذ عارضه عبد العزيز ولم يستعج هذا الإنكار . فاجابه سعد بأن السياسة يجوز فيها الكذب . كما أعترف له بأن المحادثة التى أرسلها بالتلغراف لجريدة الأخبار بمصر كانت خاصة بإلغاء الحماية .

١٦ يناير سنة ١٩٢١

قررنا اليوم نحن الخمسة - لطفى السيد - محمد محمود - حمد الباسل - المكباتى - وأنا - السفر الى مصر نظرا لحالة سعد وتباعده واختارنا الباخرة سفنكس التى تقلع من مرسيليا فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢١ وسيكون معنا عبد العزيز فهمى الذى قرر السفر وقطع التذكرة قبلنا .

١٧ يناير سنة ١٩٢١

أخذنا التذاكر بالباخرة سفنكس وظهر اليوم في جريدة « الأوفر » الفرنسية أن حديث سعد مع مكاتب الأخبار أحدث تأثيرا سيئا في مصر وقامت مظاهرات في الأسكندرية والقاهرة نودى فيها بسقوط الوفد .

ومن الغريب أن سعدا أرسل إلينا في مقر الوفد صورة تليفزيون يريد إرسالها لمصر أحدهما لمحمود باشا سليمان يستفسر فيه عن الحالة والآخر لمصطفى النحاس يقول فيه ان الأخبار مقلقة . فعجبنا لهذا التصرف من سعد ومن أنه يريد إشراكنا في أمره ورددنا إليه صورة التليفزيون وأخبرناه بأن يتصرف كما يريد بعيدا عنا .

ذهب إليه عبد الملك حمزة واسماعيل كامل وأخبراه بأننا نريد منه نداء يجمع كلمة الأمة و يوجد الثقة بعدلى لحمل الأنجليز على تعيينه في الوزارة خوفا من إبعاده وتقوية توفيق نسيم وقلنا أن يخبراه بأن هذا نداء لا ينشر في الجرائد الا مع نداء من عدلى نفسه ، فأبى سعد نهائيا وقال انه لا يثق بعدلى فهددناه بسفرنا وأجابها سعد بأن قال لهما :

فليسافروا - وقد لوحظ وجود سينوت حنا وعلى ماهر وواصف غالى في منزل سعد وأنهم يعقدون معه مجلسا فى أغلب الايام .

وفى اليوم نفسه أرسلنا الخطاب الآتى الى سعد

١٧ يناير سنة ١٩٢١

حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى
نتشرف بأن نعرض على معاليكم ما يبلغ الوفد الآن عن حال البلاد

أنها مضطربة الفكر متشعبة الآهواء . وأنكم تعلمون علما بديها أن المفاوضات الرسمية إنما يحصل على يد الوزارة المصرية . وتعلمون أن من المصلحة الكبرى أن تكون هذه الوزارة مؤلفة من رجال يؤمل فيهم الحرص على هذه المصلحة وأن أولى الرجال اللائقين برئاسة الوزارة هو عدلى بكن باشا . وتعلمون ما ورد من الأخبار أن له مشايعين كثيرين . كما تعلمون ان له في حركة الاستقلال يدا وفضلا عظيماً في كثير من المواطن . فمن المتعين اذن أن يحرص الوفد على مثله و يستبقيه لينتفع به سواء في الحال أو الاستقبال .

وقد عرضنا عليكم جمعا للشئات وتوحيداً للكلمة ، وتقوية لمركز الوفد واستبقاء لعدلى باشا ، وحللاً لأولى الأمر على تكليفه بتأليف الوزارة ، ان تكتبوا للبلاد كلمة تدل على ثقة الوفد به ، وتأييده إياه ، لا ثقة عمياء ، وتأييداً مطلقاً ، بل مشروطاً بأن يكون على مبدأ الوفد ، وألا يقبل المفاوضات إلا إذا كان لديه تصريح بالغاء الحماية كما عرضنا عليكم أن المصلحة الكبرى للبلاد تقضى بعدم دخول أحد من أعضاء الوفد في الوزارة . ولكن تطميناً للوفد عرضنا أن يحصل اتفاق خصوصى مع عدلى باشا على أن تكونوا ائتم ضمن المتفاوضين الرسميين الذين تنتدبهم الحكومة المصرية . عرضنا ذلك كله فلم نجد منكم إلا اباء تاما لم تفهم له دافعا صحيحا . ولقد خطر في بالنا أنكم ربما تشكون في حالة البلاد الآن وخرج مركزها من جهة ما بها من الانقسام وتشعب الآهواء . هذا المرض الذى اخذ يدب فيها على ما يشتهى خصومها ، وأنكم ربما كنتم مطمئنين أن الوفد يبقى قويا الى الأبد ، وأن لن يؤثر في مركزه مؤثر ، خطر لنا هذا وهو

ما نتوهمه داعيا لأبائكم وعدم اجابتكم طلبتنا متمشيا مع هذا الخاطر من جهة وسعيا في ازالة خطر الانقسام المحقق باليلاد من جهة أخرى ، نجد أن لا محيص لنا من درس الحالة بالدقة للوقوف على حقيقتها بالمشاهدة . فنطلب منك كما كنا طلبنا من قبل أن تسافروا انتم وجميع أعضاء الوفد الى مصر في أقرب وقت لهذه الغاية والبحث في مداواة هذه الحال بالطرق الممكنة . والا فأنا مضطرون جميعا للسفر لمصر على أقرب مركب لدرس الحال واصلاح ما نستطيعه منها وايقافكم من هناك على ماجريات الامور . وعلى كل حال فلقد كان موضع اتفاق بيننا وبينكم جميعا أن محل العمل الحقيقي الآن في هذه الظروف النسيئة هو مصر لاجهة أخرى .

وان زميلنا عبد العزيز فهمي بك الذي تضطره حالته الصحية للسفر لمصر والانقطاع عن العمل ربما تعود إليه القدرة عليه كما سبق أن استاذن الوفد في ذلك يشاركنا في هذا الرأي و يوافق عليه تمام الموافقة .

وتفضلوا يامعالي الرئيس بقبول تحياتنا واحترامنا

اوافق على صواب هذا الرأي

عبد العزيز فهمي

من هذه الخطابات يظهر جليا مبلغ رغبة أعضاء الوفد في التضامن مع سعد وحرصهم على ألا يكون في البلاد انشقاق ، ومبلغ إحترامهم لسعد كرئيس للوفد المصري رغم تصرفاته مع زملائه وتناقضه في آرائه ومبادئه ، وأن الأعضاء كانوا حريصين على إحترام قرار الوفد الأول القاضي بعدم دخولهم وزارة الثقة ، وأن يكونوا مجاهدين لا طلاب مصلحة شخصية ولا

مجدد ، وأن يبقوا هكذا جنودا مجهولين يشتركون في الجنسية الوطنية إذا انتهى الأمر بالتفاه على معاهدة مع الإنجليز .

كان حالنا مع سعد في هذه الآونة مما يؤسف له ، فقد قاطعنا واتخذ لنفسه من غير مؤسسى الوفد بطانة من الذين يريدون زحزحة المؤسسين والحلول محلهم مع أن المؤسسين هم الذين جاءوا بسعد واقنعوه بالتضامن معهم في تكوين وفد يسمى لاستقلال مصر ، وجعلوه رئيسا لهم لأنه كان أكبرهم سنا ووزيرا سابقا ووكيلا منتخبا عن الجمعية التشريعية .

استمر التباعد بيننا نحن المؤسسين وبين سعد . وقررنا السفر فذهبنا إليه وأخبرناه بأننا حرصا على مصلحة البلاد وأبقاء للفرقة نريد أن نترك له حريته في أوروبا حتى إذا ظفر بخير البلاد كان الفخر له وحده . وإذا لم يظفر كنا بعيدين عن أمة مسئولية من تصرفاته فإنه في الواقع يتصرف منفردا ولا يتقبل منا رأيا . ونحن سنذهب الى القاهرة نعمل مع اللجنة المركزية دون أن نشعر أحدا بفرقة أو اختلاف في الرأي . ومن لا يستطيع منا العمل يبقى في بيته أو غسله الخاص . ورجونا له النجاح . لكن سعدا أجابنا بما يشعر أنه غير محتاج الى مساعدة أحد « وأنه مطمئن » فتركناه وانصرفنا بعد توديعه .

١٩ يناير سنة ١٩٢١

لم نقصر في إمداد سعد بما يحتاج إليه من نقود . وارسلت بالاتفاق مع زملائي خطابا الى واصف غالى بصفتى أمينا للصندوق بتاريخ اليوم ونصه :-

حضرة صاحب العزة واصف بطرس غالى بك المحترم

بما أننا مسافرون اليوم إلى مصر فقد قرر حضرات الأعضاء الموجودين في مركز الوفد إعطاء حضرتكم مبلغ مائة وخمسين ألف فرنك للمصرف منها على أعمال الوفد، مع العلم بأنني أوتأخرت في الرجوع واحتيج إلى نقود فما على حضرتك إلا إخباري في وقت مناسب لأرسل ما يكون ضروريا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي،

محمد علي

ولاشك أن واصف غالى عرض الأمر على سعد فكانت الأجابة أن رد واصف إلى خطابي هذا مصحوبا ببطاقة زيارة بأسمه دون أن يكتب عليها شيئا وأخذ تحويل البنك

عرفنا بعد ذلك أن سعدا طلب إلى ابراهيم سعيد باشا وهو الذي كان يرسل الينا النقود في باريس ان يخطر برك «الكريدى ليونية» وبنك «روما» في باريس بأن جميع النقود التي أرسلها بأسمى أو بأسم الوفد إنما كانت مرسلة لشخص سعد باشا زغلول وطلب تحويل جميع المبالغ لحساب سعد، وفعلا حولت النقود جميعها باسم سعد في باريس، وأذكر أن ما حول في ذلك الوقت كان نحو ٨٥ ألفا من الجنيهات عدا نحو ١٤ ألفا كانت لدى اللجنة المركزية معدة لتحويلها مع ما يضاف إليها مما يرد من تبرعات.

محاولة للأبقاء على وحدة الوفد

ولقد قرر الوفد في الوقت المناسب عدم الدخول في المفاوضات الرسمية إلا بعد أن يجاب الى إضاعة التحفظات التي طلبها على المشروع، لتكون كلها أساسا للمفاوضات الرسمية. ولا يزال يرى المصلحة في التمسك بهذا القرار إلى النهاية، فلن يدخل في المفاوضات الرسمية بالذات إلا على هذا الشرط. ولكنه مع ذلك يرى من المصلحة ومن الواجب عليه ألا يتخطى رغبة الأمة، تلك الرغبة التي تقضى عليه بأن لا يكون بعيدا عن المفاوضات الرسمية في أى حال. وبديهي أن القيام بهذا الواجب لا يتيسر وأن المفاوضات الرسمية لا تنتج النتيجة التي تطلبها بريطانيا العظمى ومصر، كلا الأمرين لا يتم إلا إذا باشرت المفاوضات الرسمية وزارة تكون موضع ثقة الشعب، بحرية الميول، معروفة المواقف في حركة الاستقلال، ومع ذلك فإنه مما لا شبهة فيه أن الوزارة مهما كانت ثقة الشعب بها لن تنال تعضيده إلا اذا كان عندها تصريح بأن النص على إلغاء الحماية أساس من الأسس التي تبنى عليها المفاوضات الرسمية، وإلا لعرضت نفسه للتعاقد على الحماية في حين ان الأمة صاحبة الكلمة الأخيرة لا تقبل بحال إلا الاستقلال.

رجوعنا الى مصر
طعنة في الظهر

تركنا فرنسا وكلنا أمل في أن ينشر النداء من سعد على الأمة. وأرسلت الأقلية التي بقيت مع سعد في فرنسا صورة النداء إلى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة في نفس الباخرة التي اقلتنا.

ولكن حدث مع الأسف الشديد أن سعدا حال دون نشر هذا النداء بأن أرسل برقية الى جريدة «الأخبار» نشرتها قبل وصول باخرتنا الى مصر بيومين جاء فيها :

«... غير أن فكرة نبئت الآن في بعض النفوس ترمى إلى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة (اي التحفظات) في خاصة نفسه. لا يمنع الغير من الدخول في المفاوضة على خلاف هذا الشرط، بل يلزمه أن يؤيده و يعلن ثقته به متى كان من أصدقائه، وهي فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ولا قابلة للفهم، ولا يترتب عليها إلا إفساد خطة الوفد».

كما حذر الامة من هؤلاء الذين يعينهم ببرقيته، أى أنه حذرنا منا، وسعى في ايجاد شك في أعمالنا ووطنيتنا ونحن في عرض البحر بين السماء والماء، أملا في أن تقابلنا الامة بالسخط. والكراهية وبتلك الحيلة النكراء بسد الطريق أمام تكوين أية وزارة موثوق بها بعد أن أيقن إستحالة تعيينه رئيسا لوزارة تباشر المفاوضات بسبب كراهية السلطان له وخاصة بعد أن علم بسعيه في خلعه مقابل التساهل في بعض المطالب الوطنية. وما كنا نعلم بما أقدم عليه سعد من إرسال برقية ضدنا حتى أتتنا برقيتان من مصر في ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ ونحن في الباخرة نص اولاهما :-
نص اولاهما :-

« لطفى بك السيد بالباخرة سفنكس

سفركم سبب دهشة عظيمة نرجوكم وأصدقاءكم عدم التصريح بشيء إلى أى شخص قبل أن تقابلونا
عفيفى - و يضا - النحاس

ونص البرقية الثانية :-

« محمود محمود باشا بالباخرة سفنكس

وردت أنباء باريس تطالب الوطنيين باليقظة منكم و بقبولكم
المفاوضات الرسمية على غير أساس إلغاء الحماية بترويجكم قبول مشروع
ملز فسبب ذلك تأثيرا سيئا أفيدونا
جورج خياط - سيد خشبه

حرنا في أمرنا من هذا التصرف الغريب الذي أترك للقارىء تقديره
والذى جرح قلوبنا جرحا عميقا وترك في نفوسنا مرارة ممضة فما كنا نتصور
أن يصل الأفتراء إلى هذه الدرجة وأن ينزل المفترون إلى هذا الدرك وأن
يتحكم الهوى في النفس إلى حد إختراع الأباطيل إشباعا للشهوة ونيلا من
المعارضين .

ولما وصلنا إلى الاسكندرية قابلنا أصدقاءنا وقابلتنا الجماهير
بالأستفسار عما حدث ، وتجمعوا في بهو الفندق الذى نزلنا فيه . فخطب
بعضنا فيهم بما لا يشعر بوجود شقاق أو إنقسام وطلبنا إلى الناس أن
يعتصموا بالاتحاد .

ثم سافرنا إلى القاهرة وكانت الجماهير تحيينا في المحطات بالهتاف
للوفد ، وكنا نوكد إتفاقنا وتضامنا . ثم كان استقبالنا في القاهرة بالغنا
منتهى الروعة . وكان البعض يستفسر عما قصده سعد ببرقيته فكنا نجيب
بكلام يدل على التضامن . ثم ذهب كل منا إلى منزله . ورأينا إزاء
تصرفات سعد ألا نذهب إلى لجنة الوفد المركزية وأن ينصرف كل منا إلى
عمله مع الإبقاء على علاقتنا باللجنة . وكنا ندلى لمن يتصل بنا بأننا وقد
تعبنا نحو السنتين في أوروبا نحتاج إلى شيء من الاستجمام .

تأليف وزارة عدلى

بقينا على هذه الحال إلى أن كلف السلطان عدلى باشا بتأليف الوزارة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١ . وفرح الناس خاصة بعد الذى علموه من سيرة عدلى ولما كان بينه وبين الوفد من صلات وتعاون . ونثبت هنا جواب عدلى الى السلطان بقبول تأليف الوزارة ليكون القارىء على بينه من برنامجها :

«... اتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة الغالية إذا تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرياسة .

ولقد كان من جليل شرف عظمتكم أكبر مشجع على قبول تلك المهمة ، ووضع إخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد .
« لذلك أتشرف بأن اعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل ، حتى إذا صادف ذلك الاستحسان العالى بصدور الأمر الكريم بالتصديق عليه (وذكر اسماء الوزراء ولم يكن فيهم أى واحد من أعضاء الوفد كما كانوا يقولون)

« ان الوزارة ستجعل نصب عينها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر ، الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وستجرى فى هذه المهمة متشعبة بما تتوق إليه البلاد ، ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة ، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق الغرض .

«ومما يوجب الارتياح أن تصرّيح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس الغاء الحماية، من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة. فان ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو الى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستقضى إلى إتفاق محقق للأمانى الوطنية، و يكون فاتحة عصر جديد بين البلدين، شعاره الودة وتبادل الثقة، وسيكون للامة على لسام الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق.

«وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية فإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الجديدة للأنظمة الدستورية، وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها، وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا.

«وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن إعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الأسراع فى الرجوع الى النظام العادى، وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية والغاء الرقابة فى القريب العاجل، وإننا نعتد على حكمة الامة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة.

«واننا لنذكر حق الإدراك ما تحتاجه البلاد من الاصلاحات الكبرى، بيد أننا لئلا نتمكننا باشتراك الامة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد، على أننا بتأييد عظمتكم لنا

سنسعى بأدارة أمور البلاد وتنشط بها في خير الطرق وأصلحها للمحافظة
عل مراققها، ولتوسيع نطاق رقيها، وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة
موضع إهتمامنا العظيم.

« هذا وان الوزارة على يقين من أن هذا النهاج يوافق المقاصد التي
ما زالت عظمتكم تصبو اليها لخير رعاياها، وهي مع ما تشعر به من عبء
المسئولية الملقاه على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها إلى النجاح المنشود، معترزة
بعطف وتعزيد عظمتكم، ومعتمدة على ثقة البلاد.

وانى لعظمتكم... الخ

عدلى يكن

القاهرة في ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١)

ولما أعلن في الصحف نبأ تشكيل وزارة عدلى وبرنامجه الذى أرسله
للسلطان إهتزت الأمة فرحا. وكيف لا يكون ذلك وقد تألفت وزارة الثقة
التي طالما سعى سعد ورفاقه الى تأليفها. وكيف لا يفرح الشعب وقد
أعلن عدلى في كتاب تأليف وزارته أنه يتمسك بالتحفظات التي كان
الوفد يعلنها. وطالما طالب سعد عدلى بالدخول في المفاوضات مع من
يختارهم من الوزراء وأن يكون الوفد بعيدا يرقب نتيجة هذه المفاوضة.

إذن فقد كان عدلى منفذا لرغبة الوفد، منفذا لرغبة سعد صديقه،
رغم ملاقاه منه في باريس ولندرة من طعن وتجريح بعد أن أدى للوفد
خدمات لا يجوز إنكارها.

ولقد كان المؤسسون للوفد - وهم زملاء سعد - أكثر الناس إغتيابا ،
لأنهم قد حققوا رغبتهم في أن لا يكونوا أعضاء في الوزارة وأن يبقوا
متراصين في الوفد يعملون و يراقبون ما تقوم به وزارة يرأسها عدلى ذلك
الرجل الذى سعى سعد في إحضاره الى أوروبا ولبى الدعوة بعد إلحاح
شديد .

ونقف هنا قليلا فنقول كيف يمكن الظن بأن زملاء سعد يفضلون
عدلى عليه ، وسعد هو صديقهم الأول ورفيقهم في الجهاد . وماذا يقيدون
من تمسكهم بأن تكون رئاسة المفاوضين بعدلى . إنهم لم يشتركوا في
الوزارة ، ولم يفكروا في الاشتراك في المفاوضة الرسمية . فتحيذهم
المفاوضة بواسطة عدلى لم يكن إلا لأن . مصلحة البلاد تدعو لذلك بعد أن
وقر في نفوسهم أن سعدا غير كفء للمفاوضة بما لمسوه منذ كانوا في
باريس ولندره . وما لاحظوه في عدلى من كفاية وجدارة .

أن عدلى لا يصلح لأن يكون زعيما شعبيا . وإنما الذى يصلح لهذا هو
سعد ، فهو نشيط وخطيب . وكان محاميا قديرا ، وهو كثير الأصدقاء ومنهم
أولئك الذين الفوا الوفد معه .

أما عدلى فكان قليل الاختلاط بالناس . وما كنا نعرف عنه قليلا أو
كثيرا . وقد آزرنا سعدا في الجمعية التشريعية ليكون وكيلها الاول ،
وأصبح عدلى وهو الوكيل المعين في المرتبة الثانية .

كان هذا اعتقادنا في الأثنين . لكننا بعد التجارب الطويلة القاسية

بين باريس ولندره من أبريل الى نوفمبر سنة ١٩٢٠ عرفنا أن عدلى وان لم يكن يصلح للزعامة الشعبية فإنه «رجل دولة» أى أنه سياسى ودبلوماسى من الطراز الأول. ولقد سمعنا ونحن فى أوروبا من أجاتب ذوى مراكز رفيعة ممن اتصلوا بعدلى و بسعد أن أكبر دولة فى أوروبا تفاخربأن يكون لها رئيس وزارة مثل عدلى.

أضف الى ذلك أن الرجل أثبت لنا دقة تفكيره وصبره فى المفاوضة، كما أظهر لنا أدبا جما، وهو لا يحقد على من يخالفة فى رأى، ويسعى فى الوصول الى الحق ويرجع إليه دون أن يرى فى ذلك غضاضة. بخلاف سعد فإنه كان يرى إلزام غيره الأقتناع برأيه ولو كان خاطئا، ويعتبر التشبث برأيه جزءا من كرامته، ولطالما جرح من حادثوه أو ناقشوه، لكنه والحمد لله قد وجد أمامه رجالا طالما صدوه ومنهم على شعراوى ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد والمكباتى ومحمد، وكنت أنا معجبا بهؤلاء الرجال كما كنت أسفا على ما وضعتنا الظروف فيه. ولا أخفى أن بعضنا فى آخر مراحل وجودنا فى أوروبا وصل أمرهم الى الأسف على الاشتراك مع سعد فى تأليف الوفد وغياهم عن الوطن نحو عامين ضاع فيها الكثير من أرزاقهم وتعرضوا لكثير من المتاعب ثم هم لم يطمعوا فى زعامة أو وزارة. وكانت نتيجة جهادهم أن اسرف سعد فى تجريحهم، وآذاهم فى وطنيتهم.

الف عدلى وزارته، وبرنامجها كما علمت وقد أعلن فيه دعوة الوفد الى المساهمة معه فى المفاوضة تحقيقا لتضامن الأمة فى مرحلة حاسمة من مراحل جهادها.

لكن سعد آثر بقاءه في باريس ، وأرسل إلينا في القاهرة لنعود إليه ثانية كي يكون أعضاء الوفد جميعا معه هناك . ورغم ما قاسيناه من سلوكه وخاصة برقيته الأخيرة الى مصر ، رغم هذا كله قبلنا الرحيل ثانية ، وأعددنا حقائبنا ، وأخذنا جوازات السفر ، وبينما نحن نتأهب لمغادرة البلاد وإذا سعد يبرق إلينا بعدم السفر وبأنه حاضرا الى مصر .

وقد علمنا بعد ذلك أن المقربين إليه من أعضاء الوفد أرسلوا إليه من القاهرة أن عدلى قد كبر شأنه وأن الأمة آخذة في الالتفاف حوله ، وأن من المصلحة له أن يعود الى مصر حتى يحتفظ بمكانته لدى الشعب .

عودة سعد من أوروبا

وصل سعد الى الاسكندرية في ١٤ أبريل سنة ١٩٢١ ، وكنا نحن في إستقباله وكانت هناك مظاهرات واحتفالات .

وخطب سعد في وليمة عشاء أقيمت له بالأسكندرية قال فيها :-

« ... وجاءت الوزارة الجديدة ببيان كلکم قرأتموه جاء فيه وعد بأنها تتمشى مع إرادة الأمة وتسترشد بأرشاداتها ، وجاءت فيه دعوة للوفد المصرى بأن يدخل فى المفاوضات الرسمية ، والوفد ورئيسه يهثون أنفسهم بأنهم يرون وزارة تتربع أو تتولى الأحكام فى مصر ونريد أن تتمشى مع إرادة الأمة ، فإنه لا شىء أحب الى الوفد الذى يمثل الأمة من أن يرى على منصة الأحكام وزارة مستعدة لأن تتمشى مع هذه الإرادة »

أنظر كيف كان سعد متحرزا لا يمدح الوزارة ولا يذمها، وكان كل
همه أن يعلن للناس أن الوزارة إنما هي خاضعة لأرادة الوفد أى لأرادة
الأمة.

وأعدت وزارة عدلى باشا قطارا خاصا أقل سعدا ومن معه الى
القاهرة. وكان الناس متراصين فى المحطات يهتفون بحياة سعد والوفد
ووزارة الثقة، وعندما وصلنا محطة القاهرة واتجهنا بالسيارات الى منزل
سعد كانت الآلاف المؤلفة تحتشد فى المحطة وفى ميدانها وفى الطرقات وفى
شرفات المنازل إلى أن وصلنا الى بيت سعد وبقينا برهة معه فى مكتبه.
وأتى كثير من الناس يهتفون باسمه ويحيونه.

ولقد لفت نظرى أمر له أهميته ذلك أن سعدا فاجأنا ونحن فى مكتبه،
وبعد دقائق من وصولنا أنه بعد الذى قوبل به من الهمات والأبتهاج
والتكريم. كان همه أن بادرنّا بأنه غاضب على السلطان وغاضب على
عدلى بسبب أن السلطان فؤاد لم يرسل كبير أمنائه سعيد ذوالفقار باشا
لأستقباله فى المحطة رسميا بأسم السلطان. وكان ذنب عدلى أن نادى
محمد على لم يرفع العلم عند مروره بشارع سليمان باشا إبتهاجا وتعظيما له،
وعدلى هو رئيس هذا النادى.

دهشنا لهاتين الملاحظتين فى وقت كان يجب أن يتدرفيه اغتباط
الأمة وفرحها بقدومه لا أن ينظر الى هذه الأمور ويجعلها محل إعتبار. ولم
نستبشر خيرا بنتيجة هذا النوع من التفكير الذى ما كان يليق برجل مثله
أن ينساق فيه بل كان يجب وهوزعيم الأمة أن يشغل بمسئوليته عن هذا
الصغار.

رأى عدلى ألا يشكل الوفد الرسمى للمفاوضة حتى يشرك سعدا معه . ولما انتهت الأحتفالات بمقدم سعد ، أخذ عدلى يقاوضه فى تشكيل هيئة المفاوضين . لكن سعدا وقد اطمأن الى مكانته فى الشعب صمم على أن يكون هو رئيس المفاوضين وإلا فإنه يمتنع عن الدخول فى المفاوضة ومحاربتها .

ولما لم يجد النقاش معه نفعا ، وكان يستحيل أن يرأس المفاوضين وفيهم رئيس الحكومة ووزير الخارجية مما يخالف كل تقليد للحكومات ، إلتحق بالخلاف أذن فى رئاسة المفاوضة التى تشبث بها سعد ونجم عن ذلك مهاجمة سعد لوزارة صديقة عدلى فى حفلة أقيمت بشبرا فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١ مهاجمة عنيفة هزأ فيها بالتقاليد الرسمية فى العالم كله التى تقضى بأن يكون رئيس الحكومة أو وزير خارجيتها هو الذى يرأس المفاوضات . ووصم عدلى بأنه موظف انجليزى عينة السلطان الذى يستمد سلطته من المندوب السامى الانجليزى . وأن مفاوضة عدلى مع الانجليز . إنما هى مفاوضة جورج الخامس مع جورج الخامس . ووصف عدلى ومن يؤيدونه بأنهم «برادع الانجليز» . كما أعلن أنه سيهاجم كل وزارة مصرية تفوض الانجليز الا اذا رأس هو المفاوضين ، مع العلم بأن رياسته للمفاوضين لابد أن تكون بمرسوم من السلطان نفسه .

وبعد اعلان سعد فى خطبته هذه محاربة عدلى ، اجتمع الوفد يوم ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١ وقررت الأغلبية عدم اشتراك الوفد فى المفاوضة وعدم محاربة الوزارة . لكن سعدا شذ عن الجماعة وأصر على إعلان عدم الثقة بالوزارة وعلى محاربتها ولم يؤيده سوى واصف بطرس غالى وسينوت حنا وويصا واصف ومصطفى النحاس وعلى ماهر . وكانت النتيجة أن

إستقال على شعراوى واستقال بعده بقليل جورج خياط . وأرسل خمسة من الأغلبية خطابا الى سعد فى نفس اليوم جاء فيه :

«قضت مصلحة البلاد التى أخذنا أنفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول أننا لا نستطيع أن نقركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار.

«نقول والأسف يملاً قلوبنا أنكم بغير اجازة الوفد بل خلافا لقراراته الصريحة قد أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم ، ماعدا شرط الرئاسة الذى لا نراه يقدم أو يؤخر شيئا فى حسن سير المفاوضات .

«فعلتم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقركم أكثرية على هذه الخطة الضارة صممتم عليها واستهنتم برأى الأكثرية مرة أخرى ، وجئتم بمثال من ذلك فى معاملتكم لأحدنا عبد اللطيف بك المكباتى .

«تلقاء هذا الأستشار بالرأى والأنفرد بالعمل لا يسعنا حقا وعدلا إلا أن نبرأ الى الله والى الأمة من تبعة الشقاق الذى نجم عن انتحاء هذا النحو والذى طالما سعينا فى إتقائه الى حد مجازاة بعضنا إياكم على دخول الوفد فى المفاوضات خلافا لحظته .

«والآن نرى ان الواجب الوطنى يقضى علينا أن نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على إرادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضات الرسميين والأغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها ، فأن الوزارة لا تستطيع أن تصل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة المركز فى الأمة معضدة الخطة من أولى الرأى فيها ، ولا نخال خذلانها إلا

خذلانا للغرض الأسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول اليه .

« نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى رأى العام بأن
الخطبة المثلى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية إتباعا لخطبة
الوفد الأولى منبهين الوزارة الى أن كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التى
أبدتها الأمة والتي تتمسك به كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية إلا
بالرفض العريض .

« ولقد نشعر أن الذين صبروا الى اليوم تحقيق بهم أن يصبروا و يقدموا
قربانا جديدا على مذهب الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن الأمر اجل من أن
يحتمل تساهلا ، وأعجل من أن يقبل أناة ، والاتحاد أوشك أن يكون
مقصودا لذاته لا لثمراته ، فالله نسأل أن يوفق اهدى الثريتين منا سبيلا الى
تحقيق آمال البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا

حمد الباسل - عبد اللطيف المكباتى - محمد محمود - احمد لطفى السيد -
محمد على .

ولم يوقع على شعراوى هذا الخطاب لأستقالته . كما لم يوقعه بجورج
خياط لاستقالته أيضا . ولم يوقع عبد العزيز فهمى لعدم ثقته بسعد
واعتقاده بعدم فائدة اى نصيح نسديه لسعد . وانضم اليها فى رأى الدكتور
حافظ عفيفى .

لم يكن من سعد بعد خطابنا إليه إلا أن نشر فى اليوم التالى اى فى ٢٥
ابريل سنة ١٩٢١ بيانا فى الصحف يتم عن نفسيته و.نكشف عن اعتقاده
بأنه وحده هو الوفد وبما جاء فيه :

«... لهذا فأنا اعتسدا على الثقة التي شرفتنا الأمة بها، وأيدتها عند كل مناسبة وعلى الاخص في المظاهرات التي قابلتنا بها، وعلى التشجيعات التي لا تزال تبديها، والتأكيدات الوثيقة التي تأتيها من كل الجيئات مؤيده لتوكيلنا ومحبدة لحظتنا، نوكد بأن الوفد المثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر في العمل... الخ»

ومن هذا التاريخ اعتبر سعد نفسه هو الوفد، واعتبر أغلبية الأعضاء. ومنهم المؤسسون جميعا من المنشقين.

ترتب على هذا الشقاق إنقسام الأمة الى فريقين. فريق عدلى ويضم كثيرا من المثقفين ووجهاء البلاد ممن عرفوا حقيقة الحال. وفريق سعد ويضم كثيرا من حسمى النية الذين أثرت فيهم النداءات والمهرجانات، ومن المثقفين الذين ينتهزون الفرص، ومن العامة والبسطاء حال سيئة زادها سعد وشيعته سوءا بالخطب الكثيرة والمظاهرات الصاخبة وكلها طعن وسب فى عدلى ورشدى وثروت ومن آزرهم.

وقد بلغ الأسفاف فى المظاهرات التى اوعز بها فريق سعد إلى حد أن المتظاهرين كانوا ينادون بسقوط عدلى ورشدى ومن معها ويصفونهم بالخيانة وبأنهم برادع الأنجليز وأن الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى.

وفى الوقت الذى أسرف فيه سعد فى اتهام مواطنيه كان يعلن أن الانجليز «مخصوم شرفاء معقولون»

كان مركز عدلى وأخواته فى غاية الحرج. فلم يكن منه وهو رئيس

الوزارة وقد اشتد الاضطراب في البلاد، وتعطلت الأعمال، وأصيب الأبرياء بكثير من العنت والأضرار إلا أن أصدر بياناً في ٥ مايو سنة ١٩٢١ هذا نصه :-

« ما كنا نتتظر مطلقاً عند دعوة الوفد المصري للأشتراك معنا في المفاوضات الرسمية أن يعترض قيامنا جميعاً بالواجب نحو الوطن أى خلاف .

« لما طلبت حكومة بريطانيا العظمى الى عظمة مولانا السلطان تعيين وقد رسمى للمفاوضات تفضل عظمته وأصدر أمره الكريم بتكليفى بتأليف وزارة للقيام بهذه المهمة . وقد وضعت الوزارة برنامجاً سياسياً يسع تحقيق مطالب البلاد .

« ولما كان غرض الوزارة هو نفس الغرض الذى يسعى له الوفد المصرى ، فقد رأيت ، توحيداً للقوى أن تشرك هذا الوفد معها فى المفاوضات ، ونصت فى برنامجها على دعوته لذلك تقبلت البلاد برنامج الوزارة بالأرتياح العام ، لأنه جاء مطابقاً لآمالها ، وأظهرت الأمة ما أظهرت من الثقة فى هذه الوزارة ومن تعضيدها .

« عاد سعد باشا زغلول ومن معه من زملائه ، فاستقبلتهم الوزارة بالترحيب ، وسهلت كل السبل للمظاهرات والأحتفالات التى أقيمت لهم ، وبعد قليل دعوناه والوفد للأشتراك معنا فى المفاوضات فاشترط لذلك شروطاً بعضها يتعلق بموضوع المفاوضات وبعضها خارج عنه «تداولت الوزارة معه فى تلك الشروط ، فكانت نتيجة البحث والمداولة أن

الخلاف بينها وبينه أصبح منحصرًا في نقطة واحدة هي رئاسة المفوضين، تلك الرئاسة التي مازال يتشبث في طلبها لنفسه.

«ولقد أوضحنا له أن التقاليد السياسية في جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة في مفاوضة سياسية ولا يكون هو رئيس الهيئة الرسمية التي تتولاها من قبل البلاد. أما القول بأن مصر ليس لها تقاليد في هذا الصدد فلا وجه له، إذ أن مصر وهي ساعية في أن تكون في عداد الدول المستقلة، لا يجوز لها أن تبتدع بدعة تخالف تقاليد تلك الدول التي تريد هي أن تكون في مصافها.

«فلما أبلغته الوزارة أنها لا تستطيع إجابته إلى هذا الطلب محافظة على كرامة الحكومة، أخذ يبرره بنظرية إن سلم بها أدت حتمًا إلى استحالة كل مفاوضة رسمية بين مصر وبريطانيا العظمى أيًا كان المفوضون مادامت السلطة المصرية التي تكسبهم الصفة الرسمية هي التي تستمد منها الوزارة سلطتها. ومما يؤسف له أنه يستعمل في التدليل على هذه النظرية عبارات جارحة لعواطف من مدوا يدهم إليه، لا تبررها أي ضرورة إذ زعم (أن) رئيس الوزارة ليس إلا موظفًا من موظفي الحكومة الإنجليزية، يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامي، وهوبهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بأزاء رئيسة وزير خارجية إنجلترا حراً في الكلام، لأنه مدين له بمركزه) على أنه يجب أن يعلم هو وغيره أنني لست موظفًا إنجليزيًا، وأن ليس وزير خارجية إنجلترا رئيسًا لي، بل أنني رئيس حكومة مصر، قبلت هذا المركز لأقوم فيه بالواجب على لوطني بحرية لا يحدها أي اعتبار من الأعتبارات.

«وكيف لا أكون حراً في الدفاع عن مصالح بلادى امام وزير خارجية انجلترا، وأنا الذى صرحت فى بيان وزارتى الرسمى أننى لم أقبل هذا المركز الا للمطالبة بالغاء الحماية وتحقيق الاستقلال للبلاد. «وقد انتهى أمره مع الوزارة بأن صرح بأنه لا يرضى بالأشتراك معها فى المفاوضات الرسمية مطلقاً ولو قبلت جميع شروطه وحجته فى ذلك أن الوزارة ترغب الناس على الثقة بها، وأنها أصدرت أوامرها الى جميع الموظفين بأن يشتركوا فى أ احتفال يقام من أجله كما أنها أكرهت كثيراً منهم على تغيير آرائهم التى أبدوها تأييداً له، وحرمت المظاهرات التى يهتف فيها بأسمه، بل ان جزاء الهاتفين له فى طنطا كان ضرب الرصاص.

«فأما ما يزعمه من إرغام الناس على ابداء الثقة بالوزارة فما كانت الوزارة فى حاجة الى السعى فى الحصول على مظهر جديد فى الثقة، وهى لم تشأ تنشر ما ورد ولا يزال يرد عليها بكثرة من رسائل التعصيد. والتأييد، سواء من الهيئات النيابية أو من الأفراد.

«وأما إصدار الأوامر بمنع الموظفين من إقامة احتفالات لسعد باشا فالحقيقة فى ذلك أن الحكومة نهت الموظفين الذين كونوا لجنة لدعوة زملائهم إلى إقامة حفلة تكريم له الى ان هذا العمل الذى أتى فى وقت جهر فيه سعد باشا بالعداء للحكومة والطعن عليها لسبب شخصى لا تعلق له بجوهر القضية المصرية لا يتفق مع واجباتهم نحوها بصفتهم هيئة من الهيئات العمومية. هذا حق لا يمكن إنكاره على أية حكومة من الحكومات، وإلا إختل النظام وضربت الفوضى بأطنابها «وأما المظاهرات فإن الحكومة منعها طبقاً لأحكام القانون العام، وإذا كان لأحد

من الناس حق الامتعاخر من هذا فليس هو سعد باشا فلقد دامت المظاهرات بعد حضرة أياما عديدة، والحكومة عاملة على حفظ النظام جهد الاستطاعة، غير أن الناس ضجوا من إستمرارها، وظهرت لهم آثارها السيئة في أسواق التجارة والحالة الاقتصادية على العموم. ثم إن سكان المدن لا يستطيعون أن يعيشوا تحت رحمة المتظاهرين، وما يلزم المظاهرات من تشويش العاطلين وليست عيشة المظاهرات المستديمة هي المعيشة العادية في أى بلد من بلاد العالم. والناس مصالح يكدون و يروحون لقضائهم، وقد جعلت الطرق العمومية لتسهيل أداء هذه المصالح لا لمظاهرات المتظاهرين أو هتاف الهاتفين، ثم ان البوليس المكلف بحفظ النظام عليه واجبات تعوق باشتغاله بملاحظة هذه المظاهرات التي إبتذها التكرار.

«وأما حادث طنطا فليس أحد أشد أسفا من الحكومة لوقوعه، وها أمره الآن بيد النيابة العمومية، وسينال كل من تثبت إدانته فيه جزاءه الحق

« هذا ونظرا إلى أن الخطة التي انتهجها سعد باشا قد سدت كل طريق للاتفاق معه، قررت الوزارة السير في عملها الذي أخذته على نفسها، وعرضت الأمر على عظمة السلطان فصدر نطقه الكريم بتأليف وفد المفوضين الرسمي تحت رياستي. وتنفيذا لهذا النطق السامي ستعرض الوزارة على عظمته التقرير المبين لهمة المفوضين وأسمائهم لأستصدار أمره الكريم على ذلك.

«وانا لنعتمد على حكمة الأمة وحرصها على مصلحتها في أن تهيب،

للمفاوضات جوا صالحا ليسهل على المفوضين القيام بالمهمة الموكولة إليهم .
وألى الأمة وحدها بعد ذلك القول الفصل في نتيجة تلك المفاوضات . وفقنا
الله جميعا الى ما فيه خير البلاد

عدلى يكن

١٥ مايو سنة ١٩٢١

بعد هذا البيان الصريح من رجل كان صديقا لسعد ، وأدى واجبه
مع الوفد ومع لجنة ملز، وأمضى أشهرا بين لندرة وباريس يضحى بما
يضحي من ماله وراحته ، لم يقبل فريقنا أن يساير الضلال وقرر أن
يشجع عدلى و يعترف بوطنيته وتزاهته بخطاب ارسلناه اليه ونصه :-

الى حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

يا صاحب الدولة

ان الظروف الصعبة التى فيها أخذ كل منا وإياكم بنصيب من
المسئولية فى قضية الاستقلال سواء عند تأليف الوفد المصرى أو مدة
المفاوضات الماضية قد مكنتنا من الاقتناع بمقدرتكم السياسية السامية
وتفانيكم فى خدمة القضية المصرية . من أجل ذلك لم تدهشنا من
جانبكم هذه المذكرة الخطيرة التى بعثتم بها الى الحكومة البريطانية
احتجاجا على تصريحات وزير المستعمرات . فأنه على ما تشف عنه من
الحذق السياسى دليل واضح للمفاوضين الأنجليز على انكم لن تفرطوا لهم
فى صغيرة ولا كبيرة من أغراضنا القومية ، ولا من المقاصد التفصيلية التى
تتعلق بتلك الأغراض ، وبرهان جديد على ان المفاوضات عن مصر رجال

أحرار ليسوا تابعين في عملهم لسلطة غير سلطة ضمائرهم ، لا يلينون في دفاعهم عن حقوق الأمة أمام أى اعتبار من الاعتبارات .

أما وهذا عنوان خطتكم في المفاوضات الرسمية ، وذلك ماضيكم الشريف في المفاوضات غير الرسمية ، وفي كل موقف وقفتموه من قبل أنتم وزملائكم في قضية الاستقلال ، لا يسعنا إلا أن نناديكم بأن تسيروا على بركة الله مؤيدين من الأمة واثقين بأن مصر على رغم هذه المحنة السطحية أعطف الأوطان على أبنائها العاملين لمجدها المتفانين في خدمتها .

سيروا مؤيدين من الأمة ، ولا تخشوا تفرقا في الكلمة ، فأنا معاشر أبناء النيل لا نلبث وقت الشدة أن نجتمع صفوفنا ، ونسعى متكاتفين بخطوة واحدة الى غرضنا الأسمى الذى قد عرفنا أن نضحي فيه بكل مصلحة شخصية ، وبكل رابطة مذهبية أو حزبية . فلن يعوزكم إجماعنا على تأييدكم أثناء المفاوضات ، فأنا نعلم يقينا أن هذا الأجماع هو العلة الوحيدة للنجاح . نسأل الله أن يوفقكم الى تحقيق آمال البلاد .

وتفضلوا يادولة الرئيس بقبول تحياتنا وعظيم احترامنا

١٢ يونية سنة ١٩٢٠

على شعراوي - محمد محمود - عبد العزيز فهمي - احمد لطفى السيد - محمد على - عبد اللطيف المكباتى - حافظ عفيفى .

سفر وفد عدلى

لم يتراجع عدلى رغم ما وقع في البلاد من أحداث ، وارتأى من واجبه أن ينفذ برنامجا بالمفاوضة ، وقرر السفر الى لندرة مع من اختارهم من

المفاوضين والمستشارين وأن يكون سفره يوم أول يوليو سنة ١٩٢١ .

ومما تجب ملاحظته أن حسين رشدى الذى كان نائبا عن الخديوى إذ كان رئيسا لمجلس الوزراء فى عهد عباس ثم فى عهد السلطان حسين ، هذا الرجل لم يتردد فى ان يكون عضوا من أعضاء الوفد الرسمى للمفاوضة مع كيرزون وتحت رئاسة عدلى يكن الذى كان وزيرا تحت رياسته سنوات طويلة ، ولم يعتبر حسين رشدى عمله هذا تضحية منه بل اعتبره واجبا يؤديه لخدمة بلاده .

سافر الكثيرون الى الاسكندرية لتوديع عدلى ، وازدحمت بهم المدينة ، وألقيت هناك كلمات وقصائد منها قصيدة قالها المرحوم حافظ ابراهيم بك جاء فيها :

(اية عدلى إنى ادخرتك للسجلى وقد تصلح الشعوب بفرد) لكن سعدا لم يسكت وأرسل بعض أعوانه الى لندرة ليعرقلوا سير المفاوضات وليضعفوا مركز عدلى . وهناك نشروا ما نشروا فأزداد الأتجيز ففها الحقيقة الأنقسام فى الأمة واشتطوا فى طلباتهم مع عدلى ، فرفض ما انتهت إليه المفاوضة مع اللورد كيرزون التى استغرقت من ١١ يوليو الى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، واعتزم الرجوع إلى مصر . وقبل عودته نشر على الأمة المصرية البلاغين الآتى ذكرهما :

البلاغ الأول :

« لندرة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ »

« سلم اللورد كيرزون الى الوفد الرسمى المصرى مشروع معاهدة وضعتها الوزارة البريطانية . وقد أجاب الوفد عليها بأن هذا المشروع لا

يسمح بالوصول إلى إتفاق . وعلى ذلك قرر الوفد العودة الى مصر ، وسيغادر
لندرة غدا صباحا . وقد قابل دولة الرئيس اليوم اللورد كيرزون لآخر مرة
مودعاً .

البلاغ الثانى :

« باريس فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ »

غادر الوفد الرسمى المصرى مدينة لندرة هذا الصباح . وقد سبق أن
أرسل إلى مصر بطريق البر يد نص مشروع المباحث الذى وضعته الحكومة
البريطانية ورد الوفد عليه . وسنشر هاتان الوثيقتان بعد .

« هذا وقد أعلنت وزارة الخارجية البريطانية من جهتها أنها بعثت
بهاتين الوثيقتين بواسطة جناب المار يخال اللبى ومعها مذكرة إيضاحية
لم يطلع عليها الوفد »

عودة وفد عدلى

قطع عدلى المفاوضات لأنها لم تحقق ما أعلنه فى برنامج تأليف وزارة
فأثبت بذلك ما يعلمه الناس عنه وما يعلمه عنه سعد نفسه ، من أن هذا
الرجل وطنى شريف وأنه ليس بموظف انجليزى كما إتهمه سعد فى
أحاديثه وخطبه . وغادر أوروبا ووصل الأسكندرية يوم ٧ ديسمبر سنة
١٩٢١ ، فهرع الناس لأستقباله والأختفاء به تقديرا لمسلكه الوطنى .
وكان المفروض أن تنتهى إثر ذلك الخصومة بين سعد وعدلى ، بل أن
يستغفر سعد صديقة القديم . ولكن ذلك مع الأسف لم يحصل ، واليك
الدليل :

إستقل عدلى والمفاوضون معه ومستشاروه وجمهور من الوجهاء والعلماء قطارا خاصا من الاسكندرية الى القاهرة. وقرىبا من دمنهور لاحظ سائق القطار وجود كتلة من الحديد ربطت بالقضبان اذا اصطدم بها القطار انقلب واصيب جميع من فيه ، وكلهم من أغز أبناء مصر عليها ومن أبرهم بها . فأوقف السائق القطار فورا وازيلت الكتلة الحديدية ونجت الأرواح البريئة من موت محقق .

وصل عدلى ومن معه الى القاهرة. وقد لاحظت بنفسى أثناء مرور موكبه فى ميدان باب الحديد ، وجود عدد كبير من الصبية يقتربون من الموكب ويرشقون السيارات بالطين وغيره . كما لاحظت أن « رسل » باشا حكامدار القاهرة والمكلف بحفظ النظام لم يعن بأخذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على موكب الرئيس فيبعد هؤلاء الصبية . وهذا الحكمدار الذى أهمل واجبه ، انجليزى و يعلم أن عدلى قد قطع المفاوضة مع الأنجليز ، فهل كان لأحاسسه أثر فى تراخيه ؟

كذلك شاهدت سعد يمر بعربته فى الميدان ، فجرى الصبيه خلفه وأخذوا يهتفون له مما جعل الناس يتساءلون عن سبب مروره فى تلك الآونة وهل كان مجرد صدقة أو أنه أراد الاطمئنان على ان الصبية أدوا واجبهم نحو استقبال عدلى ومن معه .

وأعد أصدقاء عدلى حفلة تكريم له فى فندق الكنتنتال حضرها بعد أن ذهب الى سراى عابدين ورفع للسلطان تقريرا عما دار فى المفاوضات . وهذا نصه :

«يا صاحب العظمة

أتشرف بأن أرفع الى عظمتكم بيان ما جرى في المفاوضات، التي دارت بين وزارة الخارجية الانجليزية بين الوفد الذي الف بمقتضى الامر الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢١ -

«اجئنا من الاسكندرية اول يولية فوصلنا الى لوتدرة في الحادى عشر من ذلك الشهر، وقد أرسل لى اللورد «كيرزون» يوم وصولنا يدعونى لمقابلته، وعلمت أنه هو الذى سيتفاوض مع الوفد الرسمى المصرى من جانب الحكومة الانجليزية يعاونة بعض كبار موظفى وزارته. فقصدت اليه فى اليوم التالى، وكان لى معه حديث تمهيدى لتحديد اجراءات المفاوضة، وقد أفضى لى فى ذلك الحديث بأنه يقدر صعوبة المسألة، ولكنه شديد الرغبة فى الوصول إلى اتفاق يرضى البلدين، ورجا أن يتذرع كلانا بالأتية والصبر فى الخلاف، وألا تمنعنا شدته فى أمر من أن نتركه حيناً وتعالج غيره من الأمور. وإذ كنا قد إتفقنا معه على أن تكون المناقشة مطلقة من كل قيد، وأن يدلى كل فريق فيها بما يراه، كان لنا أن نتوقع أن تظهر مسافة الخلف بين وجهتى نظرنا ونظر الحكومة الانجليزية واسعة أول الأمر على الأقل.

نعم ان الدعوة التى وجهتها الحكومة الانجليزية الى عظمتكم قرينة فى صيغتها العامة من أساس برنامجنا الذى تضمن جوابنا على تلك الدعوة، ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه. أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة، إذ

تنحصر في طلب الاستقلال وإلغاء الحماية . و يترتب على ذلك ان تكون مصر متمتعة بكل الحقوق التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة . غير أنه لما كان الشعور العام في مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لصالح انجلترا ومصالح الأجانب على العموم ، لم يكن لنا بد من أن نطلب من اللورد كيرزون بادئ الرأي أن يحدد تلك الضمانات ، لتتعارف مبلغ إتفاقها مع معنى الاستقلال فإن كانت لا تتأ فيه قبلناها أو كانت تنافيه وتجعله إسما على غير مسمى لن نتردد في رفضها أما الاعتراف باستقلال مصر وإلغاء الحماية الأنجليزية فلم يكونا مثار خلاف بيننا وبين الحكومة الأنجليزية ، إذ أن مفهوم المناقشة أنه إذا وصلنا الى إتفاق بشأن تلك الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر وإلغاء الحماية دوليا وثبتت تلك الضمانات .

« لم تكن مسألة الضمانات أمرا جديدا أو موضوعا بكرأ ، فقد جرت بشأنها أحاديث في العام الماضي ، ووضعت لجنة اللورد ملر عنها مشروعا أبدى عليه المصريون بعض التحفظات ، وأعلنت الحكومة الأنجليزية في دعوتها أنها لم تعلن قرارها بشأنه وذكر لنا اللورد كيرزون في جلستنا الأولى أنها لم ترتبط بما فيه ، وأنها لا ترتبط بغير الدعوة التي وجهت إلى عظمتكم بواسطة الماريشال اللنبى في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، فهو إذا لم تلتق إرادة الفريقين على أساس الحلول التي عرضت فيه ، فلا نزاع في أنه حصر وجه الاستشكال ومواقع الصعوبة في المسألة المصرية . وقد جرت المناقشة في الجلسات التي حضرها الوفد مجتمعا في ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يولية في

مسائل القوة العسكرية الإنجليزية في مصر ، وتمثيل مصر السياسى ،
والموظفين الانجليزيين في وزارتى المالية والحقانية ، والأمتيازات ، باعتبار
أنها المسائل التى ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين .

« أما مسألة القوة العسكرية التى كانت في مشروع اللورد ملز وسيلة
لتحقيق غاية هى حماية المواصلات الأمبراطورية ، فقد أصبحت في نظر
الحكومة الإنجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة
أولها : الدفاع عن سلامة المواصلات الأمبراطورية في حالتى السلم
والحرب .

والثانية : مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى
اعتداء خارجى إذا دعت إليها الحاجة .

الثالثة : حماية المصالح الأجنبية .

الرابعة : مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام
إذا دعت الحاجة الى ذلك ، وأصبح لهذه القوة أن ترابط في أى
مكان من مصر ولأى زمان .

« وقد يظهر من تعدد هذه الغايات وامتدادها الى اهم مظاهر الحياة
السياسية أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد قيل لنا
إن الحكومة الإنجليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملز الرأى في هذه المسألة ،
وكانت حوادث الاسكندرية حجتها الكبرى في هذا المذهب الذى كان
جديدا علينا .

« وأما التمثيل السياسى فقد وجدت الحكومة الإنجليزية أن لجنة ملز
تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر . وعندها أنه يحق لمصر أن تكون لها

وزارة خارجية ووزير خارجية ، على أن يكون هذا الوزير في أوثق اتصال وألصق علاقة مع مندوب إنجلترا السامي ، وأن يكون تمثيلها السياسي موكولا إلى ممثلي إنجلترا ، وإنما يجوز لها أن تعين قناصل للأعمال التجارية ، وأنها ليس لها أن تعقد أى معاهدة من غير موافقة إنجلترا .

« أما الموظفان الأنجليزيان للمالية والحقانية فقد اتخذت الوزارة الأنجليزية بشأنها الرأى الذى ورد به المشروع الأخير ، وهو من كل الوجوه أشد مما ذهبت إليه لجنة اللورد ملتر .

« وأما الأمتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة في طريق المفاوضة رأسا مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد .

« يتبين من هذا أن الموقف الذى اتخذته الوزارة الأنجليزية بشأن المسائل التى تدور حولها الضمانات الواجبة لمصالح إنجلترا ومصالح الأجانب يختلف في جملته وتفصيله عن المذهب الذى تعهدنا بالسعى في تحقيقه . وقد قضينا الجلسات الخمس الأولى نمحس هذه المسائل ونرد النتائج إلى أسبابها والمعلومات إلى عللها الحقيقية ، وشفعنا المناقشة الشفهية بمذكرات أرسلت بتاريخ ٢٦ و ٢٨ يوليو جلونا فيها بعد ما بين آراء الوزارة الانجليزية والاستقلال .

« ونعتقد أننا في نهاية هذا الدور ظفرنا بأقناع اللورد كيرزون بمذهبنا في علاقات مصر الخارجية وتمثيلها السياسي . ثم انه لما كان الأساس الصحيح في نظرنا للمفاوضة مع الدول في إلغاء الأمتيازات لا يتعين الا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين إنجلترا ، وكنا نخشى أن هذه

المفاوضات يطول أمدّها ، ولا نريد أن يعلّق نفاذ المعاهدة على انتهائها ، فقد رأينا أن خير ما يتحقّق به ذلك النفاذ و يتقوّى به التعليق هو أن تبقى الآن الأمتيازات وأن تجرى المفاوضات بيننا وبين إنجلترا على أساس بقائها ، وقد وجهنا البحث إلى هذه الغاية فأفصح اللورد كيرزون صدره لهذا الرأى ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكننا لم نمارس في هذا الدور تفصيل ذلك الرأى وترتيب النتائج عليه ، وفوق ذلك فقد تقدم الكلام في الموظفين المالى والقضائى ، اللذين أصبحا يسميان مندوبين ، شوطا يسيرا ، غير أن بعدما بين مذهبنا ومذهبهم في المسألة العسكرية كان يقضى علينا قبل أن نخطو خطوة جديدة أن نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لى مع اللورد كيرزون حديث في ذلك الشأن ، تلتته مذكرة جديدة منه على تلك القوات ، وليس بين مذكرته الأولى في هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة اختلاف جدى في تعزيف أغراض القوة وأحكام وجودها . وكل ما زادته الثانية على الأولى أن عدد تلك القوات والأماكن التى ترابط فيها أصبحت محلا لإعادة النظر . وقد اقترحت المذكرة الجديدة أن تكون هذه المادة من المعاهدة قابلة للتعديل باتفاق الطرفين بعد عشر سنين و يراعى في ذلك التعديل ما سوف يجد من الظروف ، وعلى الأخص قدرة الحكومة المصرية على إحتمال قدر أكبر من المسئولية عن تنفيذ الأغراض التى نيط بتلك القوة القيام عليها . وقد دعانا اللورد كيرزون إلى إستئناف اجتماعاتنا إذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساسا لها . فتبيننا أن الاتفاق على هذه المسألة عزيز المنال ، إذا كنا قد أبدينا حججنا في هذا الصدد وأعدناها أكثر من مرة ، ولكننا لم نكن نعرف بعد مدى ما تقبله الحكومة الأنجليزية في غيرها

من المسائل ، إذ لم تكن المقترحات التي عرضت علينا إلا أولى لا تلبث أن تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم إلى صيغ وحلول أخرى ، غير أننا كنا نخشى من جهة أن يعتبر اللورد أن قبولنا الاستمرار في معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك الكتاب رضى منا بمقترحاته في المسألة العسكرية .

ونؤمل من جهة أخرى أن نجلو وجه المسألة المصرية ، ونتعرف حقيقة مذهب الحكومة الإنجليزية ، إذا نحن استزدنا من المناقشة فيها ، وكنا بين أن نجتزئ من المناقشة بذلك القدر الناقص ونقفل راجعين قانطين من الوصول إلى حل قبل أن تثبت حقيقة مقاصد الحكومة الإنجليزية أو أن نأخذ بما إتفقنا عليه في الجلسة الأولى من أنه لا يمنعنا إتساع مسافة الخلف بين مذهبينا في مسألة من أن تعالج غيرها من المسائل ، فرجحنا الرأي الأخير . على أننا أردنا أن تنفى كل شبهة تستفاد من استئناف المناقشة . فردنا على اللورد كيرزون برسالة كاشفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأى الأمة في إقتراحاته بشأن المسألة العسكرية ، وأبدينا إستعدادنا للمناقشة في المسائل الأخرى ليكون البحث كاملا شاملا لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلف بيننا وبينهم .

«وعلى إثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا مسألتى القوة العسكرية والتمثيل السياسى سيرا معتدلا . أما هاتان المسألتان فقد بقيتا معلقتين حتى فرغ من المسائل الأخرى ، وبقي كل منا محتفظا برأيه إلى حين يجيء دورهما ، وقد بدأنا هذه المفاوضة التفصيلية مجتمعين ثم توليتها وحدى أو مع زميل لى وامتدت من ١٧-٢٦ أغسطس عقديت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطا بعيدا في تقريب ما بين وجهتى نظرنا ونظرهم في المسائل التي تعرضنا لها .

«أما مسألة الأمتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها ، فانقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملتر التي بنيت على تقدير أن إلغاء الأمتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ ، وشرط لازم لنفاذها ، وانقطع أيضا تبعا لذلك الكلام فيما يتعلق بهذه الأحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقى صندوق الدين باختصاصه الحالي باعتباره نظاما دوليا ينطبق عليه ما ذكرناه عن الأمتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة في تغييره . وقد ترتب على هذه الحالة ، وعلى ما حصلنا عليه من التأكيدات المتعددة بأن الحكومة الأنجليزية ليست راغبة في التدخل في الإدارة المصرية ، وأن الحديث في الوسائل التي يراد بها حماية المصالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المالي والقضائي بل أصبح من المنتظر ألا تكون تلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال » وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شؤوننا شتى ، منها مسألة قنال السويس ، وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية في تأمين الشركة على مد إمتيازها ، ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكى ، والترخيص من الآن للحكومة الأنجليزية وللشركات التي تكوّن بها تلك الحكومة بإنشاء ما ترى إنشاءه منها ، واشتراط موافقة المندوب السامى على إنشاء الاسلاك والمحطات في الحالات الأخرى ، ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخراج الذى تدفعه مصر سداد الدائى تركيا ، ومنها تنعويض الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على اثر تنفيذ المعاهدة ويخرجون من تلقاء أنفسهم ، وقد كانت هذه المسائل محلا لأبحاث مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهة

نظرنا . و يظهر ان ردودنا على المسألتين الأولين حملتهم على الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنها . » إعترضنا هنا فصل الأجازة وهو الفصل الذى توقف فيها جلسات البرلمان و ينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة والخمسة الأسابيع ، وقد مضى الأمر هذا العام على سنته المعروفة ، فلم يكن بد من الترتيب بعملنا حتى تنقضى هذه الفترة ، وقد غادرنا لندرة في هذا الفصل ، وجعلنا نستعد لأتمام ما بدأنا ، من توضيق مسافة الخلاف في المسائل التى كانت تشغلنا في هذا الدور ، لما عدنا في نهاية الأسبوع الأول من اكتوبر استأنفنا أحاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادى عشر والسابع عشر من اكتوبر .

« لم يبق شىء من أغراضنا خافيا أو مجهولا وقد أصبحت المسألة ناضحة لأن تنتقل المناقشة من المبادئ إلى النصوص ، لذلك ذكرنا لنا اللورد كيرزون منذ عودتنا في اكتوبر أنه بعد إنتهاء المناقشة سيحصر ما انيعقد عليه الاتفاق ما ثار عليه الخلاف ، فما استطاع تسجيله من هذا فعل ، وما لم يستطع عرضة على الوزارة البريطانية ، باذلا جهده الى التوفيق عاملا على ذلك .

« في اليوم الثانى من نوفمبر ، بعد الفراغ من هذه المناقشات اجتمعت بالمستر لويد جورج ، وكان قد سبق لى به إجتماع قبل سفرنا للأجازة وعدنى فيه بأنه سوف يهتم شخصيا بمسألتنا بعد عودته من الأجازة ، فقصصت عليه نيا ما جرى من المفاوضات ، وأحطته علما بموقفنا في مختلف المسائل ، وقد ذكر لى أنه أجل المناقشة في المسألة المصرية في الوزارة حتى يتحدث معى في شأنها ، وأنه شديد الرغبة في صداقة الأمة المصرية ، ثم

وعد بأرسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه ، فلبثنا ننتظر ما يستفر عليه
رأى الحكومة الأنجليزية وتنتهى اليه رغبته فى الاتفاق. فى اليوم العاشر من
توفبر سلمنى اللورد كيرزون مشروع الحكومة الأنجليزية ، وقد رددنا عليه
بالأيجاز معلنين فى ختام ذلك الرد أن المشروع لا يجعل محلاً للأمل فى
الوصول الى إتفاق ، وقد رأينا لذلك أن لا وجه للبحث فى الطريقة التى
يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دولياً ، كما لم نروجها لأعادة البحث
والمناقشة فى أبواب المشروع الأخرى . وان عظمتكم لتجدون فى
المذكرات التى تبادلناها مع وزارة الخارجية ، وفى محاضر الجلسات التى
أثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ما كان منا ومنهم . وهذه المذكرات
والمحاضر تغنيننا عن نقد المشروع وتفصيل الرد عليه ، إذ الواقع أن هذا
المشروع غاب عنه كل أثر للتطور الذى جرى فى المفاوضات ، فهو لم
يتحول عن الأقتراحات الأولى التى عرضت فى شهر يولييه إلا فى مسألة
التمثيل السياسى ، وقد قبله المشروع ولكنه أحاطه بقيود لاشت من أثره
ومعناه ، بل لم يقتصر الأمر فيه على ايراد الأقتراحات الأولى نفسها ، فأن
المادة المتعلقة بالمسألة العسكرية ، فضلاً عن أنها لم تعد تذكر مسألة
التوقيت ، عدلت بيان الأغراض التى ينبغى من أجلها وجود القوة
العسكرية ، فاستبدلت من حماية المصالح الأجنبية والمساعدة فى قمع الفتن
إذا دعت الحاجة لذلك الدفاع عن المصالح الحيوية لمصر ، وهى عبارة
أبعد مرمى وأوسع مدلولاً لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التداخل فى شؤون
الأدارة المصرية «على أن فداخة الأقتراح الأنجليزى الذى عرض علينا فى
يولييه كانت تجعلنا نعتقد أنه إقتراح إبتدائى لا يليق أن يتغير تحت فعل

رغبة التفاهم ، خصوصا وقد إستمر المفاوضون الأنجليز في المفاوضة بعد أن لم تترك لهم محلا للشك في أننا لا يسعنا قبوله أو دعوة الأمة الى قبوله ، وقد جاء المشروع في هذا الصدد مختلفا جدا لأختلاف عما اقترحتة لجنة لورد ملزر . وأنه وإن كان حقا أن الحكومة الأنجليزية تحفظت في دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر أنها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة فانه كان لنا بحق أن نذكر أن الحكومة الأنجليزية تركت إقتراحات لجنة اللورد ملز تنتشر و يستشار فيها ، وهو أمر لم يجز له مثال في هذا النوع من المفاوضات ، و يصعب جدا بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز أن يقدر أن الحكومة الأنجليزية تفكر جديا في إرضاء المصريين والوصول معهم إلى إتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم في العام الماضي . وهو ما لم يقبلوه إلا معدلا بتحفظاتهم . نعم ان اللجنة لم تربط الحكومة الأنجليزية ، وإن هذه لم ترتبط، ولكن نشر مشروع اللجنة رسميا في مثل هذه المسائل يغنى عن التعهد الصريح بأن لا تنزل الحكومة دونه ، هذا اذا لم تدفعها رغبة الأتفاق الى قبول ما فوقه .

« لا ننكر أن حوادث الأسكندرية وقعت بعد ذلك ، وكنا أول الأسفين لها ، غير أنه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ، ومن تهويل بعض الأجانب فيها ، واضطرابهم بسببها ، فقد بينا وجه الحق فيها ، وأظهرنا أنها لم تنشأ عن تعصب أو كراهة للأجانب ، وانها عرضية لم تكن لتحدث في غير الدور التاريخي الذي حدثت فيه ، وكما إقتنع الأجانب هنا بأنهم يعيشون مع المصريين في أمن ودعة ، فقد كنا نرجو أن يقتنع الحكومة الأنجليزية بأن المصالح الأنجليزية والأجنبية على السواء غير مهددة ، فلا يبنى على تلك الحوادث أو ما يشبهها حكم دائم أو نظام ثابت .

« وقد لا نكون على العموم توقعنا مشروعاً يرضينا لأول وهلة ، بل مشروعاً يترك محلاً للأخذ والرد ، وإنما يترك إلى جانب ذلك أملاً في أننا لانزال به حتى تصل منه الى أساس صالح للاتفاق .

« والذي لا نزاع فيه ان هذا المشروع يصدر عن شيء كثير من الحذر والحرص من جانب الحكومة الانجليزية . ومع أن قدراً من الحذر والحرص معقول ومقبول ، فان الغلو فيها نافي للثقة التي يجب أن تكون اساساً لمخالفة بين بلدين مناف لها . » وقد أشرنا إلى المخالفة بين البلدين ، وكانت أحاديث العام الماضي قد جرت بأنها خير ما يبرم بين البلدين من العلاقات ، وجاءت دعوة الحكومة الانجليزية الى إنشاء علاقة مرضية بين البلدين مؤيدة لذلك الرأي ، ثم جاءت المادة الأولى من المشروع تذكر المخالفة بالنص الصريح ، ولكننا قلبنا المشروع كله فلم نجد في ثناياه غير تلك الإشارة المجملة ، وكان حقاً الا تلتقى المخالفة وما تذهب اليه إنجلترا من أنها مسئولة عن مصر ، في مشروع واحد ، فأن لكل من الوجهتين معنى وحكما لا يتفقان . وقد أدرك واضع المشروع ذلك ، فجعل المساعدة التي تبذلها مصر لانجلترا ، والتي هي أهم مظاهر المخالفة من الجانب المصري ، نتيجة لازمة عن المسؤولية التي تقبلها إنجلترا متطوعة بها منفردة فيها بدلاً من أن تكون أحد العوضين في عقد له طرفان .

« أخذنا على أنفسنا أن نسعى للأعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج ولألغاء الحماية إلغاء صريحاً ، ولكننا الفينا المشروع الذي تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التي ذهبنا للمفاوضة من أجلها ، فكان حقاً علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة ،

وَألا نسترسل فيها لأكثر من ذلك .

« وبعد عودتنا إلى مصر إطلعنا على المذكرة التفسيرية التي أرسلتها الحكومة الأنجليزية الى عظمتكم بيانا لخطتها في المفاوضات ، ومرامي سياستها في مصر ، ولسنا في حاجة لأن نقول إن هذه المذكرة أيدت ما فهمناه من المشروع ، وقد كان محور المفاوضة تأمين المصالح الأنجليزية والأجنبية ، وكنا مستعدين لأن نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات ، اذ لا ننكر أن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين ، ولكن ما نفهمه نحن في هذه الضمانات أنها تترك استقلال مصر قائما سليما ، وتقوم الى جانبه لحماية تلك المصالح فقط دون إفتيات على حرية مصر ، غير أن المذكرة تبنى على تلك المصالح حقوقا تتعدى مجرد المحافظة عليها إلى تقرير مشروعية وضع يد إنجلترا على مصر ، فلم يكن لهذه المذكرة إذن أن تجعلنا نغير رأينا في المشروع أو نتحول عن الخطة التي سلكناها .

« ولا يفوتني قبل أن أختم هذه الكلمة أن أشير الى الصدمة العنيفة التي باغتتنا بمرض صديقي رشدي باشا ، وهو أشد ما يكون إنهماكا في العمل وزهدا في دواعي الراحة ، وما خلفه ذلك الحادث في نفوسنا من الحزن العميق ، وقد كنا وياها على اتفاق تام في كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض ، وعلمنا منه أنه موافق على ما جرى بعده » كذلك لا يفوتني أن أشير الى العون الجليل الذي لقيته أنا وزملائي أعضاء الوفد من المستشارين الفنيين ورجال السكرتارية . « وان من دواعي الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير

المفاوضات ، ومن التحمل والتجلد عند أنقطاعها ، وإن ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والمخاوف التي لا تزال تساور الوزارة الانجليزية على مصير البلاد إذا ترك أمرها بيدها .

« وقد يخفف عنا أن الراى العام الانجلىزى ، بمقدار ما تنطق بلسانه صحافته الكبرى ، وتعبّر عنه الأوساط السياسية المختلفة التي غشيناها أحسن ظنا بمصر اذا حققت آمالها وأجيبّت مطالبها ، وأنه لا يعتبر ارضاء مصر تهاونا أو تفريطا بل عدلا وحسن سياسة . » وعلى كل حال فليس لنا أن نياس من روح الله ، أو من صحة عزيمة الأمة على المطالبة باستقلالها ، ولنا بعد ذلك فى عظمتكم خير من يرعى هذه الأمة ويسهر على مصالحها .

والله أسال أن يكلاً عظمتكم بعين رعايته ، وأن يوفقكم الى ما فيه خير البلاد .

» الخ

عدلى يكن

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

وفى اليوم نفسه أى فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ قدم عدلى استقالته الى السلطان بالخطاب الآتى :

« يا صاحب العظمة

لما أولتنى عظمتكم عالى ثقّتها ، ودعتنى الى تشكيل وزارة يكون

أخص أعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع إتفاق مع الحكومة البريطانية ،
تشرفت فعرضت على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١
برنامجنا الوزارى ، وزدته تفصيلا عندما شكل الوفد الرسمى .

« وبما أن المفاوضات التى باشرها الوفد الذى رأسته فى لندرة منذ
بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج ، فأنى أتشرف بأن أرفع
لعظمتكم استقالة الوزارة ، وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل
شكرى وعظيم اكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم على به
« وأنى..... الخ عدلى يكن

من هذا يمكننا أن نقول أن عدلى قد استقال فورا بعد أن قطع
المفاوضات وتعذر تنفيذ برنامجه الذى عاهد الأمة عليه . فلم يكن إذن
بالرجل الذى تطمح نفسه الى البقاء فى وزارة دون أن يكون له غرض
وطنى يخدم به بلاده ، ولم يكن إذن بالرجل الذى يستحق المطاعن التى
وجهها سعد إليه .

ويرى المطلع على التقرير الذى قدمه عدلى للسلطان أن اللورد
كيرزون أو الحكومة البريطانية ان شئت كانت أكثر تشددا مع عدلى من
لجنة ملزم مع الوفد . فقد طالب كيرزون بأشياء لم تعرضها لجنة ملزم من
قبل .

وفى رأى أن هذا التشدد يرجع إلى الانقسام الذى نسيبه سعد فى الوفد
وفى البلاد ، وإلى الحملات القاسية الى قام بها سعد ضد عدلى فى مصر
ولاحقه بها فى لندرة بواسطة مندوبين أرسلهم الى هناك للطعن فى

المفاوضين وإتهامهم بأنهم لا يمثلون الأمة . وهذه السنة هي التي سار عليها خلفاء سعد من بعده حين ذهب المرحوم محمود فهمى النقراشى - رئيس الوزراء - الى أمريكا لا ليفاوض وإنما ليطالب الانجليز بالخروج من مصر أمام هيئة الأمم المتحدة . فبادر خلفاء سعد بأرسال برقيات الى هيئة الأمم المتحدة والى الصحف الأمريكية يؤكدون فيها أن النقراشى لا يمثل الأمة ، - كما فعل سعد مع عدلى من قبل - مع أن مهمة النقراشى كانت مقصورة على الطعن فى الاستعمار وطلب جلاء الأنجليز عن مصر أمام هيئة الأمم المتحدة . فمن ذا الذى يرضى لنفسه أن يعرقل مثل هذا العمل حتى ولو كان صادرا من غير مصرى ؟ ولقد علمنا أن أرباب الصحف الأمريكية دهشوا من هذه الوسيلة ، وقد تعففوا عن نشر هذه البرقيات فى صحفهم .

الأزمة الاقتصادية

وحدثت فى تلك الأيام أزمة اقتصادية طاحنه لا أريد البحث فيها ولا تقصى اسبابها . وإنما الذى أثبتته أن أسعار القطن ارتفعت فى سنة ١٩٢٠ حتى جاوز ثمن القنطار خمسة وأربعين جنيها . وقام الخبير الاقتصادى الوفدى المرحوم حسين بك هلال بنشر رسائل كثيرة تحت عنوان ضخم هو (لا تبيعوا أقطانكم الا بمائتى ريال) فتأثر الناس بهذه النداءات المتكررة الصادرة من رجل اقتصادى من حزب سعد ، وتهافت كثير من الأهالى والتجار المصريين على شراء القطن وشراء الأطيان بأثمان قاحشة ، وانتهر غير المصريين الفرصة فباعوا أطيانهم بأثمان عالية . وهبط سعر القطن الى

أقل من ستة جنيهات للقنطار فكانت النتيجة أن أفلس كثير من المصريين بسبب عجزهم عن دفع ثمن ما اشتروه من أطيان وأقطان . فكانت كارثة إقتصادية فوق المأساة السياسية .

بعد استقالة عدلى

قلنا ان عدلى استقال فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ والفوضى ضاربة أطنايها فى ذلك الوقت . فوضى ومظاهرات وتخريب ، وإتهامات تلقى جزافا على عدلى ورشدى ومن عاونها ومنهم مؤسسو الوفد . فتردد السلطان فيمن يكل إليه تكوين وزارة جديدة وطلب إلى عدلى الاستمرار فى العمل الى أن تؤلف وزارة أخرى تحمل أعباء الحكم فى تلك الأوقات العصيبة ، لكن عدلى إمتنع عن الذهاب الى ديوان الرئاسة وترك زملاءه يصرفون الأعمال الإدارية الى أن بيت السلطان فى استقالته .

فى هذا الوقت وسعد دائب على الشعب وأنصاره يتظاهرون ويسبون ويخربون ، أمرت السلطة العسكرية بعدا بأن يمتنع عن الاشتغال بالسياسة ، لكنه كان فى حالة لا تمكنه من الرضوخ لهذا الطلب لأن حوله أنصارا لا يرضون ترك ما ألقوه . ولما لم ينفذ سعد هذا الأمر بدعوى أن أعماله سلمية ، قبضت السلطة الأنجليزية عليه وعلى بعض أنصاره فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ ونفثهم الى « سيشيل » .

ولم يطق عدلى هذا العسف البريطانى ، فقدم فى اليوم التالى اى فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ خطابا الى السلطان يطلب فيه قبول استقالة الوزارة احتجاجا على ما عملته السلطة البريطانية مع فريق من المصريين . وهالك

نص الخطاب :
« يا صاحب العظمة

تشرفت على اثر عودتى من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة
البريطانية بأن رفعت لعظمتكم استقالة الوزارة . وقد بقى زملائى يقومون
بأنجاز الأعمال العادية إطاعة لأمر عظمتكم . ولما كان عدم قبول
الاستقالة رسميا الى افن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من
التبعة عن اجراءات لا علم بها ، دلا دخل لها فيها ، فانى أتشرف
بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة .
« وانى ... ألخ عدلى يكن

فلم يسع السلطان إلا قبول الاستقالة .
أنظر كيف كان نبل عدلى مع من ناصبوه العدا ، ووصفوه بأشنع
الأوصاف ، وطعنوه فى كرامته ووطنيته وشرقة .

ماذا فعل الأعضاء المؤسسون للوفد

وعلى إثر إعتقال سعد ورفاقه ، هب الأعضاء المؤسسون للوفد يدفعون
عن الحرية ، والتأموا مع فريق سعد حرصا على مصلحة البلاد . واتفقوا
جميعا على التضامن معا ضد العسف البريطانى .. وأبرموا ميثاقا بتاريخ
٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ هـ ك نصه :-

« يستمر حضرات أعضاء الوفد المصرى على الاشتراك فى العمل
السياسى معا طبقا لمبادئ الوفد ، وقد قبل الجميع الاتفاق على ما يأتى :

أولا :
يبدأ الوفد بكامل أعضائه الأصليين فى العمل فيصدر بيانا
للأمة عن الحالة الحاضرة ، يتضمن العطف والأحتجاج

على إعتقال معالى سعد زغلول باشا وزملائه بشرط ألا يشير هذا البيان من قريب ولا من بعيد للسياسة التي اتبعت بعد إنشطار الوفد لا تحييد أو لا إنتقادا . و يتضمن عدم تعضيد أية وزارة تشكل على حدود مذكرة اللورد كيرزون ، ومادامت الحالة السياسية الحاضرة مستمرة .

ثانياً: تبقى الرئاسة لمعالى سعد زغلول باشا ، فلا ينتخب رئيس جديد للوفد ، إنما ينتخب له سكرتير بمضى أوراقه إلا إذا رأى الوفد أن يوقع جميع أعضائه .

ثالثاً: ينتخب فريق حضرة عبد العزيز فهمى بك وأصحابه ثلاثة أعضاء جدد يحلون محل الأعضاء المعتقلين ، و يكون ذلك في ظرف أسبوع إعتباراً من أول جلسة . و يقع الانتخاب من الكشف المرفق بهذا المقدم من حضرتى واصف غالى و و يصا واصف بك

رابعاً: تعقد أول جلسة باكر فى محل اجتماع الوفد بمنزل معالى سعد زغلول باشا ، و يصح عند اللزوم الاجتماع فى أى مكان آخر يتفق عليه الأعضاء .

ووقع هذا الميثاق حافظ عفيفى ، و و يصا واصف ، و واصف غالى ، وعلى ماهر .

حمدنا الله على قيام إتفاق يعيد الى الأمة سابق تضامنها حتى

تستمر في جهادها ، و يعرف منه الكافة أن مؤسسى الوفد لا يبغون سوى تحقيق آمال البلاد ، ولا يفكرون في وزارة أو مجد أو غير ذلك من اعتبارات لم ترد في خاطر أحد منهم رغم الاتهامات الكثيرة التى صلبها عليهم سعد وشيعته .

وفي اليوم التالى ذهبنا جميعا الى منزل سعد ، ودخلناه وسط هتاف الجموع المحتشدة خارجة . وما أن جلسنا بأحدى حجراته حتى ارتأى واصف بطرس غالى أن يقابل السيدة حرم سعد ، و بعد دقائق عاد إلينا واقتربت السيدة حرم سعد من باب حجرتنا وحيثنا ببضع كلمات فرددنا تحيتها وواسيناها وأفهناها أننا سنواصل الجهاد ، ثم إنصرفت وتبعها واصف غالى الذى أصبح من ألصق التابعين لسعد . ثم رجع إلينا يخبرنا أن السيدة حرم سعد تريد أن تعرض عليها كل قرار يصدره الوفد لتقره قبل إعلانه . حمل إلينا واصف غالى هذا الطلب العجيب ، ولحنا منه موافقة عليه فاشمأزنا وأدركنا أن هذا النفر من أتباع سعد لم يقدروا وقوفنا معهم رغم ما ارتكبهه نحونا فى الماضى ، فهم يريدون الآن إذا صدر قرار من الوفد بأكمله أن يبحثوه فيما بينهم وبين السيدة حرم سعد زغلول وجعلوا لها حق الفيتو، وهى سيدة محترمة لكنها بعيدة كل البعد عن السياسة ، وتقضى علينا الرجولة أن نحتقر هذا المسلك . فأظهرنا لهم ذلك وخرجنا منصرين على قطع الصلة نهائيا بهؤلاء النفر . خرجنا جميعا عدا حمد الباسل الذى إرتأى الانضمام اليهم .

إضطراب الحالة بعد استقالة عدلى

قدمت وزارة عدلى يكن باشا استقالتها فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ ولم

تقبل الا في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ بعد اعتقال سعد و بعض أعوانه و بعد أن ألح عدلى في قبولها لعدم رغبته في البقاء بالحكم عقب ما اتخذته السلطة الإنجليزية من عنف ضد سعد ومن معه . فاضطربت الأمة بجميع عناصرها ومختلف هيئاتها ، واحتجت على العنف والقبض والمحاکمات التي أجرتها السلطة البريطانية .

وكان لابد من تأليف وزارة ولو إدارية تقوم بأعباء الحكم . وكان مؤسسو الوفد قد أعجبوا بتصرفات عدلى بعد أن شاركوه العمل مدة طويلة أيام كان في باريس ولندرة في مفاوضة لجنة ملرو بعد أن ولى الوزارة وأيام مفاوضاته مع كيرزون . وقد أطمأنوا إليه وازدوا تقديرا له . وكان يشارك عدلى عمله الرسمي وغير الرسمي لفيف من أصدقائه أخصهم حسين رشدى وعبد الخالق ثروت وإسماعيل صدقى ، وهؤلاء الثلاثة ومعهم عدلى كانوا أبرز السياسيين الذين يعملون للقضية المصرية ، يؤازرهم و يشترك معهم فريق الاعضاء المؤسسين للوفد ، وجمهور كبير من الأمة . أما العامة فلم تكن كلها معهم لأنها تسير بعواطفها البريئة وتتأثر عادة بمؤثرات طارئة وهى غير مكلفة بالتعمق فى المسائل السياسية وفيما يخفى عادة على غير المطلعين .

كان لابد للسلطان من تأليف وزارة ، وكان أول المرشحين الذين تتجه إليهم الأنظار فى ذاك الوقت هو محمد عبد الخالق ثروت ذلك العبقري النشط الذى كان نائبا لرئيس الوزراء فى وزارة عدلى عند غيابه هو ورشدى للمفاوضة .

عرض السلطان على ثروت تأليف الوزارة فاعتذر ، ولم يعرضها

السلطان على غيره . وكان إجماع طبقات الأمة على ضرورة إضراب المرشحين عن قبول الوزارة .

لكن الوطني والسياسة الجديدة ليس معناها الأضراب والعمل السلبي فحسب ، وإنما واجب الرجل الذي يعمل و يفكر هو أن يسعى في إيجاد حل لأزمة قد تكون نتائجها ضارة إذا لم يسعفها السياسيون القادرون بالعلاج . ولهذا تضامن ثروت ورفقاؤه وأصدقاؤه في استمراره على رفض الوزارة . وقد اتصل به السلطان واللورد اللبني وجرت بينه وبينها محادثات اصر فيها ثروت بتأييد أصدقائه وتفكيرهم معه على أن يقوله تأليف الوزارة الجديدة يجب أن يكون مسبوقا ببيان من انجلترا بالغاء الحماية واعلان الدستور واعادة وزارة الخارجية كما كانت وغير ذلك من المطالب .

وظل اللورد اللبني مع مستشاريه يفاوضون ثروت حتى اقتنعوا وأرسل اللورد تقريرا الى حكومته و برقيات بقبول ما عرضه ثروت بعد أن تعذر تأليف أية وزارة .

لكن الحكومة الانجليزية رفضت ما عرضه اللبني فلم يكن منه وهو قائد القوات التي انتصرت في الشرق الأدنى وحاز شهرة عالمية وأصبح ذا نفوذ كبير لدى حكومته لم يكن منه إلا أن أخذ منه مستشارية وسافر الى لندرة وهناك ألح في قبول ما عرضه ثروت ، ويقال انه هدد بالاستقالة ، فلم تر الحكومة الانجليزية بدا من الأذعان . فطلب : فرجع الى مصر وقدم الى السلطان فؤاد تبليغا مصحوبا بتصريح من انجلترا لمصر .

التبليغ والتصريح البريطانيين

أما التبليغ فهناك نصه:

دار الحماية

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١- أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها إلى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف (وهي المذكرة التفسيرية لمشروع كيرزون)

٢- ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمنى المصرية وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لأستيفاء نظام سياسى إدارى لا يتفق والحرىات التى وعدت بها .

٣- غير أنه ليس شىء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل ان الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى يطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكما وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى .

٤ - وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما ألجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة ، والأمل وطيد فى أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن ، هذا من جانب ومن جانب آخر ، فكما قيل فى المذكرة سيجىء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ - أما أن تكون إنجلترا راغبة فى التداخل فى ادارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول أن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم . ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فأن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتداخل فى شؤون مصر ، وكل ما قصده هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية .

٧ - فإذا كانت هذه هى نوايا إنجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا

يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعسلهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحا ترغب فيه انجلترا كما تتوق إليه مصر ، أو ان ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة الى التداخل لرد الأمن الى نصابه كلما ادركه إختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر. وانه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرا أى مساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغير القاعدة السياسية التى سبق بيانها ، فأن الحكومة البريطانية لم تقعد غرضها أن تضع حدا لتهيج ضار قد يكون لتوجيهه الى اهواء العامة نتائج تذهب بثمره الجهود القومية المصرية . ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما أتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة بأخلاص .

٨- والآن وقد بدأت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تغلب فى الساعات الحاسمة فأنى لسعيد أن أنهى الى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بأقرار التصريح الملحق بهذا ، وإنى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة و يضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا .

٩- وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والتعصبى لمصر .

١٠- أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الأشراف والرقابة على السياسة

والأدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر يرجع الى عظمتكم وإلى الشعب المصرى وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إنقاذ قانون التضمينات (اقرار الإجراءات التى اتخذت بأسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذي اشير إليه فى التصريح الملحق بهذا فأنى أود أن أحيط عظمتكم بأنى - الى أن يتم الغاء الأعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ - ساكون على استعداد لأيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصرين فى التمتع بحقوقهم السياسية.

١١- فالكلمة الآن لمصر، وإنه ليرجى أنها وقد عرقت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا يعامل الأهواء.

ولى مزيد الشرف..... الخ

النبى (فيلدمارشال)

وهاك نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ :-

تصريح لمصر

بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للأمبراطورية البريطانية.

فبموجب هذا نعلن المبادئ الآتية :-

انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢- حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ العمل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤.

٣- الى ان يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الطرفين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة يتولى هذه الأمور وهى :
أ- تأمين مواصلات الأمبراطورية البريطانية فى مصر.
ب- الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .
ج- حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .
د- السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن .

وصل عبد الخالق ثروت ورفاقه الى هذا التصريح دون أن ترتبط مصر بمعاهدة أو باتفاق يقيدھا بالتزامات ، فهو تصريح من جانب واحد ، الغيت به الحماية ، وبرزت به مصر بشخصيتها الدولية ، وأصبح لها إستقلال دولى كما أصبحت لها وزارة خارجية مستقلة . ولم يقل أحد أنه تحقيق لجميع أمانى مصر وحقوقها ، وإنما هو بلا شك أساس لأيجاد الثقة

بين الطرفين ، وتمهيد لوثبات من مصر تساعد على التطور متى حافظت على كيانها وحقوقها وعملت على رفع شأن بلادها بتلك الحرية المتواضعة التي تسمح لها بالظهور في المسرح الدولي والتصرف في شؤونها الداخلية وتتبع لها فرصاً لرفع مستواها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وتمكينها مع الزمن من الوصول الى باقى مطالبها .

واعتقادى أن رقعة البلاد لا تتحقق إلا بهذه القوى الرئيسية : الثقافة ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، بفضل ما تقوم به حكومة تؤدي واجبها وبرلمان يراقب تصرفاتها مراقبة رشيدة . وهذا يتكون وعى وطني سليم ، يغذيه العلم الصحيح في المعاهد والمصانع ، ويدفع المواطنين الى التضامن والثقة المتبادلة والتعاون على إزالة كل عقبة تقف في سبيل حرية البلاد وعظمتها ومقاومة تحكم الفرد وديكتاتوريته فتصبح الأمة حقا مصدر السلطات .

ولست ممن يعتقدون أن أمة منقسمة على نفسها ، تتطاحن فيها الفئات تطاحنا مرا بالطعن والقذف والسباب ، وهي عزلاء والأجنبي جاثم فوق صدرها ، يمكنها أن تحقق أمانها بالصباح وتعطيل المصالح وتخريب المحال التجارية وطرق الترام واعتداء الصبية على ذوى الرأي والنزاهة .

قبول ثروت تأليف الوزارة

بعد أن ظفر ثروت بتصريح ٨ فبراير قبل تأليف الوزارة في أول مارس سنة ١٩٢٢ وهذا نص خطابه الى السلطان :

» يا صاحب العظمة

لم يكن لزملائي ولى ، ونحن نشاطر الأمة أمانها في الاستقلال إلا أن نقر الوفد الرسمي الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل . فلم يكن يسعنا أن تتولى اعباء الحكم مادامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية الى تلتته . فأن تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها .

غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أجدثا فى الحالة تغييرا كبيرا فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة ، إذ أنها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضيه من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق .

أما وقد جزناها الدور بخير ، فلم يبق على مصر إلا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وأن خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلها أثرا هى حسن نية مصر ومصحتها فى حفظ العهد .

على أن الوزارة ترى أنه لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل

أمانها بحيث تؤتى جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين هيئة تنوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة .

ولذلك فإن الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ في الحال في اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث ، وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية و يكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل .

وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الاحكام العرفية وأنه على اى حال يجب أن تجرى الانتخابات في أحوال عادية ، وفي ظل نظام تمتع معه جميع التدابير الاستثنائية . وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرا الى عظمتكم . وستتخذ الوزارة بلا إمهال ما يدعو إليه الأمر في ذلك من التدبير ، كما أنها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة في الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية .

هذا وأن إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر في الخارج .

ونظرا لأن النظام الإدارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديمقراطية التى ستمنحها البلاد ، فإن الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم التى ستتحمل كل مسؤوليته أمام الهيئة النيابية المصرية ، وسيكون رائدها فى إدارة شؤون الأمة توجيهها إلى المصلحة القومية دون غيرها .

والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر في تسوية المسائل التي بقي حلها ، وأقوى حجة تستعين بها في تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤلفة القلوب وأن تأخذ بدواعي النظام وتلتزم بجانب الحكمة .

والوزارة تحيي العصر الجديد الذي كان لعظمتكم أجل أثر في طلوعه على الأمة بفضيل ما بذلته عظمتكم من المساعي الوطنية العالية ، وهي واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد في عمل الغد وانها لترجو ان يكون مكملا لجهود البلاد .

«وانى.....الخ. ثروت

اول مارس سنة ١٩٢٢

رأى سعد في التصريح

اعلن ثروت في خطاب تأليف وزارته أمله في « أن تقبل مصر على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤلفة القلوب » فما الذي حدث ؟ أيد مؤسسو الوفد وجمهور المثقفين « ثروت » في موقفه أما سعد فقد أعلن أن هذا التصريح « نكبة على الأمة » وظل يوالى مطاعنه في ثروت وأصدقائه ومؤيديه ، يطعنهم في وطنيتهم وفي شرفهم حتى طفح الكيل ، فأرسل إليه ثروت خطابا كله أدب ولين يشكوفيه المطاعن والعراقيل التي يضعها في سبيله ، وطلب إليه أن يحتكما الى كبار الأمراء فيما شجربينهما من خلاف ، فكان جواب سعد خطابا نشره في الصحف ومما جاء فيها : « أما الاحتكام الى الأمراء فهو شرف لا يناله إلا الأكفاء...!! »

إعلان استقلال البلاد

كان من الضروري أن يستمر ثروت في تنفيذ خطته بعد أن صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ و بعد أن إنتهى من تأليف وزارته :
وفي يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أعلن السلطان على الشعب أن مصر أصبحت أمام العالم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال وأنه أتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر، وأعلن هذا النداء ف بالمحافظات والمديريات، وقررت الحكومة جعل هذا اليوم عيداً وطنياً سنوياً .

وضع الدستور

ثم سعى ثروت في تكوين لجنة لوضع دستور يليق ببلاد تطمح في الرقي، وعرض الأمر على فريق ممن يعرف فيهم الكفاءة ومنهم بعض أتباع سعد، فرفض هؤلاء الاشتراك في وضع الدستور بأمر من سعد وكان من بينهم المرحوم مرقص حنا (باشا) فقد اعتذر عن دخول هذه اللجنة التي وصفها سعد بأنها «لجنة الأشقياء» .

وأرسل ثروت الى من قبلوا الاشتراك في اللجنة خطابات هذا نص واحد منها :

رياسة مجلس الوزراء

حضرة صاحب العزة محمد على بك (علوبة)

بمزيد السرور أبلغ عزتكم صورة من القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (٣ ابريل سنة ١٩٢٢) بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور وقانون إنتخاب وبتعيين عزتكم في عضوية هذه اللجنة.

وانى أشكر لعزتكم حسن تفضلكم بقبول مؤازرتنا في هذا العمل الخطير، ولى كبير الثقة أن سيكون للبلاد من عنايتكم الحظ الوافر والأثر المشكور.

وتفضلوا بقبول مزيد احترامى

رئيس مجلس الوزراء

ثروت

القاهرة فى ٨ شعبان سنة ١٣٤٠

٦ ابريل سنة ١٩٢٢

وارفق بهذا الخطاب مذكرة من رئاسة مجلس الوزراء هذا نصها:
«إشار الأمر الكريم الصادر الى بتأليف هذه الوزارة الى رغبة حضرة صاحب الجلالة الملك فى تحقيق التعاون بين الأمة والحكومة بواسطة نظام دستورى وعهد الى الوزارة بأعداد مشروع ذلك النظام. وقد كان جواب الوزارة على هذا الأمر الكريم أنها ستأخذ فى الحال فى أعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث، وأن هذا الدستور سيقدر مبدأ المسؤولية الوزارية، و يكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسى المقبل.

وبما إن الوزارة ترى أن تستعين في القيام بهذه المهمة الخطيرة بآراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفه النيابية .

لذلك أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء راجيا الموافقة على تأليف لجنة تتولى وضع مشروع دستور وقانون إنتخاب و يكون أعضاؤها حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة والعزة الآتية أسمائهم : و يأتى بعد ذلك أسماء المرشحين لهذه اللجنة . وقد صادق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ٣ أبريل سنة ١٩٢٢

و يلاحظ أن الأعضاء المؤسسين للوفد كانوا عند كلمتهم التى اتفقوا عليها في باريس في وزارة عدلى ، ولم يدخلوا كذلك في وزارة ثروت ، معتقدين أن خدمة البلاد تتحقق بجهادهم الوطنى وهم بعيدون عن مقاعد الحكم . ولما كان وضع الدستور جهادا وطنيا فقد قبل بعضهم الاشتراك في هذه اللجنة ، وقد تولى رياستها حسين رشدى باشا الرجل الذى نصح بتكوين الوفد ، وباشرت أعمالها ، وبحث أعضاؤها في جميع دساتير العالم وفي مقدمتها دستور بلجيكا وكان من أحدث الدساتير وأدقها : ومكثت اللجنة نحو ستة أشهر تكد وتتعب حتى أتمت عملها في مشروع الدستور ومشروع قانون الانتخاب ، ثم أحالته الى لجنة فرعية لوضع الصيغة النهائية في التحرير . وكان أول القائمين بهذا التحرير المرحوم عبد العزيز فهمى . ومما وضعته اللجنة في الدستور أن يلقب الملك بملك مصر والسودان .

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من إنجلترا منفردة دون تقييد

مصر باتفاق أو معاهدة، وفيه كما أسلفنا إلغاء الحماية وإعلان استقلال مصر دولة حرة ذات سيادة لها حق التمثيل الخارجى... إلخ. فوجب على مصر فى هذه المرحلة الخطيرة أن تدعم مركزها وتستعد لمراحل أخرى ووثبات فى سبيل استكمال استقلالها والخلاص من التحفظات التى تمسكت بها إنجلترا. ولن يكون ذلك إلا بصلاح إدارة الحكم فى البلاد والنهوض بالأمة على أسس سليمة بتحسين المرافق ورفع مستوى الشعب، وأساس هذا كله أن يكون للبلد برلمان يمثل الأمة تمثيلا صحيحا ويحقق ما يقرره دستور كامل من أن الأمة هى مصدر السلطات. وبهذا وحده تصل الأمة الى ما تبتغيه.

لهذا فكر مؤسسو الوفد ومعهم أصدقاؤهم فى تأليف حزب يسعى فى تحقيق الحياة الدستورية الصحيحة وضمان حرية الفرد واختاروا له اسم «حزب الأحرار الدستوريين». عنوانا للغاية التى يسعى إليها. وانتخبنا عدلى يكن باشا رئيسا له وكان أجدر رجل يضطلع بتحقيق مبادئ الحزب، وقد عرفناه وبلوناه فى جهاده أيام أن كنا فى باريس ولندره وفى لمفاوضات مع لورد ملز وعرفنا مواهبه ونزاهته السياسية. كما انتخب الحزب وكيلين هما عبد العزيز فهمى ومحمد محمود واختارنى سكرتيرا عاما كان ذلك فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ أيام وزارة ثروت باشا صاحب اليد الطولى فى تكوين لجنة وضع الدستور وفى التمسك بالمشروع الذى وضعته اللجنة تمسكا كان من نتائجه استقالته من الوزارة.

وعقد الحزب أول إجتماع له يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بفندق شبرد، وكان اجتماعا حافلا خطب فيه عدلى رئيس الحزب الخطبة التى

تحدد أهداف الحزب ولم يكن فيها مايمس سعدا لأن الحزب قام للتألف والتآزر وخدمة البلاد والدستور خدمة صادقة . وفيما يلي نص الخطبة وقد نشرت في أول عدد من جريدة «السياسة» اليومية الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ :

خطبة عدلى رئيس الأشرار الدستوريين

«أيها السادة :

أشكركم كثيرا على إجابة دعوتنا بحضوركم هذا الاجتماع الذى عقدناه لنعلن فيه برنامج حزبنا وخططه السياسية والاعتبارات الداعية الى تأليفه ، قد نكون فى نظر بعض أصحابنا قد تأخرنا فى القيام بهذا الواجب الوطنى ، إذ أن بعضكم طالما صارحنا منذ بضعة أشهر بأن حالة وطننا السياسية تقتضيه ، إلا أن الظروف غير المناسبة التى لا تزال قائمة الى الآن كانت تعوق تأليف حزب سياسى حريستطيع أن يؤدى للبلاد خدمة حقيقية . أما لجنة الدستور قد فرغت من عملها العظيم ، وأصبحنا على باب الحياة البرلمانية ، فلم نعد مختارين فى انتخاب أنسب الأوقات لتأليف حزبنا ، بل لابد لنا من اقتحام كل عقبة تحول بيننا وبين استكمال عدتنا لحياة جديدة .

«أيها السادة.. علمتنا تجارب الأمم فى الماضى ، ثم علمتنا تجاربنا بالأمس أن ليس بين أمة وبين إدراك غرض من أغراضها الا مجرد إجماعها عليه اجماعا صحيحا ، واراقتها إياه إرادة صادقة ، وليس أضر على صحة هذا الأجماع ، ولا أفسد لصدق الأرادة من أن يتطرق الى نفسية الأمة شىء

من روح الأرتياب في النجاح ، أويطوف عليها طائف من التشاؤم يززع عقيدة الثقة بالمستقبل ، و يصدع أركان الاتحاد .

هذه الحقيقة قد علمتها الأمة المصرية حق علمها ، وجرت عليها منذ بداية حركة الاستقلال ، فلا محل للشك في أنها ستجري عليها في المستقبل ، بعد أن جربت أن الاتحاد هو العامل الأكبر في كل التطور السياسي الأخير .

والى الاتحاد يرجع الفضل في اقتناع البريطانيين بأن الأمة المصرية لا يمكن أن تحكم على ماتختار ، وبأن الحماية رابطة ممقوته واجبة الزوال ، فعولوا على طريقة الاتفاق التي هي أشرف الطرق وآكدها في ترتيب الروابط بين أمتين . ولقد قابل الشعب المصرى بالرضا هذه الطريقة التي ترمى الى عقد اتفاق شريف يحقق للمصريين استقلالهم ، و يضمن للبريطانيين مصالحهم غير الماسة بهذا الاستقلال .

أجل نريد اتفاقا صريحا خالصا من شوائب المساومات ، سليما من الأغراض المستثرة ، مبنيا على الصداقة المتبادلة .

إن إتفاقا كهذا من شأنه أن يتحقق ، مادامت مصر لا تطلب الا حقها في الحياة حرة كسائر الأمم المتعدنة ، ومتى كانت بريطانيا العظمى لا تطلب إلا صيانة مصالحها صيانة مجردة من فكرة التدخل في شؤون بلادنا .

ان من دواعى التفاؤل بتحقيق هذه الغاية تلك الخطوة التي خطتها الأمة في سبيل استقلالها التام دون أن تقيد نفسها بشيء ، ومنها تكن الأسباب التي تحمل بعض مواطنينا على إظهار عدم الأكتراث بهذه

النتيجة، فمن المحقق ان إلغاء الحماية البريطانية على مصر إلغاء دوليا والأعتراف بها مملكة مستقلة ذات سيادة، والاستعداد لحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى بمفاوضات يكون القول الفصل في نتائجها للبرلمان المصري، كل ذلك يجب أن يعتبر نجاحا سياسيا كسبته الأمة في أثناء سعيها الى تحقيق غرضها الأسمى. من المحقق أن كسبنا لهذه الحقوق، فضلا عما له من القيمة الذاتية، فهو عظيم الفائدة من جهة أنه نقطة إرتكاز قوية تستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها حلا موافقا لمطالبنا القومية.

لا محل للأرتياب في النجاح بعد أن أدركت الأمة بفضل مجهوداتها هذه الأغراض، وبعد أن أتيح لها اختيار الدستور نظاما لحكومتها، أن النظام الدستوري هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة في المدنية كأمتنا. وهو وحده الذي يلائم ما لجلالة الملك من الميول الشريفة والمقاصد السامية لأرتقاء شعبه في مدارج الفلاح، فأن جلالته منذ جلوسه على عرش جده العظيم لم يدع فرصة تمر إلا أثبت فيها أن النظام الدستوري سيلقى منه أكبر عضد، متنزه بحكم مركزه الدستوري السامي عن منازعات الأحزاب.

ومما لا ريب فيه أن الأسراع بتنفيذ الدستور يعتبر خدمة جليلة للبلاد، لأن التعجيل بتنفيذ الدستور هو في الواقع تعجيل بمعالجة حل المسألة المصرية.

أيها السادة- تعلمون أذن أننا داخلون على دور من أدوار مسألتنا المصرية دقيق، ودخلون في نظام من حكم البلاد جديد، أمران يجب على

جميع الرجال الذين هم مسئولون عن مصحة هذا الوطن وشرفه والذين هم مسئولون عن الحساب الواجب علينا أداؤه للخلائف من بعدنا ، أن يقدر وهما حق قدرهما ، وأن يوفوهما من العناية ماتستحقه مسألة قومية كبرى يتوقف عليها مصير البلاد .

أن الأمة المصرية قد أثبتت في كل عصر أنها أمة قانون ونظام وهذه الميزة كفيلة بنجاح النظام الدستوري فيها ، ولكن الرجة العنيفة التي يقترن بها عادة الانتقال من حال الى حال ، والتي كثيرا ماتكون فرصة لنمواضرار الشهوات السياسية ، يجب أن تلفت نظر الرجال المسئولين ، فيشددوا من عزائمهم و يتكاتفوا للقضاء على كل نزعة من النزعات المفسدة لفوائد الحكم الدستوري خصوصا متى لوحظ أن في بداية حياتنا الدستورية ستعرض مسألة تقرير مصيرنا السياسي ، وهذا من شأنه أن يزيد مركزنا دقة على دقة ، و يضاعف واجبنا في الحذر من العواقب .

إن القيام بمثل هذه الأغراض لا تغنى فيه جهود الأفراد شيئا ، بل لابد من جهود الجماعات المؤلفة على برامج محدودة ومبادئ مبنية ، أو بعبارة أخرى لابد من جهود الأحزاب ، فان الحزب أثبت من الأفراد رأيا ، وآمن هوى ، وأبقى على الزمان وجودا ، وأعسر على عواصف الحوادث منقلبا

تعلمون أن الحزب السياسي هو البيئة الوحيدة التي تكمل فيها التربية السياسية للأفراد ، بل هو النظام الكفيل باستمرار المبادئ عاثشة زمنا طويلا ، وهو ملاك اتصال التقاليد السياسية للأمم ، وفوق ذلك فأن الأحزاب هي أدوات التفياهم السريع في المجالس الكثيرة العدد ، فحاجتنا إلى الأحزاب السياسية حاجة حالية يدعوا إليها واجبنا في تنظيم

صفوف الأمة وتوحيد كلمتها وتوجيه مجهوداتها الى تحقيق ماينتقنا من مقومات استقلالنا الفعلى حاجتنا الى الأحزاب السياسية حاجة مستمرة تدعو الى بقائها الحياة البرلمانية ذاتها .

دعنا هذه الحاجة القومية أنا وبعض أصدقائى فى السياسة الى أن نعتزم تأليف هذا الحزب بأسم (حزب الأحرار الدستورىبن) وقد وضعنا له المبادئ والأغراض التى هى صيغ ماتضمن نفوسنا تحقيقه لخير بلادنا ، ونحن نعاهد الله تعالى والأمة على أن نعمل لتحقيقها فى المجالس التشريعية ، ونصدر عنها فى تقدير أعمال السلطة التنفيذية ، ونرعاها فى كل مايقوم به الحزب من الأعمال .

ولقد أرى واجبا على قبل عرض هذه المبادئ والأغراض عليكم أن أشير الى الخطة التى يتبعها الحزب فيما يتعلق بالمسائل المحتفظ بها للمفاوضات ، أو بعبارة أخرى فى إزالة العوائق التى تعوق تمتع الأمة باستقلالها الذى كسبته قانونا ، وهذه الخطة إنما ترجع إلى مبدأ واحد أن الاتفاق لايجوز فى حالة من الأحوال أن يمس استقلالنا ، ولأن يعطل مظهرها من مظاهره

لاشك أن الخطة السياسية تقضى بالكف عن الخوض فى تطبيق هذا المبدأ بوجه التفصيل على الفروض التى تفترض حلولاً للمسائل المحتفظ بها ، فأن الخوض فى تطبيق هذا المبدأ بالدقة وبالتفصيل إنما يكون عند المفاوضات التى ستكون تحت إشراف البرلمان المصرى ، ولكنى مع ذلك لأجد بأسا من الإشارة الى أن تطبيق هذا المبدأ عينه قد حمل الوفد الرسمى ، كما تعلمون ، على رفض كل إقتراح يؤدى الى الأحتلال

العسكري أو ما في معناه، كما أدى به إلى رفض كل اقتراح يرمى إلى التدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية كانت أو خارجية. ولئن كان الاستمساك بهذه الخطة قد أدى إلى قطع المفاوضات في العام الماضي، فإن ذلك لا يطمعن في صحتها، ولا في أنها هي الخطة التي ترضاها أمة حريصة على استقلالها، متشبثة بأسباب استكمالها. فإذا كان لابد لنجاح مفاوضات مستقبلية من أن يغير أحد الطرفين خطته، فليس الطرف المصري هو المطالب بهذا التغيير.

كذلك نقول على وجه الأجمال أن كل حل لمسألة السودان يؤدي لفصله عن مصر، أو يخل بحقوقها فيه، أو يعوق تمتعها بسيادتها عليه، ورعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه، فهو حل ليس فقط بعيدا عن قواعد العدل ومقتضيات الصداقة التي هي أساس الاتفاق، بل يكون حلا لا يمكن أن ينال رضا المصريين.

أيها السادة- قد أرى من الضروري أن أبين لكم في هذا المقام موقف حزبنا فيما يتعلق بمسألة الامتيازات الأجنبية. لاشبه في أن نظام الامتيازات العتيق قد أصبح غير متفق مع المبادئ الحديثة، ولا مؤتلف مع روح العصر الحاضر، كما أصبح ضئيل الفائدة بالنسبة للأجانب أنفسهم. ولكننا مع ذلك نرى من الأوفق لمصلحتنا أن تكون الامتيازات موضع مفاوضات خاصة بين مصر وبين الدول ذوات الامتياز، وعلى كل حال فإن مصر الحرة ترى واجبا عليها، إعترافا بجميل الأجانب النازلين فيها، والذين يشاطروننا في ارتقائها من وجوه عديدة، أن تحسن ضيافتهم في المستقبل كما كان الأمر في الماضي، وأن ترعى مصالحهم، وتحرص على طمأنينتهم وراحتهم.

أيها السادة- تلك هي خطتنا السياسية ، وأكرر لكم مرة أخرى الأصل الذي تركز عليه هذه الخطة (أن الاتفاق يجب حتما ألا يمس باستقلال مصر ، ولأن يعطل مظهرا من مظاهره) . و يقينا أن هذه القاعدة ينبغي أن تطبق بدقة في كل مفاوضة تدور على أى مسألة من المسائل المتعلقة باستقلال مصر حيثما تكون هذه المفاوضة أريد أن أقول : وفي مؤتمر الشرق أيضا ، إننا نرحب بدخول مصر في هذا المؤتمر ، ولكن على شرط أن تدعى إليه بالطريقة التي تدعى بها الدولة الأخرى ، وأن تدخله بصفتها دولة مستقلة حرة الرأي ، تدافع عن حقوقها التي هضمتها معاهدة سيفر ، وليعترف لها في معاهدة دولية بكل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السادة.

أيها السادة- في صدد إيقافكم على خطط حزبنا ، لا يجوز لي أن أتخطى الكلام عن الحقوق التي كسبتها مصر كنتيجة قانونية للأعتراف باستقلالها دوليا . إننا نظن الوقت قد حان للتمتع بهذه الحقوق ، ولا نرى أن هناك عوائق تحول دون ذلك ، فإنه لا مانع يمنع الحكومة المصرية ، من أن ترتب سفاراتها وقنصلياتها في الخارج ، لا مانع يمنع الحكومة من طلب دخول مصر في جمعية الأمم ، على أن في تحقيق هذين الأمرين تأكيدا للأستقلال ، ومظهرا حيا للتمتع بالسيادة الخارجية .

كذلك لانجد مبررا لبقاء الأحكام العرفية الأجنبية التي هي معطلة من غير شك لمظهر السيادة الداخلية ، ورجاؤنا أن تتخلص البلاد على وجه السرعة من هذا النظام المكروه ، كما نرجو أن نزول آثاره التي مست بحرية الأفراد ، فأن حزب الأحرار الدستوريين يمقت أن يبقى للمساس بحرية الأفراد أثر على الإطلاق .

أيها السادة- مهما كان وزن الأقوال التي قيلت جزافا في هذا الحزب من قبل أن يعلن برنامجا، فأني لا أتعرض الى تمحيصها، بل أكتفي بأن أعلن أن سنتنا في تطبيق مبادئنا وتنفيذ خططنا ليست عدائية لأي شخص كان ممن يخالفوننا في مبدأ أو ينازعوننا في خطة، بل سنتنا على ضد ذلك، هي السبى في تطهير النفوس من الأحقاد التي يولدها عادة فهم السياسة على غيرنا مايجب أن تفهم عليه، ونصيحتي لمن يعملون في السياسة ألا يدفعهم حب الظفر الى الخروج عن القصد في ترويج سياستهم، وإلى انتقاص مخالفاتهم. إن ذلك المذهب، فضلا على أنه غير لائق بالرجال المسؤولين، فإنه لايجر وراءه الا التنافر والتخاذل ونحن أحوج مانكون الى الاتحاد والتعاون

إن الوطن يطلب منا جهودا جديدة غير الجهود التي بذلناها من قبل، يطلب جهود الجماعة لاجهود الأفراد، حتى نزول العوائق من طريقنا الى الغرض الأسمى الذي سمت البلاد إليه سعيها، وضحت بضحاياها، فلنضم صفوفنا، ولنوحد كلستنا، ولنسع الى غرضنا، واثقين من النجاح، والله المسئول أن يسدد خطانا الى هذا الغرض الشريف»

وقد أصدر الحزب جريدة يومية باسم «السياسة». ثم أصدر بعد ذلك صحيفة أسبوعية باسم «السياسة الاسبوعية» تبحث في العلم والفن والأدب والأجتماع. وقد انتشرت صحيفتا الحزب انتشارا واسعا، وكانتا فخرا للصحافة الشرقية حازتا أعجاب الجميع. وكان يتولى رئاسة تحريرهما الدكتور محمد حسين هيكل، كما ساهم في تحريرهما كتاب أفذاذ أخص بالذكر منهم الدكتور طه حسين والرحوم الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني.

مقتل اسماعيل زهدى وحسن عبد الرزاق

بدأ الحزب يزاول نشاطه أملا في تحقيق الغاية التي تكون من أجلها، لكنه فوجئ في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بأغتيال عضوين من أعضائه، هما اسماعيل زهدى بك المحامي وحسن عبد الرزاق باشا. وتفصيل ذلك أنى كنسكرتير عام للحزب دعوت أعضاء مجلس الإدارة للانعقاد في يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بدار الحزب. ثم شاعت الصدفة أن يجد سبب قضى بتأجيل الأ-جتماع. فأرسلت خطابات بذلك الى الأعضاء، فلم يحضر أحد سوى إسماعيل زهدى بك وحسن عبد الرزاق باشا والدكتور حافظ عفيفي لأن خطابات التأجيل لم تكن وصلتهم. وقد اجتمعت بهم بعض الوقت في الدابق الأعلى من دار الحزب وهو محل انعقاد مجلس الإدارة، إذ كانت إدارة الجريدة تشغل الطابق الأرضي.

ثم رأينا أن ننصرف نحن الأربعة الى منازلنا. وشاءت عناية الله بي أن أتأخر في النزول بسبب لأدري الدافع له هو أنى أردت التكلم تليفونيا مع قريبة لي، وشاءت عناية الله أيضا أن أنسى رقم تليفونها فجادلت عاملة التليفون بعض الوقت، ونزل زملائي الثلاثة الى الدور الأرضي فخرج الدكتور حافظ عفيفي على حجرة رئيس التحرير الدكتور محمد حسين هيكل، واستمر الاثنان في سيرهما الى خارج المبنى وركبا سيارتهما وما أن استقرا فيها حتى هاجمتها عصابة مسلحة إستعدت للفتك بجميع مجلس الإدارة وهى تعلم وقت انعقاد الجلسة.

سمعت وأنا أهم بالنزول طلقات نارية تدوى من ناحية باب المبنى
فبهت وأسرعت بالنزول. وأنا أسمع الطلقات العديدة تدوى من ناحية
الحارة المظلمة المجاورة للمبنى ، فادركت أن جناة اعتدوا و يفرون في
الحارة ويهددون من يقترب منهم ، وكان اطلاق النار في الساعة السابعة
والنصف من مساء يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ .

ولما بلغت الدور الأرضى ، وجدت هيكلا وحافظ عفيفى وبعض
موظفى الجريدة يحتشدون على باب حجرة رئيس التحرير ، وأخبرونى أن
أشقياء أطلقوا النار على زهدى وحسن عبد الرازق بعد أن استقروا فى
سيارتهما . وقد توفى الأول فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ والثانى فى ٢٠ نوفمبر .

كان الشهيدان من أطهر المصريين يدا وأقواهم قلبا وأشدّهم وطنية .
فاسماعيل زهدى كان محاميا محبوبا معروفا بالنزاهة واندماج من قبل فى
الحزب الوطنى ، ولم يكن يرضى عن أعمال التهريج والقذف والسب
والمواقف السلبية التى تمنع كل خير عن البلد .

أما الثانى وهو المرحوم حسن عبد الرازق باشا فهو ابن المرحوم حسن
عبد الرازق باشا الكبير . ومن أرفع العائلات محتدا فى الصعيد ومن
أقطاب رجال الوطنية كما كان اخوته واهلوه كذلك ، ولطالما ساهموا فى
خدمة البلاد ، وقد تقلب المرحوم الشهيد فى مناصب الحكم الى أن أصبح
محافظة الأسكندرية ثم استقال لأسباب وطنية واشتغل بالمحاماة .

وكان لوفاتها أثر عميق في نفوس رجال الحزب ومن عرف قدرهما من المصريين في كافة أنحاء القطر. وقد تركا بعدهما أرملة وأطفالا صغارا وأسرا لبست عليهما الحداد.

فهم الناس بلا كبير عناء أن هؤلاء القتلة إنما أرادوا الفتك. بجميع أعضاء مجلس حزب الأحرار، وأنهم كانوا على الأقل مسممين بالدعاية السيئة التي كان يقوم بها خصوم عدلي ومن معه.

وأراد أنصار سعد أن يدفعوا عن أنفسهم كل مظنة فنشروا على الناس براءتهم من القتل ومواساتهم لأهل الشهيدين، وأعلنوا استهجانهم للأعتداء على الأنفس، ومما جاء فيما نشروا هذا الكلام اللطيف الرقيق «إنهم يستنكرون الأعتداء مهما كان القاتل ومهما كان المقتول ومهما كانت أسباب القتل!!!»

انظر كيف استبدت الضغينة والبغضاء بهؤلاء القوم، وكيف أنهم في مواساتهم يطعنون الشهيدين والحزب كله في وطنيتهم وشرفهم.

وإني لأتساءل مالذي لي إرتكبه عدلي ومن معه من خطأ في أعمالهم. الوطنية الطويلة الشاقة، وفي تكوينهم الوفد ثم الأحرار؟ لقد كان عدلي ورفاقه الذين آزره في جميع أعماله يخشون الفرقة، كانوا يتنازلون أحيانا عن بعض آرائهم حرصا على وحدة الوفد وبالتالي على وحدة الأمة. وأقوال عدلي الرسمية وغير الرسمية لم ترد فيها كلمة نابية ضد سعد وأنصاره رغم الطعنات التي وجهت إليه، كما أن مؤسسى الوفد كانوا

حبر يصين على الوثام فسلوكهم مع سعد وخطبهم وخطاباتهم في باريس وغيرها كل أولئك يدل على أنه كان موضع رعايتهم . بل وصل أمرهم إلى أن تضامنوا مع أنصار سعد إثر نفيه إلى سيشيل وذهبوا إلى منزله يحدوهم الأمل في أن يوفق الله الجميع إلى مافيه خير البلاد ، ولم يعرضوا عن أنصار سعد إلا بعد أن رأوا من واصل بطرس غالى بك وسمعوا أن السيدة حرم سعد زغلول تريد منهم - وهم رجال يعتزون برجولتهم - ألا يبيت في أمر إلا بعد أن تصادق عصمتها عليه - فأبت عليهم كرامتهم وقضت عليهم مصلحة الوطن أن يتحللوا من هذا الاتحاد المزيف .

بعد مقتل زهدى وعبد الرازق

كان لمقتل هذين الشهيدين أثر عميق في الفرقة النهائية بين مؤسسى الوفد وسعد ، وتطورات في الأحداث تذكر منها مايلى :

(١)

استقال ثروت في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وكان الملك يريد إقصاءه من الحكم ، فأن ثروت كان قوى الشكيمة ويصر على عدم تعديل أى نص من نصوص مشروع الدستور الذى وضعته اللجنة . وكانت هذه اللجنة قد وضعت نصوصا منها أن الملك يلقب بملك مصر والسودان ، ولما كان الأنجليز لا يرضون بصفة خاصة عن هذا النص ، وكان الملك من

ناحيته غير مشغوف بدستور يستلبه السلطة ويجعلها للأمة، وضع كلاهما العراقيل أمام نفاذ الدستور، بينما يصر ثروت على عدم المساس به، فانتهر الملك فرصة البلبلة التي أعقبت حادث القتل وفكر في اقضاء ثروت عن الحكم بوسيلة هي أنه اعتزم الصلاة الأزهر يوم الجمعة ودعا ثروت كرئيس وزارته ليصلي معه، وأوعز الى بعض الأزهرين بالقيام عقب الصلاة بمظاهرة ينادون فيها بسقوط ثروت فيكون ذلك حجة لأقصائه وقد علم إسماعيل صدقي- وكان وزيرا للداخلية- بهذه المناورة فأخطر ثروت ليلة الجمعة بما ذبر له، فلم يكن من هذا الأخير إلا أن قدم استقالته فوراً ولم يرافق الملك في الصلاة، وقد بادر الملك بقبول الاستقالة، وعين توفيق نسيم باشا رئيساً لوزارة فرح بها أنصار سعد وهللوا لكنها مالبت أن وافقت الأنجليز على مطلبهم في أن ينص الدستور على أن يلقب الملك بملك مصر وأن يؤجل موضوع السودان الى أن يتم الاتفاق بشأنه، كما حصل تعديل في بعض النصوص الأخرى. ولم يمض على توفيق نسيم أكثر من شهرين حتى استقال بسبب كراهية الشعب له. وخلفه يحيى ابراهيم باشا الذي أصدرت حكومته مرسوماً بنفاذ الدستور في يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ معدلاً بما حقق رغبات الانجليز وبعض رغبات الملك.

(٢)

مأساة في أخلاق الزعامة

حين رأيت أن الانحراف السياسى وصل الى تقتيل المجاهدين الأبرياء ، ثارت نفسى وصممت على كشف بعض الحقائق التى أخفيها فى صدرى أعواما . وأعلن حزب الأحرار أنى سألقى خطابا سياسيا فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، فاجتمعت أمام داره آلاف عديدة فى سرادق أقيم لهذه الغاية . وفى هذا الأتتماع الحاشد سردت بعض أعمال سعد وشيعته فى خطبة نشرتها جريدة السياسة صباح يوم ٩ ديسمبر بعد أن عدلت بعض فقراتها . وهالك نصها :

خطبة الأتهام

أيها السادة - أتقدم لحضراتك بوافر الشكر على ما أوليتمونى من جميل عطفكم بتفضلكم بالحضور لاستماع كلمتى .

إنى أريد أن أحدثكم عن الحالة الحاضرة . وإن أردتم تعبيرا صحيحا فأنى سأحدثكم عن شىء من المحنة الحاضرة وعن شىء من أسبابها .

نعم أيها السادة نحن فى محنة يجب أن يعرف الناس طرا أسبابها - كما يجب أن يسعى كل مسئول عن خير هذا الوطن وشرفه فى إزالتها بما أوتى من حول وقوة .

أيها السادة- أن واجب المصريين كافة ألا ينسوا حق بلادهم عليهم وألا
يهنوا في العمل لأستقلال وطنهم وأن يعلموا أن الأمة التي تحرم استقلالها
إنما تسلب حق البقاء في هذا الوجود .

سعيينا الى الأستقلال سعيينا ، ولا تظنوا أن واحدا منا دفع أمتنا الى
المذابحة بحقوقها ، وإنما الحوادث شاهدة على أنها هي التي دفعتنا إلى أن
نكون لسانها الناطق وترجمانها الصادق (تصفيق) فجاهدت وجاهدنا نصبو
جميعا الى ماتصبوإليه الأمم التي تقدر قيمة الشرف والكرامة .

قالت مصر إن نسعيها إلى الأستقلال دستورا وبرلمانا . فكان من
واجب كل من طهر قلبه وصدق وطنيته أن يهيب لهذا البرلمان رجالا من
ذوى الكفاءة والنزاهة . رجالا سمت مداركهم وابتضت صحائف
ماضيهم حتى يكونوا عدة الأمة في شدائدنا المنتظرة وحتى يكونوا ذخرها
وفخرها في أكبر مظهر من مظاهر حياتها العامة وحتى يمهّدوا لها بدرايتهم
وتجاربهم سبل الوصول الى الاستقلال الصحيح ، ويظهروا البلد في
مظهره اللائق به و يقيموا الحجة أمام العالم أجمع على أن الأمة المصرية
أسمى مما يسمونه تجربة وأكبر من أن تقف جهودها عن مطلبها الأسمى
اللائق بها كأمة شريفة ناضجة (تصفيق حاد)

كان الواجب علينا جميعا أن نولى ذوى الكفاية والفضل وأن تكلفهم
بخدمة بلادهم قبل أن يسعوا اليها . وأن نعرف أن خذلان ذوى الرأى في
الانتخاب هو خذلان لمصر نفسها .

كان واجبنا أن نبذل ما في أيدينا في كل مكان وفي كل حزب فإن الأحزاب وأن افترقت في سبيل الاستقلال ووسائله فهي بمجموعها قوة متعددة الوسائل والأساليب للوصول الى هذا الاستقلال وجلاله .

لا أحزاب للتهافت على المساومة في حق الوطن - حتى ولو كانت هذه المساومة مع « خصوم محترمين شرفاء يراد معافاتهم من السمسة » (١) وإنما تتعدد الأحزاب بحكم الفطرة تبعاً لتنوع العقول ووحى الضمائر في اختيار أنجح الوسائل وأصلحها للوصول الى تحقيق مطالب الوطن .

هكذا تفهم خدمة الوطن وهكذا نعمل على خدمة الوطن وإن تعددت المسالك فالأمة لا تفهم إلا وحدة الغاية

لهذا قلت وأكرر قولي إن على الأمة واجباً في الانتخاب هو اختيار نوابها ممن ظهر ماضيهم وكفايتهم وطهارة ذيلهم من أي حزب كان وفي أية جماعة وجدوا وفي أية بيعة أقاموا وما المجلس النيابي الصحيح إلا لسان الأمة حقاً ووكيلها حقاً ورمز أمانيتها حقاً وعنوان استقلالها حقاً .

كنا نود أن يفهم الكل أن خدمة الوطن في ظروفنا الحاضرة فوق كل اعتبار حزبي وفوق كل شهوة شخصية ولكننا والأسى يملأ قلوبنا نرى أمام أعيننا جماعة منا قد دفعها حب الظفر في الانتخابات الى مزاحمة غير مشروعة بل الى حرب عوان قد استخدمت فيها أسلحة لايزاوها خصم شريف أمام خصم شريف .

(١) هذا ما كان يقوله سعد عن الإنجليز في خطبه

نعم نملك الأسي قلوبنا لأنى أعلم وكلكم يعلم أن لا رجاء لبلد تقوم
الزعامة فيه على إيذاء الناس فى أقدارهم وسمعتهم وعلى إفساد الضمائر
بترغيب أو تهديد أو إحتيال

قام أتباع سعد باشا فى غيبته بحرب شعواء سموها معركة إنتخابية ضد
من لا برى رأيهم ومن لا يدين بمذهبهم أن كان لهم مذهب فى السياسة
معروف وقد أسرفوا فى الطعن والسب والأقتراء والترغيب والأرهاب
والأيذاء فصبرنا وقلنا عل زعيمهم يرجعهم عن غيهم ولكن مالبتنا أن
رأينا هذا الزعيم يبرق إلى أحدهم بهذه الجملة الرشيقة «لافض فوق»

صبرنا أيضا على هذا الأذى وقلنا لعل زعيمهم يؤوب إلى الحق متى
يرجع إلى وطنه وأعلن ألا رجاء لمصر بغير الجهد فى العمل والترفع عن قتل
القوى الحيوية فى البلاد بسلاح تأباه الذمة والكرامة. وقلنا بوجوب الصبر
احتراما للأدب والحياء وإنباتا لمن يقدر للأدب والحياء قيمتها أن فى مصر
ناسا يعرفون كيف يصونون الفضيلة ويحرصون عليها. ففى صيانتها صيانة
لسمع بلادهم. وكيف يسلكون فى الحياة العامة مسلك الشرف والصبر
على المكارة.

أيها السادة- صبرنا وانتظرنا حضور سعد باشا ولطالما طالبنا بحضوره
فحضر فإذا رأينا ؟

رأينا أيها السادة أن سعدا قد شاطر شيعته وزر آثامها. وأشعل نارا وقودها
مواطنوه الذين لا يرون فى السياسة رأيها ولا يقدسون شخصه. وكان مع ذلك بردا

وسلاما على خصوم بلاده- رأينا نهش مواطنيه في أعز مآلديهم في هذا الوجود وهو شرفهم الوطنى وهو مع ذلك ينحنى أمام المستعمرين و يغربهم على قبول اتفاق معه بلا سمرة- رأينا يسعى في أن يكون البرلمان ممثلا لشخصه للأمة . وفى أن تكون الأسماء الموضوعية على مقاعد البرلمان منحصرة فى إسم سعد مكررا حتى يتمكن من تحقيق رغبته فى المفاوضة حرا طليقا لا رقيب عليه ولا حسيب .

هكذا يريد سعد وهكذا يريد أنصار سعد ليتبأوا مقاعدهم فى البرلمان يجلسون بأسم سعد لا باسم الوطن . وينطقون بما ينطق به سعد لا بما تملئ به مصلحة الوطن . وهم يعلمون أن من يخرج منهم على إرادة سعد فقد خرج فى نظرهم على الوطنية والأخلاص . وهم راضون بعلمهم هذا فرحين بما تمن به عليهم هذه الوطنية الفذة من حفلات الاحتفال وتصفيقات المفتونين وأموال المتبرعين . ويستبشرون بما آتتهم هذه الوسيلة من فوائد كثيرة وخبرات عميمة

أيها السيادة: الآن يليينا من بعد ومن أنصار سعد وأيقنا ألا أمل لنا فى إصلاحيهم وبالأصيل إلى توجيه قواهم لخدمة البلد . وأيقنا أن جهودهم موجهة كلها الى هدم مواطنيتهم وإبدالهم لى شرفهم وأنتم تعلمون ما هو الشرف .

الشرف هو آمال البرء فى الوجود هو نعيمه هو قوته هو مبعث فخره وكبريائه ومرجع أنفته وإبائه هو التراث لأولاده وأحفاده .

قد يرجع للبرء يسره بعد عسره وقد تعاوده صحته بعد ضعفه ولكن هيات أن يعود للمظلوم شرفه إذا مسته يد سوء وآذته أسلحة الأفك والبهتان . وإذا أودى شرفك فقد أودى معه شرف أبنائك وذوى قربالك لهذا كان المعتدى على مالك أو على جسمك أخف وطاء وأقل جرما ممن

يعتدى على شرفك و يلوث سمعتك- ولهذا أيها السادة كان الشرف عند من
يقدر الشرف أعز من الحياة نفسها وأثمن من نعيمها ولذاتها (تصفيق
بهتاف)

أيها السادة- طال صبرنا على المكاره وقتل منا من قتل ، وأولنا أكثر من
ثلاث سنوات ندفع فيها بالتى هى أحسن وكان يمنعنا الأدب والحياء وحب
الوطن عن أن ندل على مواضع الضعف فى سعد وشيعته حتى صرنا نرى الأدب
استسلاما والحياء جبنا وحب الوطن تفريطا فى حق هذا الوطن .

أيها السادة- صار من واجبى بعد الذى علمتم وصار من حقكم على أن
أدلكم على شىء من أسباب الخلاف بيننا وبين سعد- وإنى ليحزننى أن أتكلم
فى هذا الموضوع وكان الأولى لنا أن نتوجه جميعا لخدمة بلادنا خدمة فعالة
مباشرة لولا أن طفع الكيل ونفذ الصبر وصارت الخدمة الوطنية محتاجة الى ازالة
العقبات التى اقامها فريق منا فى طريق الخدمة الوطنية .

إنى ليحزننى أن أصارحكم بأننا إذا كنا قد كسبنا قليلا من حقوقنا
الوطنية (١) فأننا قد فقدنا كثيرا من أخلاقنا القومية بعد أن صار السفهاء منا
كراما برة وبعد أن صار كرام القوم هدفا لاعتداء المعتدين وإجرام القتلة
السفاكين ، وبعد أن صارت الوطنية أداة لأفساد الأخلاق وإيذاء
النفوس ووسيلة لأقصاء ذوى رأى والكرامة عن خدمة بلادهم خدمة صامتة
لا تمدان عن نفسها وبالجمله فقد صارت الوطنية الحديثة . مهنة للكسب
والأثراء وصناعة أدواتها معاول الهدم والتخريب .

(١) اشارة الى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى كسبه مصر على يد رشدى وعدلى وثروت

بوادر الخلاف

أيها السادة- أن ما وقع بيننا وبين سعد من خلاف كان نتيجة لازمة لحالة نفسية فيه لأسبيل الى إصلاحها . تلك الحالة النفسية الخفية هي التي ترون آثارها في كل مرحلة من مراحل قضيتنا المصرية وهي التي يرجع إليها كل سبب من أسباب الخلاف . وإني لأسميها وانما اکتفی بأن أدلکم علیها من وقائعها ومظاهرها المختلفة حتى تعلموا أمرها وتتدبروا في نتائجها .

وإني أصارحكم بأني ما كنت يوما كبير الأمل فيما يدعون إليه من وفاق أو اتحاد ، لأنني عالم بأسبب الخلاف مبعثه النفس والتكوين الخلقي .

تعلمون أننا كنا مع سعد باشا على أتم مانكون من صفاء وأنا في الجمعية التشريعية قد ناوأنا رئيسنا الحالي عدلي باشا في مسألة الوكيلين . ووأبلىنا بلاء لم يغيب بعد عن أذهانكم وذكر ياتكم وقفنا وقفة تشرف بلادكم وطلبنا أن يكون لوکیل الجمعية المنتخب حق التقدم على الوکیل المعین من الحكومة

عملنا هذا لامرضاة لسعد بل إرضاء لضمائرنا وخدمة لوطننا ولو كان عدلي باشا وقتئذ مكان سعد باشا لحاربنا سعدا ولما قام لصداقته بنا أقل وزن .

نعم ناوأنا عدلي باشا ولكننا لم نجد منه في ذلك الوقت أثرا لحفيظة أو إمتعاض لأنه كان يعلم أننا ندافع عن فكرة لاعن شخص و يعلم أننا لو سلکنا غير هذا الطريق لکنا من الضالین .

جاءت الحرب ثم أتت الهدنة فقام الوفد وانتخبنا من بيننا سعدا رئيسا لنا ثم ذهبنا جميعا الى أوروبا متحابين متضامنين وبعد يومين إثنين من وصولنا باريس علمنا أن رئيس الولايات المتحدة قد أعترف بالحماية على مصر. فبدأ سعد يقول لنا ويكرر قوله أن الأمل لنا في شيء وأن واجبنا قد انحصر في «تنظيم هزيمتنا» وأن علينا أن نرجع الى مصر متفرقين بعد أن نعمل هنا على «تنظيم الهزيمة» حتى لا تقع علينا مسؤولية الفشل.

وتلك أقواله التي كان يلقيها علينا من آن لآخر وهو هو بعينه الذي يطعن الآن غيره بأنهم دعاة الهزيمة والتردد.

وبعد أيام أتت إلينا أخبار مصر تباعا بأن الأمة متحدة ملحة في مطالبتها ملتفة حول الوفد. ثم أتت الأخبار بأن منزلة الرئيس من قلوب الأمة صارت فوق كل منزلة. وفرحنا. وبأن صورته قد بيعت في بلدة الرحمانية «أن صدقا وأن كذبا» بألف وخمسمائة جنيه ففرحنا ونشرنا هذا الخبر في صحف أوروبا. ولكننا لاحظنا أن هذه الأخبار قد أخذت من نفس سعد باشا مأخذ يدل على بعضه أنه كان يوقف جلسات الوفد ومداولاته ليتلو علينا خطابات وصات الى محمد نحمده من صديق له يظاهر فيها محررها الى هذا الخادم ماوصل إليه سعد في مصر من المكانة في النفوس وماوصلت إليه الأمة من الألتفاف حوله والنداء باسمه والتهاتف له.

ثم حضر إلينا في فصل الصيف بعض أقربائه وأصهاره فوجدنا أن الرجل قد تغيرت حالته. وأنه قد داخله شيء لا أسميه أبعد قلوب زملائه عنه، وأسقوا على مظهره الجديد وتألموا من سلوكه معهم مسلكا لم يدفعهم الى مقاساة مرارته إلا واجب مقدس هو واجب الوطن.

أيها السادة - كنت في تلك الأيام السوداء مبقيا على صداقتي لسعد مجتهدا في التوفيق بينه وبين أصدقائه الأقدمين مع شيء من الانحراف عنهم سببه ملاحظوه من ميلى إلى مؤازرته حتى لا يندفع في حالة لا يعلم الا الله مغبتها .

حصل كل هذا قبل مجيئ عدلى باشا - ذلك الذى اتهموه ظلما وعدوانا بأنه كان سبب انقسام الوفد ليحملوه تبعة أعمال غيره .

بقينا على هذه الحال إلى أن ألح سعد باشا الألاح كله على عدلى باشا بالحضور فحضر وسعى سعيه حتى مهد لنا طريق المفاوضات مع اللورد ملر وذهبنا إلى إنجلترا - وكنت كبير الأمل في أن المفاوضات وشدتنا تدفعنا جميعا إلى الاتحاد والتآزر نستبقى بها قوتنا وندفع بها عن بلادنا غوائل المحن . وبقيت إلى هذا الوقت أصدق صديق لسعد حتى بدأت المفاوضات مع اللورد ملر وحتى بدأ العمل الجدى لرجال يريدون أن يحققوا استقلال بلادهم وحتى بدأت المسؤولية أمام الله والوطن .

فإذا حصل أيها السادة ؟

(١)

حقيقة الخلاف

في شهر يوليو سنة ١٩٢٠ ذهب أعضاء الوفد في ثلاث سيارات إلى ضاحية من ضواحي لندرة إسمها «ميدن هد» وبعد الغذاء في مطعم هناك إعتزمنا الرجوع إلى العاصمة «لندن» ووقفت بنا سيارتنا في الطريق لعطب أصابها فنزلها منها وكنت بها مع سعد باشا واثنين من زملائنا .

وهناك في الطريق صارحنا سعد باشا «بعد أن عرف مكانته من الأمة» بفكرة هائلة جدا ووجهه الى كلامه أملا في أن أبدا تحبذه باعتبارى صديقه ومناصره .

ذلك أنه عرض على أن يطلب باسم الوفد الى اللورد ،لنر أن نخاصم حكومة الأنجليز سلطان البلاد بحيث إذا رفض الأنجليز مسعاه نقطع المفاوضات ونرجع الى مصر معلنين لأمتنا أن الأنجليز سيئوا النية وأن لافائدة في المفاوضة معهم وبذلك تنتهى مأموريتنا و ينتهى عمل الوفد (١) !

لأخفى عليكم أيها السادة أنى بعد أن وقفت على نية سعد باشا هذه أسفت وحرزنت - حرزنت لأنى كنت أرجو أن المهتاف بأسمه «يخجل تواضعه» و يذكره بالمسئولية العظمى الملقاة على عاتقه - حرزنت ولكنى كظمنت غيظى وخاطبت سعدا فى هدوء بكلام طويل خلاصته أن هذه الفكرة ستؤدى إلى حالة خطيرة فى مصر . وأنها ستكون سببا فى تثبيت أقدام الأنجليز فى مصر . بحجة المحافظة على العرش وذكرته بسبب الأحتلال الأنجليزى وبأن وكالتنا عن الأمة منحصرة فى طلب أستقلال مصر عن انجلترا . وبأننا إذا قطعنا المفاوضات ورجعنا الى بلادنا قبل السعى فى تحقيق أمانها وبعد أن ضحكت بما ضحكت فأنا نكون قد تنازلنا عن الوكالة فى وقت غير لائق و يكون مثلنا فى ذلك مثل جنود فارين من المعركة ولن

(١) حذفت الجريدة من الخطاب ما ذكرته من أن سعدا طلب الينا بعد الغذاء موافقته على المطالبة بعزل السلطان فؤاد مقابل تساهلنا مع الأنجليز فى بعض طلبات مصر وقد فصلنا ذلك فى موضع آخر .

يكون لنا وقتئذ عذر نبديه أمام أمتنا . لم يرق كلامى هذا السعد باشا بل كان بداية الشر الأكبر و فاتحة الخصام بينى وبينه .

رجعنا الى لندره ولم تهن عزيمة سعد باشا ، فلم يرجع عن عزمه وجمع الوفد فى اليوم التالى وعرض عليه مشروعه ليصدر قراره فيه .

« وهنا ذكر الخطيب كيف عرض سعد باشا الأمر على الوفد بما فهم منه أن له غرضا ذاتيا وكيف رفض الوفد رفضا باتا »

رفض الوفد طلب سعد . فاذا عمل سعد ؟ هل إحترم قرار الوفد وأبقى مخازينا بين جدران حجرتنا ؟ وكيف يحترم سعد قرار الوفد وقانون الوفد واليمين التى حلفها بمراعاة قانون الوفد وهو قد صار زعيم الأمة ووكيلها الأوحده . قد صار وكيلها لافيا وكلت به الأمة وفدها بل فى كل مايراه ويرد بخاطره ... واعتزم أن ينظر إلى أعضاء الوفد إلى أولئك الذين تلقوا وكالة الأمة معه إلى أولئك الذين ناصروه بأموالهم وعقولهم وأرواحهم - اعتزم أن يعامل هؤلاء كما يعامل الآن أذ نابيه الذين تشرفوا بالالتصاق به فى السنوات الأخيرة .

قلت أن سعدا لم يحترم قرار الوفد ولم يصن هذا السر فاذا عمل ؟ ذهب نجلسه الى اللورد ملزوكاشفه بنيته وطلب إليه « باسم الأمة المصرية » تنفيذ ماأراد .. فكانت النتيجة طبعاً خيبة المسعى .

أيها السادة - لو كنت من المستعمرين الأنجليز لصفقت لسعد باشا على هذه الخدمة التى أسداها إليهم . ولحمدت العناية التى سافت إلى بلادى وفدا مصر يا قدم لنا رئيسه فالوطاوعه عليه الوفد لأجهز على آمال تلك

الأمة البريئة ولأضاع عليها ثمرة جهودها وتضحياتها . وهى لم تنهض
نهضتها إلا للاستقلال ولم تضح بما ضحت الا للاستقلال لا لتأييد
الاحتلال

الأتهم

أيها السادة- الآن وقد أحطتم علما بهذه المسألة وهى لم تبق بعد سرا
مكتوما بعد أن عرفها الأنجليز أنفسهم- الآن وقد أحطتم علما بها فأنى
لأتردد بعد ذلك فى أن أتهم سعدا- ذلك الذى يكيل لنا الشتائم كيلا
ويتهمنا زورا وعدوانا .

(١) أتهم سعد زغلول باشا علنا بأنه فى شهر يوليو سنة ١٩٢٠ بلندره
دس الدسائس لدى دولة أجنبية هى بريطانيا العظمى ضد صاحب
عرش مصر موها أنه يتكلم بأسم الأمة المصرية وذلك لأغراض ذاتيه .

(٢) وأتهم سعد زغلول باشا علنا بأنه بعمله هذا كان يعمل لتثبيت
قدم الأنجليز فى مصر بحجة المحافظة على العرش- تلك الحجة التى اتخذها
الأنجليز ذريعة لاحتلال مصر سنة ١٨٨٢

(٣) وأتهم سعد زغلول علنا بأنه كان يغرينا على قطع المفاوضات
وعلى ترك خدمة القضية المصرية إن لم تجبه الحكومة الأنجليزية الى مطلبه .

أتهم سعد زغلول باشا بهذا كله أى بخيانة مليكة وبخيانة بلاده
وبخيانة منوكلى الوفد ونصرائه . وأطالب سعدا بحق الصدق والرجولة

وبحق الشرف والبطولة الحقّة أن يجيبني على هذا الاتهام وأن يعلن الناس
تفصيل محادثتي له في ضاحية «ميدن هد» وأن يعلن للناس بشرا
صحيحا جلسة الوفد يوم أن رفض طلبه وأن يعلن تفصيل حديثي مع البارون
ملتر في هذا الشأن (هتاف عال ليحيى الملك)

أطالب بهذا كله ولا أعتمد على السب والشتم وإنما أعتمد على وقائع
خالية من كل لبس أوجهها إليه حتى يعرف الناس حقيقة أمره .
لسعد باشا أن ينكر معتمدا على العلم في أقوالى وفي شهادة
أصدقائى بأننا خصومه ومعتمدا طبعاً على سكوت زملائنا الذين بقوا
الى الآن ولكنى مع ذلك أشك كثيرا في أن يجرؤ على إنكار هذه الواقعة
بعد أن علم بها منه الأنجليز أنفسهم وهم كما يصنفهم «قوم مشرقيون
معقولون» أشك كثيرا في أن ينكر بعد أن علم الناس أيام عودته الأولى
عدم إظهار ولائه للعرش . وبعد أن علم الناس بما كانت تحويه رسائله
التي كان يرسلها للملك البلاد من عدم إظهار الخضوع لجلالته والاحترام
الواجب لمقامه . وبعد أن علم الناس بما قاساه كبراء الأمة ووجههاؤها
وذووا الرأى فيها من إعتداءات أنصار سعد عليهم وإيذائهم بكل أنواع
الأيذاء وقت أن كانوا يذهبون الى مقر العرش لتقديم واجب التهنئة والولاء
لصاحبه . في المواسم والأعياد . ومن هم أولئك الكبراء والوجهاء . هم
الذين أقاموا الوفد بأموالهم فاستعملت هذه الأموال لأيذائهم والزراية بهم .
كيف يمكن سعد أن ينكر الحقيقة بعد هذا كله وهى ظاهرة ملموسة
ولكنى مع ذلك أنتظر منه جواب الرجل الذى يقدر للصدق قيمته
وجلاله .

أيها السادة: أتدرون إلى أي حد كان يريدنا سعد باشا على الوصول إلى هذه الشهرة في موضوعنا الذي طرحته على منامكم - إنه عرض علينا أن يتبل المشروع الأول للورد ملر - وهو مشروع ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ - المشروع الذي كنا رفضناه بالأجماع - وهو المشروع الذي لا يلغى إلا بإرادة من مصر وإنما يتلخصها تنظيمًا شرعيًا - عرض علينا سعد باشا قبوله لهذا المشروع مع ما فيه من بلاء لمصر إذا قبل الإنجليز دسيسته .

أيها السادة: إلى هنا يقف لساني عن الأفاضة في هذا الموضوع بل هذه الخمازي التي ما كنت أريد أن نعرف لولا أن طافح الكيل ونفذ الصبر ولولا أن التخلييل قد وصل إلى منتهاه .

سعد باشا والأختلال

أيها السادة: قلت لخضراتكم إن سعدا بعد أن عرف مبلغ النداء بأسمه والاهتاف سعى في استثمار هذه المكانة الشخصية لا لأمته وفي استخدامها لهدم من يقف في طريق شهواته وقد ظهرت نيته بأوضح بيان بما ألقىته على منامكم .

ولكن أعضاء الوفد ما كانوا يرون في سعد إلا أنه واحد منهم يجب أن يشاركوه في العمل كما يشاطرونه في المسؤولية وما كان لرجل يحترم نفسه وبقدر حقه وواجبه أن يتنازل عن شخصيته وضميره فيلقيا تحت أقدام غيره يعيبث بهما كما يشاء ويهوى - لهذا كان التشاد بين الفريقين عظيمًا ولهذا كانت غلطيات سعد قاتلة .

من ذلك ماسبق أن قلته في محاضرة سابقة وأعيد به اليوم لعل فيه تذكرة وعبرة

أرسل إلينا اللورد ملتر مشروعه الثاني في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ فشرع الوفد في فحصه ووضع المبادئ التي يجوز للأمة المصرية أن تقبل الاتفاق عليها وهي المبادئ التي صار بعضها فيما بعد من تحفظات الأمة بعد عرض المشروع عليها.

لكن سعدا كان غاضبا وما كان يريد أن يشترك معنا في هذا العمل - كان سعد غاضبا من يوم أن رفض اللورد ملتر طلبه الشخصي وأوضاع عليه آماله.

ذهبت في يوم من تلك الأيام الى مقر الوفد مع بعض زملائي فوجدت محمد محمود باشا مضطربا والمكباتي بك هائجا وأخبرنا بأن جريمة وقعت في غرفة الرئيس . فدخلنا فوجدنا معه مذكرة مطبوعة يريد إرسالها إلى اللورد ملتر وكانت خاصة بمشروع إتفاق على النقطة العسكرية وهو ينحصر في أن يتنازل الأنجليز عن فكرة النقطة العسكرية الواردة في مشروعه وفي أن يختاروا بدلا أحد الاقتراحات الآتية

أولا - تستأجر بريطانيا العظمى كل شبه جزيرة سيناء.

ثانيا - تخصص مصر قوة من جيشها لحماية قناة السويس ويكون ضباط هذه القوة المصرية من الأنجليز

ثالثا - يكون لأنجليترا حق التدخل في مصر بطلب من مصر عند حدوث ثورة فيها.

أيها السادة - هل أدركتم مرمى الاقتراح الثالث بنوع خاص ؟
وهل لاحظتم خطورته ؟ ليس في الأمر سر نذيعه فقد عرفه الأنجليز قبلكم .
كان يجب على سعد بصفته زعيما حقا « لا زعيم ضرورة » أن يعلم أن
إنجلترا أيام مفاوضات السير درومند وولف كانت قد رضيت في سنة
١٨٨٧ بالجللاء عن الأراضي المصرية مع اشتراط حق العودة عند حدوث
ثورة فيها « أنظر الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٧ » .

وكان يجب على سعد بصفته زعيما أن يعرف أن إتفاقية الآستانة
الصادرة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ أعطت لتركيا ولإنجلترا حق احتلال مصر
معا عند قيام ثورة فيها - وقد رئي في ذلك الوقت أن أسباب إحداث الثورة
في بلد ضعيف توصلنا إلى إحتلاله إحتلالا شرعيا من الأمور الهينة لدى
المستعمرين فمنع الله عن مصر نفاذ هذه الإتفاقية . وكان يجب على سعد
بصفته زعيما أن يفهم أن ما عرضه من حق انفراد إنجلترا باحتلال مصر
إحتلالا شرعيا عند قيام ثورة فيها يتنافى على الأقل مع الحيلة التي يجب
على زعيم مثله أن يتخذها من قبل . وهي إشراك زملائه معه في الرأي .

سألنا سعدا عن تحرير هذه المذكرة وطبعها والشروع في إرسالها دون
مشاركتنا فلم يخرج جوابا سوى أن أدعى أنه كان يريد أن يطلعنا عليها قبل
إرسالها - واعترف بأنه كان قد أخبر بمضمونها مندوب اللورد ملزو بأن
اللورد قد طلبها منه كتابة بعد أن أحيط بها علماء فعل وكان المندوب حاضرا
لأستلامها . فماذا عملنا ؟

احتججنا على هذه التصرفات كما احتججنا كثيرا على غيرها
وناقشناه حتى إنتهينا معه إلى محو الاقتراح الثالث محو تاما . ولما الح

بضرورة حفض كرامته بتنفيذ وعده مع الأنجليز أجنبناه بأنه إذا أرسل
الأقترحين الأولين فإنما يرسلها تحت مسؤوليته وعلى اعتبار أن الوفد لم يطلع
عليها ولم يعرفها .

أيها السادة- يقول لكم الآن سعد في خطبه الأخير . بعد أن أفلتت
المفاوضات من يده إنه كان يسعى في الاستقلال التام لمصر والسودان من
ذلك ماجاء بالخطبة التي ألقاها يوم الجمعة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بين
مندوبى دائرة قسم السيدة زينب حيث قال :

«على أن شكركم لا يكون بكلام ألقيه عليكم.... ولكن
باستمرارى فى السعى للوصول الى غايتكم لتي هى مقصد الأمة الأسمى
وهو الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق وهتاف)»

ولكن أراد الله أن يقدم سعد بنفسه دليلا قاطعا على ما كان يعمل
معنا أيام المفاوضات . فقد جاء فى خطبته التى ألقاها على موظفى الحكومة
بفندق الكنتنتال يوم ٦ مايو سنة ١٩٢١ والتى نشرتها جرائده أخيرا للطعن
فيها - جاء فى هذه الخطبة اعتراف منه صريح بما عرضه وقتئذ على اللورد
ملر بشأن الاحتلال فقد قال سعد ما يأتى بالحرف الواحد .

«فقلت (أى قال سعد) نضع عساكر من عندنا و يكون لهم ضباط من
عندكم فلم يقبل (أى اللورد ملر)»

«وقال (أى اللورد ملر) تريد أن نكون ضيوفكم»

«فقلت (أى سعد) على الرحب والسعة عندنا شبه جزيرة سينا وهى
مكان واسع جدا نغير إدارته لك للمدة التى تشاؤونها»

لذا إذا عرّاف سعد أمام ذلك ، المفاوضات في يده - بما كان يعرضه
لـ الأنجليز وفي هذا القدر ذاك .

(١٠)

١٠٠٠ بالمفاوضات

أما السادة القضاة - الذين أن وجودنا مع سعد قد كشف لنا عن
السلطة فيه خطيرة - وعرفنا أن في نفسه دافعا يدفعه الى السعى في بناء مجد
له على حساب مصر وعلى اكتاف أبناء مصر - ولكنى ما كنت أتصور أن
فيه خصلة أخرى كان يريد أن يستخدمنا لها وهى خصلة لأسمها وإنما
أدل عليها بوقائعها

رأى سعد أن عمله في النجاش فيا كان يرمى إليه لنفسه لن يحقق .
ورأى أنه قد صار في المفاوضات أمام مستقبل البلد وجهها لوجه . وأيقن أنه
لا يمكنه قطبها لغير سبب جدى مرتبط بموضوع القضية . فإذا يعمل ؟

في يوم الأحد أول أغسطس سنة ١٩٢٠ كنت مع سعد في جهة
« رتش موند » خارج لندره فصار حنى بأننا إذا وصلنا إلى مشروع يرضينا
و يرضى الأنجليز نتفق معهم على أن يعلنوا هم رضاءهم عنه ونقيدهم به .
وأن لا يعلنوا قبولنا إياه . ثم يرجع الوفد إلى مصر ويعرض المشروع على
جمعية وطنية فإذا لاحظنا أن الجمعية الوطنية راضية عن حبذناه صراحة
وأعلننا رضاءنا به وإذا أعلننا بأنها غير راضية عن المشروع طعننا فيه .
وطالبنا رفته . وهذه المناورة نكون قد احتفظنا بمركزنا وخرجنا من كل
تعبة .

وليدكر سعد باشا أنى أجبتة فى ذلك الخى بأنى لأرضى بهه الطريقة
وبأنا تقبلنا الوكالة عن أمتنا وصرنا زعماءه ومن كانت له الزعامة فعليه
مستولياتها ، وأولها مسئولية إيداء الرأى والنصح وقلت إنى أرى رفض أى
مشروع نحقق ضرره وقبول أى مشروع نحقق المصلحة فيه بشرط تعليق
قبولنا أو رفضنا على قرار الجمعية الوطنية - فإذا وافقتنا كنا من السعداء
وإذا خالفتنا فقد إنتهت مأموريتنا و يكون مثلنا فى هذه الحالة الأخيرة
مثل وزارة لم تحز ثقة البرلمان فهى تتنازل عن مركزها فداء لأستمساكها
برأيا.

هكذا كان رأىى وأضفت إليه أن المفروض من زعامتنا أننا أكثر
إطلاعا على دقائق القضية من غيرنا ولذا نكون أكثر مسئولية من غيرنا
وقلت لسعد إنى أول من يوقع بقبول مشروع يحقق المصلحة لبلادى على
شرط اقرار الجمعية الوطنية وإنى أول من يحبذه و يؤيده أمام هذه الجمعية
ولو عرضت فى سبيل ذلك سمعتى إلى الضياع فأجابنى سعد بأنه غير
مستعد لتضحية سمعته لبلاده

هذه واقعة أرجو أن يجيبنى سعد عليها بحس الذمة والشرف . ومع ذلك
كيف ينكرها سعد وقد قالها لغيرى من أعضاء الوفد ليسبر استعدادهم
لقبولها وكيف ينكرها وقد ذهب إليه ذات يوم فريق من المصريين من
طلبة الجامعات الأوربية وكانوا اثنين وعشرين أو ثلاثة وعشرين طالبا
طلبوا إليه أن يبدى رأيه فى مشروع اللورد ملتر فكان جوابه حفظه الله أنه فر
من الجواب وسألهم عن رأيهم فيه فأجاب به بعضهم بأنه يقبله أساسا

للمفاوضة وسندئذ قال «وأنا لم أرفضه» وقال بعضهم إنه يرفضه فقال سعد «وأنا لم أقله» وهذه الحيلة تخلص سعد من المسؤولية دون أن يبدى إليه كزعيم مسنون.

ولهذا أكرر لحضراتكم أن سعدا لن ينتهى على أمر فى المفاوضات بكون له فيه رأى صريح وسيكون عمله فى المستقبل استبقاء زعامته السلبية واستغلال شعور الأمة لشخصه وتسخير ضحاياها وأموالها مجده. وقد رأيتموه أخيرا بعد العدة لذلك حيث قال فى إحدى خطبه إنه ينتظر أن يعرض عليه الأنجليز المفاوضات لأنه عالم فى نفسه بأن الأنجليز فى غير حاجة إلى فتح باب المفاوضات ولأنه يعلم أنه بمنجاة من مسئولية المفاوضات. وقد سخر الله له من مواطنيه من يطعمهم فى شرفهم ويسبهم فى وطنيتهم فيتوارى بهذا السب وذاك الطعن عن كل عمل وطنى جدى الى أن يفضى الله أمرا كان مفعولا.

(٤)

سعد والمروءة

أيها السادة - لا أريد أن أحدثكم عن مروءة سعد مع زملائه واصدقائه بمواظبه جميعا وإنما أريد أن أذكر لكم طرفا مما عمله مع بعضهم وكيف ضحى بهم وكيف كانت أساليب محاربتهم إياهم بعد أن استغل صداقتهم وبعد أن رأى أن مصلحته الشخصية توجب عليه نكران الجميل

مع عدلى باشا

ترك اللورد ملز مع لجنته مصر فرأى سعد ورأينا ضرورة المفاوضة معه
على طريقة تحفظ كرامتنا وكرامة الأمة التي نمثلها ولم نجد بعد أعمال
الفكر وسيلة سوى الألتجاء الى مواطننا الكبير عدلى باشا نسترشد بآرائه
ونستعين بمهارته السياسية على إيجاد حل للحالة الدقيقة التي كنا فيها .

لهذا أرسل الوفد الى دولة عدلى باشا التلغراف الآتى :

باريس فى ٦ مارس سنة ١٩٢٠

عدلى يكن باشا بالقاهرة

نكون سعداء برؤيتكم فى باريس . أما عن الاقتراح الثانى فأنا
نوافقكم عليه و يكون تأييدنا لكم أشد تأثيرا إذا بقى الوفد رسميا خارج
اللجنة المكلفة بالمفاوضات .

سعد زغلول

ثم أرد قناه بتلغراف آخر هذا نصه :

باريس فى ٢٢ مارس سنة ١٩٢٠

عدلى يكن باشا بالقاهرة

نشارككم رأيكم فى عدم قبول الأسس . كما عرضت (وهى إقتراحات

من اللورد ملتر) نرجوكم تقديم مباد وصولكم الى باريس بقدر المستطاع
زغلول

فرد علينا عدلى بالتلغراف الآتى

القاهرة فى ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠

سعد زغلول باشا . رقم ٣٠ شارع شانز يلزيه باريس قبل تحديد
ميعاد للسفر أكون سعيدا بأستلام خطاب تفصيلى
عدلى يكن

فأجابه الوفد بالبرقية المستعجلة الآتية :

باريس فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠

عدلى يكن باشا بالقاهرة

وصل تلغرافكم متأخرا نكون سعداء برؤ يتكم فى أقرب فرصة لتبادل
الآراء طبق خطابكم

زغلول

لم يز عدلى بعد هذا الالحاح بدا من السفر فسافر من الاسكندرية
فى ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠ ووصل الى باريس

وصل الى باريس ولم يجد هذا الرجل الكبير هذا الرجل المعروف
بالأبناء والشمم لم يجد على نفسه غضاضة فى أن يكون مع أصدقائه منفذا
لرغائبهم حتى ولو كان بعض آرائهم مخالفة لرأيه ونصائحه .

سمى عدلى باشا حتى أوجد الصلة بيننا وبين لجنة ملتر كما نعلمون
أوجدها بما يحفظ كرامة مصر بأن بدأت اللجنة تطلب إلينا المحدثه معها
وحضر إلينا السير هرست مستشار وزارة الخارجية البريطانية وأحد أعضاء
اللجنة وعرض علينا باسم اللورد ملتر أن نساقر الى لندره لتبادل
المحادثات .

قام عدلى باشا بهذا العمل وقام بما هو أشق على النفس منه وإليك
البيان :

لما اعتزمنا السفر الى بلاد الأنجليز خطر لسعد خاطر هو أنه خاف
الذهاب الى لندره بعد أن وعدنا بالسفر إليها خاف الذهاب الى لندره
لاحتياطاً على القضية المصرية بل احتياطاً على نفسه . خيل إليه أنه إذا
ذهب الى بلاد الأنجليز فأنهم ربما يعتقلونه مرة ثانية وطلب الى عدلى باشا
أن يأخذ من اللورد ملتر ميثاقاً بأن تكون له الحرية التامة في الرجوع إلى
فرنسا متى أراد .

رأينا كما رأى عدلى باشا أن هذا الطلب خارج عن المعقول وعن حد
رجولة الزعماء وشهامتهم وكان له في هذا الموضوع شأن مع سعد باشا .

قلت لسعد باشا إن من غير المعقول أن لجنة سياسية تطلب الى وفد
سياسي أن يتحادث معها في بلادها وأن يكون هذا الطلب أحبولة الفرض
منها الوصول الى إعتقال رئيس الوفد عند ما تطلأ قدمه ببلادهم ومن غير
المعقول أن يرضى الأنجليز لأنفسهم بهذه المسبة الكبرى والفضيحة العظمى
أمام العالم باستعمال هذا السلاح الدنيء ولو كانت نيتهم كما تفهم لأبقوك
وزملاءك في مألطة ولما أخرجوك منها . .

فأجابني سعد باشا : إني أخاف والسلام ، ولا بد من أخذ تعهد بحريتي وإلا فمن المحال أن أسافر وأن أقاوض

فقلت : سافر يا باشا وإني أتمنى أن تعتقل هناك وأن نعتقل نحن معك جميعا فأن في ذلك فائدة لبلا دنا وإعلاتا لامتنا أمام العالم المتمدن بأن الأنجليز قوم ظالمون لا يرعون عهدا ولا يحترمون ذمة .

فأجابني سعد باشا : أنا أعتقل ! - لا - إني أخاف الرجوع إلى مالطة مرة ثانية وأن لم يحصل عدلى باشا على هذا التعهد فإني غير ذاهب .

أيها السادة - أتعلمون ماذا حصل بعد ذلك ؟ - وفقنا إلى حيلة لطيفة نفذ بها كلمتنا مع لجنة ملتر ونظمنا بها سعد باشا .

ذلك أننا أرسلنا إلى لندره بعضا من أعضاء الوفد أسميناه لجنة وكانت مكنونة من محمد باشا محمود وعبد العزيز بك فهمي وعلى بك ماهر سافرت هذه اللجنة إلى لندره وسافر معها عدلى باشا - وكان الفرض الظاهري مانشره عليكم سعد في حينه من أن الوفد يريد الوقوف من اللورد ملتر على أساس المفاوضة وهمل هي تؤدي إلى الاستقلال أم لا . وكان الفرض الحقيقي أن يسمى عدلى باشا لدى اللورد ملتر في الحصول على ما يطمئن سعدا على نفسه .

ذهبت اللجنة وتكلمت مع اللورد ملتر في موضوع الاستقلال وهذا أباب طبعها بما يوجب بعض الأطمئنان . وتكلم عدلى باشا مع اللورد في تحفظ الحقيقي وهو حرية سعد . ولكن عدلى باشا يعلم كما نعلم أن

طلبنا كهذا موجب للسخرية ومضر بكرامة الوفد ورجاله . ونعلم أنه لم
إمتنع عن التكلم مع اللورد لأبي سعد باشا الذهاب إلى انجلترا وانقطعت
المفاوضة . فماذا عمل ؟

لم يرد عدلى باشا أن يتسبب الفكرة لرئيس الوفد وطلب إلى اللورد ما
أن يطمئن أعضاء الوفد جميعا بأن تكون لهم السرية التامة في تركهم انجلترا
متى شاؤا . وأفهم اللورد بأن هذه النكرة من عنديات نفسه أراد الأدلاء
بها إليه منعا لأى ظن ربما يسرب إلى ذعن واحد من أعضاء الوفد بأن
حريتهم ليست مصونة

فهم اللورد ملزم مايرمى إليه عدلى باشا فأجاب على الفور « أخبر سعد
باشا بأننا لسنا من أهل القرون الوسطى وليطمئن سعد وإخوانه بمضروبه
و يرجعون متى شاؤا ولهم أن يرسلوا تليفرافات سرية (شفرة) إلى فرنسا أو
مصر بحيث لا يعرفها سواها ولا رقيب عليهم فيها » .

الحمد لله . لقد أطمأن سعد على نفسه . وقرر السفر وشكرنا لراى
عنايته ولكن أتدرون ماذا كانت مكافأة سعد لعدلى على هذا كله ؟

صار لسعد حق إرسال برقيات سرية بمسمى عدلى فاستعملها بأن
أوحى إلى مصطفى بك النحاس أن يرسل برقية سرية إلى مصر يتهم فيها
عدلى باشا بأنه كان كارثة على الوفد . ثم كان سرور سعد . بعد ذلك فح
عدلى أن آذاه بكل أنواع الأيذاء . اتهمه في وطنيته . عرقل المفاوضات
الرسمية بطرائق عرف الأنجليز منها أن الأمة متقدمة فتشددوا في مطالباتهم
حتى انقطعت المفاوضات . حرض أذنابا فاعتدوا على الوفد الربى ي

حضوره بوسائل تسرفونها - ثم استمر سعد يكيد لعذلى كيدا و يعتبره هو وأصدقاؤه من غير الوطنيين .

من هذا تعلمون أن سعد باشا كان يربى في عدلى باشا صديقا حيا ووطنيا غيورا وقت الحاجة إليه . واثقنا بمحاجته ظهرت طبيعة نفسه ويخاف أن يزاحمه في حمده مزاحم . ثم جاءت مسألة الرياسة فانقلب الرزبل فجأة الى الطعن والقدح بما لم نر له مثيلا . واستمر في طعنه الى الآن . انقطعت المفاوضات وانتهت موجبات التنازع على الرياسة .

(١٠١)

مع المرحوم علي شرواي باشا

كان المرحوم علي شرواي باشا وكيلا للوفد . رأس الوفد في غياب سعد باشا . فيه من الالتزام والشجاعة والوطنية في أشد الأوقات حرجا وأكثرها رعبا . وكان الرجل بحكم بيئته وحالته الاجتماعية لا يفكر طبعاً في أن يكون يوماً من الأيام وزيرا أو زعيما برلمانيا ولا يطمع في أن تقام له التماثيل ولكن مع ذلك آذاه سعد وقاطعه سعد حتى ترك الوفد .

كان ذنب هذا الرجل الكبير أن له كرامة وضميرا يأبى معها أن يكون خاضعا لسعد متقلبا تقلبات سعد .

وإني أقص عليكم حكاية صغيرة تعلمون منها طريقة إنتقام سعد من المرحوم شرواي .

عندما تركنا مصر كان المرحوم شعراوى أميناً لصندوق الوفد فأخذ معه ما اجتمع من نقود الوفد وحولها قبل سفره الى فرنكات بسعر ٢٧ر٥ فرنكا (وهو السعر الرسمي للجنيه في ذلك الوقت) - ثم حول في الوقت نفسه نقوده الخاصة التي أراد أن يأخذها معه إلى فرنكات بسعر الجنيه سبعة وعشرين فرنكا ونصف الفرنك - وأخبرنا بأنه عازم على التبرع للوفد بثلاثة آلاف من الجنيهات .

أقام المرحوم شعراوى معنا في فرنسا زمنا قاسى فيه من تصرفات سعد ماقاسى إلى أن رأى أن لا طاقة له على البقاء معه فاعتزم الرحيل وسافر في سكون وتواضع بعد أن نفذ وعده وأعطانا من ماله الخاص فرنكات بقيمة ثلاثة آلاف جنيه بنفس السعر الذى حول به هذه الجنيهات وقت سفره من مصر .

ولم يسعنا إلا أن نحمده على هذه الأريحية . ولكن سعدا أبى إلا أن يذم شعراوى حتى على مكرمه . وقال لنا إن شعراوى غير صادق في أنه تبرع للوفد بثلاثة آلاف من الجنيهات وإنما الحقيقة في نظره أنه تبرع بألفى جنيه فقط وأراد سعد أن يعلن ذلك في مصر وحجته في ذلك أن قيمة الفرنكات التي أعطاهما إلينا شعراوى باشا تساوى ألفى جنيه فقط يوم أن ترك الوفد ورجع الى مصر ولو أنها كانت تساوى ثلاثة آلاف جنيه يوم سفرنا من مصر و يوم أن حولها المرحوم شعراوى إلى فرنكات كما حول مال الوفد نفسه .

يريد سعد أن يطعن شعراوى باشا حتى في تبرعه وهبته . ويريد أن

يوهم الناس بأن شعراوى كان غير وطنى لأنه لم يتبرع إلا بألفى جنيه بعد أن وعد بثلاثة آلاف .

قد يجوز أن يكون لسعد الحق فى أن يحكم على وطنيه الناس وإخلاصهم بمقدار تبرعاتهم للوفد ولكن ما الذى تبرع به سعد للوفد وما الذى ضحى به من ماله للوفد ؟

إن سعدا أقرض الوفد أيام تكوينه مائة جنيه مصرى كما أقرضه كثير من أعضائه مثل هذا المبلغ . ولما ذهبنا الى أوروبا ورأينا أنه قد صار للوفد مال قرر الوفد أن ترد إلى الدائنين نقودهم فكان سعد فى مقدمة من استلموا منى فى لندره . وأنا أمين صندوق الوفد . المائة جنيه المصرى مائة واثنين ونصفا من الجنيهات الأنجليزية بأىصال (دفتر مصروفات الوفد صحيفة ٤٣)

أيها الساده . إني مضطر الى إظهار هذه الحقيقة حتى يعلم الناس جميعا أن سعدا لم يتبرع بقرش للوفد وحتى يعلم الناس جميعا أنه سواء كان شعراوى باشا متبرعا بثلاثة آلاف جنيه أو بألفين فقط فليس سعد بالرجل الذى يقبل أن يزن وطنية شعراوى وإخلاصه بمقدار ما تبرع به .

(ج)

مع المرحوم إسماعيل زهدى

قتل المرحومان زهدى وحسن عبد الرازق على باب جريدة السياسة .

بأيدي عصاة السفاكين وكنت وكان صديقي الدكتور حافظ بك عفيفي
معهما ولولا إرادة الله لقتلنا وتركنا من خلفنا مثلها ذرية ضعافا .

قتل زهدى وقد رأيت بيني دمه الطاهر يسيل من أحشائه في حجرة
رئيس التحرير وهو يذكر وطنه وزوجته وابنه الطفل والمولود الذي سيرزقه
بعد قليل .

قتل زهدى وحسن ولا أريد أن أعيد عليكم ذكرى قتلها وإنما أقص
عليكم شيئا عن تلك السيدة المسكينة زوجة زهدى .

كان لسعد صديق حميم هو المرحوم مصطفى بك الباجوري وكان من
أمر تلك الصداقة أن كان الباجوري بك يدير أطيان سعد باشا . وكان
سعد لا يعرف عن أمر أطيانه شيئا سوى قبض ريعها كل ستة من يد
مصطفى بك الباجوري .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كان الباجوري بك يشتري لسعد
باشا أطيانا بغير علمه و يدفع جزءا من ثمنها بغير علمه أقساطها من ريعها
بغير علمه وهذه الوسيلة كان لسعد مقدار وافر من الأطيان .

كان إخلاص الباجوري بك لسعد باشا عظيما حتى قتله . نأته رحمه الله
بينما كان آتيا من جهة قرية من دمنهورها أطيان لسعد باشا وقد أراد أن
يركب القطار فسقط بين العربات فقطعت ساقه ثم فاضت روحه .

ترك المرحوم الباجورى ذريه منها طفلة قاصرة تعين سعد باشا وصيا عليها وهى التى صارت زوجة للمرحوم زهدى .

أيها الساده - قتل زهدى . فهل تكرم سعد بأرسال تعزية إلى تلك المسكينة التى كان هو وصيا عليها ، والتى قتل أبوها لأجله . لم يرض سعد أن يشاطر ابنه صديقه حزنها وأن يخفف عنها آلامها وأن يجفف دموعها الدامية . والسيدة إذا لم تجذ والدها فى الملمات يواسيها كان لها من وصيها عنه بديل فهل قام سعد بهذا الواجب الإنسانى البسيط ؟ حاشا أيها الساده - لأن زوجها زهدى المقتول كان على غير رأيه فى السياسة .

هنا ينعقد لسانى وأترك لكم أيها السادة الحكم على مروءة سعد . وعزاؤك أيتها السيدة الطاهرة أيتها السيدة البائسة التى قتل أبوها بسبب سعد والتى قتل زوجها بسبب سعد عزائى لك ولطفليك . إن أجركم عند الله وحده وإن دم زوجك الطاهر قد كان ماء الحياة لشجرة الحرية اليابسة وهامى الآن قد أورقت وستعطى ثمراتها الطيبة - إنك ابنة شهيد المروءة وزوجة شهيد الحرية فقد استحققت تقدير الوطن .

أيها الساده - ضمن سعد بتعزية أرملة زهدى وابنة الباجورى وبعد أيام قليلة قتل المستر روبسون فأسرع وهو فى جبل طارق بمحاذة مكاتب روتربا للحديث الآتى :

جبل طارق فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ - إستقبل زغلول باشا اليوم فى بيته هنا مكاتب روترو وأعرب له فى خلال محادثة ممتعة عن أسفه العميق للأعتداءات الأخيرة التى وقعت على الرعايا البريطانيين فى مصر قائلا إنه

يستنكرها و ينظر إليها بعين السخط ومن رأيه أن الذين ارتكبوها - اذا كانوا مصريين - لا يحبون بلادهم . فأن هذه الأعتداءات كما قال الفيلد مارشال فيكونت اللبني في بلاغه - عار على مصر وانها تبعث على أعمال العداء ضد مصر نفسها . وقال أن حسن مستقبل مصر يتوقف على الأعتداد الدقيق على العدل الذي يجب أن يحترم وإن إنتهاك العدل ليس من شأنه أن يساعد القضية المصرية .

وأضاف زغلول باشا الى ذلك أنه سره أن المصريين وعلى رأسهم أصدقائه أعضاء الوفد قد احتجوا على هذه الأعتداءات وأعرب عن أمله أن يقدر الشعب البريطانى النبيل السخط الذى شعرت به الأمة المصرية جميعا وأظهرته حيال هذه الجرائم وأن يكون له به عزاء وأن تعثر حكومة مصر بسرعة على المجرمين وتسلمهم الى العدالة (أنظر جريدة الأخبار في ١٤ يناير سنة ١٩٢٣)

يبادر سعد باستنكار الأعتداء على البريطانيين وهو أمر واجب - ولكن ألم يكن من واجبه كذلك أن يستنكر الأعتداء على مواطنيه وأن يستنزل اللعنات على قاتليهم .

أظن أن سعدا لم يفكر في زهدى وحسن لأنها من مواطنيه المصريين الذين لا يستطيعون فك اعتقاله من جبل طارق فلم تكن له اذن فائدة من إظهار سخطه على قتل رجل غير انجليزى

(د)

مع المرحوم محمد فريد بك

أيها السادة- قد رأيتم مما سمعتم أن سعدا يريد الرفع لنفسه مهبا كانت وسائلها . يريد لها وقد كلف بها فهو يسعى إليها بكل ما أوتي من قوة وحيلة بشرط أن يبتعد عن المسئولية- يفر من المسئولية لأنها مدرجة الود لمن تملكته شهواته الشخصية فأفسدت عليه الحكم على المسائل القومية .

يريد المجد ويحسد الناس جميعا- يحسد الأحياء منهم والأموات- ودليلنا ما وقع منه مع المرحوم محمد فريد ... بعد وفاته . مات صديق وزميل فريد . مات رئيس الحزب الوطنى . وأنتم تعلمون من هو فريد- هو النفس الطاهرة الأبية . هو القوة المسخرة لأرضاء الله والوطن . هو الرجل الذى أفنى ثروته وقوته وحياته لمصر (ليحيا ذكرى فريد بك)

مات فريد فقيرا طريدا بعيدا عن وطنه وذويه فداء لمصر . فإذا كان جزاؤه من سعد ؟

عرضنا على سعد أن يقوم الوفد بنفقات نقل جثة فريد الى مصر فأبى وكان عذره أن أموال الأمة قد سلمت إلى الوفد لخدمة القضية المصرية لا لنقل الموتي ... ولم يصنع لقولنا أن فريدا قد مات فى سبيل مصر . وأن المتبرعين لا يرون عملا أشرف وأكرم من إكرام ضحية من ضحايا مصر وشهيد من شهدائها وزعيم من زعمائها البررة . وليس إكرام فريد بأقل شأننا ولا بأضعف أثرا من عمل مادية أو إقامة حفلة أو نشر دعوة- وأن

الحكومات تنفق من مالها لتشجيع جنازة كبرائها فجدير بالأسم أن تنفق على جنازة عظمائها :

أبى سعد علينا أن يقوم الوفد بواجب هواكرام فريد واعتراف بجميل فريد . واعترف بأن فريدا قد استحق تقدير الوطن . وكيف يستحق فريد تقدير الوطن وتقديره وقف على من ضحى بالسودان . أما فريد فإنه لم يعمل سوى أن ضحى بوظيفته للسودان وضحى بحياته لمصر والسودان .

أبى سعد أن يكون للموتى ذكرى تراحم مجد الأحياء وهو لم يتردد بعد قليل من الزمن فى أن يقترض من الوفد عشرين ألف فرنك (بأىصال تحت يدى) صرفها فى نقل جثة رجل من أقارب مصطفى فهمى باشا - والد السيد صفية زوجته - مات فى فرنسا وأرسله إلى مصر ولم يرد هذا المبلغ إلى الوفد كما لم يرد غيره من المبالغ التى إقترضها من الوفد إلى أن فارقناه وإلى أن وضع يده على مابقى من مال الوفد وإلى أن صار هو الدائن وهو المدين .

أيها السادة - أبى سعد علينا أن يقوم الوفد بنفقات نقل جثة فريد بحجة المحافظة على أموال الأمة لتصرف فى سبيل الاستقلال . وهو هو بنفسه قد ذهب ذات يوم إلى فتوغرافى فى باريس ووقف أمامه مدة أخذ فيها صورته الشريفة على أوضاع مختلفة - ثارة يشير بيده كأنه الخطيب الذى لا يبارى وطورا يضع إصبعه على رأسه كأن يفكر فى تصريح أمور البلاد على أحسن وجه . وآونة يمضى على ورقة كأنه يبرم معاهدة الاستقلال التام . ثم أرسل عددا من هذه إلى مصر . والذى يعنينا من هذا كله أنه أبى أن يدفع أجرة المصور من جيبه وصمم على أن يدفعها الوفد من مال الأمة

(والأَيْصَال تحت يدي) لأنه رأى حفظه الله أن نشر صورته بين الناس
مفاوضات لأستقلال البلد.

يجب أن تعلموا أن صورته المعلقة الآن في بعض حوانيت مصر وانما
كانت من أقوال الأمة التي جمعت في سبيل استقلالها.

أيها السادة- لم يقنع سعد بتلك الصور الصامته فتحركت شهواته إلى
أن دعا في الصيف الأخير مقاولا من مقاولي الصور المتحركة وقد بلغنا أنه
دفع إليه من مال الأمة شيئا كثيرا حتى رسمه يتحرك بأوضاع مختلفة
وعرضه أخيرا أمام أعينكم في القاهرة في دور اللهو واللعب.

يجب أن تعلموا أن سعدا قد دفع من مال الأمة شيئا كثيرا للباخرة
التي أقلته وأقلت حاشيته الى الصعيد لا لغرض سوى لفت أنظار العامة
إليه وسب خصومه في دورهم وبين عشائريهم.

يجب أن تعلموا أن سعدا دفع من مال الأمة كثيرا على نواب العمال
الأنجليز لا لغرض سوى التنكيل بحكومة لم ترض برياسته المفاوضات.

كل ذلك تدفعه مصر من أموال المكتتبين للقضية ويضن علينا بقليل
من المال لنقل جثة فريد. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أموال الوفد

أيها السادة - سألتني كثير منكم عن أموال الوفد وعما حل بها بعد أن

فارقنا سعدا . فطالبنى صديقى البكاقي بك في خطبته الماضية بتقاعيم
حساب عنها لكم . وهأنا مجيبة إلى طلبه .

وقت أن إعتزمنا السفر من باريس والرجوع إلى مصر في يناير سنة
١٩٢١ كان الباقي للوفد في بنك الكريدى ليونيه وبنك روما بباريس نحو
ثلاثة وثمانين الفا من الجنيهات بعضها بالفرنكات وبعضها بالجنيهات
الأنجليزية .

وكان للوفد فوق ذلك في ذمة سعد باشا المبالغ الآتية دينا عليه
بأمضائه :

- (١) ٢٠ر٠٠٠ عشرون الف فرنك في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ بتحويل على
مدينة فيشي (صحيفة ٣٥ من دفتر الحساب)
- (٢) ٦٤ر٥٠٠ أربعة وستون فرنكا ونصف أجرة التحويل .
- (٣) ٢٢ر٠٠٠ اثنان وعشرون الف فرنك على دفعات لغاية ٣٠ سبتمبر .
(صفحة ٣٦ من الدفتر)
- (٤) ٧٠ر٠٠٠ سبعون الف فرنك في ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٠ بتحويل على بنك
روما بباريس (صفحة ٤٠ من الدفتر)
- (٥) ٢٠ر٠٠٠ عشرون الف فرنك في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بتحويل على بنك
روما بباريس (صفحة ٤١ من الدفتر)

١٣٢ر٠٦٤ر٥٠ المجموع مائة اثنان وثلاثون الفا وأربعة وستون فرنكا ونصف

واستدان في لندره المبالغ الآتية :

جنيه انجليزى

- (٦) ٥٠٠ خمسمائة جنيه في ٧ مايو سنة ١٩٢٠ أودعت باسمه في بنك
الكريدى ليونيه بباريس (صفحة ٤٢ من الدفتر)
١٠٠٠ ألف جنيه في ١٥ مايو سنة ١٩٢٠ (صفحة ٤٢ من الدفتر)
٤٠٠ اربعمائة جنيه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ (صفحة ٤٥ من الدفتر)
٥٠٠ خمسمائة جنيه في نوفمبر سنة ١٩٢٠ (صفحة ٥٠ من الدفتر)

٢٤٠٠ المجموع الفان واربعمائة جنيه انجليزى

أيها السادة.. أقرضت سعدا هذه المبالغ على أن يرد لها الى ولكنه عوضا
عن أن يفكر في رد التقود دعالي يوم ٦ يناير سنة ١٩٢١ في فندق
الكنتنتال بباريس وطلب منى أن أتحفه بألف جنيه أخرى لا تكون دينا
عليه كما هو الحال في المبالغ السابقة وإنما طلبها منى على أنها ستصرف في
أعمال الوفد.. عندئذ طالبت بأن يبين لى هذه الأعمال فلم يقبل وطالبت
بأن يعرض الأمر على الوفد ليقرر قرارا بشأن هذا المبلغ بعد اطلاعه على
أسباب الصرف فلم يقبل لهذا رفضت طلبه وانصرفت.

أيها السادة.. إني أعترف لكم بعد الذى قلته أن بعض إخواني قد
عاتبني على صرف هذه المبالغ لسعد باشا وأظن أن من عاتبوني يتذكرون
الآن أني أجهتهم وقتئذ بأني لا أريد مخاصمة سعد و بأن عنده من الثروة

ما أطمئن معه على ما استدانه وبقى فوق ذلك أضمن للوفد تلك المبالغ التي صرفتها على غير علم منه - فلم يكن من إخواني بعد ذلك إلا أن صادقوا على الحساب وأبرأوا ذمتي من هذه المبالغ وجعلوها في ذمة سعد وحده .

أيها السادة - حقا أني كنت مخطئا ولا يبرر خطئي تصديق الوفد على الحساب أن كنت مخطئا لما ظهر لي بعد ذلك من نية سعد باشا من الواقعة الآتية :

تزون من ضمن المبالغ التي أخذها سعد مبلغ سبعين ألف فرنك ليشتري بها سيارة لشخصه .

انتظرت بعد ذلك رد هذا المبلغ بعد أن كان قد وعدني بسرعة رده ولكنه عوضا عن أن يفي بتعهده رأيت ذات يوم في محل الوفد مع كثير من زملائنا وقد أطنب لهم في السيارة ثم قال لهم « أنا أريد أن أسميها (أتومبيل الوفد) » عندئذ تغامر أصحابي ولم نجبه بشيء بعد أن فهمنا غرضه .

أيها السادة - وأما عن المبالغ الباقية لذمة الوفد في بنك الكريدي ليونييه وبنك روما بباريس فأن سعدا أصر قبل سفرنا على أن يقرر الوفد تعيين واصف بطرس غالي بك أمينا للصندوق بعد سفرى . فأجتمعت أكثرية الوفد صباح يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢١ وهو يوم مغادرتنا باريس وقررت رفض ما عرضه سعد باشا لما نعمله من أمانة الصندوق لو أعطيت الى واصف غالي بك وأراد سعد أن يتصرف في النقود فأن الأمر في هذه يكون أن (سعدا يفاوض سعدا) وكتبت مع ذلك الى واصف بك الخطاب الآتي :

باريس في ١٩ يناير سنة ١٩٢١

حضرة صاحب العزة واصف بطرس غالى بك المحترم.

نظر الى أننا مسافرون اليوم الى مصر قرر حضرات الأعضاء الموجودين في مركز الوفد اليوم إعطاء حضرتكم مبلغ مائة وخمسين ألف فرنك للمصرف منها على أعمال الوفد مع العلم بأنى لو تأخرت في الرجوع واحتيج الى نقود فما على حضرتكم الا إخبارى في وقت مناسب لأرسال ما يكون ضروريا وتفضلوا بقبول فائق إحترام ،،،

محمد على

ثم غادرنا في اليوم نفسه باريس الى مرسيليا ومنها الى مصر.

أيها السادة: كيف تحالف رغبات سعد - عرض واصف الخطاب على سعد وبه تحويل بمائة وخمسين ألف فرنك فما كان من سعد إلا أن أمر واصف بك بأن يرد الخطاب إلى في مصر ترفعا منها عن أن يقبلا منا مثل هذا الكتاب وفعلا رده واصف بك ولكن ترفعها لم يكن كاملا فقد أرسل الخطاب وحده وحجز التحويل.

وبعد قليل سمعنا أن سعدا أخذ جميع أموال الوفد بالحيلة الآتية. ذلك أن سعادة ابراهيم سعيد باشا كان هو الذي يرسل النقود إلينا بصفته أمينا لصندوق لجنة الوفد المركزية فانفق سعد باشا و ابراهيم سعيد باشا وأرسل هذا الأخير كتابين لبنك الكريدى ليونيه وبنك روما بباريس بأن النقود

التي أرسلها إلى تصرف لسعد وتكون تحت أمره سعد ضارباً صفحاً عن قرار أكثرية الوفد ودون أن يستشير لجنة الوفد المركزية وأن يأخذ رأى المكتتبين .

بهذا أنتقلت نفوذ الوفد إلى سعد باشا ولا أدري أن كان سعد ديونه للوفد أو إعتبر ذمته بريئة بعد إتحاد الذمة فيه باعتباره دائناً ومديننا معا .

أخذ سعد نقود الوفد المودعة في باريس ثم أخذ بعد رجوعه ما كان باقياً للوفد بذمة إبراهيم سعيد باشا وبذمة غيره و يقدره العارفون بنحو عشرين ألف جنيه .

أيها السادة - الآن وقد وقفتم على شيء من أسرار الوفد ومما كان بيننا وبين سعد . فهل كنتم ترون أن نوافقه على كل أعماله وأن نفقد كل شعور بالمسئولية والكرامة .

أن لبلادنا علينا حقاً يجب أن نصونه وأن لنفوسنا كرامة يجب أن نعتز بها . ومن يريد منا تصفيقا أو هتافا فليسمعها من بين جوانحه ومن اغتباط بضميره . فذلك عندنا هو كل الشرف وهو كل المجد والفخار .

أيها السادة - لقد قرب موعد انتخاب أعضاء البرلمان وليس لي إلا أن أنادي ذوى الضمائر الطاهرة أن يتدبرا في موقفهم وأن يتقوا ماتدخره الأيام لهم من مخاوف قبل أن يحم القضاء فلا ينفع الندم .

أريد أن يعلم الناس أننا لا نقبل أن نكون في البرلمان الا رؤوسا لا أذنا ولا رجالا لا أطفالاً .

إذا كان الغرض من انتخاب النواب أن يكونوا كالقردة يرقصون متى
شرب لهم بالدف سيدهم وعلى الوضع الذي يريده فليبحث الناخبون
عن غيرنا فأنا لسنا من هؤلاء. نوابكم وكلاء أمتكم فاحذروا أن يكون
عقد الوكالة معييا بغش أو تدليس أو تهديد. ولا فرق عندي بين من يسلب
أموالكم بطرق إحتيالية وبين من يسلب ثقتكم وأصواتكم بطرق إحتيالية
سوى أن الأول معتمد شخصي والثاني معتمد على أمة بأسرها.

إحذروا اللاعبين بعقول البهائم. إحذروا من يتباكون و يستبكون.
ولا يغفروكم من الذنب أن يرتدى ثوب الحمل ومن أنذر فقد أعذر وأكرر
لمخبراتكم مزيد الشكر،،،

رد سعد على خطبة الأتهام

كان لهذه الخطبة أثرها البالغ في نفوس من سمعوها أو قرأوها كان على سعد ان كان بريئاً أن يبلغ النيابة عما اتهمته به علناً ، بل كان عليه فوق ذلك أن يتهمنى بالاستيلاء على ما كان بعهدتى من أموال الوفد وخيانة الأمانة ..

لكنه لم يبلغ النيابة خيفة ظهور الحقيقة . واكتفى بتحرير مقال نشرته جريدة من جرائده بأمرضاء مصطفى النحاس يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ فيه أن جميع ما قلته كذب وهتان وأن الرئيس الجليل لم يفتح الأنجليز في موضوع عزل السلطان كما أنه لم يأخذ المبالغ التي ذكرت في الخطبة - ولعلمه بأنه وقع بأستلام هذه النقود ، إدعى أنه لو كانت له إمضاءات فأنى أكون قد أخذتها منه غشا وتزويرا وقت عرضى عليه أوراقا للتوقيع !! هكذا كان دفاعه عن نفسه في المقال الذى أمضاه مصطفى النحاس .

أما علق التهمة الأولى وهى رغبته فى عزل السلطان فقد أدلى بها أمام كثير من أعضاء الوفد كما صرح بها للورد ملز فى بعض الجلسات وأن اللورد أبرق بها وقتئذ الى المندوب السامى فى مصر وهذا بدوره أبلغها للسلطان نفسه . وقد ذهب سعد غداة إلقاء الخطبة الى السلطان فواد وأكد له أنى غير صادق فى اتهامى اياه كما أكد إخلاصه للسلطان ، وهذا بدوره - كما سمعت - أخبره بلباقة أنه مطمئن إلى إخلاصه ، ثم قال لرجال حاشيته بعد

انصراف سعد أنه علم بهذه المسألة من يوم وقوعها بلندره في يوليو سنة ١٩٢٠ وأن المندوب السامي أخبره بها في ذلك الحين .

وأما عن التهمة الثانية فإن دفتر أمانة الصندوق خير شاهد على المبالغ التي أخذها سعد وهو ليس بورقة تدس ضمن أوراق تعرض عليه . واني كنت أعرض هذا الدفتر على الوفد مجتمعاً ثم يصادق سعد على الحساب بخطه وامضائه ، وفيما يلي صورة شمسية لمصادقته على آخر حساب قدمته للوفد .

صورة شمسية

٥٤

اتت وصيبر خيل انك لينا وهورقتر شفا ولفد
تاسه تاسه فاعل
الريبر على

نارضا لك : ملك ٧ دوبر شلح وهوون بيجي
نزعفون

تلك أموال أخذها سعد من الوفد وأذكرها وتم يردّها إلى أن تقرر ربه .
وكان مجموع ما بقى للوفد في باريس يرم غادرناها - كما ذكرنا - وإلى
٨٣ ألفا من الجنيهاً فوق ما كان لدى اللجنة المركزية في سترز و كان نحو
عشرين ألفا من الجنيهاً عدا ما جمع بعد ذلك . وكلها سارت في ذمت .
ولا أدري ما حصل في أمر هذه الثروة وكيف وزعت ومن هم أولئك الذين
ظفروا بها .

أخلاقى

على أن سعدا أراد أن يحول الأذعان عن موضوع التهم التي وجهها إليه
في خطبة ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ لصبره عن إثبات براءته ، فلبأ - في رده
علنى بأفضاء مصطفى النحاس - إلى ذكر أمر لا يمت بمسألة إلى موضوع
خطبتي هو أنه اتهمنى بضمث الوطنية دستهدا على ذلك بشروط خطاب
كنت أرسلته إلى رجل من الصق الناس به هو المرحوم الشيخ محمد عز
العرب بك المحامى الشرعى . ويجدر بى أن اشرح أمر هذا الخطاب - حتى
يتبين الناس حقائق الأمور :

كنت أيام وجودنا في باريس - بعد أن دى الخلاف بيننا وبين سعد
ونحشنا أن توذى تصرفاته المضيقية المصرية ويثنا من وصولنا إلى كامل
حقوقنا - أرسلت خطابا إلى رجل أحترمه هو الشيخ محمد عز العرب بك ،
استفسر منه باعتباره من لجنة الوفد المركزية ومن التلاميذ ل . من
الحالة في مصر وعما إذا كانت الأمة ترى قطع المفاوضات ورجوعنا وضياع

القضية المصرية أو تفضيل قبول ما نرتاح إليه ضماثنا على ان يكون ما
 نقبله رهناً بأقرار الجمعية الوطنية ولا يحول دون التطوير في المستقبل لنيل
 باقى حقوقنا - وبعبارة أخرى طلبت رأيه ورأى إخوانه في هل ما نتمكن
 من الحصول عليه أو نرفض الكل وهل يكون من مصلحة البلاد رفض كل
 شيء أو قبول ما يرضى ضماثنا وهالك نص الخطاب :-

صورة شمسية للخطاب والغلاف

محمد عز الدين بك
 النجاشي الشري
 شارع المبتدیان فقرة ٧ مصر
 تليفون ٨٧-١٤
 ✽



Mohammed Aly Bey
 40 Rue Marbuey
 France Paris



هذه صاحب المزة لفتنا لمحمد بن بك الموحدين حفظه الله تعالى
تجربته وسهولة وشوقه واحزانه واجدهود وقطعها وجهه فقه تشرفت انفس بكنوبكم واحبكم
بانه لا غلبه المظلمة تجملات طيبنا على شجرة سمات اذ هي لا ترى الموافقة فقط بل
فقتيد الرقصة من باصرة الجنود نعم انه هناك قوما صمد لم يشبه لهم التارخ بعمل فقه
الحركة يسهل وده من لا عتد اصنافه عالم يكثر ليوجه الى مشروع اقطاعه على قواعد عامة بل يوم
الى مشروع نبيوه من الوقفا قد ما سياتي به من وظيفة الجمعية الوطنية ولكنه اقل
بما به له يقصده من المصالحات يحكمه يساهم بالموسوع وهناك قوم لا يرضيهم المشروع
وقوم من فيه باليستقوله التام بل بشرط وبقيد ونجده قوما ايقنا يتطرد به
الى نظرا لغير المصلحة من جهة شية احد الطرفين المتقاتلين له عدم تقديس الظرف
التي صلت على شانه من انه الى الالة العامة هناك استربت حب الحرية واهتمت لا يعلية
انه تاسر بالصف وانه التمدد بعنا فنه كمال الفجار سر كما به فستوفد وانسا هل معنا
فيعمل السقوط الجديد التي دخلت تحت الحكم لظلمته التي التي كتم وتكلم على الاعتقاد ما
هذه التي كتم بين رايه شعب مستعد الحكم فنه تركه ومثانه الى غير ذلك من الاعتبارات
وهو لا طبع لا يؤمنهم ولا الفهم الهزلي ولكن اقول لك بوجه عام انه الى الالة عرضية وانه
كل ما يطلب العفاد انه توصل الى الفهم من بغاية التحفظ ما اعلمه ومن برهنا على قدرتنا
بعملنا التي كل ما ينبغي وفلكنا كل فيه علينا لملول الثقة بنا كل الذي رمتنا ولا يفوتني انه
اقدم لمرزكم ولكل عامل بكم عن رغبة اولادى راضوانى واحبا في غانوة السكر وعظيم الاحترام
هذه اواره ولدي عبء العزير شيقونه في رسالة المهندسين الميكانيكية الذرية سيميلونه الى نوزده
او افر هذا المشرقي من يكون له شرف القول بيه ايد بكم جميعا عند عودكم اليه والى ان يظلم الموحدين

اعطى الشيخ محمد عز العرب بك هذا الخطاب الشخصى الى سعد
فنشره ضمن رده على خطبة الأتهام ليصرف أذهان الناس عما اتهمته به .
فرددت عليه بمقال ذكرت فيه أنى أفاخر بما كتبت فى خطابى هذا الدال
على وطنية صحيحة لا على تهريج بأسم الوطنية .

وتشاء المصادفات أن أعثر على الرد الذى أرسله لى محمد عز العرب
بك فى حينه أثبت هنا صورة شمسية له وللغلاف .

تحريرا فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠

محمد عز العرب بك

المحامى الشرعى

شارع المبتديان / ٧

ت ١٤٠٨٧

حضرة صاحب العزة المفضل محمد على بك المحامى حفظه الله

تحية وسلاما وشوقا واحتراما واجلالا وتعظيما وبعد فقد تشرفت أمس
بمكتوبكم وأخبركم بأن الأغلبية المطلقة تجعلك مطمئنا على نتيجة مسعالك
إذ هى لا ترى الموافقة فقط بل تعتبر الرفض ضربا من الجنون . نعم ان
هناك قوما ممن لم يشهد لهم التاريخ بعمل فى هذه الحركة يبدوون من
الاعتراضات ما لم يكن ليوجه الى مشروع إتفاق على قواعد عامة بل يوجه
إلى مشروع بنصوص الاتفاق مما سيكون من وظيفة الجمعية الوطنية .
ولكن أقل بيان لمن يقصد منهم المصلحة يجعله يسلم بالموضوع . وهناك قوم

لا يرضيهم المشروع ولو صرح فيه بالاستقلال التام بلا شرط ولا قيد . ونجد
قوما أيضا ينظرون إليه نظر الحذر غير المطمئن من حسن نية أحد الطرفين
المتعاقدين لعدم تقديره الظروف التي حلت على تسامحه من أن الحالة
العامة هنا قد أشربت حب الحرية وأصبحت لا يمكن أن تساس بالعنف
وأن التشدد معنا قد يجر إلى انفجار بركان الشرق والمتساهل معنا قد يجعل
الشعوب الجديدة التي دخلت تحت الحكم تطمئن إلى الحاكم وتحميها على
الاعتقاد بأن هذا الحاكم متى رأى الشعب مستعد الحكم نفسه وتركه
وشأنه إلى غير ذلك من الاعتبارات . وهؤلاء طبعاً لا يؤمنهم ولا النص
الصريح . ولكني أقول لك بوجه عام إن الحالة مرضية وأن كل ما يطلبه
العقلاء أن توضع النصوص بغاية التحفظ ما أمكن ومثني برهنا على قدرتنا
وصلنا بعملنا إلى كل ما نبغى وفككتنا كل قيد علينا لحلول الثقة بنا محل
الحذر منا . ولا يفوتني أن أقدم لعزتكم ولكل عامل معكم عنى وعن
أولادى وإخوانى وأحبائى فائق الشكر وعظيم الاحترام . هذا وإن ولدى
عبد العزيز سيكون فى أرسالية المهندسين الميكانيكيين الذين سيصلون
لبندره أواخر هذا الشهر ونسى أن يكون له شرف المثل بين أيديكم جميعاً
عند عودتكم إليها . والله يحفظكم ،

المخلص
محمد عز العرب

والعنوان ان - كما هو ظاهر فى الصورة الشمسية للغلاف - باللغة الفرنسية
وترجمته :

محمد على بك ٤١ شارع ماريون باريس فرنسا

٥٠٠ المرحوم الأديب محمد عز العرب بك هذا الخطاب بيده باللغة
 العربية ، وكتبه عن يده بالفرنسية أحد أبنائه ، ويغلب على الظن أن يكون
 الأديب ابن عز العرب بك المجامع ، والذي أصبح بعد سكرتيرا عاما لمجلس
 الشريعة ، وسمى شارع المبتديان فيما بعد بأسم أبيه صاحب الخطاب .
 ومن المؤلم حقا أن ترى هذين الراضلين أو الأب على الأقل يسلم
 خديا أبي المرحوم فنانا وروا أنى فؤدت جويابه إلى فهنينا للأخلاق .

معارضة حزب الأحرار في تعديل الدستور

رفض ثروت باشا إجراء أى تعديل في مشروع الدستور، وبعد استقالته شرع خلفه توفيق نسيم باشا في تغيير بعض نصوص المشروع إستجابة لرغبات السلطة البريطانية ورغبات الملك فؤاد. فتجددت الاضطرابات حتى اضطر نسيم باشا الى الاستقالة في ٥ فبراير سنة ١٩٢٣، وخلفه يحيى ابراهيم باشا وكان المعروف أن وزارته ستم ما بدأه نسيم باشا من التعديلات، فقام حزب الأحرار الدستوريين بحملة شديدة في جريدة «السياسة» ونشر أحدا خطابين مفتوحين إلى ابراهيم باشا احدهما في ١٦ مارس سنة ١٩٢٣ وثانيهما في ١٥ ابريل سنة ١٩٢٣ يناشده فيها بأن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة.

ورغم الاحتجاجات الكثيرة من رجال الأمة، والحملة الشديدة التي قامت بها جريدة السياسة صدر امر ملكي بأعلان الدستور معدلا في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣.

بعد صدور الدستور

أعلن الدستور كما قلنا ثم صدر قانون الانتخاب في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣. وغير خاف أن سعدا إعتبر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ نكبة وطنية، كما أنه سمي لجنة مشروع الدستور «لجنة الاشقياء» ثم أن وزارة يحيى ابراهيم عدلت مشروع الدستور. فهل يدخل سعد في الانتخابات

ننميذا لهذا الدستور بعد ذلك كله ؟ أويقاطعها كما قاطع لجنة وضع الدستور من ق. وطن هو وشيعته في كل من اشترك فيها !

الانتخابات الأولى

لكن سعدا قرر الدخول في الانتخابات ، وقام بحملة شعواء ضد مخالفيه مستمعينا بالنفيعين. وذوى الأطماع مستغلا عواطف العامة والبسطاء ، وكان ينادى بأن من ليس معه فهو خصمه كما كان أن مخالفيه هم برادع الأنجليز. ومما يؤسف له أن بعض رجال الدين كانوا يفتون بأن من لا ينتخب سعدا وأنصار سعد فأمراته طالق ، كذلك كان يقول بعضهم « لورشع سعد حجرا وجب انتخابه » ، وجرى على السنة العامة « أن أسم سعد مكتوب على ورق الفول » .

كيف يرجى بعد ذلك فوز لمخالفى سعد والأمية فاشية والتضليل عارم والحقائق مستورة ، حتى أن بعض الفاهمين كانوا يقولون : ان حزب الأحرار مكون من قادة بلا جنود وحزب سعد جنود بلا قادة .

وأمام تيار الدعاية الجارف ظفر حزب سعد في الانتخابات بأغلبية ساحقة تقرب من التسعين في المائة .

استقالة عدلى يكن من الحزب

لم يكن عدلى رجل مهاترات ، ولا يرضى لنفسه النيل من أحد ، فلم يرشح نفسه للانتخابات ، ورغم هذا كان هدفا للمطاعن . من أجل ذلك

أظهر رغبته في الاستقالة من حزب الأحرار لكن سه أبى عليه أن يعلن
تنحية عن الحزب إبان المعركة الانتخابية خيفة أن يؤثر تنحية تأثيراً سلباً في
نتائجها. فانتظر حتى ظهرت النتيجة الأولى ثم أرسل إلى الحزب الخطاب
الآتى :-

أصدقائي الأحرار الدستوريين

كنت قد رأيت أن أعتزل العمل في سياسة من قبل الانتخابات
ولكن تأخير تنفيذ هذا التصميم لاعتبار الوقتية. أما الآن وقد زالت
هذه الاعتبارات فأتشرف بالاعتراف بعمل في الحزب مع الأسف
الشديد. وأرجو الله أن يوفقكم ويسدد خطاكم في خدمة البلاد.

١٧ يناير سنة ١٩٢٤ وتفضلوا بقبول خالص تحياتي،

عدلی یکن

كان ذلك عقب ظهور نتائج انتخابات مجلس النواب وقد اجراء انتخابات الشيوخ.

وزارتہ

استقال يحيى إبراهيم باشا بعد ظهور الانتخابات لمجلس النواب وبعد أن سقطت معه نفسه فيها ، كانت انتخابات حرة لا ضغط فيها من جانب الحكومة . فكلف الملك فـ ـ سعد سكرتير الوزارة . فانهى في ٢٨ يـ ـ سنة ١٩٢٤ ثم أجريت انتخابات أعضاء مجلس شيوخ في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ وتمسك سعد بحق الوزارة في ترشيح شيوخ معينين اعتماداً على

... في الدستور الذي سيجي له الطعن فيه . وقام خلاف بين ملك
وسعد في هذا الأمر أفوض إلى المحكم النائب العام للمحاكم الختاطة ، وقد
أبد هذا المحكم البلجيكي الجنسية باي سعد ، وكان قراره سليما منطقيا على
مبادئ الدستور التي وضعها اللجانة .

ادعاء البرلمان الأول

١٥ - يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ موعدا لافتتاح البرلمان ، ولا نحفي أد
... قد خضعت نوعا ما ... خذلان ضائقة من الرجب ... الامتازين
... ودخول عناصر لم يكن لها أي أثر في خدمة ... ولكن
... قبول سعد تأليف الوزارة وإعلانه تأسيس ... اعتبرهم
... أن يكون البرلمان وقد انحصرت فيه سيطرة ... حجرة
الزاوية في رقابة مصالحها ... سبيل الإصلاح والرقى .
والقم سعد ... جماعة البراد ... خطاب العرش باعتباره رئيس ...
... ؟

« حضرات الشيوخ حضر - انواب

أهديكم أطيب سلامي ، وأتمنى ف ... منى شمس الكريم ، وأهنيكم
منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التي حازتموها لتولفوا أول برلمان مصري
تأسس على المبادئ المصرية وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من
أمر أماني ، وأول رغبة من رغبات أمتي الشريفة .

اليوم تدخل في دور التنفيذ النظمات النيابية التي قررها الدستور، ولا ريب في أنها تبشر بأقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة. الى أن قال:

« لهذا يحق لى أن اصرح علنا بأسمى و بأسمىكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان ، مملوءة من الرجاء في الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير ، ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة وتشاركوا معها في إدارة البلاد على الطريقة التي رسمها الدستور وهي الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطان الدولة وعلى مبدأ المسئولية الوزارية... الخ ».

هنا يتساءل المرء: لم قال سعد أن تصرّيح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى وصل إليه عدلى وثروت ورشدى ورفاقهم كان نكبة وطنية! ولم قاطع سعد وأنصاره الاشتراك في وضع الدستور؟ ولم سمى سعد لجنة الدستور بلجنة الاشقياء؟ ولم هاجم سعد أصدقاءه الأولين مؤسسى الوفد ومبهم عدلى ورشدى وثروت ونادى بتحريم المفاوضات قبل الاعتراف بتحفظات مبدئيا قبل المفاوضات، ورجع عما كان قد قبله هو وقرره الوفد من الشقة بعدلى حين كنا في باريس والتوسل إليه أن يحضر الينا وأن يؤلف وزارة من غير أعضاء الوفد تجري مفاوضات حرة غير مقيدة بقيد أو شرط .

ولم سمى سعد بنعد ذلك في الغاء قرار الوفد الذى حرم على أعضائه دخول الوزارة وجعل المفاوضات حرة مآلها تصديق جمعية وطنية؟

ولم عارض سبمد كل مفاوضة وعمل على إحباطها ثم إبتكر عرض مشروع ملز على الشعب يدل عرضه على جمعية وطنية مختارة ليحمله مسئولية عمل خطير، وقرر أن الشعب لو قبل المشروع فهو يقبله ولو رفضه فهو يرفضه، ثم يكتب خطابا خاصا الى مصطفى النحاس في مصر عند عرض مشروع ملز على الشعب يخبره فيه بأنه غير راغب في هذا المشروع وأنه عرض على الشعب بتأثير من إخوانه حتى يتصل من كل مسئولية ويلقيها على الشعب الذي يصعب عليه إدراك دقائق الأمور.

ولم استمر في مطاعنه ضد إخوانه الذين رفضوا الدخول في الوزارات وعارضوه في القرار الذي اتخذ مع من إتضموا اليه بالغاء القرار الأول الخاص بتحريم دخول الوزارة على أعضاء الوفد الذين اعتبروا أنفسهم مجاهدين لا شأن لهم بالحكم إلا أن يكونوا أعضاء في الجمعية الوطنية، أولئك الذين قال لهم يوم ألغى القرار الأول « كيف تطبخ الطبخة وغيرنا يأكلها ».

لم كان كل هذا، وسعد في خطاب العرش يكيل الآن المدح للدستور الذي وضعته « لجنة الأشقياء » بعد أن عبثت ببعض مواده وزارتا توفيق نسيم ويحيى ابراهيم تحقيقا لأغراض الأنجليز والملك فؤاد.

كل ذلك وغيره ينبيء بأن سعدا كان متقلبا في مبادئه، ملتويا في تصرفاته، ظالما في مطاعنه التي كالمها لمن أشركوه معهم في تأليف الوفد، مسرفا في تجريح من خالفوه حتى سماهم برادع الأنجليز.

انہی اترک کل ہذا لفظیہ القاریء

لقد وصل دُسر بسمة في ليله أمام الأنجليز أنه في إحدى ...
باب عندما وجد الأستاذ عبد الرحمن الرفاعي بك ...
٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ سؤالا إلى وزير الأشغال بطلب وقف المشي وحيات
التي يقيسها الأنجليز في الجزيرة بالسودان أن أجابه سعد بقوله: «
عندكم تنير يده؟» فانظر لقرب هذا الزعيم الكبير وكيف كان يثقف
أمام الأنجليز؟

وفوق ذلك فقد استمرت وزارة سعد التي سمت نفسها وزارة الشرب
في مصر من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٢٣ من مناصبها كانت صانعة ضد الأحزاب والصحف النابضة
ومنها حيدة الأخبار للمرجوم أمين بك الرافعي. ولما كان الناس يهابون
حسب هذا الظن وهذا الاعتداء كان يجيبهم بقوله «أتر يدون عني أن أكون
شخصي؟» متذكرا بذلك واجبه الأول كرئيس حكومة يتحتم عليه أن
يحصى مصر من جميعا متناسيا ما كان يعلنه من أنه زعيم الأمة العربية على
مصلحتها وحرياتها.

فهل أدى سعد واجبه أم اشغوف عنه كما اشغوف في كثير من الآفات
عن قرارات يشترك فيها ثم يعدل عنها ويرسل الخطابات والبيانات في
أخوانه المتصاميين معه .

أسلوب سعد في الحكم

كنا نظن ونرجو أن معدا وقد نال أنغليّة كبيرة في البرلمان عدلته

«صالح رئيس حكومة وزراؤها من أنصاره وأتباعه» أنه كما يقول وكيل الأمة وانتحدث عنها كنا نظن وقد أصبحت السلطنة كلها في يده ولاراد لما يقرره أن يؤدي واجب الزعامة. كما فعل غيره من زعماء الشعوب خاصة بعد أن أعلن أنه تناسى خصومة معارضية فاستبشرت الأمة خيرا لكننا ما لبثنا أن رأيناها يطارده معارضية في البرلمان وخارج البرلمان بل إنه جنح إلى اضطهاد من لم يعاونه في الحركة الانتخابية بين رجال الإدارة والأهلين فظهرت بدعة وقف عمد البلاد أو فصلهم ونزل مديري الأقاليم وغيرهم من الموظفين كما قامت بدعة التشييت والنقل إلى البلاد النائية ورفع المحظوظين إلى مراكز غالية. وهو أول رئيس وزارة جعل الاستثناءات قاعدة إلزامها ليجعل الإدارة كلها «زغلولية لحما ودما» حتى يدوم له الحكم.

وهو لم يكس يخفى هذا ويضمه بل كان يصريح به ويباهي بسمله ومن ذلك تصريحه لجريدة فرنسية كانت تنطبع في القاهرة وتناصره، هي جريدة «الليبرتي» حيث أنه عن المحاباة والترقيات والتعيينات التي يجربها فأجاب بأنه يريد حكومة زغلولية لحما ودما. كما أعلن أيضا أنه يعتزم عند تساوى الكفايات أن يؤثر أقرباءه لأن ثقته بهم في تنفيذ مآربه تكون أكبر.

هكذا كان يكون سعد، وهذا وشت المحسوبة وأصبحت قاعدة إلزامها خلفاؤه من بعده وهذا أوحد مدرسة جريت على مصر البلاء الأكبر، ولست بحاجة إلى ذكر أعمال حزب سعد من بعده، فلست مؤرخا وإنما أنا أروى ذكريات ومشاهدات اشتركت فيها. فضلا عن أن أعمال خلفائه من بعده قريبة عهد يدركها الناس جميعا ولم يكن لي بها اتصال مباشر.

مفاوضات سعد مكذوباً

قال سعد في خطبة العرش بعد أن أشاد بالدستور الذي وضعته « لجنة الاشقياء » كما سماها ، قال « ان حكومته مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان » .

ولا يخفى أن هذا القول يدل على أن سعداً قبل التفاوض مع الإنجليز بدون تحفظات ، وجعل الكلام مبهاً بما سماه تحقيق الآمال القومية ، وقد كان ينعى على وزارة عدلى قبول الدخول في المفاوضات دون أن تصرح أنجلترا مبدئياً بقبول تحفظات الأمة .

وكانت حجة سعد البراقة لدى العامة أن عدلى كان رئيس وزارة وأنه بذلك موظف انجليزى ، بل تمادى في تبريح عدلى قائلاً إنه يستمد سلطته من السلطان الذى عينته الحكومة الانجليزية وأن مفاوضات عدلى مع اللورد كيرزون ستكون بذلك كمفاوضة جورج الخامس مع جورج الخامس .

فاذا كان الأمر كذلك أفلم يصبح سعد بعد أن ولى الوزارة وأقسم بيمين الولاء للسلطان أو للملك الذى عينته الحكومة البريطانية كما يقول وقبل الدخول في المفاوضات بلا قيد أو شرط أفلم يصبح سعد بذلك موظفاً انجليزياً يفوض انجلترا كما يفوض جورج الخامس جورج الخامس حسب رأيه ؟ إلا يستند على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى اعتبره « نكبة وطنية » .

من هذا كله يظهر مدى تجنى سعد على الأبرياء وإسرافه في تجريحهم حتى أن حسين رشدي - وهو الذي أوصى بتأليب الوفد وسانده وعاوناه وقت أن كان رئيسا للحكومة سنة ١٩١٨ ورضى أن يكون مرؤوسا لعدلى في مفاوضات مع كيرزون ليخدم اسمه - هذا الرجل نال من مطاعن سعد ما أثر في صحته ، وكان يقول : على فراش مرضه :
يتهمنى سعد بالخيانة و يقولون : نبي إني أخذت من الإنجليز مليوناً أو مليونين من الجنيهاً رشوة لأعطل مطالب بلادي ، فهل أنا ياسعد يا صديقى القديم ممن يرمى بمثل هذه التهم وأنا فقير رثا لا يجد أعلى نفقات جنازتي ؟

سافر سعد لمعارضه رمزي مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية ، ووصل لندن في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٢٤ ورافقه من أقرانه مصطفى النحاس باشا وغيره من الوزراء . وقد كانت الوزارة عليه كرئيس للحكومة المصرية وكزعيم للأمة ، كما كانت الوزارة البريطانية من حزب العمال ، وكان الناس في مصر يقولون أن رمزي مكدونالد زار سعدا في بيته وأفهمه أنه إذا ولي الحكم أمكنه أن يحل قضية مصر في جلسة لأحتساء فنجان من الشاي .

ورغم هذه الآمال المصرية فإن المفاوضات لم تستمر سوى ثلاث جلسات انعقدت بعدها في أوائل أكتوبر سنة ١٩٢٤ ورجع سعد بعد ذلك هو ورفاقه ، فاستقبلوا استقبال الظافرين بالمتافات والمظاهرات .

كان جديرا بسعد بعد فشله في المفاوضات أن يستقيل كما فعل عدلى ليعطى الفرصة للحكومة أخرى -- ولو من حزبه -- تحاول الاتفاق مع

الأنبياء ، لكن سدا دقي في الحنك . ولما أحس بفسف مركزه ، وقامت
مظاهرات ضده في الأزهر وغيره أراد أن يشغل الرأي العام على ما يظهر
فوجه قواه ضد السراى وقدم استقالة بسبب تعيين حسن نشأت بك وكيلا
للديوان ، وانتهى الأمر بالصالح ووقع مرسوم تعيين حسن نشأت بك ، ثم
أعلن في مجلس البرلمان : « أنه استقال من الاستقالة » .

مقتل السردار

لم ينتص يومك على صالح سعد مع السراى وعدوله عن الاستقالة
وأعلانه ذلك في البرلمان حتى اغتال السيرلى ستاك باشا سردار الجيش
المصرى وحاكم السودان في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وهو فى سيارته عائدا
من وزارة الخربية الى داره بالزمالك .

وهذه الجريمة التى اقترفها فريق من أنصار سعد والتى لم يكن له طبعا
يد فيها تدل دلالة قاطنة على أن الزمام قد أفلت من يده نتيجة التهيجات
والمطاعن التى كان يوجهها الى كل من يعارضه ، فتسمحت أفكار الشباب
وخملت أعلامهم فتصرفوا تصرفا كانت نتيجة الأضرار بمركز سعد
والأضرار البالغ بمركز مصر والقضية الوطنية .

وليس غريبا بعد هذا أن يعلن سعد أن هذه الجريمة قد أصابت مصر
وأصابت شخصه فزعزعت وزارته ونجم عنها أنه بعد تشييع جنازة السردار
في ص - يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ذهب اللورد اللنبى بعد الظهر الى مقر

وبناء على ذلك انذارى باللائحة الانجليزية ثم رجع الى داره وكانت المقابلة
 في ١٠/١٢/١٩٥٦ في اثناء ذلك في اثناء الانذارين : (ان الحاكم العام للسودان
 السيد دار الجبل في ١٠/١٢/١٩٥٦ الذي كان ايضا مستبطلا ممتازا في الجيش
 السيد يداني قد غاب عن اثناء فليحة بالقاهرة وان حكومة صاحب الجلالة تعتبر
 بهذا القتل البشري في نفسها كما هي حكومة الآن لأزدراء الأهم
 الى انفسهم ان تشير الى طلبية حملة عدائية ضد حقوق بريدمانا العنصرية
 والعرق ايا السيد يداني في مصر والسودان وتلك الحملة القائمة على نكران
 الجسيل انكرانا مترونا بوجود الأيادي التي أسدتها بريدمانا العنصرية لم
 تكن تسجل حكومة ذواتكم على تثبيطها بل أثارها ميثاق على اتصال
 وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نهيت دولتكم حكومة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر الى
 الدوايب التي تترتب حتما على الحد من وقف هذه الحملة وخاصة في شأن
 السودان لكن الحملة لم توقف والآن لم تستطيع الحكومة المصرية أن تمنع
 اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب
 أو أنها قلياة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناء عليه تطلب حكومة صاحبة الجلالة من الحكومة المصرية

- ١ - أن تقدم اعتذار كافيا وافي عن الجناية .
- ٢ - أن تتابع بأعظم نشاط ودون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة
 وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن منهم اشد العقاب .
- ٣ - أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ - أن تدفع حالا الى حكومة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه مصرى .

٥ - أن تصدر فى مدى أربع وعشرين ساعة الأوامر بأرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البعثة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستحدد فيما بعد .

٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطنان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان الى مقدار غير محدد تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة صاحب الجلالة فى الشؤون الموضحة بعد الخاصة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

وأضاف الأتذار أنه اذا لم تلب حكومة مصر هذه المطالب فى الحال .
فأن حكومة صاحبة الجلالة تتخذ فوراً التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

وكان ملخص الأتذار الثانى ما يأتى :

١ - بعد سحب الضباط المصريين والوحدات المصرية الصميمة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية خاضعة وموالية لحكومة السودان وحدها تحت القيادة العليا للحاكم العام وتصدر البراءات بأسمه .

٢ - يجب أن يعاد النظر فى رغبات حكومة صاحب الجلالة فى القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين مازالوا فى خدمة

الحكومة المصرية وبتأديهم واعتزالهم الخدمة وكذا الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها .

٣- ومن الآن الى ان يتم إتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية في مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتها وأمتيازاتها كما نص عليها عند إلغاء الحماية، وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى ، وتنظر بعين الاعتبار الكامل الى ما قد يبدية مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة فى اختصاصه .

رد الحكومة المصرية

وفى يوم ٢٣ نوفمبر أى فى اليوم التالى من الأندارين البريطانيين ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامى وقدم رد الحكومة المصرية بأنكار مسئوليتها عن حادث الأعتيال وبقبول المطالب الأربعة الأولى الواردة فى الأندار الأول وعدم قبول المطالب الثلاثة الأخيرة .

وأصدر المندوب السامى أوامره رأسا الى حكومة السودان بأخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان مع إجراء التغييرات التى تترتب على ذلك ، وبحرية السودان فى زيادة مساحة الأطيان التى تروى فى الجزيرة الى مقدار غير محدود .

أما عن المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر فقد

كأن رد المندوب السامي عليه أن سيحيا رئيس الوزارة في الزمان الذي
العمل الذي ستتخذ الحكومة البريطانية تلقاء رفضه إياه .
وأضاف المندوب السامي في رده أنه ينتظر دفع مندوب العرب إليه
إليه قبل ظهر القداى قبل ظهر ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقبيل الزمان الذي
وزير المالية المصرية تحويله بالمبلغ على البنك الأهلي وأرفقه به
بخطاب تاريخه ٢٤ نوفمبر يحتج فيه على ما إتخذته الحكومة البريطانية من
قرارات لا مسوغ لها تعتبر مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

و بعد أن استلم اللواء اللبني التحويل ، أصدر أوامره باستئصال حادك
لا سكرية اعتبار هذا "عمل أول إجراء يتخذه .

أماء هذه التطورات ، ورغم أن سعدا والوزراء ساروا في جنازة
الرداء ستاك ورغم استنكاره للجريدة وأنه قدم استقالته وهذا نهها .

خطاب استقالة سعد زغلول ،

مؤدى

أتشرف بأد أرفع لجلالكم أنى لم أقبل مسئولية إدارة البلاد
البلاد تنفذ لمقاصدكم السامية ، ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزا
عن القيام بهذه المهمة الخطيرة ، وهذا أرجو من مكارمكم أن
تسلوابة بى إستعفى مع زملائى من الوزارة ، وإن وإياهم مستعدون على
الدء للعمل على ما يرضيكم ، ادام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة
وأدامكم من يدين العز والأقبال وموضع كل أكبار وإجلال ،

شاكر نعمتكم

سعد زغلول

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

انظر كيف تغير ذلك بعد قومه أن لا أنصفيا على الملك ومعتبرا
أياه ورؤساء وزاراته وموظفين إنجليز وبعد أن سمى في منزله لدى الإنجليز
أيام مفاوضات ملنة، وبعد أن كانت تعبيراته تشهر بالشدة والخطورة
تغيرت حالته وأصبح في هذه الاستقالة أن الملك وكلها ولاء وخضوع
واستعداد دائم للعمل على ما يرضيه والدعاء للملك بأن يديم الله نعمته
رعايته الجليلة وأن يدبج مؤيدا للمز والأقبال وموضع كل أكبار واجدال .
فسبحان مغير الأحوال .

وقد قبل الملك الاستقالة في اليوم التالي أي ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ هـ هو
اليوم الذي أرسل سعد فيه مبلغ التعويض إلى المندوب السامي وترك
بذلك سعد رئاسة أول حكومة برلمانية كان يسميها بأها حكومة برغولية لحما
ودما، تسمى إلى «الاستقلال التام أو الموت الزؤام» . وتعمل لتخليص
مصر من كل قيد وشرط . وأعلن في جلسة البرلمان المنعقدة مساء يوم ٢٤
نوفمبر أنه إنما إستقال خدمة للمصلحة العامة وأنه مستعد مع أصدقائه من
أعضاء المجلس لأن يؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد...

بهذا انتهت رئاسة سعد بما جرت به حكومته على البلاد من ويلات
كان آخرها كارثة الأندارين البريطانيين وما تبعها من نتائج خطيرة
وإنى وإن لم أتهم سعدا بالأشراك في الاعتداء على السردار أعبيذه،
أسائن نفسي لم لم يستقل احتجاجا على طلبات الانحياز دون أن يجيب
أى مطلب من طلباتهم . وكيف يستقل بعد أن نفذ مطالب أربعة من
سبعة، و يعلن استعداده لتأييد أية وزارة تأتي بعده لخدمة البلاد كما
يقول . إنى أترك ذلك للقارىء يستنتج منه ما يشاء ليعلم مقدار ما أدته
زعامة الأمة للأمة من خدمات .

تأليف وزارة زيور

تألفت وزارة يرأسها أحمد زيور باشا - وكان وزيراً للجيش - في
يوم استقال سعد واستبدلت خداه يوم ١٠/١١/١٩١٤. إنقاذ
البرلمان شهراً، وقبل إنتهائه استبدلت الوزارة بالوزارة الجديدة.
ومن الغريب أن يعلن زيور باشا في ١٠/١١/١٩١٤ أن يوفق إلى
إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ثم نفذت وزارة باقي المدايب الإنجليزية الواردة في
إنذارى المندوب السامي.

وربما يظن البعض أن هذه الكوارث سواء من حكومة سعد أو حكومة
زيور ليست غريبة ولا تثير الدهشة، وأن سعد قد افلت الزمام من يده
نتيجة لأخطائه العديدة، وأن زيور رجل هين لين لا تثير تصرفاته الدهشة.
أنما الدهشة حقاً أن سعداً هذا وهو الزعيم المتطرف كما يقولون ادخل
في وزارة زيور رجلين من أخص أنصاره وتابعيه هما عثمان محرم بك وأحمد
محمد خشبة بك، وكيل مجلس النواب الوفدي الأول لوزارة الأشغال
والثاني لوزارة المعارف والحقانية مؤقتاً. هذا مدهش حقاً ومؤلم حقاً.

ومما يلاحظ أنه بعد قبول وزارة زيور باشا - وفيها عضوان بارزان من
حزب سعد - بقية المطالب الإنجليزية، وأعتقلت السلطة البريطانية
فريقاً من أنصار سعد، وقبضت على من إتهمتهم في قتل السردار ومنهم
نواب في البرلمان المصري، كما نفذت جلاء وحدات الجيش المصري عن
السودان.

ولم يستقيا ، الوزيران الوفديان البقاء في الحكم أمام السخط العام ، واضطر عثمان بهرم وأحمد محمد خشبة إلى الاستقالة . و يلاحظ أن هذين الوزيرين لم يشتركا من قبل في وزارة سعد ، وبدخولها وزارة زيور أياما أصبح لهما الحق في أخذ معاش كامل لوزير ، فبعد أن كان معاشهم محدودا كموظفين عاديين ، قفز إلى ١٥٠٠ في السنة أي ١٢٥ جنيها شهريا . وكان القانون المعمول به يعطى للوزير معاشا كاملا ولو بقي في الوزارة يوما وحدا . وقد قطنت الحكومة الى هذا الخطأ في التشريع وصدر قانون بأن لا يكون لأى وزير حق في معاش كامل الا إذا كانت مدة وزارته سنتين على الأقل ومدة خدمته في الحكومة عشرين سنة على الأقل . وبهذا انقطع التلاعب في أمر معاشات الوزراء .

وحل محل الوزيرين المستقيلين محمد توفيق رفعت باشا ومحمود صدقي بك - كما أنشئت قوة عسكرية في السودان منفصلة عن الجيش المصرى وخاضعة مباشرة لحاكم السودان العام وتدين بالولاء له . وتمت بذلك مأساة انسحاب الجيش المصرى وانحيار الحياة البرلمانية . ولتقوية الوزارة استعين بأسماعيل صدقي باشا كوزير للداخلية ، وهو رجل مشهود له بالكفاية التامة في أمور هذه الوزارة وكان وكيلا لها من قبل ثم وزيرا ، كذلك كان موتورا من سعد منذ أخرجه من الوفد حينما كنا في باريس .

الانتخابات الثانية

بعد حل البرلمان عقب سقوط وزارة سعد زغلول ، عمدت وزارة زيور باشا - ولم يكن ينتمى لحزب - الى إجراء انتخابات أخرى . وكان إسماعيل صدقي وزير الداخلية والعدو اللدود لسعد يعمل ضد انتخاب

أنصار سعد. ورغم ذلك أسفرت عملية الانتخاب عن فوز سعد بالأغلبية، ولم يفتن الناحيون الى الكوارث التي حلت بمصر من زعامة سعد وتصرفات وزارته.

دخول الاحرار الدستوريين في الوزارة

بعد ظهور نتيجة الانتخابات رفع ز يور باشا استقالته في ١٣ مارس سنة ١٩٢٥ لكن الملك مع قبول استقالته عهد إليه تأليف وزارة جديدة فألفها في نفس التاريخ من وزراء بينهم ثلاثة من حزب الاحرار الدستوريين كنت أنا واحدا منهم.

ولابد لي هنا من تبيان العوامل التي دفعتنا الى قبول الاشتراك لأول مرة في وزارة يرأسها رجل مستقل مثل ز يور.

ففى يناير سنة ١٩٢٥ تألف حزب بأسم «حزب الاتحاد» برنامجه الأساسى الولاء للعرش أى للملك، برئاسة يحيى ابراهيم باشا الذى كان يرأس اكبر هيئة قضائية في البلاد وهى محكمة الاستئناف ثم كان رئيس الحكومة التى أجرت الانتخابات الأولى بحرية تامة يدل عليها عدم فوزه هو في دائرته الانتخابية. كما انضم الى حزب الاتحاد وصار وكيلا له رجل من الصق المتصلين بسعد وزعيم لجنة موظفى الحكومة أيام الثورة وهو على ماهر باشا. كذلك انضم الى الحزب المذكور المرحوم محمد حلمى عيسى باشا وكان مستشارا لمحكمة الاستئناف.

عرض ز يور باشا على الاحرار الدستوريين الاشتراك في وزارته الثانية مع رجال حزب الاتحاد وبعض المستقلين أمثال المرحوم إسماعيل سري باشا والرئيس نفسه مستقل، فتداولنا في الأمر، ومعروف أن رجال

الأحرار الدستوريين هم الذين كانت لهم اليد الطولى فى تأليف الوفد، وهم الذين قرروا فى باريس عدم الاشتراك فى أية وزارة وآثروا أن يظلوا مجاهدين يعملون لتحقيق مطالب مصر، وهم الذين عارضوا سعد عندما أراد الغاء هذا القرار والدخول فى الوزارات.

ورأى الأحرار الدستوريون تقلبات سعد فى آرائه، ومحاربتة بغير حق لعدلى ورشدى وثروت أولئك الأكفيا الممتازين الذين صب عليهم سعد لعناته وجرحهم بأقذع المطاعن مع أنهم الذين دفعونا إلى تأليف الوفد واستقالوا وقاطعوا الدخول فى الوزارات مادام الوفد لم يصرح له بالسفر.

ثم رأى الأحرار ما ألم بمصر من كوارث أدت إلى الانذار بين البريطانيين بعد مقتل السردار أيام تولى سعد ادارة البلاد. كذلك رأوا أن سعدا أدخل من فريقه اثنين فى وزارة زيور الأولى التى نفذت باقى المطالب الانجليزية هما عثمان محرم واحمد محمد خشبة.

كما رأى الأحرار أن قلب سعد قد أضاع على الوفد الحقيقى آماله، وأن مصر رغم الثورة والتضحيات لم تجن من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٥ سوى الضربات المتتالية، أما تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - وهو الكسب الوحيد لمصر فى كل هذه الفترة - فقد حصل عليه ثروت ورفاقه ولم يكن لسعد أى دخل فيه.

أضيف الى ذلك كله قتل عضوين من بينهم هما المرحومان اسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق وقد شاهدت اغتيالهما ولوتقدمت دقيقتين لأصابنى ما أصابها.

بقينا على ما كنا صممنا عليه من عدم الاشتراك في الوزارات من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٥ حتى ظهر الفساد الحزبي وساد التشديق بالوطنية الكاذبة والمزايدات فيها بوسائل الطعن والكذب والتجريح . فكان علينا بعد أن عرضت الوزارة على الحزب أن يختار أحد أمرين ، إما أن يكون في ولاء مع ملك البلاد وهو عدو سعد وانتصاره أو نكون في ولاء مع سعد وقد أدت إدارته الى أفحش الأضرار بالبلاد . فوق أننا نخشينا إن تباعدنا عن الملك أن يرتقى في أحضان الانجليز فتكون الطامة أكبر وأعم .

لهذا قرر حزب الأحرار الاشتراك في الوزارة أملا في اصلاح بعض ما أفسدته خطة سعد زغلول خارج الحكم وداخله . رغم علمنا بحالة الملك فؤاد ومطامعه الشخصية . فإنه وهو فرد واحد لا يصل الى الطغيان العام الذي وصل اليه سعد وشيعته .

ويجب أن تذكر هنا أن مؤسسى الوفد مع إصرارهم على عدم دخول الوزارات ، واضطروا في هذه المرحلة الى الدخول بها للأسباب السالفة الذكر استمروا بعيدين الى الآن عن الدخول في إدارات المصارف والشركات وعقد صفقات التصدير والاستيراد والأحتكارات وغيرها مما يدر المنافع الكثيرة رغم العروض التى عرضت على بعضهم وكنت من بينهم ، بل نشرت للملأ حديثا في الصحف طالبت فيه بتحريم عضوية الشركات على أعضاء البرلمان ورد على في حينه المرحوم محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ وقتئذ بأن الدستور لا يمنع أعضاء البرلمان من عضوية

المصارف والشركات ، وإننى وإن لم يكن فى الدستور والقوانين تحريم وأود
لوملاً المصيرىون مقاعد ادارات الشركات والمؤسسات فأن من رأى أن
يبتعد النواب عن مواطن التهم والريب . وكان المؤسسون للوفد من رأى
وهم على شعراوى ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى واحمد لطفى السيد
وعبد اللطيف المكباتى .

ولا يخفى أن الثلاثة الذين اختيروا للدخول فى الوزارة من الاحرار
كانوا من المحامين الذين انعم الله عليهم برزق واسع من مهمتهم لا
يلتمسون النفع بدخول الوزارة .

اختير عبيد العزيز فهمى وهو رئيس حزب الاحرار وزيرا للحقانية ،
وأختيرت أنا وزيرا للأوقاف وتوفيق دوس وزير للزراعة . وكان يحيى
ابراهيم رئيس حزب الاتحاد نائبا لرئيس الوزراء وعلى ماهر وزيرا
للمعارف واسماعيل صدقى للداخلية .

حل مجلس النواب الثانى

اجتمع البرلمان الثانى فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ وبعد أن تلى زيور
خطبة العرش وأنفض المؤتمر واجتمع مجلس النواب لأختيار رئيسه نال
سعد ١٢٣ صوتا ونال منافسة ثروت ٨٥ صوتا (عدا الدوائر التى أعيد
الانتخاب فيها) . وبعد قليل من انعقاد المجلس أعلن زيور مرسوما بحله .

والحق الذى لا فرية فيه أن حل هذا المجلس كان مخالفا لأحكام
الدستور ، إلا أن توقع تأليف سعد لوزارة تعبت بكل مقومات الدولة كما

حدث من قبل وتشيع الفوضى والمحسوبية والمحاباة وتحرص على اقضاء كل من يظن فيه عدم الأخلاص لها من موظفين وعمد ومشايخ وغيرهم وتطارد الأخبار ورجال الأعمال لتصل من وراء ذلك كله الى جعل الأداة الحكومية - وفيها الجيش والشرطة - زغلولة لحما ودما . كان توقع هذا هو السبب الرئيسى فى سكوتنا على حل مجلس النواب باعتبار هذا الأجراء ثورة ضد الفساد .

وكان فريق من ذوى النراى يرجح عدم حل المجلس عملا بقواعد الدستور من جهة وانتظارا لما تتمخص عنه المعارضة وكانت تضم فريقا كبيرا من رجال أكفاء قد يستطيعون تحويل الراى العام ضد الفوضى والطفيان . إلا أن كبار المسئولين لم يطمئنا إلى هذه الفكرة خصوصا وأن فريقا من أنصار ثروت أنقلبوا بعد دخول المجلس وانحازوا الى جانب سعد رغبة أو رهبة .

فى وزارة الاوقاف

دخلت وزارة الاوقاف فى مارس سنة ١٩٢٥ كما أسلفنا ولم أكن موظفا من قبل و بالتالى لن يكون لى معاش ، وأغلقت مكتبى وتركت مهنة المحاماة .

كان من واجبى أن أدير وزارة الأوقاف كرجل لا غاية له سوى الحكم الصالح الخالى من شوائب استغلال النفوذ وشوائب المحسوبية والمحاباة . وأصرح بأنى كنت حرا طليقا فى وزارتى ولم أراى تدخل أو معارضة من السراى حتى تركتها فى سبتمبر سنة ١٩٢٥ .

وما لاحظته فى الوزارة ما كان فى بعض حجج الأوقاف من حرمان

الأهل والأقارب وحبس الوقف على من لا يستحقون وتجريد الورثة أحيانا من أموال آبائهم أرضاء لشهوات جامحة وتزوات ممقوتة . كما لاحظت ما كانت عليه الأوقاف الأهلية - وهو ما يسمونه الوقف على الذرية - من إهمال شنيع ، حتى كانت الأطلال والخرائب في القاهرة وغيرها من المدن تدل بذاتها على أنها أوقاف . فبحثت حتى الحمى ربي الى أن الاوقاف الأهلية ليست من الدين في شيء وأنها ضارة ضررا اجتماعيا يجب ازالته فصممت على محاربة الأوقاف الأهلية بعد خروجي من الوزارة وسيأتى تفصيل ذلك فيما بعد .

استقالة الوزارة

كيف استقلنا من الوزارة وما هى أسباب الاستقالة ؟ سافر زيور باشا في فصل الصيف الى أوروبا كما سافر إسماعيل صدقي وإسماعيل سري . وشغل الرئاسة بالنيابة يحيى إبراهيم باشا ، وكنا نلاحظ من بضعة أشهر وجود جفاء بينه - وهو رئيس حزب الاتحاد - وبين عبد العزيز فهمى - وهو رئيس حزب الاحرار - لمسائل شخصية تتصل بخلاف على ترقية بعض أشخاص . فلما قامت حركة ضد الشيخ على عبد الرازق القاضى الشرعى - وهو من أسرة عبد الرازق المعروفة وجميع أفرادها من الاحرار الدستوريين - عقب إصداره كتابا بعنوان «الأسلام وأصول الحكم» تناول فيه مسألة الخلافة وذكر أنها ليست من الأصول في الأسلام ، وكان الملك فؤاد على ما تشيعه الشائعات يتطلع الى الخلافة بعد أن ألغى تركيا ، فحوكم الشيخ على عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء فحكمت بأخراجه من زمرة العلماء وتجريده من شهادته ، وكان ذلك في شهر اغسطس سنة ١٩٢٥ .

ولم يقتنع عبد العزيز فهمي باشا وزير الحتمانية بصحة هذا الحكم، وأحال الأمر الى لجنة القضايا بوزارته .

لكن يحيى ابراهيم لم يرض عن هذا التصرف من عبد العزيز فهمي وكان يضمن له السوء، و يظهر أنه كان على إتفاق في ذلك مع الملك فؤاد فأتى في جلسة مجلس الوزراء المتعقدة تحت رياسته ببولكلي وسأل عبد العزيز فهمي عن سبب عدم تنفيذ قرار هيئة كبار العلماء وطلب إليه تنفيذه فوراً، فلم يرضخ عبد العزيز فهمي وأصر على انتظار قرار لجنة أقسام القضايا. وهنا انفجر يحيى ابراهيم وقال لابد العزيز أنه لا يطيق العمل معه وطلب إليه أن يستقيل، فرفض عبد العزيز متمسكا بأن لا غبار على عمله. وهنا قال يحيى ابراهيم لعبد العزيز أنه إن لم يشتغل فسيقال من منصبه. فتكلمت مع يحيى ابراهيم وأفهمته أن هذا عمل خطير ويجب أن يعدل عما صمم عليه. فأجابني بتلك الكلمة المعسولة « انك لو طلبت منى حياة إبنى لكان ذلك أهون على من بقائى مع عبد العزيز» وقام من فوره الى السراى ليمضى مرسوما بعزل عبد العزيز.

كان على ماهر وزير المعارف في ذلك الوقت جنالسا بجوارى فأفهمته أن هذا التصرف خطير وأن ستكون له نتائج خطيرة غفيم على ماهر من قولى أنى أهدد بالاستقالة وأن الاتفاق بين الاحرار الدستوريين والاتحاديين مبنى على نتيجة لذلك، وقد ظهر على ماهر التأثير فطلبت إليه أن يبادر بأخبار يحيى ابراهيم بمجرد وصوله الى السراى بأن يعدل عما صمم عليه وألا يقابل الملك. فقام على ماهر من فوره وتكلم بالتليفون ثم رجع

بادى الأسف يخبرنا بأن يحيى ابراهيم فى حضرة الملك ، وأن ليس
بالأمكن مخاطبته ، وفهم الوزراء أن الأمر سينتهى باستقالة الوزراء
الأحرار، وكان إسماعيل صدقى أخبرنا قبل ذلك أنه
متضامن معنا يستقيل إذا استقلنا ، فأرسلنا إليه رسالة أجاب عليها
بالتضامن معنا .

ثم قرر حزب الأحرار أن يجتمع بكامل هيئته بالقاءة وفى هذا
الاجتماع قرر استقالة وزرائه ، فذهبت من فورى الى وزارة الأوقاف
وحررت ليحيى ابراهيم الخطاب الآتى :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

أتشرف بتقديم استقالتي من الوزارة .
وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،

محمد على

كان ذلك فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥ ولما علم اسماعيل صدقى بذلك
أرسل برقية باستقالته . وما يلاحظ أن توفيق دوس انتظر قليلا ثم أرسل
كتابا من صحيفة ونصف الصحيفة يستقيل به ويؤكد فيه إخلاصه
للملك .

ويجب على اظهارة للحقيقة ورعاية للتاريخ وإثباتا للوقائع الصادقة أن
أذكر أنى بعد استقالتي وترك الوزارة قابلنى فى فندق سان استيفانو محمد
حلمى عيسى باشا أحد الوزراء الاتحاديين وطلب الى أن أرجع الى الوزارة

وأسحب إستقالتي وذكر ان توفيق دوس مستعد للرجوع إذا أنا قبلت ،
وأن كلامه معنى بتكليف من حسن نشأت بك وكيل الديوان الملكي .
فقلت له إذا أراد حسن نشأت بك أن يتكلم فلا يصح له أن يكلفك أنت
بل يجب عليه أن يكلمى هو مباشرة .

وثانى يوم سعى حسن نشأت بك فى مقابلتى بفندق سان استيفانو ثم
قابلنى مرة ثانية وفيها أدلى التى بأن الملك يثق بى و يود أن أسحب
استقالتي وأن توفيق دوس مستعد لسحب إستقالته إذا أنا فعلت فصممت
على موقفى وذكرت له أن سحب الاستقالة لا يتفق مع قرار الحزب ولا مع
كرامتى ، وأن إقالة رئيس حزب الأحرار الدستوريين إهانة تمس الحزب
كله وتمس الوزراء جميعا . فأجابنى بأن من الممكن إختيار عضو من
حزب الأحرار يحمل نعل عبد العزيز فهمى فرفضت ما عرضه وقلت له : ان
مركز الوزير أصبح أضعف من مركز موظف عادى . ثم عاتبنى بقوله هلا
تعلم أن الملك كان يتدخل فى شؤون بعض الوزارات وأنه تركك حرا فى
وزارتك تفعل ما تشاء ثقة منه فىك مع أنه ناظر الأوقاف ، الا يجب أن
تقابل هذه الثقة بأن تنفذ رغبة الملك بسحبك الاستقالة . فأجبتة : إنى
رجل إذا قلت استقلت فعناه أنى استقلت وليس معناه أنى استقيل من
الأستقالة ، وإذا كان جلالة الملك قد تركنى حرا ثقة منه بى فلم يكن
ذلك لشخصى وانما كان لأعتماد جلالته أنى رجل شريف بعيد عن
الأغراض الذاتية .

وهنا قال محدثى : وما العمل أمام هذه الأزمة ؟ فأجبتة : لقد صدر
قرار من حزب الأحرار الدستوريين وجب تنفيذه ، ولولم يصدر هذا القرار

لكان واجبى أن أستقيل لما أصيب به مركز الوزير نفسه . وإعتقادى أنه يجب أولا وقد أقيل عبد العزيز وهو رئيس حزب الأحرار أن يقال بحى ابراهيم باشا وهو رئيس حزب الأتحاد . وإذا تم هذا التكافؤ يمكن عرض الأمر بعد ذلك على مجلس إدارة حزب الأحرار الدستورين . فأظهر دهشته من هذا الجواب لأعتقاده استحالة تنفيذه . وافترقنا على ذلك .

وأجرى تعديل الوزارة وأصبحت كلها اتحادية تابعة للسراى وأصبح الأحرار بعد ذلك طلقاء غير مقيدين وانفسح المجال للوزارة فاستصدرت فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وفى غيبة البرلمان طبعا مرسوما بقانون إسمه قانون الجمعيات والهيئات السياسية حتم فيه اخطار الادارة بمقر الجمعيات والهيئات السياسية ومقر فروعها وأسماء أعضائها وأعضاء مجالسها الادارية ولجانها الفرعية وضرورة اخطار جهات الادارة بكل تنيير يحصل فى البيانات المقدمة إليها وأن كل جمعية أو هيئة سياسية لا تراعى هذا القانون يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ولا يعترف بالشخصية المعنوية الا للجمعيات أو الهيئات التى يصادق على قانونها النظامى مرسوم ملكى . وقد إحتجت جميع الأحزاب عدا حزب الأتحاد طبعا على هذا الأجراء الشاذ .

نتائج انفراد حزب الأتحاد بالحكم

كنا قد رأينا العمل مع حزب الأتحاد وبعض المستغلين أملا فى منع طغيان سعد ذلك الطغيان الذى أثر فى اداة الحكم وسبب انحراف سير الحركة الوطنية عن طريقها الصحيح وحول الجهاد الوطنى من عمل فى

سبيل الوطن وتضحية لا يضمن بها مجاهد الى مهاترات واعتداءات. تمام
أغراضا ذاتيه وتجلب منافع شخصية حتى اضطربت الأفكار ووجدت
الحقائق تمويها جعل الناس حيارى لا يميزون بين الحق والباطل .

اتفقنا مع الاتحاديين والمستقلين مؤملين أن نحيط بالملك فؤاد ونزول
السير في الطريق السوى .

لكننا والأسف يملأ نفوسنا لم نلبث في الحكم بضعة أشهر حتى
تكشفت لنا حقيقة مرة هي أن الملك فؤاد يريد ان يكون ديكتاتورا يترك
مصالحه الخاصة و يدعم سلطته الفردية، مستعينا في ذلك برجال ال راي
ومحزبه الذي أنشأه، وتلك حالة تؤدي طبيعا الى شل الحياة النيابية
السليمة .

وقد لمسنا تدخل رجال ديوانه الملكي ورجال الخاصة الملكية في شئون
الحكم وفي تنمية ثروة الملك بطرق لا نرضاها الفسائر الحية .

فن ذلك تدخله في اعمال بعض الوزراء واصدار الأوامر إليهم . ومن
ذلك حادث استبدال سراي الزعفران التي أعطاهها الى الحكومة بتابل
تفتيش كبير يضم آلاف الأفدنه قيمته أعلى بكثير من قيمة سراي
الزعفران .

ومن ذلك إرغام بعض الملاك الذين يجاورون مزارعه على بيع أراضيهم
إليه بأثمان بخسة .

ومن ذلك أن ناظر خاصته كان يمنع صفار النازحين بوابه
حكمدارية الأسكندرية من دخول المدينة في الصباح لبيع ثمارهم
وثمارهم وسمنهم وجبنهم حتى تتم الخاصة بيع منتجاتها بأثمان مرتفعة .

ومن ذلك ما سمعته من أحد أعضاء البرلمان وكان قد دعى مع فريق
منه لزيارة تفتيش « ادفيتا » وقص على ما رآه من حسن تنظيم في
الزراعة ووسائل عناية بتربية الحيوان وذكر أنه وزملاءه طافوا صدر النهار
في تفتيش ثم تناولوا غذاء فاخرا وبعد الأستراحة وتناول الشاي
الذي تم أيضا مروا بجزء آخر وهم في طريق العودة.

وكان ما كانت دهشتهم عندما رأوا وسط تلك الجنان الفيحاء مساحة
من الأرض تبلغ نحو مائتي فدان بها بيت كبير قديم والأرض بور والبيت
مهميل فدهشوا لهذا وسألوا ناظر الخناصة عن السبب فأجابهم بكبرياء
وأذلة بأن البقعة البور هذه يملكها رجل لم يقبل بيعها للسراي ، فكانت
تنتج مادة أن منعت عنه مياه الري وأصبح لا يستطيع إستثمار أراضيها .
وقال شديدي ان الأثر الطيب الذي كان في نفوسهم جميعا قد أنقلب
الى سخط وامتت وازدراء .

تلك أمثلة من تصرفات الملك فؤاد . وقد امتدت ديكتاتوريته الى عزل
عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار من الوزارة . وأمام هذا التصرف
اعتزلنا مناصبنا ووقفنا نطالب بأعادة الحياة الدستورية السليمة ، وقيام
البرلمان ، وندعو الى تضافر الأحزاب لمنع طغيان الملك والمتلفين حوله .

وبدأنا في الحال بعد أستقالتنا وتعددت الشكاوى وقامت المظاهرات
وكثرت محاكمات العمدة وغيرهم حتى تدخل اللورد لويد المندوب السامي
البريطاني الذي خلف النبي ونصح بأقالة حسن نشأت من منصبه
بالسراي بحجة أن اسمه قد ورد في التحقيقات الخاصة بقتل السردار ، فلم

يكن من الملك الا أن صدع لهذه النصيحة وأقال نشأت باشا وعينه وزيرا
مفوضيا كي يبعده عن مصر مع إظهار الرضى عنه بتعيينه في منصب كبير
خارج البلاد.

ائتلاف الأحزاب

قويت فكرة إئتلاف الأحزاب، وكان الساعون فيها كثيرين وفي
مقدمتهم محمد محمود باشا وسعد زغلول باشا وانتهى الاتفاق بعد مساع
متواصلة الى عقد مؤتمر وطني في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بمنزل محمد محمود
دعى إليه أعضاء البرلمان القديم من شيوخ ونواب كما دعى إليه أعضاء
مجالس المدير يات والهيئات النيابية الأخرى والوزراء السابقون .

وكان مؤتمرا ضخما ضم أكثر من ألف نفس خطب فيه سعد ودعا الى
توحيد الصفوف والى الائتلاف وكانت الأحزاب الممثلة في المؤتمر ثلاثة ،
حزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين والحزب الوطني وكنت من
الحاضرين . وبعد المناقشات أصدر المؤتمر قرارات منها الاحتجاج على
التصرفات التي صدرت مخالفة للدستور، ودعوة الأمة إلى المطالبة
بالانتخابات المباشرة لا الانتخابات الثلاثينية، ووجوب تأليف وزارة
موثوق بها من الأمة... الخ

وأذكر بهذه المناسبة ما روى عن سعد من أنه قد أبدى أسفه لما حدث
من فرفة بينه وبين أصدقائه الأقدمين وهم طبعاً مؤسسو الوفد وعدلى
ورشدى وثروت وغيرهم ، وذكر أنه أحس بوحشة بعد إفتراقه عنهم ، وأنه

. كان يود من صميم قلبه أن يجتمع بزملائه القدامى الذين يفهمهم
و يفهمونه .

ونجم عن هذا الائتلاف إتفاق الأحزاب الثلاثة ، فاضطرت وزارة
ز يور الى اجراء انتخابات لم ينل فيها حزب الاتحاد سوى خمس دوائر من
٢١٤ دائرة . ومما أوجب الغبطة أن الأحزاب الثلاثة المؤتلفة اتفقت على
تقسيم الدوائر فيما بينها وتعهدت بألا ينافس حزب حزب آخر أثناء
الانتخابات ، ونحس الوفدين ١٦٠ دائرة والأحرار الدستوريين ٤٥
والحزب الوطني ٩ دوائر .

وقد حدث أمر يوجب الأسف ، هو أن سعدا وقد اتفق مع الأحرار على
عدد الدوائر التي اختصوها بها عارض في ترشيح عبد العزيز فهمي نظرا
لاستمرار العداء والنفور بينها ، ولأن عبد العزيز فهمي أعلن أنه لا يثق
بسعد ولن يضع يده في يده أو يقابله رغم هذا الائتلاف وكانت نتيجة
ذلك وإصرار عبد العزيز على عدم ثقته بسعد أن إستقال من رئاسة حزب
الأحرار فاختر محمد محمود رئيسا للحزب .

تشكيل الوزارة الائتلافية .

بعد ظهور نتيجة الانتخابات قدم ز يور باشا استقالة وزارته في ٧ يونية
سنة ١٩٢٦ . وكان المفروض أن يتولى سعد رئاسة الوزارة الجديدة باعتبار
أن حزبه صاحب الأغلبية . إنما الذي حصل أن سعدا قد عرف أنه غير
مرغوب فيه وأنه إذا تمسك بتأليف الوزارة فلربما تدخل اللورد جورج لويد
وعرقل الحياة النيابية ، والأسباب معروف بعضها للناس وللسرائى منها أنه

قد أقيمت دعاوى جنائية ضد أشخاص من أقرب المقربين الى سعد اتهموا في قتل السردار وبعض الأنجليز منهم أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى وقد حكم ببراءتها لكن الأنجليز لم يقتنعوا بهذه التبرئة بدليل معارضة المستشار الأنجليزى كرشورئيس هيئة المحكمة واسفالت احتجاجا على تبرئتهما .

ولهذه الأسباب وغيرها آثر سعد أن يكون صديقة القديم عدلى يكن باشا رئيسا لوزارة إئتلافية شكلت فعلا من مستقلين ووفديين وأحرار دستوريين وهم - عدلى للرئاسة والداخلية - وعبد الخالق ثروت للخارجية - ومحمد محمود للمواصلات - وأحمد محمد خشبة للحربية والبحرية - وأحمد زكى أبو السعود للحقانية - ومرفص حنا للمالية - وفتح الله بركات للزراعة - وعلى الشمسى للمعارف - وعثمان محرم للاشغال - ومحمد نجيب القرابلى للأوقاف .

تألفت هذه الوزارة فى اليوم الذى استقال فيه زيور باشا وبعد أن أعلن سعد تنحية بحجة أنه لا يحتمل متاعب المناصب .

وانتخب سعد رئيسا لمجلس النواب . كما اختير حسين رشدى رئيسا لمجلس الشيوخ .

ومما يستحق الذكر أنى علمت وأنا عضو فى مجلس النواب هذا ان الملك فؤاد بعد أن حاز سعد أغلبية فى البرلمان أراد أن يغيظ إسماعيل صدقى بسبب تضامنه مع الأحرار فى الاستقالة من وزارة زيور وعدم خضوعه لمشيئته ، فإعزى الى سعد أن يختار من فاز فى الدائرة التى سقط فيها

إسماعيل صدقي ليكرن وزيرا وبذلك أصبح الأستاذ محمد نجيب
الغرابلي المحامي بطنطا وزيرا نكايه في إسماعيل صدقي . كما سقط عبد
العزیز فهمی فی الانتخابات . وهكذا تحققت رغبتا الملك وسعد في سقوط
صدقي وعبد العزیز فهمی رغم الائتلاف وتناسى الماضى .

استقالة عدلى يكن

لمح عدلى باشا أيام هذا الائتلاف أن بعض الأعضاء الوفدين في
مجلس النواب قدم إقتراحا برفض إقتراح بشكر الوزارة لأهتمامها بمساعدة
بنك مصر، اكتفاء من الأعضاء بأن الوزارة حائزة لثقة البرلمان ورغبة منهم
في عدم تكرار الشكر في مناسبات كثيرة وفهم عدلى بعد الذى رآه من
تصرفات بعض الأعضاء أن كرامته تأبى عليه أن تكون وزارته عرضة
لنقاش من هذا القبيل وصمم على الاستقالة رغم الرجاء المتكرر من كثير
من الأعضاء ومن سعد نفسه الذى أصبح يعتز بصداقة عدلى و يتمسك بها
بعد أن كال له التهم فيما سبق ، ورغم الرجاء المتكرر أبى عدلى إلا أن
يستقيل ويترك للبرلمان حريته في اختيار من يخلفه وقدم استقالته في ١٩
ابريل سنة ١٩٢٧ وأصر عليها فقبلت . وسعى سعد في أن تؤلف وزارة
جديدة يرأسها ثروت وهو الذى كان أيضا هدفا لمطاعن سعد وكان ينعتة
بعدم الوطنية وبالخيانة في خطبه ونشراته .

تأليف وزارة ثروت

عين الملك ثروت باشا بناء على رغبة مجلس النواب ورغبة سعد الذى
اقتنع بضرورة بقاء الائتلاف بعد أن كان يطعن في كل شخص وكل

هيئة تحول بينه وبين الأفراد بالحكم . وبعد أن رأى ما حاق بالبلاد من
نكبات بسبب الانقسامات التي سببها شره ، وبعد أن أيقن أن مصلحة
البلاد تتحقق بتأليف القلوب وتضامن المواطنين واختيار الكفاءات لخدمة
الدولة وقد عين الملك ثروت على غير رغبته على ما يظهر لأن ثروت كان
صلباً في الحق شجاعاً في مواجهة الأمور حريصاً على مصلحة البلاد ولو
تعارضت مع مصلحة الملك الذي لم ينس له تمسكه بأعلان الدستور كما
وضعت لجنة الثلاثين واستقال من أجل ذلك .

وفاة سعد

ومن نكد الطالع وقد استقرت الأمور في نصابها واتسعت آفاق الآمال
في خدمة البلاد أقول من نكد الطالع أن ثقل المرض على سعد وتوفي في
٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ فكانت لوفاته رنة حزن عميق في القلوب لفقدان
رجل سعى مع الساعين في توحيد الصفوف وانتهاج خطة سليمة تنقذ الوطن
من التباغض والتهريج .

وقرر مجلس الوزراء تخليد ذكره بأقامة تماثيل له وشراء منزله ليكون
من المنافع العامة وأن يترك لحرمة سكناه مدى حياتها وغير ذلك من
صنوف التكريم (١)

وقد رثاه من رثوه ثروت باشا بخطبة مؤثرة كنت من سامعيها ورأيت

(١) نقل جثمانه في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٦ الى ضريح خاص بجوار منزله انشئ على نفقة الحكومة .

ثروت بنفسى ييكى وهو يخطب مما أشعر الناس أن من المصلحة تناسى
الماضى ووجوب البقاء متضامنين حتى تواجه العقبات التى كانت قائمة
قبل تكوين الوفد والتى زادهما النزاع الحزبى وتفرق الكلمة.

بعد وفاة سعد

ومادمت اسجل ذكرياتى فأنى لا اتعرض لما قامت به الحكومات
بعد وفاة سعد الا ما كان لى دخل فيه . بيد أنى هنا أذكر بطريقة عابرة
أمرين :

أولها : أن المدرسة التى كونها الخصام بين سعد ورفاقه بنيت من
مرقدتها إثر موته ، ولم يلتزم خلفاء سعد طريقته الأخيرة
القائمة على التضامن والائتلاف .

وثانيها : أن المؤيدين للائتلاف وفى مقدمتهم مؤسسو الوفد كانوا
يودون لو دفن مع سعد رفاقه الأقدمون الذين عملوا جاهددين
لتخليص الوطن من ربة الاحتلال ومنهم عدلى ورشدى
وثروت حتى يكون قبرهم مزارا لأبناء الوطن ومرقدا للعظماء
الخالدين كما فعل غيرنا فى إقامة مثل هذا المرقد ، كفرنسا
التي خصصت «أليانتيون» مرقدا لعظمائها ، وانجلترا التى
خصصت «وستمنستر» لهذا الغرض . لكن خلفاء سعد
مع شديد الأسف عارضوا هذه الفكرة وفى مقدمتهم المرحومة
السيدة صفية زغلول فقد رفضت رفضا باتا أن يدفن مع
زوجها أحد سواها . وتم لها ما أرادت وأصبح هذا المدفن
خاصا بهما .

أهم الأعمال القومية في عشر سنوات بعد الثورة

قامت الثورة في سنة ١٩١٩ بعد تأليف الوفد ونفى بعض زعمائه، واستمر الجهاد طويلاً إلى أن رجع الوفد من أوروبا. ثم ظهر الشقاق بين أعضائه وأستفحل أمره. وقد وقف القارئ على أسبابه الظاهرة والخفية مما هو مسطور في هذا الكتاب، وله أن يقرر أسباب الشقاق وعلى من تقع مسؤوليته، فهو حريصاً يراه ويستنتج من الحقائق التي بسطناها.

وإذا كانت الثورة لم تثمر ثمراتها المرجوة بسبب هذا الشقاق. إلا أنه رغم ما حاق بالبلاد من تنابد وتراشق وانحراف عن الأهداف، رغم هذا كله، فإن ثورة الأمة قد أثمرت فوائد لم يكن لسعد دخل فيها.

منها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي لا يمكن إنكار فائدته في إلهاء الحماية وقيام دستور على أحدث النظم يجعل الوزارة مسؤولة أمام البرلمان فيسقطها أو يؤيدها بكامل حريته إذا أحسن النواب القيام بواجباتهم. وبه برزت الأمة في المحيط الدولي بوزارة خارجية لها وزراؤها وسفراؤها. وهذا الكسب وإن كان لا يرضى أطماعنا، لكنه حجر الأساس في تقدم الأمة ورفقها واستقلالها الكامل. ولم ترتبط مصر في هذا التصريح بأي رباط أو اتفاق أو معاهد تحد من تطورها وتقدمها.

ومنها ما قام به طلعت حرب بإنشاء بنك مصر وفروعه اعتماداً على يقظة الأمة ووعيتها. ولم يكن لأحد من رجال السياسة دخل في هذا النجاح الاقتصادي الذي أثمر وأينعت ثماره. وأصبحت الأمة تباهى بنتائج هذا العمل الباهر الذي لم يكن للسياسة أي دخل فيه.

ومنها ، ما قام به محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين عندما
كان رئيس وزارة . فقد نال بجهوده إتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ ،
وخفض بذلك من ويلات الأتذار البريطانى الصادر فى سنة ١٩٢٤ ذلك
الأتذار الذى ألغى ما كان لمصر من حقوق فى مياه النيل . وتمكن محمد
محمود من إرجاع تلك الأفضلية لمصر دون أن يكون لسمه أو خلفائه خط
فيه .

تلك هى الأعمال التى يجب على كل مواطن أن يتذكرها وأن يقدرها
حق تقديرها . وقد قام بها رجال لم يباهوا بما عملوا ، ولم يطلبوا أن يتنام لهم
المظاهرات أو التماثيل .

عود الى وزارة الأوقاف

وليت وزارة الأوقاف سنة ١٩٢٥ كما أسلفنا وذكرت طرفا من عملى
فيها . وأريد هنا ذكر بعض مالا يصح إغفاله .

معهد اسيوط

بدا لى أن ازور معهد اسيوط الدينى ومعهذا
فالطلبة - وهم صبية - مشتتين فى المساجد والزوايا يجلسون على الأرض .
وقد انتشر فيما بينهم أمراض منها ضعف البصر والزلال والسكر حتى أصبح
الهزال بادنا على أجسامهم من سوء التغذية وفساد الجو . فلم أطلق صبورا
على ذلك وتداولت مع شيخ المعهد وكان المرحوم الشيخ الأحمدي
الظواهرى ، ورجعت الى القاهرة فاتخذنا قرارا وزاريا بالتساهل مع تخريبى

بما عهد الأزهر وألححت عليه في المطالبة بضرورة إنشاء معهد في أسبوط
 يأتى بمركزها كعاصمة للصعيد وأن يكون موقع هذا الموقع على شاطئ
 النيل وأن يبنى فوق قطعة أرض هناك تملكها الحكومة كانت مقرا
 لمصلحة خفر السواحل . واقتنع الملك فؤاد وأمر بتحقيق هذه الرغبة وشرع
 في إنشاء المعهد بالفعل . وكنت في غنى عن ذكر هذه المسألة فأنها عمل
 إدارى بسيط يقوم به أى وزير . إنما الذى حفزنى الى ذكرها أن كان
 افتتاح المعهد بعد خروجى من الوزارة بمدة وشاءت الحزبية أن يغفل ذكر
 اسمى في حفلة افتتاحه ، وفى هذا دليل على أن خلفاء سعد أحيوا الطريقة
 القديمة التى كانت وقت النزاع والشقاق من اغفال ذكر من عداهم .

بحارة نظام الوقف

بأطلاعنى على نظام الوقف وما فيه من مآسى أظهرتها حجج الوقف
 التى نشرت بعد بحث وتنقيب أن نظام الوقف على الذرية وهو ما يسمونه
 بالوقف الأهلى نظام فاسد مخالف للشريعة الإسلامية وأنه إنما ابتدع
 لتحقيق رغبات المالكين وهى رغبات لا يقرها عدل ولا قانون ، ويتنافى
 مع شريعتنا الإسلامية التى تقضى بتحديد الميراث وبحق الوارث فيما يملكه
 مورثه إلا إذا كان قد أوصى لغيره بوصية لا يصح أن تتجاوز ثلث التركة .
 وقد رأيت فى حجج الوقف ما هو أدهى إذ يحبس الواقف كل أمواله على
 غير أبنائه واستفاده وورثته ولو كان ذلك - لخليلة له أجنبية عنه .

ثارت نفسى أمام هذا العمل البغيض وقتت بالقاء . محاضرات منها
 محاضرة أمام محكمة الإستئناف فى أواخر سنة ١٩٢٦ واعقبها بأخرى فى

قاعة المحكمة المختلطة بالقاهرة وأنهيت بوضع بحث عن هذا الموضوع في كتاب لي طبع سنة ١٩٤٢ وفيه تفصيل ما رتأيت .

لكن الراشين وأصحاب المنافع في الوقف هبوا يعارضونني ومنهم بعض علماء الأزهر ولم يكتفوا بمعارضتي بل أفهموا الملك « فؤاد » أنني أقصد الطعن في أوقافه الخصوصية . ثم أوعز إلى المرحوم الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية الأسبق بأن يقوم بالقاء محاضرة إختاروا لها قاعة جمعية الاقتصاد والنشر . وقد أكتظت بالأزهريين ورجال حزب الاتحاد أي حزب الملك . وقدم المحاضر يحيى إبراهيم باشا رئيس حزب الاتحاد ومحمود أبو النصر بك من أعضاء الحزب وكان ذلك في أوائل سنة ١٩٢٧ .

كان المحاضر من كبار علماء الأزهر وكان مفتيا للدولة فرغبت في سماع محاضراته كما حضرها معي عبد العزيز فهمي أملا في أن يفيد من علم المحاضر الواسع لكنني والأسف يملا فؤادي لم أسمع من الشيخ الجليل سوى الطعن والتلميح بالاتحاد مع تصفيق المصنفين . وكان الدليل الوحيد الذي قدمه لمشروعية الوقف الأهلي قوله ان الوقف على الذرية وارد في القرآن الكريم في قوله تعالى (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) وحصر تفسير هذه الآية في أن الوقف صدقة وأن المستحقين هم أولى الناس بالصدقة ، وأن رغبة الواقف كنص الشارع . وانتهى بأن قال لا ضرر على البلاد إذا كانت كل أملاكها وقفا من أطيان وعقار . قال هذا في الوقت الذي كنا فيه نرى . بأعيننا الخرائب الموقوفة المنتشرة في القاهرة والأسكندرية وغيرهما ، ونعلم بالمآسى التي حاقت بالورثة بل

وبالمستحقين وبالقضايا التي يقيمها المستحقون على النظار وونعرف ما كان يأخذه نظار الوقف من سحت، وقد وصل الأمر في بعض الأوقاف الأهلية الى أن أصبح المستحقون فيها بتوالي الزمن يزيدون على ٥٠ مستحقاً في وقف واحد. وكان نصيب بعض المستحقين في السنة ثمانية مليمات أى أقل من ثمن ورقة بريد أو أجرة ترام. وبذا أصبح كثير من النظار بفضل المحاباة هم المستحقين فعلا ولو كانوا من غير أقارب الواقف.

ولما أراد عبد العزيز فهمي باشا الرد على المحاضر، هب الأزهريون يصيحون «أسكت . فليسقط الألحاد» فلم يتكلم. ثم أحاطوا به ليعتدوا عليه ولولا وجود إخوتي وبعض أقاربي لساءت النتيجة .

وبعد المحاضرة وخروج المستمعين جاءني سكرتير الجمعية واعتذر بأسم الجمعية عما قام به فضيلة الشيخ بخيت من ألفاظ نابية، وأضاف أن الجمعية أباحت له إلقاء محاضرة أرسلها إليها مكتوبة، لكنه حاضر بما يخالف ما كتبه، ولو كانت الجمعية تعلم ذلك لما صرحت له بالقائها. ولما كان سكرتير الجمعية وهو الدكتور ليفي لا ينتسب للإسلام، خشيت أن يسىء الظن بكل علماء الأزهر فهونت عليه وقلت له ان في علماء المسلمين كثيرين من ذوى العلم والأثران وأن الشيخ بخيت إنما هو استثناء من العلماء.

ولم يكتف المرحوم الشيخ بخيت بهذا كله بل طبع محاضرته في رسالة بأسم (الرهفات اليمانية في علق من يقول ببطلان الوقف على الذرية) ومعناها فلتقطع رقاب من يقول ببطلان الوقف على الذرية بسيوف يمانية حادة. رحمه الله وغفر له.

وبحسن أن أضيف هنا أن الشيخ محمد بخيت تطوع لألقاء محاضراته بناء على طلب من حزب الاتحاد وموافقة السراى، وشاع أن السراى وعدته لقاء ذلك بمشيخة الأزهر ولكن هذا لم يتحقق .

كافحت عشرين عاما فى سبيل إلغاء الوقف الأهلى، ثم ظهرت شبيبة أزهرية ناصرتنى، وانتهى الأمر سنة ١٩٤٧ بتنظيم الوقف وتنفيذ بعض ما إقترحت ثم جاءت الثورة وقضت قضاء نهائيا على الوقف .

وكان الملك فؤاد قد تأثر بوشاية الواشين على ما يظهر وقام بينه وبينى شيء من الفتور ظهرت آثاره فيما بعد .

الوزارات بعد وفاة سعد

كان ثروت رئيسا لوزارة الائتلاف الثانية وقت وفاة سعد وقد قام بمفاوضات فى انجلترا مع تشمبرلن انتهت بمشروع عارضة مصطفى النحاس فاستقال ثروت . وألف بعده مصطفى النحاس وزارة ائتلافية ، وهى لم تكن ائتلافية فى الواقع بعد أن أصبح النحاس رئيسا للوفد ورغم اشتراك محمد محمود فيها . ثم توالىت الوزارات ولم اشترك فى واحدة منها . فلم اشترك مع محمد محمود فى الوزارات التى اشترك فيها أو التى ألفها مع استمرارى سكرتيرا عاما لحزب الأحرار ثم وكيلا لهذا الحزب ، وعكفت على الأشتغال بقضية فلسطين وبالقضايا العربية والاسلامية . ولطالما ذهبت الى فلسطين فى مؤتمرات أو للدفاع عن قضية البراق الشريف مما بسطته فى كتاب آخر (١) . وتعدت أسفارى الى بلاد العرب والهند .

(١) أنظر كتابى « فلسطين وجاراتها »

ومما قمت به لمصلحة العرب أنى ذهبت الى الحجاز سنة ١٩٣٤ مع السيد هاشم الأتاسى الذى أصبح فيما بعد رئيسا لجمهورية سوريا والمرحوم الأمير شكيب أرسلان والحاج محمد أمين الحسينى مفتى فلسطين الأكبر. ذهبنا نحن الأربعة الى المملكة العربية السعودية وقد ندبنا أنفسنا كممثلين لبلاذنا للسعى لدى المرحوم الملك عبد العزيز آل سعود فى وقف الحرب التى قامت بينه وبين اليمن. ومكثنا هناك أياما عديدة نبحث فى حقن دماء المسلمين، وكللت مساعي بنا بالنتيجة التى نريدها، بلاذنا بعد أن تم الصلح بين العاهلين الكبيرين. إيمان الملك عبد العزيز آل سعود والأمام يحيى بن حميد الدين.

قلت إنى لم أشارك فى وزارة ولو كان فيها الأحرار الدستوريين وكنت أحس بتباعد بين الملك فؤاد وبينى. لكن الأمر الغريب أنه طالما أوصى بدخولى فى الوزارة، وطالما اعتذرت. وقد تكرر الطلب عندما كلف اسماعيل صدقى بتأليف وزارته سنة ١٩٣٠ وعرض على اسماعيل صدقى أن اكون معه، وتقابلنا ثلاث مرات آخرها كانت فى منزله بحضور المرشحين معه والمرحوم زكى الأبراشى ناظر الخاضعة الملكية وشوقى باشا السكرتير الخاص للملك. وألحوا على أن أقبل دخول الوزارة كما كلمنى فى ذلك بعض الموجودين من المرشحين. فسألت اسماعيل صدقى عن رأيه فى الدستور القائم دستور سنة ١٩٢٣ الذى اشتركت فى وضعه، فكانت اجابته مبهمه اذ قال لى «إننا نبحث معا أمر الدستور ونقرر ما نراه لمصلحة البلاد» ففهمت من ذلك وجود رغبة فى تغيير الدستور، فاعتذرت نهائيا.

الخلاف بين الملك وبينى

كنت ألقى محاضرات بضرورة عمل معجم للغة العربية مبسط ومصور، يبدأ بأوائل الكلمات، ويكون على ثلاث درجات أصغرها مدرسى لصغار التلاميذ والثاني وسيط لطلاب الجامعات والثالث موسوعة عامة لجميع الكلمات العربية والكلمات المستحدثة التي يقرأها علماء اللغة وتدخل بذلك في صلب العربية.

وصلت جهودى الى مسامع المغفور له فيصل الأول ملك العراق، ثم علمت أن حكومة العراق أرسلت الى مصر أن جلالة ملك العراق سمع بمشروعى وأن حكومته على استعداد للمساهمة فيه بما لها وعلمائها وطلبت تكوين لجنة لهذا العمل تحت رياستى فاغتبطت لهذا النبأ. وذهبت الى سراى عابدين لمقابلة الملك فؤاد وإقناعه بضرورة تنفيذ المشروع.

عرضت الأمر على المرحوم سعيد ذوالفقار باشا كبير الأمراء فسربه وقال ان الملك سيؤيدنى طبعاً ودون من فوزه طلب المقابلة. وكان المؤلف تحديد المقابلة بعد أيام قليلة كما كان المعروف أن الملك لا يرفض مقابلة وإنما يكون مرور ثلاثة أسابيع دون إذن بها علامة على الرفض. إنتظرت الى تمام الأسابيع الثلاثة ولم يرد لى طلب بالمقابلة، ففهمت أن فى الأمر شيئاً حال دونها رغم أهميه الموضوع الى أن علمت ان السبب فى ذلك هو أنى نشرت أحاديث بأن طلب الخلافة الإسلامية يؤدى الى تنازع ملوك المسلمين عليها، وبالتالي يؤدى الى تقاطع الشعوب الإسلامية، وهذا ليس لصالح المسلمين.

والمعروف أن الملك فؤاد كان يرغب في الخلافة بعد إلغائها في تركيا .
أضف الى ذلك محاربتى نظام الوقف الأهلى وما شاع من أنى قصدت
بحملتى الأوقاف الملكية . فكانت النتيجة أنه لم يأذن بمقابلتى وبهذا تعطل
مشروع المعجم . كان هذا التصرف من الملك صدمة لى . فماذا أعمل ؟

قابلت المرحوم الأمير ابراهيم حليم الحفيد المباشر لمحمد على والى مصر ،
وكان من أقرب المقرربين الى الملك فؤاد . وسألته عن السبب فى رفض
الملك مقابلتى ، فأنكر علمه بأى شىء . وبعد مناقشة بيننا انتهى حديثى
معه بما يأتى «ياسمو الأمير إن لى كرامة وإنى وان كنت أعتبر سراى
عابدين بيت الأمة يقابل فيه كل رجل ذى مركز ملك البلاد لا لغرض
خاص وإنما لمصلحة عامة كأمر المعجم الذى تحتاج إليه العرب كافة . وبما
أن الملك رفض مقابلتى فأرجوك أن تبلغه احترامى لعرشه لأنه كملك
البلاد له مكانته ورفعة شأنه . لكنى كأ انسان أى كفرد وهوفرد أعتبر
نفسى مثله لا فرق بينه وبينى . فاضطرب الرجل وحار فى أمره . ومن ذاك
الوقت قاطعت السراى نهائيا ولم أقيد إسمى فى دفتر التشرىفات ، كما لم
أحضر حفلات أعياد أو مقابلات رسميه .

وبعد تأليف وزارة إسماعيل صدقى قابلنى صديقى نخلة المطيعى
باشا أحد الوزراء وأخبرنى بأن الملك وقت أن حلفوا اليمين أمامه وبعد أن
علم برفضى الاشتراك فى الوزارة قال للوزراء إنه يأسف لعدم دخولى فيها ،
وامتدحنى وأثنى على كفايتى ، ثم أسف لأنى عنيد . فقلت لنخلة المطيعى
انى لا أعرف العناد ، فانا رجل متى اقتنعت بفكرة ولم يقنعنى غيرى

بسواها فأن كرامتى تأبى على القلب . وإذا اقتنعت بما يخالف رأيى كنت مستعدا للعدول عنه . فليس الأمر عنادا وإنما هو اقتناع وكرامة . وله أن يخبر الملك بذلك اذا سمحت الظروف .

استمرار القطيعة مع الملك فؤاد

قلت انى رفضت الاشتراك فى وزارة اسماعيل صدقى سنة ١٩٣٠ ، وكان من أسباب ذلك سوء التفاهم بين الملك فؤاد وبينى وما أحسسته من أن اسماعيل صدقى كان يتوى تغيير الدستور وبعد المناقشة معه فهمت أنه كان على اتفاق مع الملك فؤاد على دعوتى للاشتراك معه فى الوزارة وفهمت كذلك أن سوء التفاهم قد زال ولكنى تمسكت بالرفض بسبب موضوع تغيير الدستور .

وقد استمررت على عدم دخول الوزارات لما رأيته من تدخل السراى وتدخل الأنجليز ومن تصرفات بعض الوزراء وخاصة تصرفات بعض أعضاء البرلمان فقد أسرف بعضهم فى استغلال النفوذ كما أسرف بعض الوزراء فى ذلك وفى المحاباة بجانب تفشى الضغينة والحقد بين الأحزاب . وانصرفت الى خدمة العرب والبلاد العربية ، وساهمت فى مؤتمرات كثيرة هنا وهناك ، وكل هذا مبسوط فى رسالة وضعت بعنوان « المؤتمر العالمى العربى الاسلامى » وفى كتب ظهرت فيما بعد منها كتاب « مبادئ فى السياسة المصرية » وكتاب « فلسطين وجاراتها »

وبانهما كى فى هذه الأعمال أصبح وجودى فى حزب الأحرار وجودا

غير حزبي لأنى بطبعى مضرى عربى محايده أمقت التحزب وما ينجم عنه من اضرار.

فى وزارة المعارف

وفى السنوات التى كنت فيها منكم فى إتجاهى الأخير وهو اتجاه يتفق مع طبيعتى، خاطبنى السيد على ماهر بالتليفون فى منزلى وكان رئيسا للديوان الملكى وذلك سنة ١٩٣٦ وأنخبرنى بأن الملك عهد إليه تأليف وزارة وطلب التى ان أكون فيها. فكان جوابى ان هذا أمر لا يمكن ألبت فيه بالتليفون فشدد كما هى عادته فى ضرورة القبول بسرعة، ولم أجبه، وذهبت لمقابلته فى السراى. قابلته بمكتبه وكان غاصا بالمرشحين وسأله على انفراد عن سبب ترشيحى. فكان جوابه ان الملك يشدد قبولى الوزارة وأن تكون وزارة المعارف بالذات وأبان لى أن وزارة توفيق نسيم باشا قد سقطت لشورة بين طلاب الجامعة حدث منها بعض التخريب فوق المظاهرات والاضرابات. وألا سبيل لتهدئة الحال الا أن تكون وزيرا للمعارف حتى تخمد الفتنة.

أجبتة إنى أقبل وزارة المعارف رغم ما هى عليه من إرتباك بشرط أن يكون عملنا اعادة دستور سنة ١٩٢٣ ذلك الدستور الذى استبدل به صدقى دستورا آخر، وأن نستقيل بعد إعادة الدستور القديم. وحسبنا المدة للانتخابات واعادة البرلمان وفق الدستور القديم فكانت مائة يوم وقلت له انى على هذا الحساب أقبل. فوافقنى على ما ارتأيته ولم يزد حديثى معه على خمس دقائق وانصرفت.

وعند انصرافى لاحظت أن شوقى باشا السكرتير الخاص للملك كان واقفا وسط الحجرة يريد معرفة ما تم الاتفاق عليه ولما لاحظ أن مدة وجودى كانت قصيرة ظهرت عليه الحيرة وقال لى ان الملك أرسله خصيصا ليعرف رأى النهائى ، وبعد أن أخبرته بالقبول قال لا شأن لى بعد ذلك هنا وأنا أريد أن أبشر الملك . وتم تأليف الوزارة فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ .

دخلت وزارة المعارف فكانت مظاهرات فى الوزارة أياما ، مظاهرات فى الصباح وبعد الظهر ، وكانت الوزارة تكتظ بالطلبة سواء من المدارس أو الجامعة أو الأزهر ، وكلها تشعر بالغبطة والسرور. ولا أريد أن أتكلم هنا عن الأعمال العادية فى الوزارة انما الذى يجب أن أذكره أنى اكثرت من الاتصال بالملك مباشرة وعرضت عليه مشاريع لم يتأخر فى قبولها ومنها المشاريع الآتية :

اولا :

طلبت تأليف لجنة لوضع القواميس الثلاثة للغة العربية تنفيذا لما كنت أنادى به من قبل . وكونت لجنة من رجال اللغة والأدب من وزارة المعارف ومن مجمع اللغة العربية وعرضت عليهم فكرتى . وبعد خروجى من الوزارة الحقت اللجنة المذكورة بمجمع اللغة العربية . ويظهر أن المجمع إتجه الى البدء بوضع المعجم الوسيط وسيظهر على ما علمت بعد قليل وقد بدأوا العمل فى المعجم الكبير.

ثانيا : عرضت على الملك فؤاد ضرورة ترجمة القرآن الكريم فظهر عليه

شيء من التردد وقال لى أن شيخ الأزهر وهو الشيخ مصطفى
المراغى كان قد عرض عليه هذه الفكرة قبل ثلاثة أشهر وأنه لم
يقبلها اتقاء مجاهرة بعض رجال الأزهر بمخالفة هذا العمل للدين
وهو لا يريد إثارة النفوس .

لكنى أجبتة بأن الترجمة حصلت فعلا فقد ترجم القرآن إلى
لغات عديدة منها الانجليزية والفرنسية والروسية وهى تراجم
لا يوثق بها بل يخشى أن يكون فيها تحريف مقصود أو غير
مقصود يسىء الى الاسلام ، وأن امبراطورية اليابان مفتحة
الأبواب ومفتحة العقول لتفهم الديانات ، والذي أعلمه أن
ليس في اليابان عدد كبير من المسلمين ، وإن كان فيها مجلة
إسلامية تصدر باللغة التركمانية ويحررها مسلم تركمانى كبير
السن إذا مات وتعطلت تعطلت بذلك الدعوة الى الاسلام
هناك ثم أن ارساليات التبشير تتوافد على اليابان ويجب علينا
أن تكون مثلهم وأول واجب علينا أن نترجم القرآن الى اللغة
الانجليزية أولا وهى لغة منتشرة هناك ، وأن يكون لكل آية
تفسير مبسط موجز حتى يسهل فهم القرآن ، وأن تكون الترجمة
مصدقا عليها من الأزهر ومن الحكومة المصرية لتكون المرجع
الوحيد لكل من لا يعرفون العربية مسلمين كانوا أو غير
مسلمين . ثم يترجم بعد ذلك الى اللغات الفرنسية والروسية
والاسبانية .

وبعد هذا النقاش ابتسم الملك وأخبرنى باقتناعه بما ارتأيت لكنه وقد
رفض من قبل ما عرضه عليه الشيخ المراغى أراد أن أذهب إليه وأخبره أن

الملك مستعد لقبول اقتراحه ترجمة القرآن إذا أعاد عليه عرضه حتى لا يخرج إحساسه . فانه بيت من قوري الى مشيخة الأزهر في شارع الدواوين وقابلت الشيخ المراغي وذكر له ما دار بيني وبين الملك . فذهب اليه وتم الاتفاق . على ترجمة عانى القرآن . وياحبذا لو نفذ هذا المشروع الخطير حتى يفهم الناس قرآننا . ونحن نعلم أن غير المسلمين يقرأون كتبهم المقدسة مترجمة عن لغاتها الأصلية ومع ذلك فهم متمسكون بدياناتهم مقدسون لكتبهم هذه الترجمة

ثالثا : عرضت على الملك فؤاد أن العاصمة والمدن في مصر قد شوهت لعدم وجود قوانين تنظم انشاء العمارات والمباني على طراز عربى شرقى مبسط على ان يكون عدد الطبقات واحد وارتفاع المباني كذلك في كل شارع . وقلت له ان العمارات الحديثة مقتبسة من طراز أجنبية ، ومن مصلحة مصر ان تنفرد بمظهر شرقى فلا يكون فيها إلا الطراز الشرقى حتى إذا أتى السياح الى بلادنا أفسحوا أنفسهم انتقلوا إلى عالم جديد ورأوا أشياء جديدة ليست في بلادهم . عوضا عن أن يروا خليطا من المباني من طرز مختلفة تتنافى مع الفن وتؤذى الذوق والبصر .

لكنه والحق يقال كان في جوابه لى رجلا مطاعا حقا . فقد أجابنى بسؤال منه هو : هل يمكننى أن ألزم الناس باتخاذ طراز خاص بقوانين ، مع العلم أن الذوق لا يكون بقانون وأن الناس لا يتخذون طرازا خاصا إلا إذا وافق طبائعهم وأذواقهم . والأذواق لا تكون بالأكراه .

فقلت له من فوري: ان الذوق حقا لا يكون بالأكره وانما أنا معتزم أن أقيم معرضا بعد سنة للمسابقة في وضع طرز عربية ترضى الغنى ومنوسط الحال وتوافق أذواقهم ، على أن تتكرر هذه المسابقة كل سنة وان تعطى مكافآت لمن ينال الجائزة الأولى والثانية والثالثة بمعرفة محكمين عالميين يفهمون أصول الفن العربى وطرائق تبسيطة وان أجعل المسابقة عالمية واعلنها بجميع اللغات الأجنبية . ففهم ما قصدت اليه ووافقنى عليه وشجعنى فيما ذهبت اليه .

كان من أثر ذلك أن أعلنت عن هذه المسابقة باللغات الأجنبية من فرنسية وانجليزية وايطالية والمانية وتركية وفارسية واسبانية فوق اللغة العربية . وحددت سنة يقدم فيها الفنانون نماذج من اطرزة عربية في العمارة وأثاث البيوت ، وحددت على ما اذكر هذا الميعاد في ١١ ابريل سنة ١٩٣٧ . وقد أهتمت معاهد الفنون في مصر وفي الخارج من أساتذة وطلبة . واتصل بى بعضهم مبديا اعجابه بالفكرة واعدوا بالمساهمة فيها ولكن هذا المشروع سرعان ما دفن ، فقد جاءت وزارة أخرى عقب وفاة الملك فؤاد فألغته وحذفت الاعتماد المخصص له .

ومما يجب ذكره أيضا أن الملك فؤاد لم يتدخل فى أى عمل من أعمالى فى وزارة المعارف سواء ما يختص بأعمال الوزارة او اداريات الموظفين .

وبلغ الأمر بى مع الملك فؤاد أن أنعم على بوشاح النيل ثم أرسل الى المرحوم مراد محسن باشا ناظر خاصته يبلغنى وانا فى الوزارة تحية الملك وأنه يأسف لأنقطاع الصلة بيننا وبينه مدة طويلة و يرجو أن يطيل الله فى عمره عشرين سنة تتعاون فيها على خدمة البلاد .

وقد اثلج صدرى هذا الاعتراف الجميل وقوى عزيمتى ، ولكن الله
اختاره لجواره بعد بضعة أشهر.

وبعد أن أعدنا الدستور وأجرينا الانتخابات تركنا الوزارة كما اتفقنا
من قبل ، وعدت الى المحاماة وعينت عضوا بمجلس الشيوخ .

فى نقابة المحامين

رشحت نفسى لأكون نقيبا للمحامين عن سنة ١٩٣٨ ، وقبل اجراء
الانتخابات دعى محمد محمود باشا لتأليف وزارة دخل فيها صديقاى
لطفى السيد وعبد العزيز فهمى . ودعانى محمد محمود للاشتراك معه ،
فحضرت لمنزله وكان أحمد لطفى السيد بين الحاضرين ، واعتذرت محتجا
بأنى رشحت نفسى لنقابة المحامين وأن باب الترشيح قد أقفل وليس لى
منافس سوى الأستاذ كامل صدقى المحامى الوفدى فقال لى محمد محمود
ان الوزارة أولى من نقابة المحامين ، وهى محققة الآن وليس النجاح للنقابة
بمضمون . فأجبتة بأن الفوز فى النقابة غير محقق وقد أسقط فى الانتخاب
لكنى أكون قد أرضيت نفسى بالحفاظ على كلمتى وعلى ثقة من رشحونى
ولا يصح أن أخذ لهم بالانسحاب من الترشيح فيصبح كامل صدقى نقيبا
بالتزكية . وهنا قال لطفى السيد : ان علوبة محق فيما ذهب إليه . ولا يصح
بعد الذى قاله أن نلح عليه فى قبول الوزارة» .

ثم انصرفت . ودخلت معركة انتخابات النقابة ، وفزت فيها بأغلبية
وأصبحت نقيبا للمحامين عن سنة ١٩٣٨ .

في مجلس الشيوخ

معاهدة الشرف والاستقلال

فاوضت وزارة مصطفى النحاس باشا الوزارة البريطانية ، وكان واجباً أن يقر البرلمان الاتفاق الذي يتم بين الحكومتين . وقد انتهى النحاس من مفاوضاته الى مشروع معاهدة . ولم يعرقل مساعدهم أى حزب من الأحزاب كما حدث من قبل في مفاوضات عدلى وثروت ، وكما حدث من بعد ضد النقراشي حين ذهب الى مجلس الأمن غير مفاوض وإنما ليهاجم الاستعمار ويطالب الأنجليز بالجللاء .

وكان من الواجب أن تطرح الحكومة على الأمة مشروع المعاهدة ليناقشة الناس وأعضاء البرلمان ويبدون آراءهم فيه .

ولما كنت عضواً بمجلس الشيوخ درست مشروع المعاهدة ورأيت أنه جدير بالرفض . وحرصت على كتابة بحث مستفيض في هذه المعاهدة قبل أن تعرض على البرلمان ألقية في مدينة الإسكندرية . وارتأى أصدقائي أن يستأجروا لذلك دارالسينما هناك . وتجدد الألقاء هذه المحاضرة يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦ . فذهبت الى هناك معتمداً على نصوص الدستور في حرية إبداء الرأي وخاصة لمن هو عضو في البرلمان .

لكن الواقع كان على غير هذا ، فإن حكومة مصطفى النحاس أمرت محافظ الإسكندرية بمنع من إلقاء المحاضرة وبأغلاق محل السينما وتهديد صاحبه بسحب رخصته ان هو سمح بالقائى محاضرتى . ورفض

الرجل - وكان يونانيا - بحجة أنه وقع عقد تأجير للحفلة . وإزاء هذا أرسلت الحكومة قوة من رجال البوليس وقفت أمام دار السينما وأغلقتها . ولما ذهبنا في الموعد المحدد لألقاء المحاضرة رأيت الجنود وجمعا من أصدقائي . وما لبثنا أن رأينا مظاهرة من أنصار الحكومة يقودها رجل جهورى الصوت محمول على مخفة ينادى بحياة المعاهدة الأنجليزية المصرية . وخشيت أن يقع تصادم بين فريق أعزّل وآخر يعزب قوة الحكومة فأثرت العدول عن اللقاء المحاضرة والأنصراف .

ومن الصدف الطريفة أنى كنت قد أعطيت نسخة من المحاضرة إلى جريدة الأهرام قبل سفرى . فنشرتها الجريدة برمتها صباح اليوم التالى أى يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٦ . وأخبرنى المرحوم أنطون الجميل باشا رئيس تحرير الأهرام وقتئذ أن النحاس باشا أظهر له غضبه من نشر هذه المحاضرة . وهالك نص خاتمها :

«أيها الأخوان : ان أردتم منى نصحا فتمسكوا بالحق فى أعمالكم ولا تلبسوا لباطل وتنزهوا عن الشهوات فيما يمس شرفكم ووطنكم ، وعارضوا الفكرة الخاطئة والعمل السيئ ما استطعتم . واعلموا أن المجاملة على حساب الوطن جناية لا تغتفر فى الدنيا ولا فى الآخرة .

وإذا قيل لكن شئىء احسن من لا شئىء فأجيبوا بأن المعاهدة بوصفها الحاضر أسوأ من «لا شئىء» ، وبما أجاب به تايلون بعض أصدقائه فى منفاه بسانت هيلين بعد أن ضاع أمله فى تاج فرنسا ، فقد عرضوا عليه أن يهرب وان قد مهدوا له سبيل الفرار ، فأبى ، ولما حاجوه بأن حرّيته أجذى

له من الذل الذى هو فيه قال لهم: زنوا كلامكم، فأنى لست هنا فى الذل وإنما أنا فى الأسر.

حقا ليس الأسير بالذليل، وإنما الذليل من رضى بالذلة والمهانة وإذا أريد بالناس رغم هذا أن يرضوا بالمعاهدة فرحين مستبشرين وأن يروها بحالتها قد حققت الاستقلال الكامل والأمانى الوطنية، فما على الذين يطبقون هذا رأى إلا أن يغتبطوا وأن يهتفوا بأقواس النصر وعلام الفرح، وأن يظهروا أنواع السرور وأفانين المرح، وأن يرقصوا رقصة الطير المذبوح، ورحم الله الشهداء»

لم اكتف بذلك بل طبعت المحاضرة فى كراسة شرعت فى توزيعها. وأخذ طالب بكلية الحقوق هو الآن الدكتور مصطفى الحفناوى المحامى - نسخا كثيرة سافر بها الى الاسكندرية، لكن البوليس قبض عليه فى محطة دمنهور وسجنه وصادر نسخ المحاضرة فى عهد الحرية الدستورية البرلمانية.

ثم نوقشت المعاهدة فى مجلس الشيوخ وعندما أعطيت لى الكلمة كان كلامنى هينا لينا، خاطبت به ضمائر الأعضاء ومما قلت لهم: إننا على حافة حفرة إذا نجونا منها نجونا جميعا وإذا سقطنا فيها سقطنا جميعا لا فرق بين أى واحد والآخر فى الوطنية.

وعندما ذكرت لهم أن شبة جزيرة سينا ستضيع منا بوضع يد الأنجليز عليها وأجراء المناورات العسكرية فيها فى كل وقت، نهض أحد الوفدين محتجا - وهو محمد المغازى باشا تاجر الأقطان وصاحب المزارع

الواسعة - وقال « ما هي سينا . مش شوية رمل » ثم شرع في الانسحاب من الجلسة غاضبا فقلت له وأنا على منبر الخطابة « نعم يا باشا ليس فيها زراعة قطن ولكنها أرض مقدسة وجزء من الوطن فيه من الخيرات ما فيه » ولما أخذت الأصوات وافق الجميع على المعاهدة سوى عدد قليل أذكر منهم المرحوم حافظ حسن باشا وحافظ رمضان باشا وأنا .

واعتقادی أننا لو برئت نفوسنا . من الغايات الشخصية ونجا مجتمعنا من التطاحن الحزبي لكنا حصلنا في سنة ١٩٢١ على ما هو أفضل مما كان في معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولو فرنا على انفسنا جهادا ضائعا وكفاحا مريرا ومتاعب جمة مست مستقبل الأمة في الصميم ، ولكننا وصلنا في سنة ١٩٣٦ الى الجرية والاستقلال كاملين . لكن الرغبة في الأفراد بالسيطرة والسعي الى المجد الزائف والتطاحن الحزبي والتراشق المسف واثام العاملين وتجريح الأبرياء وانعدام الثقة كل أولئك عرقل سير القضية المصرية وأضر بمحاضرنا ومستقبلنا واسلمتنا الى التفكك الذي لاحظته ملر قديما فتشدد بعد لين وأعقبه كيرزون فازداد تشددا مع عدلى وهكذا دواليك . فالسنوات التي مرت بنا من بداية المفاوضة الى كارثة فلسطين كانت سنوات عجبافا لم نفقد فيها فرصة عقد معاهدة كريمة فحسب بل أضعنا فيها أخلاقنا السياسية .

تعدد الزوجات

عارضت معاهدة سنة ١٩٣٦ في مجلس الشيوخ كما ذكرنا . ثم قدمت لهذا المجلس مشروعات اجتماعية لها أثر عميق في البيئة المصرية ولم يبت في أمرها الى الآن ، وأرجو الله مخلصا أن تنال عناية ولاية الأمور . ومن هذه

المشروعات مسألة تعدد الزوجات. فالتعدد بالصورة التي نراها أمر لا يتفق وروح الأسلام الذى أجاز له لغرض اجتماعى تام. فأن ديننا الحنيف لا يتيح للرجل أن يستسلم لنزواته وشهواته فيتزوج بأكثر من واحدة بلا قيد أو شرط بل يحتم العدل الكامل بين الزوجات سواء فى الناحية المادية والناحية العاطفية وهذا عسير التحقيق يؤيد ذلك ذلك قوله تعالى «فأن خفتم الا تعدلوا فواحدة» وقوله تعالى «ولن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم». وكتب الفقه مليئة بشروحات تغنينا عن الخوض فى هذا الموضوع. والذى تقدمت به لمجلس الشيوخ وأريد اليوم ذكر بعضه لا يخرج عما قضى به الدين وتستلزمه التطورات الاجتماعية المتعاقبة.

ان الاحصاءات العالمية تدل على أن نسبة النسل فى مصر تكاد تكون اكبر نسبة فى العالم وان عدد سكانها يتضاعف كل خمسين سنة. وبلادنا وان اتسعت مساحتها فأن اراضيها المنزرعة ضيقة وهى تكاد تكون واحدة تحيط بها الصحراء المترامية. فمساحتها بالصحارى مليون كيلومتر مربع أى ستة ملايين فدان اذا وزعت على الأهلين لا ينال الفرد أكثر من ربع فدان. وتوسيع الرقعة المنزرعة يحتاج الى مشروعات ضخمة تتكلف مئات الملايين من الجنيهات وعشرات السنين من الجهد المتواصل. والزيادة فى السكان لا تقف والخطر يتجسم، ولذا اتجهت الحكومة المصرية الى تصنيع البلاد وتنشيط التجارة حتى تتلافى الخطر.

وعلى ذلك، فالنظرة الى تحديد تعدد الزوجات فوق أنه قد يخفف من خطر زيادة السكان وانخفاض مستوى المعيشة، فإنه يساعد على الحد من الشحناء والبغضاء بين الأخوة ويساعد رب العائلة على تربية أبنائه كما

يساعد على حفظ ميزانية الأسرة. وكما رأينا من خصومات وقضايا امام المحاكم نتيجة لتعدد الزوجات وكثرة الضغائن بين الزوجات وبين الأخوة غير الأشقاء مما يؤدي كثيرا الى تفكك العائلة تفككا يؤثر في الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

” لهذا ولغيره عرضت على مجلس الشيوخ أن الرجل اذا أراد التزوج بثانية وجب عليه عرض الأمر على قاض مختص يبحث الضرورة التي تقضى بالسماح بعقد زواج بثانية، كأن تكون الأولى عتيها أو مريضة. وأن يكون الزوج كفاء للاتفاق على إثنين وعلى نسلهما. فإذا ارتأى القاضى أن طالب الزواج على حق سمح له بعقد الزواج والا منعه. واني أعتقد أن تحقيق هذا المشروع انما هو تحقيق لروح الدين الاسلامي الحنيف.

تقييد حق الطلاق

كذلك قدمت لمجلس الشيوخ مشروعا بتقييد حق الطلاق تقييدا يتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية. فأن الناس قد عبثوا بقدسية الزواج وصار بعضنا يعتقد أن الزواج سلعة أو متعة حتى أصبح الرجل يطلق كما يشاء ولو كان هازلا ولو كان كلامه نتيجة انفعال وقتي. ولا يخفى أن «أبغض الحلال عند الله الطلاق» فهو حلال بغض يحيز للمشرع تقييده بقيود تدفع الضر عن المجتمع الإسلامي.

فما الذي يجب عمله؟ نحن نعرف أن ديننا أوجد منذ أربعة عشر قرنا ما يسمى الآن بقاضى المصالحات. أوجد الدين هذا حيث يقول القرآن

الكريم « فأرسلوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما » . وعليه فأنى أطالب بأن لا يسمح لرجل بطلاق زوجته إلا بعد عرض الأمر على قاض يطلب حكما من أهل الزوج وآخر من أهل الزوجة على أن تكون المناقشة بين الجميع مناقشة سرية عائلية . وعلى القاضى أن يبحث الأمر فأن أمكن الصلح عادت أمور العائلة الى الهدوء والاستمرار، وان إستحال كان له أن يصدر أمرا بتحرير وثيقة الطلاق .

واذا كانت الحكومة منسما للفوضى وتنفيذا لقاعدة « لا ضرر ولا ضرار » قد حتمت إثبات الزواج بوثيقة رسمية لا يثبت غيرها ، فلم لا نفكر فى أن لا يثبت الطلاق الا بوثيقة رسمية ، وأن يعاقب المأذون إذا أثبت الطلاق بدون إذن من القاضى ، وكذا المطلق .

هذه فكرة أعرضها على رجال الشرع الحنيف وعلى ولاية أمورنا ، لعلمهم يجدون بها حلا يقينا شر الأسراف فى الطلاق .

حق المطلقة فى التعويض

لاحظت فى المحاكم الشرعية والأهلية أنها لا تحكم بأى تعويض للمطلقة اعتمادا على أن حق الطلاق مطلق للزوج فطلب التعويض غير جائز نظرا لأنه يمارس حقه . ورأبى أنه لا يصح الاكتفاء بمؤخر الصداق . وعلى قاضى المصالحات إذا أجاز إثبات الطلاق أن يثبت فى قراره أن الزوجة هى المتعنته أو أن الزوج هو الخطيء أو أن الاثنين مخطئان أو أن لا خطأ من أحدهما حتى يعتمد القضاء المدنى على قراره ، فيجيز للزوجة إذا كان التعنت أو الخطأ من الزوج أن تطالب بتعويض يدفع دفعة واحدة أو بمرتب شهرى يلزم به الزوج الى أن تتزوج أو تموت .

التعويض في الخلع

يقع الطلاق بخلع بين الزوجين فيكون باثنا ، وقد يتفق الزوجان في هذا الطلاق على مال كتعويض للخلع يتقاضاه المطلق من مطلقة . وقد اختلف الفقهاء والمفسرون في أمر هذا التعويض . واستقر القضاء الشرعي عندنا وتبعه القضاء المدني على أن اتفاقاً على تعويض الخلع واجب تنفيذه مهما يبلغ مقداره ولو أتى على ثروة المطلقة . لاحظت بنفسى أن زوجاً اعتمد في قضية له على هذا وطالب بعشرات الألوف مع الفوائد ، وهذا في نظر بعض الفقهاء جائز وعليه الفتيا وكثير من الفقهاء يخالفون هذا الرأي . ولا يتسع المقام للشرح ، إنما الذى يعينى هو أن الدين الاسلامى يقرر مسألة إساءة استعمال الحق وأن الأسراف فى استعمال الحق غير جائز ، كما ان الأضرار بالناس غير جائز ، وعلى هذا فما الذى يمنع المشرع وهو متسلح بتلك الأسلحة الشرعية بما يقوله بعض الفقهاء وما يراه الحق والعدل ، ما الذى يمنعه من أن يكون موضوع تعويض الخلع تحت نظر القضاء وتقديره وله أن ينقصه أو يرفضه بما يراه حقاً وعدلاً ومتفقاً مع الشريعة ولا يخفى ان الخلاف بين الفقهاء يجعل للشارع عند الضرورة أن يقرر ما يراه متفقاً مع الحالة الاجتماعية والأدبية التى يجب أن تكون عليها البلاد .

قدمت هذه المشروعات الى مجلس الشيوخ بمشروع قانون واحد . ثم سافرت الى باكستان كسفير لمصر هناك . وقرر مجلس الشيوخ فى غيابى سنة ١٩٤٩ أن هذه المشروعات متعددة وهى من شأن رجال الشريعة .

الاسلامية . وقد طويت هذه المشروعات الى الآن . وانا لنرجوا ان تنظر
الحكومة فيها نظرة تتفق والحالة الاجتماعية والشرعية الاسلامية ، وتقى
الأمة كثيرا من الفوضى والشرور .

بعد معاهدة سنة ١٩٣٦

قامت حكومات بعد هذه المعاهدة وكان فاروق ملكا تحت الوصاية ثم
زاول سلطته بنفسه فيما بعد ، ولست أضع تاريخا لأيام حكمه فتلك فترة فيها
ما من سياسية وخلقية قريبة عهد بالناس أترك الكلام فيها للمؤرخين .
انما الذى أريد إثباته هنا خاصا بشخصى هو أنى دخلت الوزارة مرة
واحدة أيام حكمه كوزير دولة سنة ١٩٣٦ . ولم أبق فيها طويلا وبعدها
قامت الحرب العالمية الثانية .

الرغبة فى تعيينى وزيرا

فى صباح يوم من أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٦ فوجئت عند قراءة
الصحف بأننى عينت وزيرا وظهرت بصورتى مع الوزراء ، ثم فوجئت
بوصول سيارة حكومية فيها جند . للمحافظة على منزلى وعلى شخصى ،
فطلبت الى سائق السيارة والجند أن ينصرفوا . وبعد هنيهة اتصل بى
تليفونيا المرحوم محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة مهتئا . فعجبت للأمر
وقلت له كيف أكون وزيرا دون أخذ رأى . ثم ارتأيت الذهاب اليه فى
دار الرئاسة وعاتبته على ما عمل . فأجابنى بأنه يعلم أنى غير راغب فى
الوزارة ، ولهذا السبب لم يضع إسمى ضمن المرشحين لها وأن الملك فاروقا

هو الذى شطب اسم المرشح لوزارة الأوقاف ووضع إسمى بدله بيده .
فقلت له كيف يصدر المرسوم ليلا ولا تنتظرون الى الغد لأخذ رأيى ، وهل
هوجمت البلاد هجوما خاطفا اضطركم الى الأسراع فى إصدار المرسوم ؟
فأجابنى بأن المرسوم قد صدر فى الساعة الواحدة بعد نصف الليل وأنهم لم
يريدوا إقلاقى وقت نومى معتمدين على أنى سأقبل الوزارة مقابل هذه
اللفتة الكريمة من الملك وكانت رغبة خاصة منه .

وأمام هذه الحالة لم أجد بدا من الذهاب إلى السراى لمقابلة رئيس
الديوان الملكى بالنيابة والتحدث إليه فى هذا الشأن وذهبت فعلا وقابلت
هناك السيد حسن يوسف باشا رئيس الديوان بالنيابة - وكان منصب
رئيس الديوان شاغرا - وكان معه المرحوم أنطوان الجميل (باشا) رئيس
تحرير جريدة الأهرام . ولا أدري ان كان حضوره مصادفة أو كان
لمساعدته فى إقناعى بقبول الوزارة ، وقد لاحظت فعلا أنها كانا متضامنين
فى الفكرة . وأخذ يشرح لى ما سبق أن أخبرنى به المرحوم فهمى النقراشى
وأن ثقة الملك بى كبيرة ومكثت معه ساعة كاملة أجادله وكانت خلاصة
قولى أنى لست من أولئك الذين يوضعون فى الوزارة و يعينون دون أخذ
رأيهم وبعد أن سمع منى إصرارى على الرفض ، طلب أكراما لرغبة الملك
أن أحلف اليمين مع الوزراء ثم أستقيل ولوبعد أسبوع بأية حجة إختارها ،
فأبيت أن أحلف اليمين وذهب الوزراء فى عصر ذلك اليوم وحلفوا اليمين
ورعاية لرغبته قدمت استقالتي كما طلبوا مجتبا بأن صحتى لا تساعد على
الدخول فى الوزارة حتى لا تكون هناك صدمة ضد شخص الملك . وكان
ذلك يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وجاءنى الرد بقبول الاستقالة فى اليوم
الثالث والعشرين من ديسمبر .

سفير مصر الأول في الباكستان

فترت علاقتى بالسراى ورجحت أن فاورقا غضب لرفضى الوزارة وشاءت الظروف أن أتكلم مع حسن يوسف فى شأن من شئون «الباكستان» الدولة الحديثة، لكنه ترك الموضوع الذى حدثته عنه وسألنى إن كنت وقد رفضت الوزارة أقبل انشاء السفارة المصرية فى «الباكستان». فطلبت إليه أن يمهلى أسبوعا، وقبل نهايته أخطرته بقبول مركز السفارة لأداء رسالة أراها واجبة على. فسر الرجل وربما كان على اتفاق فى ذلك مع الملك فاروق، وعينت فعلا أول سفير لمصر فى الباكستان فى أواخر سنة ١٩٤٨ وسافرت إليها. وكانت سفارة لها مركز ملحوظ فى الباكستان، وتقدير كامل عند الباكستانيين، وتوطدت الصداقة بينى وبين رئيس الوزارة المرحوم لياقت على خان، وأصبح اسم مصر هناك مرموقا.

وتحدثت مع السيد لياقت على خان فى الأمر الذى دفعنى إلى قبول السفارة وهو نشر اللغة العربية فى الباكستان، وانتهت المحادثات بيننا بتقارير قدمتها الى وزارة الخارجية المصرية وخالفت فيها المؤلف فكنت أقدم صورة منها الى السراى حتى أضمن وصول تقاريرى الى الملك. وكانت فكرتى تنحصر فى البدء بفتح ثلاث مدارس ابتدائية يكون بعض مدرسيها من المصريين والبعض من الباكستانيين الذين يلمون باللغة العربية ويقدرون على تدريسها، وأن تكون هذه المدارس فى «كراشى» «ولاهور» «ودگا» عاصمة باكستان الشرقية. ومتى تم

إنشاء هذه المدارس وكملت ، « وأننا الدراسية أمكن إنشاء مدرسة ثانوية ،
ثم يكون لهذه المجموعة مجلس إدارة يشرف عليها .

أبنت في تقاريرى أن إنشاء هذه المدارس لا يكلف الحكومة المصرية
كثيرا ، لأنها ستكون بمصاريف ، ولأن المدرسين الباكستانيين لا يطمعون
فى مرتبات كبيرة ، ولأن هذه المدارس سيثومها كثير من التلاميذ بعد أن
يوضع نظام يقضى بأن لا يقبل فى مدارس مصر ولا فى كلياتها ولا فى
معاهد الأزهر الا خريجوه هذه المدارس ، وبذلك نتخلص من نظام الطلبة
الغريباء فى مصر ، ونضمن ارتفاع مستوى التعليم بين الباكستانيين
الراغبين فى التعليم فى مصر .

ومما شجعتنى على الأحاح فيما طلبت ما رأيته من لفة الباكستانيين
على إنشاء هذه المدارس ، وشدة رغبتهم فى دراسة اللغة العربية ليتمكنوا
من التعمق فى علومهم الدينية من مصادرها الأصلية فى العربية ،
واستعداد حكومة باكستان فى أن تهبنا الأرضى اللازمة لإنشاء المدارس .

ولما لم تجبني وزارة الخارجية قال لى المرحوم « لياقت على خان » إن
بلادهم مستعدة للمساهمة بنصف نفقات إنشاء هذه المدارس ونفقات
التعليم فيها . ولا أنكر أنى لم أسترح لهذا الرأى ، لأنى كنت أريد أن
تنفرد مصر بشرف القيام وحدها بهذا العمل العظيم .

وبعد مدة طويلة وصلنى خطاب من وزارة الخارجية المصرية بتقدير
هذه الفكرة وبأنها أرسلت تقاريرى الى وزارة المعارف وأن هذه بدورها
حولتها إلى الأزهر الشريف وأن مشيخة الأزهر أجابت بأنها مستعدة

لأرسال مدرسين أزهريين بعد الاتفاق بين الباكستان والأزهر على قيمة مرتباتهم مضافا إليها بدل الأغرأب .

ومن هذا يتضح أن فكرتى لم تفهم على حقيقتها فى الدوائر المصرية أو أن وزارة الخارجية ووزارة المعارف أرادنا التخلص من الاتفاق على هذه المدارس من ميزانيتها . ولم أصأرح رئيس وزارة باكستان بما وصل إليه أمر هذا المشروع .

ولقد آلمنى أن يضع أملى طبعا فى نشر اللغة العربية فى بلاد الشرق الاسلامى . كما أدهشنى أن تفتح حكومة مصر فى ذلك الوقت معاهد فى أثينا ومدريد وغيرهما تكلفت نفقات كانت تكفى لإنشاء مدارس الباكستان . فصممت بعد ذلك على الاستقالة .

وعدت الى مصر وقدمت استقالتى . وبعد قبولها قابلت الملك فاروقا فأثنى على تقاريرى وقال أن هذا المشروع عمل عظيم ومنحنى وشأح اسماعيل . وأشهد الله أنى لم اغتبط بهذا الأنعام بعد خيبة الأمل فى مشروع مدارس الباكستان .

ومن هذا التاريخ أى من أوائل سنة ١٩٥٠ انقطعت صلتى بأى عمل حكومى ، كما انقطعت صلتى من قبل بأى حزب من الأحزاب .

من عظات الذكريات

عندما ألفنا الوفد وذهبنا الى باريس سنة ١٩١٩ بعد انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى ، كنا نرى فى الأعياد العامة وأخصها عيد ١٤ يوليو فى فرنسا حفلات ورقصا وخطبا وغير ذلك مما يبهج النفوس . وكانت

معاهدة الصلح قد أبرمت في «فرانكفورت» زوالاً لـ «الليبي» ما بينتون ،
وجعلت رئاسة مؤتمر الصلح لـ «كليمينسو» رئيس الوزارة الفرنسية
فكان بذلك يرأس رئيس جمهورية الولايات المتحدة الدكتور «ولسون» كما
يرأس «لويد جورج» رئيس وزارة إنجلترا وكانت شجرة كليمنصو قد
طبقت الخافقين وكان يشاد بأسمه وبأسم الماريشال قورش قائد بحريته
الحلفاء وقتئذ وبأسم القائد - رئيس الفرنسي بطل واقعة «المارن» .

ولقد أدهشني ما لاحظته من أن كليمنصو هذا وهو العالم المؤثر
والسياسي الخطير عندما رشح نفسه لرئاسة جمهورية فرنسا فيما بعد لم
ينلها ، ذلك بأن الفرنسيين مع تقديرهم له كرئيس وزراء ، رأوا أن هذا
الشيخ القوى الأرادة العميق التفكير الغير على وطنه الذي أجهز نفسه
أيام الحرب ونال النصر لبلاده ، رأوا أن هذا الرجل مع الاعتراف بتفانيه
لا يصلح لرئاسة الجمهورية لأنه كان في رئاسته للوزارة يهتج إلى
الديكتاتورية ، فخشوا أن يستأثر بالسلطة ولا يكون ديمقراطياً بالمعنى
الصحيح . والفرنسيون وإن أحبوه ورفضوه إلى السماكين فأنهم أثبتوا بما
عملوا أنهم أكثر حبا للحرية وحرصاً على الديمقراطية .

كنت وأنا في باريس أيام الوفد أخـ تـلف إلى مطعم قريب من
مسكني لم يكن من مطاعم الدرجة الأولى . وذات يوم وأنا أتناول الغذاء
فيه دخل رجل عسكري مع زوجته . وعلى صدره نجوم كثيرة قلداً على رتبة
رتبته العسكرية . جلس قريبا مني ففرست فيه ورجعت أنه الماريشال
«بيتان» البطل المشهور والذي أنقذ فرنسا . بانتصاره على الألمان في «بريتان»
قردون الشهيرة ، والذي تكثر الصحف من نشر صورته . فسألت عنه فنادم

المطعم فأجابنى ببائه الماريشال بيتان . وعرتنى دهشة فلم أرأناسا يصفقون له ، ولم أررجالا أوصبية يحتشدون امام المطعم يهتفون ويصفقون ، ولم أجد من رواد المطعم أى حركة غير عادية . ولاحظ الخادم إعجابى بالماريشال فقال لى « هذا جندى عظيم أدى الواجب نحو الوطن » ولم يزد على ذلك شيئا ، وكانت لكلماته هذه أعمق الأثر فى نفسى ، ثم إنه كان يخدمنى كما يخدم الماريشال دون أى تمييز . ولم الحظ من الحاضرين جميعا فى المطعم سوى بعض نظرات إعجاب وتقدير لهذا الرجل الذى كان له أثر كبير فى انقاذ فرنسا .

وفى المساء أتى الماريشال وزوجته لتناول العشاء . فسألت الخادم عن أسباب تردده على المطعم وهو يقيم فى باريس وفى غير حاجة إلى تناول العشاء خارج البيت فى مثل هذا المساء الممطر . فأجابنى الخادم بقوله « يجوز أن الطاهية تركته ولم يجد بعد طاهية أخرى ، فأضطر إلى تناول الطعام هنا »

كذلك رأيت القائد الأعلى الماريشال « فوش » قائد جيوش الحلفاء يسير على قدميه فى شارع الشانزليزيه . وكان الناس يرمقونه بنظرات الحب والأحترام ، ولم يضايقه أحد ولم يهتف له أحد ، بل كان يسير بحرية كاملة كأنه فرد عادى ، وهو الرجل الذى نصبت له التماثيل فى فرنسا وفى لندره نفسها .

ورأيت مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية الرجل الكبير الذى يرأس ممثلى بريطانيا العظمى فى مؤتمر فرساي ، رأيت ليلة عيد الميلاد فى

حفلة ساهرة بفندق «كلاردج» يضحك ويمزح. وكان الناس يتراشقون الكرات القطنية وشرائط الورق الملون، وكان كثيره هدفا لهذا التراشق الممزوج بالحب والتقدير، وهو كما نعلم في الخالدين من رجال الأنجليز.

ومن هنا نرى ان الأمم الراقية التي انتشر فيها العلم والفن وسادتها التربية الصحيحة ليس فيها مجال للديماغوجية وهي انسياق الجماهير المفتونة لزعيم دعي، لأن الطبقات فيها قد تقاربت والرأي العام فيها قد نضج وأصبح رأى الفرد فيها خال من الشوائب الجهل والهوى. ومثل هذه الأمم لا يصعب على الزعيم الكفء إقناعها بالحقائق فأنها تأبى بطبيعتها أن تكون مطية لتهريج أو ضحية للخداع.

وأذا فرض وكان للخداع أثر ما، فانه سرعان ما ينكشف و يكون وبالاعلى الخادعين. و يوم يكون هذا شأن أفراد الشعب فأنهم لا شك يحسنون إختيار الوزراء والحاكمين كما يحسنون مراقبة أعمال الحكومات فإذا ظهر من القادة انحراف عن المبادئ التي بوعوا عليها انصرف عنهم أفراد الشعب ومنحوا ثقتهم لغيرهم. فعملية الانتخاب عندهم مثلها. كمثّل المد والجزر ولكنها تتأثر بالأعمال لا بالأشخاص. ولا يحرز حزبي هناك مهما يكن نفوذه أن ينصح الناخبين بأن «فلانا لورشح حجرا وجب عليهم إنتخابه» أو «أن الحماية على يد فلان خير من الاستقلال على يد فلان» فهذه تعتبر هناك سبة تمس كرامة الناخب وتسقط من يروج لها، وقد تسقط حزبه نفسه. فالعبرة هناك للمبادئ لا للأشخاص.

من هذا نفهم أن أولى صفات القادة والحاكمين وطنية صادقة ونزاهة كاملة والتزام لمنهج واضحة وكناية ونشاط وأن يبذل المسئول وقته وجهوده وتفكيره في سبيل أداء واجبه نحو وطنه لا يفكر في جاه أو مجد ذاتي فأنما يعمل لمجد الوطن وعزته . وإذا أصاب العاملين مجد أو جاه كان ذلك عرضا غير مقصود لذاته وإنما يكون نتيجة لما يقومون به لوطنهم من أعمال .

هكذا الشأن في الأمم الراقية ، وقد برز فيها كثير من العظماء والخالدين الذي ساروا على هذا النهج ، وأقرت لهم أممهم كما أقر لهم التاريخ بالخلود . وقد يكون العظيم مجاهدا ذا مبدأ سام يفنى فيه جهوده وحياته . ومن هؤلاء كثير يحفظ التاريخ ذكراهم من مثل واشنطن في أمريكا وما ترينى وكافور في إيطاليا وغيرهم .

وإذا كان هذا واجب القادة والزعماء في البلاد التي لا يشمر فيها التهريج والخداع ، فهو أولى لمن تصدى لزعامة الأمم الأقل شأنا والتي يكون فيها للتهريج والخداع أثرهما لأنها أمم تتأثر بما يثير العواطف ويصعب على كثيرين فيها ادراك الحقائق .

وتحضرني في هذا المقام سيرة رجل ملأ السمع والبصر هو «المهاتما غاندي» نصب نفسه للدفاع عن مواطنة كما دافع عن الملونين في جنوب أفريقيا . وهجر الحمامة مع ما كانت تدر عليه من مال وفير . بل هجر الدنيا وهو العالم الفكر والفيلسوف الكبير . ووجه أمته الى خير ما توجه إليه أمة مغلوبة على أمرها . ووضع مبدأ ساميا هو الكفاح المتواصل بلا

عننف . وقد جرد نفسه من متاع الدنيا وزينتها ، وأصبح هذا الرجل العظيمة يسير نفسه ، عارلاً يرتدى سوى قطعة من قماش رخيص ويتغذى بلبن المعز . وسواء ذهب الى خارج بلاده أو قبع في صومعته ، فقد كانت حياته حياة زهد وتقشف وتفكير . وكان فريداً في تفسيحاته ومثلاً أعلى في وطنيته ، فتعلمت به قلوب مواطنيه من هندوس ومسلمين ، وألقوا بزمامهم إليه ، فأحسن قيادتهم ووجههم الى سبيل الحرية وتحمل في سبيل وطنه كل ضيق وسجن وعذاب . وكان شديد العطف على جميع مواطنيه سواء كانوا هندية أو مسلمين .

فلما انتهت جهوده وأثمرت ثمارها بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن أصبح من مواطنيه نحو مليونين من المحاربين اشتركوا في الحرب ورجعوا من ساحات الوغى ، لم تجد أنجلترا بدا من الجلاء .

ولما رأى في بعض الهندوس تعصباً أدى بالمسلمين الى المطالبة ببقاء مختصون بها و يعيشون فيها بجمهورية وأطمئنان ، إقتنع بوجاهة مطلبهم ورأى أنه الحق ، . فرضي بتقسيم الهند ، ولم يبال بتعصب المتعصبين من أبناء دينه . وأصبحت بذلك شبه القارة قسمين ، أحدهما الهند وثانيها الباكستان . وكان تمسكه بهذا الحق لمصلحة بلاده ومصلحة العدالة سبباً في قتله . لكن اسمه سطر في سجل زعماء الحرية والسلام وأصبح من أبطال الوطنية والانسانية الخالدين .

ومما يجب ذكره أنه لم يقبل أن يكون حاكماً للهند ولا رئيس وزارة فيها وعف عن هذا كله ، ورضي بعد إستقلال بلاده أن يكون رجل انجليزى

اول حاكم عام لبلاده . كما عهد الى تلميذه نهرو برياسة الوزارة . وقد التزم نهرو نهج أستاذه ومسلكه ، يدل على ذلك أنه لم يستغل نفوذه ، ولم يغيره الحكم فيجئح إلى الديكتاتورية ، وقد خدم بلاده خدمات نرى آثارها بأعيننا . وهذا الرجل الذى ذاع صيته وأصبح الداعية الأول للسلام العام ونبذ الحروب والعنف ، لو أنهى بحكمته أسباب النزاع بين الهند والباكستان بما يقتضيه الحق والعدل لحقق رسالة السلام كاملة . لو نفذ قرارات هيئة الأمم المتحدة - تلك القرارات التى وافق عليها - الخاصة بالنزاع القائم بين البلدين الكبيرين وخاصة ما يتعلق منها بكشمير ، لعاشت الهند والباكستان فى أمن وسلام ، وتعاوننا فى رفع شأنها السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، ولأصبح لشبه لقارة الهند ية شأن عالمى ملحوظ .

واذا كان لنا عظات من ذكريات وجب علينا ألا ننسى القائد الأعظم محمد على جناح ، فقد قاد المسلمين حتى وصل بهم إلى أن تكون لهم دولة هى الباكستان . كان محاميا كبيرا وذا ثروة ضخمة تنازل عن أغلبها لوطنه . وجاهد حتى أفنى صحته فى سبيل الباكستان ولا يمكن أن ينسى التاريخ جهوده .

وكما ترك غاندى تلميذه جواهر لال نهرو على رأس الهند فقد ترك القائد الأعظم محمد على جناح تلميذه المرحوم « لياقت على خان » على رأس بلاده الباكستان .

ترك لياقت على خان مسقط رأسه فى الهند ، وهجر ثروته وأعماله . وشاءت الظروف أن أكوّن سفير لبلادى فى الباكستان وتوثقت بينه :

وبينى أواصر الصداقة ، وقد تعجلنى كثيرا لتنفيذ مشروعى لنشر اللغة العربية هناك . وكنا صديقين لا يخفى عنى أمور بلاده واعتبرنى كواحد منهم اذا دعى أجنبيا إختصنى بالدعوة معه . الى أن صممت على الاستقالة دون أن أخبره بعزمى وشاءت السياسة أن اقول له عندما كنت أودعه فى منزله أنى راجع بعد شهرين فاستكثر هذه المدة وطلب الى المسارعة بالعودة فى أقرب وقت .

وقد أتت زوجته الينا فى مقر السفارة ترد الزيادة لحرمنى وكنت حاضرا مجلسها . ولن أنسى حديثها معنا إذ ذاك فقد قالت فيما قالت إنها حضرت إلينا فى سيارة حكومية بصفتها قرينة رئيس الوزراء ، وأن زوجها لو ترك الحكم لأصبحت هى وزوجها وولداها لا يجدون مسكنا ولا مأوى ولا ما يقتاتون به . وشاء الحظ العاثر أن أسمع هنا فى مصر بعد استقالتي مقتل هذا الرجل العظيم وهو يخطب الجماهير . وقد أقامت الحكومة وصيا على ولديه وجردت تركته فأذا قيمتها كلها لا تزيد على خمسة وستين جنيها هى ما بقى من مرتبه لينفق منه الى آخر الشهر الذى قتل فيه .

ولقد أدت حكومة الباكستان واجبها نحو الرجل بتربية ولديه على نفقتها ، كما ارتأت فيما بعد أن زوجته على درجة عالية من الثقافة فأختارتها سفيرة لبلادها فى هولندا .

وما يحذر ذكره ان كانت ثروة لياقت على خان لا تزيد على خمسة وستين جنيها وليس له عقار أو أطيان ، كما أن زوجته أصبحت خالية الوفاض ولم تستغل نفوذ زوجها وصدقت فيما كانت أخبرتنا به ، فلم تملك

ضحية أو قتيلا أو منزلا متواضعا، وأصبحت لا تنل في الدنيا سوى سمعة
زريحتها ولقد اكرمها الله واكرمها الوطن.

هكذا تكون سيرة زعماء البلاد وهكذا يكون عمل العاملين خير
أعمالهم.

وأما إذا ذكر بعض زعماء الوطنية وجنب علينا ألا ننسى زعيمين كان
لهما أثر عظيم في مصر ولهما مصطفى بن مصطفى فريد.

فهم طائفتان كاملتان كانتا شامة وطنية لا يجهل تاريخه أحد. قام بجهوده
كثيرة سواء في مصر أو الخارج بل وفي انجلترا نفسها. وألف الحزب
الوطني. كما أنشأ ثلاث صحف بالعربية والفرنسية والانجليزية. وظل
يدافع ويكافح عن بلاده ويطالب بجلاء الانجليز. ووصل بجهوده الى
اقضاء الوريد كروير عن مصر بسبب حادثة إنتهزها وهي حادثة دنشواي،
وهو الرأي العام العالمي والبريطاني. وظل هذا الشاب المتقد حماسه
وطنانية - وكان كاتبها وخطيبها مقروها - ظل يكافح مضحيا بصحته في
سبيل وطنه الى أن اضلعه المرض ومات شهيدا في سبيل مصر. وكان
يوسف وهري في سريره موته بالكفاح. وقد مات فقيرا بعدما لم يقن من متاع
الدنيا شيئا سوى إعتراف المصريين بزعامته وتقديرهم لجهاده.

لم اكن في حياة مصطفى كامل من رجال الحزب الوطني بصفة
رسمية وان كان المرء يرون جميعا يلهجون بذكر اسمه ويعتقون مبدأه
مشفقين او غير مشفقين. كيان جريئا فع الحق لا يقبل التهاون في حقوق
بلادهم وكرامة بلادهم. وكان همه الوحيد جلاء المحتلين. وكان شابا تعز

به مضر وتشق به الشقة الكاملة . ولم يكن يفكر في أن يكون من رجال الحكم ، بل ان بعضهم يقول إنه رفض ان يكون وزيراً معتبراً خدمة بلاده أجدى من اى مركز ، فكان بذلك نموذجاً طاهراً وزيحياً . فحقاً يطمئن إليه كل رجل في مصر وخارج مصر .

وقد أراد بعضهم أن ينتقد سياسة هذا الشاب العظيم بعد أن ظهرت الاحزاب بتطاحننا . وأريد المساس بخطته السياسية وأهدافه الوطنية ، فلم يروا لهم تكأة سوى القول بأن مصطفى كامل الذى كان يطالب بالاستقلال ويسعى اليه كان يريد استقلال مضر تحت سيادة الباب العالى أى تركيا . وفات هؤلاء الناقدين أن هذه السياسة التى اختطها مصطفى كامل فى ذلك الوقت كانت أحكم سياسة تتبع . ذلك بأن رأى العام فى مصر فى تلك الأوقات كان يقدس الخلافة وكان سلطان تركيا خليفة المسلمين . فكان مصطفى كامل مضطراً فى تلك الأوقات الى قبول استمرار سيادة تركيا حتى لا يعارضه أغلبية المصريين وحتى لا يقال عنه انه جاحد بخلافة المسلمين وخليفة المسلمين وفى ذلك تعطيل لرسالة الوطنية التى كان يسعى فى بثها بين الناس هذا مع العلم بأن سيادة تركيا كانت إسميه فقط وأن مصر قبيل الاحتلال الأنجليزى كانت فى استقلال يكاد يكون كاملاً من جميع الوجوه . ولم يكن بينها وبين تركيا سوى رباط رمزى هو جزية تدفعها سنوياً الى تركيا .

وسبب آخر هو أنه لو طلب نبذ السيادة التركية إتخذتها إنجلترا ذريعة للأيقاع بين مصر وتركيا وأعلنت عصيان مصر للخليفة الشرعى وضممت بذلك تركيا الى جانبها ، فيضعف مركز مصر و يصبح أمامها عدوان عوضاً

عن عدو واحد، وقد لا تعطف أوروبا على مصر إذا هي اتخذت هذه
الخطّة، وفي ذلك كله تعطيل لجهاد مصر في سبيل الوصول إلى الجلاء.

والذين ينتقدون سياسة مصطفى كامل إنما فعلوا ذلك بعد الغاء الخلافة
في تركيا، وبعد تنازل تركيا عن حقوقها إلى مصر، وبعد الغاء الحماية في
مصر.

مات مصطفى كامل وخلفه صديقه وزميله في الجهاد المرحوم محمد
فريد. وإذا كان مصطفى كامل قد مات فقيرا معدما مريضا فقد مات
محمد فريد أيضا فقيرا معدما مريضا، وإنه وإن لم يكن خطيبا ببلاغة
مصطفى كامل فقد كان من أثرياء القوم، ترك الوظيفة لسبب وطني
وأفنى ثروته لسبب وطني. وأصبح رئيسا للحزب الوطني فجاهد وكافح.
وقد اتصلت به، وأصبحت عضوا في مجلس إدارة الحزب الوطني مساهما
في جرائده، وأصبحت صديقا له وثيق الأتصال به، وسافرت معه إلى
الآستانة سنة ١٩٠٩ مع وفد من المصريين لتهنئة تركيا بدستورها الذي
صدر ١٩٠٨ بعد تنحية السلطان عبد الحميد وتولية السلطان محمد رشاد
الخامس.

كان هذا الرجل فوق توفد الوطنيه في قلبه متواضعا جذابا لا يحس
بفارق بينه وبين أعضاء الحزب كما كان مثل مصطفى كامل متعففا عن
الحكم.

وكيف لا يتضامن المصري مع مصطفى أومع محمد فريد ومبذؤهما
صريح شريف، وغايتها صريحة شريفة، وهما لا يتقلبان في المبادئ ولا
يجرحان من يصادقهما أو يتصل بها ويتفق معها في المبدأ المقدس وهو

جلاء المحتل عن البلاد. ولم يقتصر جهاد فريد وسلفه على العمل فى سبيل الجلاء، بل اتجهوا الى الأسس التى من شأنها تكون الحرية ويكون الجلاء، وأهم هذه الأسس التعليم والدستور. ولقد قلت وأكرر أن استقلالاً بلا تعليم هو استقلال غير مستقر، وبلاد بلا دستور وتحت حكم الفرد مهما يكن شأنه نقص فى أسس الحكم قد يعرض البلاد لطغيان الفرد وفساد حاشيته.

لهذا فطن مصطفى ومحمد فريد الى بث الدعوة لنشر التعليم وافتتاح المدارس وصيانة الجامعة الأهلية الأولى، كما فطنا الى ضرورة إقامة الدستور، وكنت أشهد بنفسى مظاهرات يقوم بها الشباب للمطالبة بالدستور.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قامت الدعاية القوية لتكوين النقابات. وكان من أبرز المروجين لها المرحوم عمر لطفى بك وكيل مدرسة الحقوق وشقيق المرحوم أحمد لطفى المحامى الذى كان من أبرز أعضاء الحزب الوطنى.

كل هذا وغيره قام به مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد ذلك الذى انتهى امره بالمحاكمة والسجن والتشريد الى أن لقي ربه فقيراً مريضاً غريباً فى أوروبا. وقد طلب بعض أعضاء الوفد ونحن فى باريس نقل جثمانه الطاهر الى مصر على نفقة الوفد، فعارض سعد فى ذلك بشدة وأيده فريق من اللاصقين به. وحرّم الوفد بذلك من شرف نقل جثمانه تقديراً لجهاده واعترافاً بفضله. وانتهى الأمر بأن نقله أحد التجار المصريين

وهو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجرى بالزقازيق على نفقته الخاصة .

مات مصطفى كامل ومحمد فريد . فلم يملأ مكانهما فى الحزب الوطنى بشخصية تماثلهما . فضعف شأن الحزب وأخذ يتقلص ظله واحتجبت بعض صحفه ثم انقسم أعضاؤه على أنفسهم ولم يبق للحزب بعد ذلك لسان يروج لمبادئه سوى جريدة الأخبار وصاحبها الرجل الوطنى المرحوم أمين بك الرافعى . وقد اختفت الجريدة اثر دويقة .

لا أنكر اجماع المصريين على البقاء بالبلد والاستقلال فذلك أمر لا يحتاج الى دليل .

انما الذى أريد أن أذكره هنا بما أعلنه الحزب الوطنى فيما بعد من التنكر لمبدأ المفاوضة ومن إعلانه بأن لا مفاوضة الا بعد الجلاء - واستبيح لنفسى أن أقول أن هذا المبدأ لم أعرفه عن مصطفى كامل ولا عن فريده من بعده وقد كنت عضوا عاملا فى الحزب ورفيقا له وصديقا .

ولا يخفى أن اجلاء الفاضل ، من أرض الوطن يكون بأحدى وسيلتين إما الثورة عليه ومحاربتة . وإما مفاوضة . والمفاوضة فى أمة عزلاء لم تستكمل امكانياتها من قوة وعلم أمام عدو قوى قادر ظفر فى الحرب العالمية ويتبعض من الأقوياء معه وهو مدبجج بأنواع الأسلحة . ان المفاوضة مع خصم كهذا عند وجود امل إنما هى نوع من الكفاح والجهاد . ومن يقول بغير ذلك فأنما يتخذ موقفا سلبيا لا يأتى بمن يريد الخلاص من الفاضلين ، وبغير هذا نكون قد تركنا فرصة من فرص الكفاح ، ورضينا بأن نقبع فى دورنا قانعين بالقاء خطبة أو نشر كلمة فى الصحف بين حين وآخر ثم

فلا بد من أن يكون ما نحن فيه، والناصب يتصرف في أمركنا كما يشاء. فلا يخفى أن بقاء الناصب في السلطة، لا يترك فرصة ابتزاز خيرات الشعب. وأضعاف معنوياته وترويضه على الاستسلام والذل والنفاق والمهانة.

وانني لا أفهم من سعى للاستسلام في الجلاء. فقيم تكون المفاوضة ولم يجز الناصب وهو القوى القادر.

ان سنة الطيبة تتلوه مع قديم التاريخ قبل الجلاء، والتاريخ أكبر شاهد على ذلك. ففيكم «ارلندا» قد تناوشت مرارا ولم تصل للآن الى تحقيق كل آمالها، وقد كنا مع مندرييا في باريس ولم تجد شكواهم هناك شيئا. الى ان كانت المفاوضة بينها وبين انجلترا رأسا. واضطر الزعيم ديقاليرا للرضوخ امام القوة النازية. وما زال الارلنديون الى الآن يجاهدون ويكافحون أملا في ضم شمال ايرلندا اليهم، وهو جزء من وطنهم.

وهاك الهند والباكستان بعد عام اليها بعد الحرب العالمية الثانية مليونان من الجند ورغم هذا فافوضتا الانجليز ووراءهما تلك القوة الحربية الهائلة والأمكانيات المتعددة وانتهى الأمر بأن دخلت الهند والباكستان في الكومنولث وعين بريطاني حاكما أول للهند.

وها هي أمم عريقة أمامنا كالمانيا واليابان وغيرهما، حين سلبت حريتها، لم تخرج من برنامجها وسيلة المفاوضة وهي تتدرج بها حتى تستخلص كل حقوقها وقد ظفرت ألمانيا من قبل بحقوقها بفضل جهادها حتى أصبحت من أقوى أمم الأرض. ثم انهزمت في الحرب الثانية، وها هي تفاوض مقتنعة أنها... إلخ، حقروها كاملة ولولم يرضها الاتفاق الأخير.

إرضاء تاما . فالحرية ثمرة كفاح وتضحية والاستقلال وليد جهاد مستمر،
أما الوقوف عند شقشقة اللسان ومهاجمة العاملين فليس بكفاح ولا بجهاد .
والأمثلة على التجاء الضعفاء للمفاوضات كثيرة سواء في أوروبا أو
أمريكا وغيرها وهما هي المفاوضات تجري الآن بين الدول المحتلة
وغاصينها ، بل بين الدول المستقلة وبعضها . فتحريم المفاوضة إذن تقصير
وتهاون وإضاعة فرص قد لا تعود . ولا ضير على المجاهدين إذا انتهت
مفاوضاتهم بالفشل . فهم أدوا واجبهم وأذكوا بذلك روح الوطنية بين
مواطنيهم .

أما إذا كان من ينادون بتحريم المفاوضات يرون أن مواطنيهم جميعا
جهلاء أو خونة لا يؤمنون على اجراء مفاوضات يكون فيها نفع لبلادهم
فهذا هو البلاء بعينه .

وللأسباب التي ذكرناها الفنا الوفد المصري سنة ١٩١٨ للمطالبة
بالحقوق الوطنية والمفاوضة مع الانجليز بشأنها والعدول عن هذا الواجب
تقصير فاحش في حق الوطن وخاصة بعد ان أعلن الدكتور ولسن على العالم
حق الأمم في تقرير مصيرها ، وبعد أن قبلت الدول هذا المبدأ وفي
مقدمتها إنجلترا . وكان هذا المبدأ من أهم الأسباب التي أنهت الحرب العالمية
الأولى ، فكان على المصريين الذين يغارون على مستقبل بلادهم ان
يطالبوا إنجلترا ومؤتمر السلام بتنفيذ هذا العهد كما فعلت أمم أخرى مثل
أيرلندا وغيرها .

لهذا سعيينا في تكوين وفد مصر. ومما يدل على سداد هذا الرأي
وضرورة الأخذ به أنه نال تأييد الأمة وتأييد الأحزاب وقد ظهرت
التوكيلات من طبقات الأمة على اختلاف درجاتها واندفع الى تأييد هذا
الوفد مستقلون وحزبيون شيا وشبابا ولم يعد للأحزاب وجود بعد تكوينه.
فإن الشعب كان يحس بضرورة توحيد جهته في معركة الاستقلال.

ومما يدل - فوق ما سبق - على ما ذكرنا أن سعد زغلول أخبرني في
الأيام الأولى من تكوين الوفد أن المرحوم علي فهمي كامل شقيق المرحوم
مصطفى كامل - وكان وقتئذ وكيل الحزب الوطني - حضر إليه في منزله
وبارك تكوين الوفد وأظهر استعداداه لمساهمة الحزب الوطني في مساعدة
الوفد ماديا، وأخبرني سعد أنه شكر علي فهمي كامل وأظهر له عدم
الحاجة الى عون مادي.

ولا يضيرنا بعد تكوين الوفد والسفر الى أوروبا أننا صودمنا بإعلان
الدكتور ولسن قبول حماية إنجلترا على مصر، فلم تكن تلك الصدمة
لتصرفنا عما يتوينا من كفاح في سبيل بلادنا. وهو كفاح أمضي في
سبيله نحو السنتين بعيدين عن بلادنا تاركين أبناءنا وأهلينا وأعمالنا التي
نعيش منها. ولا أخفى أن بغضنا كان يعيش من عمله وكانت مدخراته
في المال رقيقه وقد رجع بعد هذا الكفاح مثقلا بالديون وإملاكه مهددة
بالضياع.

وأكثر من ذلك أن من ألفوا الوفد كانوا يتوقعون ألواناً من العسف والبطش من الأنجليز تصيبهم في أموالهم وأنفسهم يدل على ذلك ما قام على شعراوى من وقف أملاكه حتى لا تتعرض - في نظره - للمصادرة.

وقد حدث شيء مما كنا نتوقعه ، فأن قائد السلطة العسكرية طلبنا نحن السبعة الى مقر قيادته كما قلنا وأنذرنا بالكف عما نقوم به وإلا عوقبنا أشد العقاب . ورغم هذا فأننا لم نكف عن العمل .



مدرسة الحقوق الخديوية

دفعة القسم الفرنسي سنة ١٨٩٩

من اليمين : الجالسون : محمد جمفر - عمر لطفى وكيل المدرسة - البيوقنوق مدير المدرسة
الاستاذ الشيخ محمد زيد - محمد على علوبة أول الدفعة

الواقفون : حسن ماهر - محمود زكي - محمود على سرور - غيب ابراهيم - كامل شلى - سليمان عزت - أحمد كمال -
محمد فهمى اسماعيل - حسن صبرى محمد على سرور - حبيب فهمى - بروسوم عبد الملك - محمد فهمى حسن .



وقد اخترب الوطني الى الاسكندرية العلية في يوليو سنة ١٩٠٩

محمد علي علوي

ويحيى : ابراهيم الوردي - عبد السلام دهني

الرئيس محمد فريد

من الشمال : طه

الوفد المصري في باريس سنة ١٩٢٠

من الشمال الى اليمين : محمد زعلول - محمد علي علوبة - حمد الباسل - سينورته حنا
وقوف : علي شعراوي - جورج خياط - أحمد لطفي السيد - عبد الطيف المكباتي - محمد عمود - ؟ - حافظ عليم
اسماعيل صدقي - مصطفى النحاس - عزيز ماضي - وريضا واصف - واصف غالي - ؟



لجنة وضع الدستور سنة ١٩٢٢

من ائمة : حليبي : ١. الشيخ السكري - محمد توفيق رفعت - ٢. الرئيس حسي - زبدي - أحمد حسن - أحمد طلعت - الشيخ محمد رحمت
وقيف - صف أول : للموم - محمد علي علوي - اصلاان قطاوي - توفيق دوس - عبد اللطيف المكالي - حسن عبد الرارق - علي ماهر -
الياس عويض - محمد حنين هيكل - ابراهيم الخطاوي - قلبي فهمي صف ثاني : ١. ٢. أحمد أمين - الشيخ ٢. الشيخ عبد العزيز
السنري - زكريا ناعم . : ناظر الجمل - محمود أبو النعير - الشيخ خيرت راضي - عبد الحميد بدوي - علي

مؤلفات لصاحب «الذكريات»

(١) في الوقف الأهلي

مجلة الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع مجلد سنة ١٩٢٧

(٢) بحث في المعاهدة

دار البحث والنشر والثقافة - مطبعة جريدة المنبر سنة ١٩٣٦

(٣) مبادئ في السياسة المصرية

مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٢

(٤) فلسطين والضمير العالمى

مطبعة دار الهلال - كتاب الهلال عدد ١٥٦ مارس سنة ١٩٦٤

(٥) الديمقراطية في الاسلام

دار التقريب بين المذاهب الاسلامية
ومطبعة مجلة روزا اليوسف

الفهرس

صفحة

٧	نشأة صاحب «الذكريات»
٢٩	في المحاماة
٣٧	الزواج
٤٦	تكوين الأحزاب السياسية
٥٢	في الجمعية التشريعية
	احداث سنة ١٩١٤ وعصر الخديوى
٥٨	عباس الثانى
٧٩	تأليف الوفد المصرى
	القبض على بعض اعضاء
١١٢	الوفد وثورة سنة ١٩١٩
١٣٩	اعمال الوفد فى اوروبا
١٤٧	لجنة ملنر
١٥٧	المفاوضة فى لندره وانشقاق الوفد
	تأليف وزارة عدلى وعودة
٢٢١	سعد من اوروبا
٢٥٦	اضطراب الحالة بعد استقالة عدلى
٢٦٥	تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

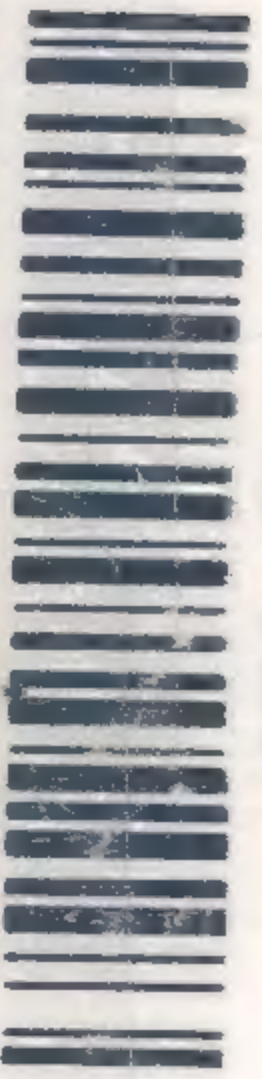
صفحة

٢٧٣	تأسيس حزب الاحرار الدستوريين
٢٩٨	خطبة الاتهام
٢٤٦	بعد صدور الدستور سنة ١٩٢٣
٣٤٤	مفاوضات سعد مكه ونالد
٣٤٦	مقتل السردار
٣٥٢	تأليف وزارة زيور
٣٦٣	نتائج افراد حزب الاتحاد بالحكم
٣٦٦	ائتلاف الأحزاب
٣٧٠	وفاة سعد
	أهم الاعمال القومية في عشر
٣٧٢	سنوات بعد الثورة
	في مجلس الشيوخ ومعهادة الشرف
٣٨٨	الشرف والاستقلال
٤٠٠	من عظات الذكريات

رقم الإيداع : ٥٣٣٧ / ١٩٨١

الترقيم الدولي : ٦-٣٨-٧٣٣٢-٩٧٧

المركز
Bibliotheca Alexandrina



0704018

المركز العربي للبحث والنشر

د. السيد محمود الشنيطى وشركاه

٢٦ شارع محمد فنيح - الحى الرابع - مصر الجديدة - القاهرة . ج.م.ع . تليفون ٦٦٩٩٤٢